

اِخْتِنَامُ الْفَوَائِدِ

في
شَرْحِ قَوَاعِدِ الْعَقَائِدِ

لِلْإِمَامِ أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ
(٤٥٠ - ٥٠٥ هـ)

تَأَلَّفَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ
أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ زُرُوقُ الْفَاسِي

عِنَايَةً
مِنْ زَارِحِ مَسَادِي

دارُ الصِّبْيَانِ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ
الْكُوتِ

دارُ الأُمِّ لِبَابِ عَرَفَاتِهَا
تَوْشَنَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْفَقَرَةُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ
الْأَمِينِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ.

وبعد، فَإِنَّ العناية بالتراث المخطوط لعلماء المسلمين تحقيقاً وطباعة
لمن أؤكد الأمور في عصرنا وأعون الأشياء على فهم ديننا لما في كتبهم من
التحقيقات العلمية والبحوث المتعلقة بالمسائل الأصلية والفرعية، ومن بين
ذلك الكم الهائل من المؤلفات خُصَّ بعضه بمزيد الأنوار والبركات لارتقاء
أصحابها إلى مقامات عالية من العلم الممزوج بالإخلاص، فانتفع بها سابقا
ولا يزال النفع بها إلى الآن جارياً، فصدق عليها قول النبي ﷺ: «إِذَا
مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ»، ثم ذكر عليه الصلاة والسلام: «أَوْ
عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ»^(١).

وهذا هو حال مؤلفات الشيخ الإمام الفقيه أبي العباس أحمد زروق
الفاسي المتوفى سنة ٨٩٩هـ رحمه الله تعالى، فقد اشتهر في حياته بجودة
العِلْمِ ومثانة الديانة وظهور الصلاح، فظهرت له العديد من المؤلفات خصوصاً
في الفقه وأصول الدين والتصوف المبني على قواعد الكتاب والسنة، سلك

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته.

فيها مسلك التحقيق والتدقيق، مع ميله إلى الاختصار مع التحرير، شأن كل عالم مشارك تحرير، فما تكلم في علم من تلك العلوم إلا وبلغ فيها الغاية ووصل فيه إلى النهاية، سيما في التصوف فقد انفرد بجودة التأليف فيه.

وقد وفق الله تعالى بجوده وكرمه وحسن عونه للعناية ببعض مؤلفات الشيخ زروق رحمه الله تعالى، منها «الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية»، و«إعانة المتوجه المسكين على طريق الفتح والتمكين»، و«الجوهرية المضبية في شرح المقدمة القرطبية»، وقد نشر الأول بدار ابن حزم، والثاني والثالث بدار الإمام ابن عرفة.

وما زلت أعنتي ببعض مراسلاته ونصائحه الموضوعة في أصول الطريقة وغيرها، حتى وردت عليّ إشارة يوم ٢٤ ماي من سنة ٢٠١٤م من أخي الحبيب الكريم وسند دار الإمام ابن عرفة في نشر التراث العلمي الشيخ سالم بن محمد القاسمي - سلمه الله تعالى - بالعناية بكتاب «اغتنام الفوائد في شرح قواعد العقائد» للإمام زروق، وهو شرحه الثاني عليها، فاغتنمت تلك الإشارة وتوجهت لتحقيقه، واستأذنت في ذلك صديقنا الدكتور الفاضل محمد عبد القادر نصار الذي حاز فضيلة السبق في إخراج الشرحين، فأذن مشكوراً، ثم بحثت عن نسخة مخطوطة أخرى لـ «اغتنام الفوائد» فوجدتها في الخزانة الحسينية بالرباط، فأمدني بصورة منها صديقنا العزيز ورفيق دربنا في نشر تراث أهل السنة الأشاعرة في الغرب الإسلامي الدكتور خالد زهري حفظه الله تعالى.

فاجتمعت عندي ثلاث أصول مخطوطة كاملة كانت موضوع التحقيق:

- الأولى: من الخزانة الحسينية برباط المغرب الأقصى، رقمها ٤٢٩١ وعدد أوراقها ٣٣، خطها مغربي، ولم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ

النسخ ، وهذه النسخة لم يعتمدوها صديقنا العزيز الدكتور محمد .

- الثانية: من المكتبة الوطنية بتونس ، تحمل رقم ١٤٤٨ نسخها محمد بن إبراهيم بن يوسف بن محمد الأنصاري الأندلسي عام أربعة وثمانين تسعمائة (٩٨٤هـ) بطرابلس الغرب من نسخة كما قال: «يغلب عليها الفساد إلى أن يسر الله بمقابلتها بأصل صحيح» .

- الثالثة: نسخة المكتبة الأزهرية بمصر ، رقمها ٥١٢٧ توحيد ، خطها مغربي دقيق ، وناسخها جابر بن الحاج عليان بن أحمد الجنحاني ، عام خمسة وألف (١٠٠٥هـ) .

وبعد اجتماع الضروري من الأدوات وتوجُّه الهمة وتأكد العزم على إخراج هذا الكتاب النفيس ، انقطعت له انقطاعاً كلياً وفرغت من العناية به ليلة الثامن والعشرين من شهر رمضان المبارك لسنة ١٤٣٥هـ الموافق ليوم ٢٥ جويلية ٢٠١٤م ، فكانت مدة تحقيقه شهرين متتابعين بفضل الله تعالى .

هذا ، وقد سلكت مسلك النص المختار في هذا الكتاب المبارك ، فأثبت النص الذي أختار صحته ، ولفقت بين النسخ أحياناً إتماماً للسقط اليسير وتصحيحاً لخط النسخ ، ولم أعتن بإثبات الفروق لعدم أهميتها ، ورجعت إلى كثير من مؤلفات الشيخ زرُّوق إما لتوضيح المقام أو لتكميله بفائدة من فوائده الجسام ، كما علقت على كثير من المسائل بما في كتب أئمة أهل السنة والجماعة من شراح الحديث خصوصاً وعلماء أصول الدين ، وحاولت توثيق الكثير من النقول التي يشير إليها الإمام زرُّوق رضي الله عنه ، وصدرت الشرح بمتن قواعد العقائد لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي رحمه الله تعالى ورضي عنه .

فإنَّه تعالى أسأل أن يجعل هذا الكتاب مباركاً نافعا لطلبة العلوم الشرعية خاصة وسائر الباحثين في علم أصول الدين، وأن يجزل الثواب لمن تسبب في تحقيقه أو أعان عليه أو ساهم في نشره، إنه وليّ ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا ونبينا محمد خاتم الأنبياء وإمام المتقين.

كتبه

نزار حمّادي

صبيحة يوم ٢٨ من شهر رمضان المبارك لسنة ١٤٣٥ هـ بتونس
لطف الله تعالى بأهلها وراجع بنا إلى الصراط المستقيم

نَمَازِجٌ مِنْ صُورِ الْمَخْطُوطَاتِ الْمُسْتَعَانَ بِهَا فِي التَّحْقِيقِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي كان من قبله
والذي كان من بعده

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي كان من قبله
والذي كان من بعده

الصفحة الأولى من النسخة الأثرية

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي كان من قبله
والذي كان من بعده

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي كان من قبله
والذي كان من بعده

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي كان من قبله
والذي كان من بعده

الصفحة الأولى من النسخة الأثرية

مِثْنَيْنِ

قَوَاعِدُ الْحَقَائِدِ

لِلْإِمَامِ أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ
(٤٥٠ - ٥٠٥ هـ)

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُبْدِيِّ الْمُعِيدِ، الْفَعَالِ لِمَا يُرِيدُ، ذِي الْعَرْشِ الْمَجِيدِ وَالْبُطْشِ
الشَّدِيدِ، الْهَادِي صَفْوَةَ الْعَبِيدِ إِلَى الْمَنْهَجِ الرَّشِيدِ وَالْمَسْلَكِ السَّيِّدِ، الْمُنْعِمِ
عَلَيْهِمْ بَعْدَ شَهَادَةِ التَّوْحِيدِ بِحِرَاسَةِ عَقَائِدِهِمْ مِنْ ظُلُمَاتِ التَّشْكِيكِ وَالتَّرْدِيدِ،
السَّائِقِ لَهُمْ إِلَى اتِّبَاعِ رَسُولِهِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاقْتِنَاءِ آثَارِ صَحْبِهِ الْأَكْرَمِينَ
الْمُكْرَمِينَ بِالتَّأْيِيدِ وَالتَّسْدِيدِ، الْمُتَجَلِّي لَهُمْ فِي ذَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ بِمَحَاسِنِ أَوْصَافِهِ
الَّتِي لَا يُدْرِكُهَا إِلَّا مَنْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ، الْمُعَرِّفُ إِيَّاهُمْ فِي ذَاتِهِ أَنَّهُ وَاحِدٌ
لَا شَرِيكَ لَهُ، قَوْذٌ لَا مِثْلَ لَهُ، صَمَدٌ لَا ضِدَّ لَهُ، مُنْقَرِدٌ لَا نِدَّ لَهُ، وَاحِدٌ قَدِيمٌ لَا
أَوَّلَ لَهُ، أَوَّلٌ لَا بَدَايَةَ لَهُ، مُسْتَمِرٌّ الْوُجُودِ لَا آخِرَ لَهُ، أَبَدِيٌّ لَا نِهَاطَةَ لَهُ، قَبُومٌ لَا
انْقِطَاعَ لَهُ، دَائِمٌ لَا انْصِرَامَ لَهُ، بَلْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مَوْصُوفًا بِنُعُوتِ الْجَلَالِ،
لَا يُقْضَى عَلَيْهِ بِالْإِنْقِضَاءِ بِتَصَرُّمِ الْآبَادِ وَانْقِرَاضِ الْأَجَالِ.

التَّزْيِيهِ

وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ مُصَوَّرٍ، وَلَا جَوْهَرٍ مَحْدُودٍ مُقَدَّرٍ، وَأَنَّهُ لَا يُمَائِلُ
الْأَجْسَامَ، لَا فِي التَّقْدِيرِ، وَلَا فِي قَبُولِ الْإِنْقِسَامِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ، وَلَا تَحُلُهُ
الْجَوَاهِرُ، وَلَا يَعْزِضُ، وَلَا تَحُلُهُ الْأَعْرَاضُ، بَلْ لَا يُمَائِلُ مَوْجُودًا، وَلَا يُمَائِلُهُ
مَوْجُودٌ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَلَا هُوَ مِثْلُ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ لَا يَحُدُّهُ الْمِقْدَارُ، وَلَا
تَحْوِيهِ الْأَقْطَارُ، وَلَا تُحِيطُ بِهِ الْجِهَاتُ، وَلَا تَكْتَنِفُهُ السَّمَاءَاتُ، وَأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى
الْعَرْشِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالَهُ وَالْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ، اسْتِوَاءٌ مُنْزَهًا عَنِ الْمُمَاسَةِ
وَالِاسْتِفْرَاقِ، وَالتَّمَكُّنِ وَالْحُلُولِ وَالِانْتِقَالِ، بَلِ الْعَرْشُ وَحَمَلَتُهُ مَحْمُولُونَ بِلُطْفِ

قُدْرَتِهِ، وَمَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ، وَهُوَ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى تَخَوُّمِ
الْثَرَى، فَوْقَيْتَهُ لَا تَزِيدُهُ قُرْبًا إِلَى الْعَرْشِ وَالسَّمَاءِ، كَمَا لَا تَزِيدُهُ بَعْدًا عَنِ الْأَرْضِ
وَالثَرَى، بَلْ هُوَ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ الْعَرْشِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ
مَوْجُودٍ.

وَهُوَ أَقْرَبُ لِلْعَبْدِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ، لَا يُمَائِلُ
قُرْبُهُ قُرْبَ الْأَجْسَامِ، كَمَا لَا تُمَائِلُ ذَاتُهُ ذَاتَ الْأَجْسَامِ، وَأَنَّهُ لَا يَحُلُ فِي شَيْءٍ،
وَلَا يَحُلُ فِيهِ شَيْءٌ، تَعَالَى أَنْ يَخُونَهُ مَكَانٌ، كَمَا تَقَدَّسَ أَنْ يَحْدُهُ زَمَانٌ، بَلْ كَانَ
قَبْلَ خَلْقِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ، وَأَنَّهُ بَاطِنٌ مِنْ خَلْقِهِ
بِصِفَاتِهِ، لَيْسَ فِي ذَاتِهِ سِوَاءٌ، وَلَا فِي سِوَاهُ ذَاتُهُ، وَأَنَّهُ مُتَقَدِّسٌ عَنِ التَّغْيِيرِ
وَالِاتِّقَالِ، لَا تَحُلُّهُ الْحَوَادِثُ وَلَا تَعْتَرِيهِ الْعَوَارِضُ، لَمْ يَزَلْ فِي نُعُوتِ جَلَالِهِ
مُنَزَّهًا عَنِ الزَّوَالِ فِي صِفَاتِ كَمَالِهِ، مُسْتَعْنِيًا عَنْ زِيَادَةِ الْاِسْتِكْمَالِ، وَأَنَّهُ فِي
ذَاتِهِ مَعْلُومُ الْوُجُودِ بِالْعُقُولِ، مَرِيئُ الذَّاتِ بِالْأَبْصَارِ نِعْمَةً مِنْهُ وَمِنَّةً وَلُطْفًا
بِالْأَبْرَارِ فِي دَارِ الْقَرَارِ، وَإِثْمَامًا لِلنَّعِيمِ بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ.

الْقُدْرَةُ

وَأَنَّهُ تَعَالَى حَيٌّ قَادِرٌ جَبَّارٌ قَاهِرٌ، لَا يَعْتَرِيهِ قُصُورٌ وَلَا عَجْزٌ، وَلَا تَأْخُذُهُ
سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ، وَلَا يُعَارِضُهُ فَنَاءٌ وَلَا مَوْتُ. وَأَنَّهُ ذُو الْمُلْكِ وَالْمَلَكُوتِ، وَالْعِزَّةِ
وَالْجَبَرُوتِ.

لَهُ السُّلْطَانُ وَالْقَهْرُ، وَالْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ،
وَالْخَلَائِقُ مَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ. وَأَنَّهُ الْمُتَنَفِّدُ بِالْخَلْقِ وَالْاِخْتِرَاعِ، الْمُتَوَحِّدُ

بِالْإِبْدَاعِ وَالْإِجَادِ، خَلَقَ الْخَلْقَ وَأَعْمَلَهُمْ، وَقَدَّرَ أَرْزَاقَهُمْ وَأَجَالَهُمْ. لَا يَشِدُّ عَنْ قَبْضَتِهِ مَقْدُورٌ، وَلَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ تَصَارِيفُ الْأُمُورِ. لَا تُخْصَى مَقْدُورَاتُهُ، وَلَا تَنْتَاهَى مَعْلُومَاتُهُ.

الْعِلْمُ

وَأَنَّهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، وَمُحِيطٌ بِمَا يَجْرِي مِنْ تَحْوِمِ الْأَرْضِينَ إِلَى أَعْلَى السَّمَاوَاتِ، لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، بَلْ يَعْلَمُ دَبِيبَ النَّمْلَةِ السُّودَاءِ عَلَى الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ فِي اللَّيْلَةِ الظُّلُمَاءِ، وَيُذَرِّكُ حَرَكَةَ الذَّرِّ فِي جَوِّ الْهَوَاءِ، وَيَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى، وَيَطْلُعُ عَلَى هَوَاجِسِ الضَّمَائِرِ وَحَرَكَاتِ الْخَوَاطِرِ وَخَفِيَّاتِ السَّرَائِرِ، يَعْلَمُ قَدِيمَ أَرْزَلِيٍّ قَاتِمٍ بِذَاتِهِ، لَمْ يَزَلْ مَوْصُوفًا بِهِ فِي الْأَرْزَلِ، لَا يَعْلَمُ مُتَجَدِّدٍ حَاصِلٍ فِي ذَاتِهِ بِالْحُلُولِ وَالْإِنْتِقَالِ.

الْإِرَادَةُ

وَأَنَّهُ مُرِيدٌ لِلْكَائِنَاتِ، مُدَبِّرٌ لِلْحَادِثَاتِ، فَلَا يَجْرِي فِي الْمُلْكِ وَالْمَلَكُوتِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، صَغِيرٌ وَلَا كَبِيرٌ، خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ، نَفْعٌ أَوْ ضَرٌّ، إِيمَانٌ أَوْ كُفْرٌ، عِرْفَانٌ أَوْ نُكْرٌ، قُورٌ أَوْ خُسْرَانٌ، زِيَادَةٌ أَوْ نُقْصَانٌ، طَاعَةٌ أَوْ عِصْيَانٌ، كُفْرٌ أَوْ إِيمَانٌ، إِلَّا بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، فَمَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ. لَا يَخْرُجُ عَنْ مَشِيئَتِهِ لَفْتُهُ نَاطِرٌ وَلَا فَلْتُهُ خَاطِرٌ، بَلْ هُوَ الْمُبْدِئُ الْمُعِيدُ الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُ، لَا رَادَّ لِحُكْمِهِ وَلَا مُعَقَّبَ لِقَضَائِهِ، وَلَا مَهْرَبَ لِلْعَبْدِ عَنْ مَعْصِيَتِهِ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ وَرَحْمَتِهِ، وَلَا قُوَّةَ لَهُ عَلَى طَاعَتِهِ إِلَّا بِمَحَبَّتِهِ وَإِرَادَتِهِ. لَوْ اجْتَمَعَ الْإِنْسُ

وَالْجِنُّ وَالْمَلَائِكَةُ وَالشَّيَاطِينُ عَلَى أَنْ يُحَرِّكُوا فِي الْعَالَمِ ذَرَّةً أَوْ يُسَكِّنُوهَا دُونَ
إِرَادَتِهِ وَمَشِيتَتِهِ عَجَزُوا عَنْهُ.

وَأَنَّ إِرَادَتَهُ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ فِي جُمْلَةِ صِفَاتِهِ، لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ مَوْصُوفًا بِهَا،
مُرِيدًا فِي أَزَلِهِ لَوْجُودِ الْأَشْيَاءِ فِي أَوْقَاتِهَا الَّتِي قَدَرَهَا، فَوُجِدَتْ فِي أَوْقَاتِهَا كَمَا
أَرَادَهُ فِي أَزَلِهِ، مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمٍ وَلَا تَأَخُّرٍ، بَلْ وَقَعَتْ عَلَى وَفْقِ عِلْمِهِ مِنْ غَيْرِ تَبَدُّلٍ
وَلَا تَغْيِيرٍ، دَبَّرَ الْأُمُورَ لَا بِتَرْتِيبٍ أَفْكَارٍ وَتَرْبُصٍ زَمَانٍ، فَلِذَلِكَ لَا يُشْغَلُهُ شَأْنٌ عَنْ
شَأْنٍ.

السَّمْعُ وَالْبَصَرُ

وَأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، يَسْمَعُ وَيَرَى، لَا يَعْزُبُ عَنْ سَمْعِهِ مَسْمُوعٌ وَإِنْ خَفِيَ،
وَلَا يَغِيبُ عَنْ رُؤْيَاهُ مَرُئِيٌّ وَإِنْ دَقَّ، لَا يَخْجُبُ سَمْعُهُ بَعْدُ، وَلَا يَدْفَعُ رُؤْيَاهُ
ظُلَامٌ، يَرَى مِنْ غَيْرِ حَذَقَةٍ وَأَجْفَانٍ، وَيَسْمَعُ مِنْ غَيْرِ أَصْمَحَةٍ وَأَذَانٍ، كَمَا يَعْلَمُ
بِغَيْرِ قَلْبٍ، وَيَبْطِشُ بِغَيْرِ جَارِحَةٍ، وَيَخْلُقُ بِغَيْرِ آلَةٍ؛ إِذْ لَا تُشَبِّهُ صِفَاتُهُ صِفَاتِ
الْخَلْقِ، كَمَا لَا تُشَبِّهُ ذَاتُهُ ذَوَاتِ الْمَخْلُوقِ.

الْكَلَامُ

وَأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ أَمْرٌ نَاهٍ وَاعِدٌ مُتَوَعِّدٌ بِكَلَامٍ قَدِيمٍ أَزَلِيٍّ قَائِمٍ بِذَاتِهِ، لَا يُشَبِّهُ
كَلَامَ الْخَلْقِ، فَلَيْسَ بِصَوْتٍ يَحْدُثُ مِنْ انْسِلَالِ هَوَاءٍ وَاصْطِكَاكِ أَجْرَامٍ، وَلَا
بِحَرْفٍ يَنْقَطِعُ بِإِطْبَاقِ شَفَةِ وَتَحْرِيكِ لِسَانٍ. وَأَنَّ الْقُرْآنَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ
وَالزَّبُورَ كُتِبَ الْمُتَزَلَّةُ عَلَى رُسُلِهِ.

وَأَنَّ الْقُرْآنَ مَقْرُوءٌ بِالْأَلْسِنَةِ، مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ، مَحْفُوظٌ بِالْقُلُوبِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَدِيمٌ قَائِمٌ بِذَاتِ اللَّهِ، لَا يَقْبَلُ الْإِنْفِصَالَ وَالْإِفْتِرَاقَ بِالْإِنْتِقَالِ إِلَى الْقُلُوبِ وَالْأَوْرَاقِ.

وَأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمِعَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ وَلَا حَرْفٍ، كَمَا يَرَى الْأَبْرَارُ ذَاتَ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ جَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ.

وَإِذَا كَانَتْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ كَانَ حَيًّا عَالِمًا قَدِيرًا مُرِيدًا سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا، بِالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ، لَا بِمُجَرَّدِ الذَّاتِ.

الْأَفْعَالُ

وَأَنَّهُ تَعَالَى لَا مَوْجُودَ سِوَاهُ إِلَّا وَهُوَ حَادِثٌ يَفْعَلُهُ، وَقَائِضٌ مِنْ عَدْلِهِ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ وَأَكْمَلِهَا وَأَعْدَلِهَا، وَأَنَّهُ حَكِيمٌ فِي أَعْمَالِهِ، عَدْلٌ فِي أَقْصِيَّتِهِ، وَلَا يُقَاسُ عَدْلُهُ بِعَدْلِ الْمَخْلُوقِينَ؛ إِذِ الْعَبْدُ يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الظُّلْمَ يَتَصَرَّفُهُ فِي مُلْكِ الْغَيْرِ، وَهُوَ تَعَالَى لَا يُصَادِفُ لِغَيْرِهِ مُلْكًا حَتَّى يَكُونَ تَصَرُّفُهُ فِيهِ ظُلْمًا.

فَكُلُّ مَا سِوَاهُ مِنْ جِنٍّ وَإِنْسٍ وَشَيْطَانٍ وَمَلَكٍ وَسَمَاءٍ وَأَرْضٍ وَحَيَوَانٍ وَنَبَاتٍ وَجَوْهَرٍ وَعَرَضٍ وَمُذْرَكٍ وَمَحْسُوسٍ حَادِثٌ، اخْتَرَعَهُ بَعْدَ الْعَدَمِ بِقُدْرَتِهِ اخْتِرَاعًا، وَأَنْشَأَهُ إِنْشَاءً، إِذْ كَانَ فِي الْأَزَلِ مَوْجُودًا، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُهُ، فَأَخَذَتْ الْخَلْقَ بَعْدَ إِظْهَارِهِ لِقُدْرَتِهِ، وَتَحْقِيقًا لِمَا سَبَقَ مِنْ إِرَادَتِهِ، وَلَمَّا حَقَّ فِي الْأَزَلِ مِنْ كَلِمَاتِهِ، لَا لِإِفْتِقَارِهِ إِلَيْهِمْ وَحَاجَتِهِ.

وَأَنَّهُ الْمُتَفَضِّلُ بِالْخَلْقِ وَالْإِخْتِرَاعِ وَالتَّكْلِيفِ لَا عَنْ وُجُوبٍ، وَالْمُتَطَوِّلُ

بِالْإِنْعَامِ وَالْإِصْلَاحِ لَا عَنْ لُزُومٍ، فَلَهُ الْفَضْلُ وَالْإِحْسَانُ وَالنِّعْمَةُ وَالْامْتِنَانُ؛ إِذْ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَصُبَّ عَلَى عِبَادِهِ أَنْوَاعَ الْعَذَابِ وَيَتَبَلَّيْهِمْ بِضُرُوبِ الْآلَامِ وَالْأَوْصَابِ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَكَانَ مِنْهُ عَذْلًا، وَلَمْ يَكُنْ قَبِيحًا وَظَلْمًا، وَأَنْ يُثِيبَ عِبَادَهُ عَلَى الطَّاعَةِ بِحُكْمِ الْكَرَمِ وَالرَّوْعِ، لَا بِحُكْمِ اللَّزُومِ وَالِاسْتِحْقَاقِ؛ إِذْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلٌ، وَلَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ ظُلْمٌ، وَلَا يَجِبُ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ حَقٌّ، وَأَنْ حَقَّهُ فِي الطَّاعَةِ وَجَبَ عَلَى الْخَلْقِ بِإِجَابِهِ عَلَى لِسَانِ أَنْبِيَائِهِ، لَا بِمُجَرَّدِ الْعَقْلِ.

مَعْنَى الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ الشَّهَادَةُ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَأَنَّهُ بَعَثَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الْقُرَشِيَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا بِرِسَالَتِهِ إِلَى كَافَّةِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ وَالْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وَنَسَخَ بِشَرْعِهِ الشَّرَائِعَ إِلَّا مَا قَرَّرَهُ، وَفَضَّلَهُ عَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَجَعَلَهُ سَيِّدَ الْبَشَرِ، وَمَنَعَ كَمَالَ الْإِيمَانِ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ - وَهِيَ قَوْلُكَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - مَا لَمْ تَقْتَرِنْ بِهَا شَهَادَةَ الرَّسُولِ وَهِيَ قَوْلُكَ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَأَلْزَمَ الْخَلْقَ تَصْدِيقَهُ فِي جَمِيعِ مَا أَخْبَرَ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ إِيمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يُؤْمِنَ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَأَوَّلُهُ سُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ، وَهُمَا شَخْصَانِ هَائِلَانِ مَهِيْبَانِ يُفْعِدَانِ الْعَبْدَ فِي قَبْرِهِ سَوِيًّا ذَا رُوحٍ وَجَسَدٍ، وَيَسْأَلَانِهِ عَنِ التَّوْحِيدِ وَالرَّسَالَةِ، وَيَقُولَانِ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟ وَهُمَا فَتَنَانَا الْقَبْرِ، وَسُؤَالُهُمَا أَوَّلُ فِتْنَةٍ بَعْدَ الْمَوْتِ.

وَأَنْ تُؤْمِنَ بِعَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَنَّهُ حَقٌّ، وَحُكْمُهُ عَدْلٌ، عَلَى الْجِسْمِ وَالرُّوحِ عَلَى مَا يَشَاءُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ.

وَتُؤْمِنُ بِالْمِيزَانِ ذِي الْكَفَّتَيْنِ وَاللِّسَانِ، وَصِفَتِهِ فِي الْعِظَمِ كَطِبَاقِ السَّمَاوَاتِ،

تُوزَنُ فِيهِ الْأَعْمَالُ بِقُدْرَةِ اللَّهِ، وَالصَّنَجُ يَوْمَئِذٍ مَنَاقِبُ الذَّرِّ وَالْخَزْدَلِ تَحْقِيقًا لِتَمَامِ الْعَدْلِ، وَتُطْرَحُ صَحَائِفُ الْحَسَنَاتِ فِي كَفَّةِ النُّورِ فَيَقْتُلُ بِهَا الْمِيزَانُ عَلَى قَدْرِ دَرَجَاتِهِ عِنْدَ اللَّهِ بِفَضْلِ اللَّهِ، وَتُطْرَحُ صَحَائِفُ السَّيِّئَاتِ فِي كَفَّةِ الظُّلْمَةِ فَيَخِفُّ بِهَا الْمِيزَانُ بِعَدْلِ اللَّهِ.

وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالصِّرَاطِ وَهُوَ جِسْرٌ مَمْدُودٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، أَحَدُ مِنَ السَّبْفِ وَأَرْقُ مِنَ الشَّعْرِ، تَرْلُ عَلَيْهِ أَقْدَامُ الْكَافِرِينَ بِحُكْمِ اللَّهِ فَتَهْوِي بِهِمْ إِلَى النَّارِ، وَتَثْبُتُ عَلَيْهِ أَقْدَامُ الْمُؤْمِنِينَ فَيَسَاقُونَ إِلَى دَارِ الْقَرَارِ.

وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالْخَوْصِ الْمَوْرُودِ، خَوْصِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْرُبُ مِنْهُ الْمُؤْمِنُونَ قَبْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ وَبَعْدَ جَوَازِ الصِّرَاطِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً لَا يَظْمَأُ بَعْدَهَا أَبَدًا، عَرَضُهُ مَسِيرَةُ شَهْرٍ، أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، حَوْلُهُ أَبَارِيقٌ عَدَدَ النُّجُومِ، فِيهِ مِيزَانَانِ يَصُبَّانِ مِنَ الْكَوْثَرِ.

وَتُؤْمِنَ بِالْحِسَابِ وَتَقَاوُتِ الْخَلْقِ فِيهِ، إِلَى مُنَاقَشَةٍ فِي الْحِسَابِ وَإِلَى مُسَامَحَةٍ فِيهِ، وَإِلَى مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَهُمْ الْمُقَرَّبُونَ، فَيَسْأَلُ مَنْ شَاءَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَنْ تَبْلِغِ الرِّسَالَةِ، وَمَنْ شَاءَ مِنَ الْكُفَّارِ عَنْ تَكْذِيبِ الْمُرْسَلِينَ، وَيَسْأَلُ الْمُتَبَدِّعَةَ عَنِ السُّنَّةِ، وَيَسْأَلُ الْمُسْلِمِينَ عَنِ الْأَعْمَالِ.

وَتُؤْمِنَ بِإِخْرَاجِ الْمُوحِّدِينَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ الْإِنْتِقَامِ، حَتَّى لَا يَبْقَى فِي جَهَنَّمَ مُوَحِّدٌ، وَتُؤْمِنَ بِشَفَاعَةِ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ الْعُلَمَاءِ ثُمَّ الشُّهَدَاءِ ثُمَّ سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ، كُلٌّ عَلَى حَسَبِ جَاهِهِ وَمَنْزِلَتِهِ. وَمَنْ بَقِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَفِيعٌ أُخْرِجَ بِفَضْلِ اللَّهِ، فَلَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ مُؤْمِنٌ، بَلْ يَخْرُجُ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ.

وَأَنْ تَعْتَقِدَ فَضْلَ الصَّحَابَةِ عَلَى تَرْتِيبِهِمْ، وَأَنْ أَفْضَلَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأَنْ تُحَسِّنَ الظَّنَّ بِجَمِيعِ الصَّحَابَةِ، وَتَثْنِيَّ عَلَيْهِمْ كَمَا أَثْنَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَلَيْهِمْ، فَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ وَشَهِدَتْ بِهِ الْأَثَارُ.

فَمَنْ اعْتَقَدَ جَمِيعَ ذَلِكَ مُوقِنًا بِهِ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ وَعِصَابَةِ السُّنَّةِ، وَفَارَقَ رَهْطَ الضَّلَالِ وَحِزْبَ الْبِدْعَةِ، فَتَسْأَلُ اللَّهُ كَمَالَ الْبَقِيَّةِ وَالنَّبَاتِ فِي الدِّينِ لَنَا وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ إِنَّهُ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ.

اِخْتِنَامُ الْفَوَائِدِ

في
شَرْحِ قَوَاعِدِ الْعَقَائِدِ

لِلْإِمَامِ أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ
(٤٥٠ - ٥٥٠ هـ)

تَأَلَّفَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ
أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ زُرُوقُ الْفَاسِي

عِنَايَةً
نَزَارِمْ سَادِي

بسم الله الرحمن الرحيم

صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

قال الشيخ الإمام العالم العلامة الحبر الفهامة المفيد المتقن المجيب
أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى عرف بزروق البرنسي
رضي الله عنه ونفع به

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعَمِهِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَلَهُ الشُّكْرُ أَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ وَآخِرُهُ، وَصَلَوَاتُهُ
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَعَلَى كَافَّةِ أَهْلِ وَدَّهِ الْكَرِيمِ وَحُبِّهِ، صَلَاةٌ
تَقْوُتُ الْعَدَّ وَالْإِحْصَاءَ، وَيَقْصُرُ عَنْهَا الْحَضَرُ وَالْإِسْتِقْصَاءُ، وَسَلَامُهُ الدَّائِمُ
كَذَلِكَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ.

أَمَّا بَعْدُ، فَتُصَحِّحُ الْعَقِيدَةَ^(١) بِالْإِيضَاحِ وَالْيَبَانِ، ثُمَّ تَأْيِيدُهَا بِالذَّلِيلِ
وَالْبُرْهَانِ، مِنْ أَعْظَمِ مَقَاصِدِ الْإِيمَانِ، وَأَكْبَرِ مَفَاتِيحِ الْيَقِينِ وَالْعِرْفَانِ، وَمَقَالِيدِ
الْفُوزِ بِالْجَنَّةِ وَالنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ.

وَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ قَدْ أَطَالُوا فِي ذَلِكَ وَقَصَّروا، وَبَسَّطُوا وَاخْتَصَّروا، فَلَمْ

(١) قال الشيخ زروق: مرجع كل عقيدة إلى ثلاث:

ـ أولها: إثبات الذات الكريمة كما يليق بها من كمال التنزيه ونفي التشبيه والرجوع لقوله

تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ـ والثاني: العلم بأسمائه تعالى وصفاته وما يرجع إليها من إجلال وتعظيم وتنزيه.

ـ والثالث: العلم بأفعاله الواقعة والمتوقعة والجائزة نفيًا وإثباتًا. (شرح الرسالة،

ج ١/ص ٢٦).

أَرِ مَثَلٌ عَقِيدَةٍ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ؛ لِمَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنَ التَّخْرِيرِ وَالْاهْتِمَامِ، وَمَا تَصَمَّنَتْهُ مِنْ بَيَانِ وَالْمَامِ، وَدَارَتْ عَلَيْهِ مِنْ تَمَسُّكِ وَاعْتِصَامِ.

فَقَصَّدْتُهَا بِالْكَلَامِ وَالتَّنْبِيهِ لِلذَلِكَ، وَالْإِرْشَادِ وَالْإِفَادَةِ لِمَا هُنَالِكَ، مُعَوَّلًا عَلَى فَتْحِ الْكَرِيمِ الْوَهَّابِ، مُتَّخِرًا وَجْهَ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ، حَسْبَمَا يُنْقَلُ مِنْ مَعَادِينِهِ، أَوْ يُفْتَحُ اللَّهُ بِهِ مِنْ خَزَائِنِهِ.

وَقَدْ افْتَتَحْتُ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ بِمُقَدِّمَةٍ، وَأَنْهَيْتُهُ بِخَاتَمَةٍ وَمُتَمِّمَةٍ، وَعَلَى اللَّهِ الْمُعْتَمَدُ فِي بُلُوغِ التَّكْمِيلِ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

ثُمَّ أَقُولُ: مَدَارُ الْمُقَدِّمَةِ عَلَى عَشْرَةِ فُصُولٍ، وَتَنْتَزِلُ مِنْزِلَةَ الْقَوَاعِدِ وَالْأُصُولِ.

﴿أَوَّلُهَا: الْكَلَامُ فِي الشَّيْءِ رَدًّا وَقَبُولًا فَرَعَ عَنْ كَوْنِهِ مَعْقُولًا، فَلَزِمَ الْعِلْمُ بِمَاهِيَّتِهِ وَقَائِدَتِهِ وَمَادَّتِهِ قَبْلَ الْخَوْصِ فِيهِ، إِعْلَامًا بِهِ، وَتَخْصِيصًا عَلَيْهِ، وَإِيمَاءً لِمَعَادِينِهِ وَمَقَاصِدِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ آلَتِهِ وَهُوَ اضْطِلَاحُهُ، وَقَدْ عُرِفَ أَنَّ لِكُلِّ عِلْمٍ اضْطِلَاحًا، وَفِيهِ مَا يُخْصَّ وَيُعَمُّ، فَوَجَبَ التَّهَمُّمُ بِذَلِكَ عَلَى قَدَرِهِ.

أهمية مبادئ
علم العقائد

﴿الثَّانِي: قَسَمَ الشَّارِعُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - الدِّينَ ^(١) إِلَى ثَلَاثَةِ:

إِسْلَامٍ، وَإِيمَانٍ، وَإِحْسَانٍ ^(٢)، ثُمَّ فَسَّرَ الْإِسْلَامَ بِعَمَلِ الْجَوَارِحِ، وَالْإِيمَانَ

أقسام الدين
الإسلامي

(١) الدِّينُ عُرْفًا فَهُوَ: وَضْعُ إِلَهِيٍّ سَاتِقٍ لِدَوِيِّ الْعُقُولِ بِاخْتِيَارِهِمُ الْمَخْمُودِ إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ بِالذَّاتِ لَهُمْ. أَيُ أَحْكَامٍ وَضَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِلْعِبَادِ أَصْلِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ فَرْعِيَّةٌ، بِمَعْنَى أَنَّ الْوَضْعَ الْإِلَهِيَّ بَذَاتِهِ سَاتِقٌ إِلَى الْخَيْرِ لِأَنَّهُ مَا وَضَعَ إِلَّا لِذَلِكَ، وَالْخَيْرُ: حُصُولُ الشَّيْءِ لِمَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ حَاصِلًا لَهُ، أَيْ يَنَاسِبُهُ وَيُلِيقُ بِهِ. وَالدِّينُ يَرَادُفُ الشَّرِيعَةَ، وَالشَّرْعُ: هُوَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْأَحْكَامِ، فَهَذِهِ الْأَحْكَامُ الْمَشْرُوعَةُ هِيَ ذَلِكَ الْوَضْعُ الْإِلَهِيُّ.

(٢) قَالَ الشَّيْخُ زُرُّوقٌ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عِنْدَ التَّعَرُّضِ لِحَدِيثِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: =

بِإِعْتِقَادَاتِ الْقُلُوبِ، وَالْإِحْسَانَ بِمَعَامَلَاتِ الْقُلُوبِ^(١).

وَاصْطَلَحَ الْعُلَمَاءُ لِلْكَلامِ فِي أَحْكَامِ الْأَوَّلِ بِالْفَقْهِ، وَالثَّانِي بِالْأُصُولِ،
وَالثَّالِثِ بِالتَّصَوُّفِ، وَهُوَ رُوحُهُمَا، كَمَا أَنَّهُمَا لَهُ كَالْجَسَدِ، لَا كَمَالٍ لَهُمَا إِلَّا بِهِ،
كَمَا لَا ظُهُورَ لَهُ بِدُونِهِمَا، فَهُمَا شَرْطُ فِي صِحَّتِهِ، كَمَا أَنَّهُ شَرْطُ فِي كَمَالِهِمَا،
وَالثَّانِي^(٢) شَرْطُ فِي صِحَّةِ الْأَوَّلِ^(٣)، كَمَا أَنَّ الْأَوَّلَ شَرْطُ فِي صِحَّةِ الثَّالِثِ^(٤)،
وَالْمَقْدَّمُ عَلَى الْمَقْدَّمِ مَقْدَّمٌ^(٥)، فَهُوَ أَهْمُ مَا يَعْتَنِي بِهِ لِتَوْقُفِ الْكُلِّ عَلَيْهِ.

= اقضى الحديث احتواء الدين على إيمان وإسلام وإحسان، فالأصولي يتكلم في الأول،
والفقيه يتكلم في الثاني، والصوفي يتكلم في الثالث. (تعليق على صحيح البخاري،
ق ١٦/ب).

(١) قال القاضي عياض: أصل الإسلام: الانقياد، وقرق في حديث جبريل بينه وبين الإيمان،
فجعل الإيمان باطنا بما تعلق بعمل القلب، والإسلام ظاهرا بما تعلق بعمل الجوارح،
وهذا نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لَمْ تَزِمُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، ففرق بينهما، وقد
جاء أيضا بمعنى واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَحِمْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ١٢٨]،
يَبَيِّنُ الْمُسْلِمِينَ [الذاريات: ٣٥ - ٣٦].

وأصل الإسلام: الطاعة والانقياد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَعْمَلْنَا سُلَيمَانَ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]،
وأصل الإيمان: التصديق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾
[يوسف: ١٧]، فإذا جاءا مفترقين فعلى أصل الوضع في اللغة، وإذا جاءا مجتمعين
فعلى مشاركتهما في معناهما؛ لأن العمل في الجوارح طاعة لله، وتصديق لأوامره ووعده
ووعيده وإيمان بذلك، ولأن الإيمان بالقلب طاعة لله وانقياد لأوامره. (مشارك الأنوار،
ج ٢/ص ٢١٨).

(٢) أي: الإيمان.

(٣) أي: الإسلام.

(٤) أي: لا إحسان بلا إسلام.

(٥) أي أن الإيمان مقدّم على الإسلام المقدّم على الإحسان، فالإيمان مقدّم على الإحسان،
فظهر توقف الإسلام والإحسان على الإيمان، فهو أهم ما يعتنى به لتوقفهما عليه.

قَالَ الْإِمَامُ «أَبُو حَامِدٍ» فِي «الْمُسْتَصْفَى» الَّذِي صَنَفَهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ: «الْعِلْمُ الْكُلِّيُّ مِنَ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ هُوَ الْكَلَامُ»، يَعْنِي عِلْمَ أَصُولِ الدِّينِ. قَالَ: «وَسَائِرُ الْعُلُومِ مِنَ الْفِقْهِ وَأَصُولِهِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ عُلُومٌ جُزْئِيَّةٌ»، وَأَطْنَبَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: «فَإِذَا الْكَلَامُ هُوَ الْمُتَكَفَّلُ بِإثْبَاتِ مَبَادِي الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ كُلِّهَا^(١)، فَهِيَ جُزْئِيَّةٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْكَلَامِ، وَالْكَلَامُ هُوَ الْعِلْمُ الْأَعْلَى فِي الرُّتْبَةِ؛ إِذْ بِهِ التَّوَصُّلُ إِلَى هَذِهِ الْجُزْئِيَّاتِ»^(٢). انْتَهَى كَلَامُهُ.

نسبة علم
الكلام إلى سائر
العلوم

❖ الثَّالِثُ: مَقْصُودُ هَذَا الْعِلْمِ: إثْبَاتُ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ عَنِ الْأَدِلَّةِ الْيَقِينِيَّةِ، وَفَائِدَتُهُ: تَحْلِيلَةُ الْإِيمَانِ بِالْإِيقَانِ، وَغَايَتُهُ: الظَّفَرُ بِالْعَيَانِ بَعْدَ التَّحْقِيقِ وَالتَّبَيُّانِ، حَتَّى يُعْغِيهِ ذَلِكَ عَنِ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ وَالْبُرْهَانِ.

مقصود علم
العقائد وفائدته
وغايته

وَيُلَقَّبُ بِـ«عِلْمِ أَصُولِ الدِّينِ»^(٣) تَحْقِيقًا، وَبِـ«عِلْمِ التَّوْحِيدِ» مَجَازًا^(٤) وَتَغْلِيظًا، وَبِـ«عِلْمِ الْكَلَامِ» اصْطِلَاحًا.

أسماء علم
العقائد

قِيلَ^(٥): لِأَنَّهُ كَالْمَنْطِقِ عِنْدَ الْفَلَاسِفَةِ^(٦).

وجوه تسمية
علم العقائد
بالكلام

(١) لاشك في أن علم الكلام مبنى لسائر العلوم الدينية ومتكفل بإثبات مبادئها، ذلك أنه علم يفيد معرفة الله تعالى وصفاته بالدلائل، ولا شك أن من لم يعرفه لم يعرف الأنبياء ولا القرآن ولا التفسير ولا الحديث ولا أصول الفقه وفروعه.

(٢) ذكر حجة الإسلام الغزالي هذا الكلام في كتابه المستصفى (ج ١/ص ١٣، ١٤)

(٣) لأنه علم مصحح للإيمان، والإيمان أصل الدين وسائر الأعمال؛ لتوقف جميع الأعمال على حصول الإيمان، فلا يصح عمل شرعا إلا بعد الإيمان.

(٤) من باب تسمية الكل باسم جزئه، فإن مسألة التوحيد جزء من علم أصول الدين، ولشرفها ومزيد عناية الشرع بها سمي كل علم أصول الدين باسمها.

(٥) أي: في بيان وجه تسمية علم أصول الدين بالكلام.

(٦) يعني أن وزان علم الكلام بالنسبة إلى تحقيق الشرعيات وإلزام الخصوم وزان علم المنطق =

وَقِيلَ: لِأَنَّ أَوَّلَ مَا تُكَلِّمُ فِيهِ مَسْأَلَةُ الْكَلَامِ^(١).

وَقِيلَ: لِأَنَّ أَوَّلَ تَرَاجُمِهِمْ لِمَسَائِلِهِ قَوْلُهُمْ: الْكَلَامُ فِي كَذَا^(٢).

وَقِيلَ: لِأَنَّهُ يُورِثُ قُوَّةَ عَلَى الْكَلَامِ مَعَ الْخُصُومِ رَدًّا وَقَبُولًا^(٣)، وَقُوَّةَ عَلَى الْكَلَامِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ^(٤).

وَقِيلَ: لِأَنَّهُ أَقْوَى مَا يَقَعُ فِي الْكَلَامِ^(٥)، مِنْ قَوْلِهِمْ فِي أَقْوَى الْكَلَامَيْنِ: هَذَا هُوَ الْكَلَامُ.

وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، حَتَّى لَقَدْ أَنْهَاهَا «التَّفْتَارَانِي» إِلَى عَشْرَةِ أَوْجُهٍ، فَانْظُرْهُ.
قِيلَ: هُوَ أَفْضَلُ الْعُلُومِ لَشَرَفِ مُتَعَلِّقِهِ.

وَقَالَ «مَالِكٌ» وَ«الشَّافِعِيُّ» وَ«أَحْمَدُ» وَ«سُفْيَانُ» وَ«أَبُو يُوسُفَ» صَاحِبُ
«أَبِي حَنِيفَةَ» بِتَحْرِيمِ النَّظَرِ فِيهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَأْنِ السَّلَفِ، وَيُعِينُ الْمُتَبَدِّعَةَ

= بالنسبة إلى تحقيق الفلسفيات وإلزام الخصوم، لكن الفرق بينهما أن نسبة علم الكلام إلى بقية الشرعيات نسبة المخدم إلى الخادم لتعلقه بأشرف المعلومات وهي معرفة الله تعالى، ونسبة علم المنطق إلى سائر الفلسفيات نسبة الخادم إلى المخدم.

(١) أي: القرآن والاختلاف في كونه مخلوقاً أو قديماً بين أهل السنة والمعتزلة.
(٢) وذلك نحو قولهم: الكلام في الذات، الكلام في الصفات، الكلام في الوجدانية وهكذا، بمنزلة أن يقال: باب في كذا، فصل في كذا.

(٣) لأنه علم في غاية من التحرير والرصانة وأدلتها قطعية يقينية.
(٤) لأن القادر على الأدلة القطعية يقدر على الظنية بطريق الأولى، وهذا إن أريد بالشرعيات الأحكام الفرعية خاصة.

(٥) يعني أن الكلام وإن صدق على غير علم الكلام لكن لما كانت أدلته قطعية يقينية كانت مسأله كذلك لأن قوة المسائل تابعة لقوة أدلتها، فكانَّ الكلام منحصر فيه فخصَّ باسم الكلام لذلك.

بِفَرَضِ الشُّبْهِ، وَيُثْبِتُ شُكُوكًا وَغَيْرَهَا فِي الْقُلُوبِ السَّلِيمَةِ، وَيُوجِبُ الْكَلَامَ فِي
الرُّبُوبِيَّةِ وَالنَّبُوءَةِ لَا عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ وَالْاِحْتِرَامِ^(١).

وَقِيلَ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ يَأْخُذُهُ مُجَرَّدًا عَنْ أدِلَّةِ الْكِتَابِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا
هُوَ فِي أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْمُشَوَّشِينَ عَلَى النَّاسِ بِأَنْظَارِهِمْ وَغَيْرِهَا^(٢)، أَمَّا تَخْرِيرُ
الْمُعْتَقَدِ بِالْبَيَانِ، وَدَفْعُ الشُّبْهِ إِذْ عَرَضَتْ، فَلَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ دَفْعِهَا بِمَا
أَمَكَّنَ، وَيَا اللَّهُ التَّوْفِيقُ.

(١) قال العلامة الكمال بن أبي شريف: فإن قيل: كيف يثبت لعلم الكلام الشرف المذكور مع
ذم السلف له؛ إذ المنقول عنهم في ذم الكلام كثير جدا مشهور عن الأئمة الأربعة وغيره؟
فالجواب أن الشرف ثابت له في نفسه من الجهات الخمس، وأن النهي لأمر عارضة
خارجة عن ذاته غير لازمة له، بل تنفك عنه كثيرا، فالتنهي دائر معها، فالمنوع منه هو
المتعصب لاتباعه هوى النفس وذلك مذموم في كل علم، والخائض فيما لا يقتدر إليه من
غوامض المتفلسفين، والتارك للكتاب والسنة المشتغل عنهما بعلم الأوائل. (حاشيته على
شرح الفتاوان على العقائد النسفية، ق ١١/أ).

(٢) ذم علم الكلام محصور في أربعة أشخاص، الأول: من يتعصب فلا يطيع الحق بعد
ظهوره، فالكلام يقويه على المناظرة فيزيد تصعبه. الثاني: من لا تكون قوته العاقلة ذكية فلا
يدرك كنه المسائل والدلائل فيقصر عقله عن تحصيل اليقين الاستدلالي، فهذا الرجل إذا
اشتغل بالكلام تشوش إيمانه. الثالث: من يقصد إلقاء الشبهات الكلامية على ضعفاء
المسلمين كما فعل الملاحدة إفسادا للدين. الرابع: من يخوض في دقائق الفلسفة، وهذا
مقيّد بما لا يقتدر إليه في تحقيق العقائد الإسلامية. (النبراس شرح شرح العقائد النسفية،
للفرهاري، ص ٣٠)

والحاصل أن إنكار السلف لعلم الكلام لا ينبغي حمله على إنكار كلام الأشاعرة
والماتريدية، بل هو محمول على إنكار كلام الفلاسفة وأهل الاعتزال وكلام أهل الجدل
بالباطل؛ إذ الكلام الشائع في زمان الأئمة المجتهدين - أبي حنيفة ومالك والشافعي
وأحمد - هو كلام أهل الاعتزال والإرجاء وأمثالهما، وأما كلام أهل السنة والجماعة فقد
حدث بعد انقراضهم بزمان كثير. (انظر مفتاح السعادة، لطاش كبرى ج ٢/ص ١٤٣).

مدارك العقل
ومواقفه

الرَّابِعُ: دَلَالَةُ التَّوْحِيدِ عَقْلِيَّةٌ، وَالسَّمْعِيَّاتُ نَفْلِيَّةٌ، وَكُلُّ مِنْهُمَا مُسْتَفَادٌّ مِنْ أُدْلِيَّتِهِمَا، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَصْلُهُ الْعَقْلُ، وَالثَّقَلُ تَابِعٌ وَمُنَبِّهٌ، وَالْآخِرُ الْعَقْلُ فِيهِ مُقَرَّرٌ وَمَوْضُوحٌ.

وَالْتَفْقِيحُ وَالتَّحْسِينُ فِي الشَّرْعِيَّاتِ شَرْعِيٌّ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَمَا كَانَ بِمَعْنَى ثَلَاثَةِ الطَّبَعِ وَمُتَاقَرَّتِهِ، وَصِفَةِ الْكَمَالِ وَالتَّقْصِصِ عَقْلِيٌّ، خِلَافًا لِمَنْ عَزَلَ الْعَقْلَ عَنِ الْكُلِّ، أَوْ جَعَلَهُ أَصْلًا فِي الْكُلِّ.

قَالَ بَعْضُ مَسَائِدِ الصُّوفِيَّةِ: وَإِنَّمَا الْعَقْلُ آلَةٌ لِلْعُبُودِيَّةِ، لَا لِلْإِشْرَافِ عَلَى الرُّبُوبِيَّةِ.

تعريف العقل
عند العلماء

قَالَ «الْمُحَاسِبِيُّ»^(١): وَحَقِيقَتُهُ: غَرِيزَةٌ يَتَهَيَّأُ بِهَا إِلَى إِدْرَاكِ الْعُلُومِ النَّظَرِيَّةِ^(٢)، وَكَانَتْ نُورٌ يُقْذَفُ فِي الْقَلْبِ^(٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ «أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ» فِي «مِيزَانِ الْعَمَلِ»: هُوَ الْقُوَّةُ الْمُسْتَعِدَّةُ لِقَبُولِ الْعِلْمِ، وَكُمُوثُهُ فِي الطِّفْلِ كَكُمُوثِ النَّخْلَةِ السَّمُوقِ^(٤) فِي النَّوَاةِ^(٥).

(١) هو: أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي (ت ٢٣٤هـ)، ولد ونشأ بالبصرة، وهو أحد كبار العلماء بالأصول والتصوف، من مؤلفاته: الرعاية في الأخلاق، والمسائل في الزهد. (راجع حلية الأولياء لأبي نعيم، ج ١٠/ص ٧٣ - ١١٠)

(٢) وقرب منه تعريف العقل بأنه قُوَّةُ النَّفْسِ الْمَعْدَّةُ لِكِتَابَةِ الْمَعْقُولَاتِ.

(٣) قال الإمام تقي الدين المقترح: التحقيق ما أشار إليه المحاسبي ومال إليه الإمام في غير هذا الكتاب أن العقل صفة يتأتى بها دَرْكُ الْعُلُومِ، وَمِثْلُهَا الْإِمَامُ بِالْبَصْرِ السَّلِيمِ، فَإِنَّهَا بَصِيرَةٌ بَاطِنَةٌ، وَمِنْ أَطْلُقَ عَلَى الْعَقْلِ أَنَّهُ نُورٌ فَإِلَى هَذِهِ الْبَصِيرَةِ يُشِيرُ. (شرح الإرشاد، ج ١/ص ٤٩٧ تحقيق د. فتحي أحمد عبد الرازق، ط ١ دار الضياء الكويت)

(٤) سَمَقُ النَّبَاتِ سَمَقًا وَسُمُوقًا: إِذَا طَالَ وَارْتَفَعَ. (لسان العرب، مادة: سَمَق)

(٥) راجع ميزان العمل للإمام الغزالي (ص ٣٣٤) ط ١ دار المعارف بمصر، تحقيق د. سليمان دنيا.

وَقَالَ «إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ»: هُوَ مِنْ بَعْضِ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ^(١)، وَاعْتَرِضَ بِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّسْلُسِ، وَفِيهِ تَطَرُّ.

وإِدْرَاكُهُ بَيْنَ بَدِيهِيٍّ: وَهُوَ الضَّرُورِيُّ الَّذِي لَا يَتَوَقَّفُ الْعِلْمُ بِهِ عَلَى دَلِيلٍ، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهِ، وَنَظَرِيٍّ: وَهُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ دَلَالَةِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ وَنَحْوَهَا، وَهُوَ الْمُعْوَلُ عَلَيْهِ فِي إِثْبَاتِ الْحَقَائِقِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً، حَتَّى لَقَدْ قِيلَ: لَيْسَ الْمُعْوَلُ فِي إِثْبَاتِ الْحَقِيقَةِ عَلَى مَعْوَلٍ الشَّاهِدِ، وَلَوْ قِيلَ بِذَلِكَ لَبْطَلَ التَّوْحِيدُ وَلَزِمَ التَّعْطِيلُ، بَلِ الْمُعْوَلُ عَلَى مَا ثَبَتَ بِالْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْبَرَاهِينِ الْقَطْعِيَّةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ لِلْعَقْلَاءِ دَفْعَهُمَا وَلَا لِلثُّبَلَاءِ رَفْضَهُمَا، وَلَا يَتَطَرَّقُ الشَّكُّ وَالرَّيْبُ إِلَيْهِمَا، كَالْفِعْلِ الْمَوْجُودِ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

مدارك العقل
العلوم
الضرورية
والنظرية

❁ الْخَامِسُ: مُتَعَلِّقُ الْمَعْقُولِ النَّقْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَأَحْكَامُهُ ثَلَاثَةٌ: الْوُجُوبُ، وَالْإِسْتِحَالَةُ، وَالْجَوَازُ^(٢). فَالْوَاجِبُ: مَا لَا يَتَصَوَّرُ نَفْيَهُ، وَالْمُسْتَحِيلُ: مَا لَا يَتَصَوَّرُ وُجُودَهُ، وَالْجَائِزُ: مَا لَا يَمْنَعُ تَصَوُّرُهُ مِنْ وُجُودٍ مُقَابِلِهِ.

تعريف الأحكام
العقلية
وأقسامها

فَالْوَاجِبُ نَوْعَانِ: وَاجِبٌ لِدَاثِهِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَوَاجِبٌ لِغَيْرِهِ. وَالْمُسْتَحِيلُ

(١) راجع كتاب الإرشاد لإمام الحرمين (ص ١٥) وهو قول القاضي أبي بكر الباقلاني، وقد قال الشيخ عبد العزيز بن بزيّة: قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب البغدادي: قلتُ للقاضي أبي بكر: هل يمكنك أن ترسم لي في حدّ العقل؟ فقال: يمكن أن يقال: هو العلم بوجود الواجبات وجواز الجائزات واستحالة المستحيلات. (الإسعاد في شرح الإرشاد ص ١٣١، تحقيق د. عبد الرزاق بسرور، ود. عماد السهيلي، ط ١ دار الضياء - الكويت).

(٢) قال الشيخ البكي الكومي التونسي: ووجه حصر الأحكام العقلية في هذه الثلاثة أن الشيء لا يخلو إما أن يقتضي من نفسه الوجود أم لا، فإن كان الأول فذلك الاقتضاء هو الوجوب، وإن كان الثاني فلا يخلو إما أن يقتضي من ذاته العدم أم لا، فإن كان يقتضي من ذاته العدم فذلك الاقتضاء هو الاستحالة، وإن لم يقتضِ فهو الجواز والإمكان. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ٩٨. تحقيق نزار حمادي، ط ١. مؤسسة المعارف).

نَوَعَانِ: مُسْتَحِيلٌ لِذَاتِهِ، وَمُسْتَحِيلٌ لِغَيْرِهِ.

المستحيلات
الذاتية

فَالْمُسْتَحِيلَاتُ بِالذَّاتِ سِتَّةٌ: عُرُو الْمَحَلِّ^(١)، وَجَمْعُ الضَّدِّينِ، وَلُزُومُ الدَّوْرِ
وَالْتَسْلُسُ، وَوُقُوعُ مَا لَا يَتَنَاهَى، وَقَلْبُ الْحَقَائِقِ، وَيُطْلَانُ الْحَصْرِ^(٢). وَقَدْ جَمَعَ
بَعْضُهُمْ أَوَّلَ حُرُوفِ هَذِهِ السِّتَةِ بِقَوْلِهِ: «عَجَلٌ وَقَبٌ».

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «يُطْلَانُ الْحَصْرِ» أَنَّ حَصَرَ الْمَوْجُودِ بَيْنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ لَا
يَصِحُّ، وَهُوَ بَاطِلٌ^(٣)، قَالَ «أَبُو حَامِدٍ» رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنَّ مَنْ عَقَلَ جِسْمًا لَا مُتَحَرِّكَ
وَلَا سَاكِنًا كَانَ عَنْ نَهْجِ الْحَقِّ نَاكِيًا، وَلَمَتَّنِ الْجَهْلُ رَاكِبًا، فَانْظُرْ ذَلِكَ.

مصطلحات
علم الكلام

﴿السَّادِسُ: مَعْرِفَةُ الْأَصْطِلَاحِ مُهِمٌّ؛ إِذْ بِهِ يَفْعُ الْمَهْمُ وَالتَّفْهِيمُ، وَبِهِ
يَتَصَوَّرُ التَّلَعُّمُ وَالتَّعْلِيمُ، وَفِيهِ مَا يَخْصُرُ وَيَعْمُ، وَمِنْ أَهْمِّهِ مَعْرِفَةُ الضَّدِّينِ،
وَالنَّقِیْضَيْنِ، وَالْمِثْلَيْنِ، وَالْخِلَافَيْنِ، وَالْغَيْرَيْنِ، وَالْعَالَمِ، وَالْجَوْهَرِ، وَالْعَرَضِ،
وَنَحْوُ ذَلِكَ.﴾

فَأَمَّا الْعَالَمُ: فَهُوَ كُلُّ مَوْجُودٍ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِ ذَاتِهِ، وَهُوَ الْكَوْنُ
عِنْدَ الصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ. ثُمَّ هُوَ قِسْمَانِ:

- جَوَاهِرُ: وَهِيَ مَا أَشْغَلَ فَرَاغًا، فَإِنْ كَانَ يَقْبَلُ التَّجَرُّدَ فَمُرَكَّبٌ، وَإِلَّا
فَبَسِيطٌ.

(١) أي: عن النقيضين.

(٢) وزاد بعضهم سابعاً ورمز له بحرف التاء إشارة إلى استحالة تعدد الفاعل، والترجيح بلا
مرجح، وتحصيل الحاصل، ورمز لها جميعاً بقوله: «عجل وقب».

(٣) لأن الله تعالى موجودٌ، وليس موصوفاً بالحركة ولا بالسكون. وقد نقل الإمام ابن جرير
الطبري «اجتماع الموحدين من أهل القبله وغيرهم على فساد وصف الله تعالى بالحركة
والسكون». (التبصير في معالم الدين، ص ٢٠١)

ـ وَالْعَرَضُ: هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالْجَوْهَرِ، كَالْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ وَنَحْوِهِ. وَدَلِيلُ
الْثُبُوتِ وَالتَّنْفِي فِيهِمَا مُسَطَّرٌ فِي كُتُبِهِمْ مَشْهُورٌ فِيهَا^(١).

وَالْغَيْرَانِ: هُمَا الْخِلَافَانِ، أَيُّ: كُلُّ مَوْجُودَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي جَمِيعِ صِفَاتِ
النَّفْسِ.

وَالْمِثْلَانِ: كُلُّ مَوْجُودَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ فِي جَمِيعِ صِفَاتِ النَّفْسِ.

وَالنَّفِيزَانِ: لَا يُمَكِّنُ اجْتِمَاعُهُمَا كَالضَّدَيْنِ، إِلَّا أَنَّ النَّفِيزَيْنِ قَدْ يَرْتَفِعَانِ
كَالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ، وَالضَّدَيْنِ لَا يَرْتَفِعَانِ كَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَلَا بُدَّ مِنْ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا، فَإِنَّهُ لَا يَعْقِلُ جِسْمٌ بِلَا حَرَكَةٍ وَلَا سُكُونٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَتَحْقِيقُهُ فِي
كُتُبِهِمْ، فَلْيَنْظُرْ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

❖ السَّابِعُ: آيَاتُ الْعِلْمِ أَرْبَعَةٌ: عَقْلٌ رَجَاحٌ، وَشَيْخٌ فَتَاحٌ، وَكُتُبٌ صَحَاحٌ،
وَمُدَاوِمَةٌ وَإِلْحَاحٌ؛ لِأَنَّ الْعُلُومَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْكَ وَمِنْهَا كُنْتَ بَعِيداً عَنْهَا، فَمِنْكَ بِلَا
مِنْهَا جَهْلٌ وَضَلَالٌ، وَمِنْهَا بِلَا مِنْكَ جُمُودٌ وَتَقْلِيدٌ، وَمِنْكَ وَمِنْهَا تَحْقِيقٌ وَصَوَابٌ،

آيات العلم
عند الشيخ
رزوق

(١) لَخَّصَ الْعَلَامَةُ الدِّسُوقِي ذَلِكَ الدَّلِيلَ فَقَالَ: مِنْ أَشْهُرِ الطَّرُقِ عَلَى ثُبُوتِ الْأَعْرَاضِ طَرِيقُ إِمَامِ
الْحَرَمَيْنِ وَهِيَ الْاسْتِدْلَالُ بِالْأَحْكَامِ بِأَنْ تَقُولَ مِثْلًا: إِنْ اتَّصَفَ الْجَوْهَرُ بِكَوْنِهِ مَتَحَرِّكًا بَعْدَ
اتِّصَافِهِ بِكَوْنِهِ سَاكِنًا فَهَذَانِ الْحُكْمَانِ جَائِزَانِ، وَكُلٌّ جَائِزٌ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ مَقْتَضٍ، وَالْمَقْتَضِي إِمَّا
نَفِي أَوْ إِثْبَاتٍ، وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْعَدَمَ لَا اقْتِضَاءَ لَهُ، وَالْإِثْبَاتُ إِمَّا نَفْسَ الْجَوْهَرِ أَوْ زَائِدَ
عَلَيْهِ، وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ إِذْ لَوْ خَصَّصَ الْجَوْهَرُ نَفْسَهُ بِالْمَتَحَرِّكِ مِثْلًا لَمَا زَالَتْ هَذِهِ الْحَالَةُ مَعَ
وُجُودِهِ لِأَنَّ مَا بِالذَّاتِ لَا يَزُولُ وَلَا يَتَغَيَّرُ، ثُمَّ الزَّائِدُ إِمَّا مِثْلَ الْجَوْهَرِ أَوْ خِلَافَهُ، وَالْأَوَّلُ
بَاطِلٌ لِأَنَّ مِثْلَ الْجَوْهَرِ يَجِبُ أَنْ يَسَاوِيَهُ، وَخِلَافَهُ إِمَّا فَاعِلٌ مُخْتَارٌ أَوْ بِمَعْنَى قَائِمٌ بِالْجَوْهَرِ،
وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْمُخْتَارَ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ فِعْلٍ، وَالْجَوْهَرُ مُسْتَمَرُّ الْوُجُودِ فَلَا فِعْلَ فِيهِ فِي حَالَةٍ
بِقَائِهِ، فَتَعَيَّنَ الثَّانِي وَهُوَ الْعَرَضُ الْمَطْلُوبُ. (حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الْكُبْرَى لِلْإِمَامِ
السَّنُوسِيِّ، ج ١/ص ٣٧٢).

وَلِذَلِكَ قِيلَ: «فَبِ حَيْثُ وَقَفُوا، ثُمَّ قَسَرَ، ثُمَّ قَسَّرَ».

وَمَنْ عَرَفَ الْحَقَّ بِالرَّجَالِ أَصْبَحَ فِي غَايَةِ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ، أَعَرَفَ الْحَقَّ تَعَرَّفَ أَهْلَهُ.

القاب أئمة
أهل السنة
والجماعة

﴿الثَّامِنُ: سَنِيحُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْعَقَائِدِ هُوَ «أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ»، فَمَهُمَا أَطْلَقُوا اسْمَ «الشَّيْخِ» فَالْمُرَادُ هُوَ، وَ«الإِمَامُ»: فَخَرُ الدِّينِ بْنِ الْحَطِيبِ، وَ«الْأُسْتَاذُ»: «أَبُو مَنْصُورٍ الثَّعَالِبِيُّ»، وَكَذَا «أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايْنِيُّ»، وَ«إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ» مَعْلُومٌ وَهُوَ «أَبُو الْمَعَالِي الْجُوَيْنِيُّ»، وَمَرْجِعُ الْأَمْرِ فِي هَذَا الْاِصْطِلَاحِ، وَهُوَ مُرْتَبِلٌ فَلَا يَنْضَبِطُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

علم الكلام
يستمد من
العقل والكتاب
والسنة

﴿التَّاسِعُ: اسْتِمْدَادُ هَذَا الْقَنْنِ مِنَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ^(١)، فَأَمْرُهُ رَاجِعٌ لِقَضَايَا الْعَقْلِ الْمُسَلِّمَةِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُؤَيَّدَةِ بِهِمَا، وَقَدْ اسْتَنْبَطَهُ الْعُلَمَاءُ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ وَاسْتَخْرَجُوهُ مِنْ جُمْلَتِهَا تَفْصِيلاً؛ إِذْ كَانَ أَوَّلُهَا فِي بَدْءِ الْعَالَمِ وَوُجُودِ بَارئِهِ، وَأَخْرَجَهَا فِي حُكْمِ الْإِمَامَةِ وَالتَّفْضِيلِ وَالْخِلَافَةِ، وَغَايَةِ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ أَمْرُ الْخَلْقِ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ «ابْنُ الْعَرَبِيِّ»^(٢)

(١) يعني أن استمداد هذا العلم من قواطع العقول وسواطع النقول، فكل عقيدة توقفت عليها المعجزة كوجود الله تعالى ونحوه تستمد من الأدلة العقلية، وما لا تتوقف عليها كالبعث ونحوه مما ثبت بالشرع فتستمد من نصوصه.

(٢) نص كلام القاضي أبي بكر بن العربي المعافري في تفسيره المسمى بـ«واضح السبيل إلى معرفة قانون التأويل وفوائد التنزيل»: اعلوا - نور الله قلوبكم للمعارف - أن الله تعالى أنزل على رسوله سورة الأنعام ليلا فيما وردت به الأخبار جملة إلا ثلاث آيات في الأحكام وهو قوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فدل فيها بالتوحيد من حدث العالم وذكر الصفات الإلهية والأفعال الحكمية والرسالة والرسول مع أنواع الأدلة والحجج القاطعة إلى أن ختمها بالخلافة، واقتدى بها كل من تكلم في التوحيد وأصل=

وَعَبْرُهُ مِنَ الْأَيَّامَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

﴿الْعَاشِرُ: الْعِلْمُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْقُولًا - كَالْحِسَابِ - فَيُرْهَانُهُ فِي نَفْسِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَتَقُولًا - كَاللُّغَةِ وَالْحَدِيثِ - فَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى أَمَانَةِ صَاحِبِهِ وَعِلْمِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنْهُمَا - كَالْفِقْهِ وَالتَّصَوُّفِ - فَتَغْلِبُ سَائِبَةُ النُّقْلِ فِيهِ، فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْعِلْمُ وَالْعَدَالَةُ، كَمَا قِيلَ: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ»^(١)، فَوَجَبَ مَعْرِفَةُ مَنْ يُؤْخَذُ عَنْهُ بِأَوْصَافِهِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي ذَلِكَ.

شروط من
تؤخذ عنهم
العلوم
الشرعية

وَمَنْ ظَهَرَتْ مَزِيَّتُهُ عِلْمًا وَدِينًا لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَعْرِيفٍ بِهِ، لَكِنَّهُ كَمَالٌ فِيهِ، وَالْإِمَامُ «أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيُّ» رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ هَذَا النَّوعِ، حَتَّى كَانَ يُقَلَّبُ بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَسَيْفِ السُّنَّةِ، وَهُوَ فِي الْفِقْهِ وَأَصُولِهِ وَأُصُولِ الدِّينِ حُجَّةٌ إِجْمَاعًا، وَفِي التَّصَوُّفِ إِمَامٌ شَهِدَ لَهُ الشَّيْخُ «أَبُو الْحَسَنِ الشَّاذِلِيُّ» بِالصَّدِّيقِيَّةِ الْعَظْمَى، وَهُوَ تَابِعٌ لِـ «أَبِي طَالِبٍ الْمَكِّيِّ» وَ«الْحَارِثِ بْنِ أَسَدٍ الْمُحَاسِبِيِّ» فِي طَرِيقِهِ.

فضائل حجة
الإسلام الغزالي

وَقَدْ أَلَمَ بِبَعْضِ كَلَامِ الْحُكَمَاءِ فِي كُتُبِهِ، وَذَكَرَ فِي «الْمُنْقِذِ مِنَ الضَّلَالِ» أَنَّهُ أَخَذَ عُلُومَهُمْ فِي أَقَلِّ مِنْ سِتِّينَ، مَعَ التَّزَامِ لثَلَاثِمِائَةٍ وَسِتِّينَ مِنَ الطَّلَبَةِ وَالْإِفَادَةِ لِجَمِيعِهِمْ^(٢)، وَقَالَ: إِنَّهُ مَازَالَ مِنْ عُنُقُونِ السَّنِّ وَقَبْلِ الْبُلُوغِ إِلَى أَنْ نَافَ سِنُهُ عَلَى الْخَمْسِينَ يَبْحَثُ عَنِ الْعُلُومِ وَحَقَائِقِهَا.

= الدين ابتداء من حدث العالم إلى الكلام في الخلافة والإمامة. (واضح السبيل، مخطوط بخزانة القرويين بفاس، ج ٤/ ٦٣/ ١).

(١) هو من كلام التابعي الجليل الإمام أبي بكر محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ) كما رواه الإمام مسلم في بداية صحيحه.

(٢) المنقذ من الضلال (ص ٤١ تحقيق محمود بيجو، ط ٢).

وَذَكَرَ «الشُّمْنِيَّ» فِي تَعْلِيْقَتِهِ عَلَى «الشِّفَا»^(١) أَنَّهُ مُنْسُوبٌ لِغَزَلِ الصُّوفِ، إِذْ كَانَ أَبُوهُ يَحْتَرِفُ بِذَلِكَ، وَأَنَّهُ كَانَ يَحِبُّ الْحَطَّ وَيُرِيدُ تَعَلُّمَهُ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ أَوْصَى بِوَلَدَيْهِ «أَبِي حَامِدٍ» وَ«أَبِي الْفَتْوحِ»^(٢) لِصَدِيقٍ لَهُ فَقَالَ: عَلِّمَ وَلَدَيَّ الْحَطَّ فَإِنِّي خَرَجْتُ مِنَ الدُّنْيَا بِحَسْرَتِهِ، وَلَوْ أَنَّ تُوَفَّقَ عَلَيْهِمَا جَمِيعٌ مُحَلِّفِي، فَقَصَّدَا لِذَلِكَ فَابَّيَ اللَّهُ إِلَّا أَنَّ يَكُونَا عَالِمَيْنِ صَالِحَيْنِ، إِلَّا أَنَّ «أَبَا الْفَتْوحِ» كَانَ أَكْبَرَ حَالًا، وَ«أَبَا حَامِدٍ» كَانَ أَكْثَرَ عِلْمًا.

وَذَكَرَ صَاحِبُ «الْحَرِيدَةِ»^(٣) مِنْ شِعْرِهِمَا مَقْطَعَيْنِ، أَحَدُهُمَا قَوْلُ «أَبِي الْفَتْوحِ»:

أَنَا صِبٌّ مُسْتَهَامٌ وَهُمْ مَوْمٌ لِي عِظَامٌ
طَالَ لَيْلِي دُونَ صَحْبِي سَهَرْتُ عَيْنِي وَنَامُوا
وَمَلَامِي لِعَدُولِي وَغَرِيمٌ وَغَرَامٌ
وَبِي عَلِيلٌ وَغَلِيلٌ وَغَرِيمٌ وَغَرَامٌ

وَقَدْ قَيَّدَ الْإِمَامُ «أَبُو حَامِدٍ» وَكَتَبَ وَأَلَّفَ فِي عُلُومِ ثَمَانِيَةِ نَحْوٍ مِنْ سَبْعِينَ

(١) هي الحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفا للشيخ أحمد بن محمد الشمني المتوفى سنة ٨٧٢هـ، وهي مطبوعة بهامش كتاب الشفا للقاضي عياض، دار الكتب العلمية، ط ١.

والكلام الذي نقل منه الشيخ زروق يقع في (ج ٢/ص ٢٨١)

(٢) هو: أحمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي أبو الفتح الواعظ. أخو الإمام أبي حامد، من أحسن الناس كلاماً في الوعظ وأرشقهم عبارة، مليح التصرف فيما يورده، حلو الاستشهاد، أظرف أهل زمانه وألطفهم طبعاً. (المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لابن الديماطي، ص ٥٧).

(٣) هو كتاب خريدة القصر وجريدة أهل العصر لعماد الدين الأصفهاني (ت ٥٩٧هـ)، ولا توجد هذه الأبيات في القسم المطبوع منه ولا ذكر لأبي الفتح الغزالي.

تَأْلِيفًا، أَكْبَرُهَا «إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ» اعْتَمَدَ فِيهِ عَلَى «قُوتِ الْقُلُوبِ»^(١) لِـ«أَبِي طَالِبِ الْمَكِّيِّ»، فَزَادَهُ بَسْطًا وَزَادَهُ فَوَائِدَ مِنْ غَيْرِهِ، وَقِيلَ: كَتَبَهُ فِي أَلْفِ يَوْمٍ، وَكَانَ يَخْتِمُ مَعَ كِتَابِهِ فِيهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَتْمَتَيْنِ، فَنَفَعَ اللَّهُ بِهِ الْخَاصَّ وَالْعَامَّ.

وَكَانَ شَافِعِيَّ الْمَذْهَبِ، إِمَامًا فِي الْمَذَاهِبِ، وَكُتِبَتْ تَذُلُّ عَلَى غَزَارَةِ عِلْمِهِ وَاتِّسَاعِ نَظَرِهِ وَفَهْمِهِ، وَتُوفِّيَ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِمِائَةٍ.

وَسَمِعْتُ «أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقَوْرِيَّ»^(٢) يَقُولُ: قَالَ «ابْنُ الْعَرَبِيِّ» فِي كِتَابِ «الْاِفْتِرَابِ فِي شَرْحِ الْجَلَابِ»: لَمَّا تَغَلَّغَلْ شَيْخُنَا «أَبُو حَامِدٍ» فِي الْعُلُومِ تَرَكَ الْعِنَادَ، وَرَجَعَ إِلَى الْمَقْصُودِ مِنْ مَذْهَبِ «مَالِكٍ» وَقَالَ بِهِ.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ مِنَ الْحُرُوشَةِ وَالضَّعْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ آنَ أَنْ تُشْرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَلْفَاظِ الْعَقِيدَةِ الْمَذْكُورَةِ بِمَا تيسَّرَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ.

* * *

(١) هو كتاب «قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد» للشيخ أبي طالب المكي محمد بن علي بن عطية (ت ٣٨٦هـ) حققه د. محمود إبراهيم الرضواني، ط ١ مكتبة دار التراث.

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد اللخمي المكناسي ثم الفاسي، الأندلسي الأصل، شهر: بالقوري، شيخ الجماعة بفاس، وعالمها ومفتيها، من شيوخه العبدوسي، ومن تلاميذه: زروق، وابن غازي، من كتبه: شرح على مختصر خليل، توفي سنة ٨٧٢هـ. (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، ج ٩/ص ٢٧٧؛ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمخلوف ص ٢٦١)

[شرح خطبة العقيدة]

قال رحمه الله: (الحمد^(١) لله)

الكلام على
الحمد

قُلْتُ: يُحْتَمَلُ كَوْنُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي «الْحَمْدِ» لِلْجِنْسِ، أَوْ لِلْعَهْدِ، أَوْ لِلْإِنْشَاءِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: كُلُّ الْمَحَامِدِ لِلَّهِ، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ التَّقْدِيرُ: الْحَمْدُ الَّذِي حَمِدَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ بِقَوْلِهِ، فَعَايَتُهُ الْإِقْرَارُ^(٢)، وَهُوَ مُرْتَضَى الشَّيْخِ «أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُرْسِيِّ» رَحِمَهُ اللَّهُ عَنَّهُ، وَعَرَضَهُ عَلَى «ابْنِ النَّحَّاسِ» جَازِمًا بِهِ فَلَمْ يَرُدَّهُ.

قَالَ «ابْنُ الْفَاكِهَانِيِّ»: وَهُوَ لَا يَتَنَافَى الَّذِي قَبْلَهُ^(٣).

(١) قال الشيخ زروق في شرح الرسالة: الحمد: الثناء بالجميل، سواء تعلق بالفضائل وهي الأفعال، كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، أو بالفواضل وهي الصفات كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الإسراء: ١١١] ومورده اللسان، فهو عامُّ المتعلِّق خاصُّ المورد، والشكرُ عام المورد؛ لتعلقه باللسان والقلب والجوارح، خاص المتعلِّق؛ إذ لا يكون إلا في مقابلة النعمة، فبينهما عموم وخصوص لا من وجه واحد. (ج ١/ص ٥).

(٢) عبارة الشيخ زروق في شرح الرسالة: وعلى الثاني: الحمد لله الذي حمد الله به نفسه في أزلّه، فعايته الاعتراف لله بالحمد لله، وذكر حمده الذي حمد به نفسه في أزلّه. قال الشيخ أبو العباس المرسى رَحِمَهُ اللَّهُ عَنَّهُ: لما علم تعالى عجز خلقه عن حمده حمد نفسه بنفسه في أزلّه، فلما خلق الخلق خاطبهم بقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أي: قولوا: الحمد لله الذي حمد الله به نفسه في أزلّه.

(٣) قال الشيخ زروق في شرح الرسالة: قال ابن الفاكهاني: ولا يتنافى الإنشاء والاستغراق، ولا الاستغراق والعهد، بل هو مضمن به لأنه تعالى حمد نفسه بكل محامده وهو عالم بها، =

وَالْتَقْدِيرُ فِي الْأَخِيرِ: أَنْشَأَ الْحَمْدَ لِلَّهِ بِأَنْ أَحْمَدَهُ الْآنَ، بِأَنْ أَثْنِي عَلَيْهِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ. وَهَذَا هُوَ الْأَمْسُ بِكَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِضَافَةُ الْحَمْدِ إِلَى اللَّهِ إِضَافَةٌ مِلْكِ وَاسْتِحْقَاقٍ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يُثْنِي عَلَيْهِ حَقُّ الثَّنَاءِ سِوَاهُ؛ لِأَنَّ الثَّنَاءَ تَابِعٌ لِلْمَعْرِفَةِ، وَلَا يَعْرِفُ اللَّهُ إِلَّا اللَّهُ، فَلَا يُثْنِي حَقُّ الثَّنَاءِ سِوَاهُ.

وَاللَّهُ^(١) اسْمٌ لِدَاتِ الْمَعْبُودِ الْحَقِّ الْغَنِيِّ عَنِ الْعِلَّةِ وَالْفَاعِلِ، الْمَوْصُوفِ بِصِفَاتِ الْأُلُوْهِيَّةِ^(٢).

معاني اسم
الجلالة الله

وَأِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الظَّاهِرُ الرُّبُوبِيَّةِ بِالذَّلَائِلِ، الْمُحْتَجِّبُ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ وَالْأَوْهَامِ.

= وقد قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الحمد لله بكل محامده كلها ما علمت منها وما لم أعلم»، بخلاف الإنشاء مع العهد فإنهما متافيان لقدم المعهود وحدث الإنشاء، والله أعلم. (ج/١ ص ٥).

(١) قال الشيخ زروق في شرح الأسماء الحسنى: هذا الاسم جامع لمعاني الأسماء وحقائقها، وقد اختلف في كونه مشتقا أو مرتجلا، وعلى كل فهو للذات الكريمة جار مجرى الأعلام لاختصاصه، وقد فسره بعض المشايخ بأن مدلوله ما تعنو له الوجوه والقلوب عند موقف العقول فتأله فيه أي: تَتَحَيَّرُ، وَتَتَأَلَّهُ أَي: تَتَعَبَّدُ لَهُ. (ق ٣/١).

(٢) قال الإمام السنوسي: الألوهية: عبارة عن كون وجود مولانا - جل وعز - واجبا غنيا عن الفاعل، وأن كل ما سواه مفتقر إليه. وإن شئت قلت: الألوهية: هي استغناء مولانا - جل وعز - عن غيره، واحتياج كل ما سواه إليه. وبالجملية فهي عبارة عن كونه خالقا وليس بمخلوق. ولا نزاع بين أهل الإسلام في أن تدبير العالم كله، وخلق الأجسام، واستحقاق العبادة، وقدم الذات القائمة بنفسها، كلها من خواص الألوهية، ومعرفة سائر الخواص تتوقف على تحقيق مذهب أهل السنة. ثم الخواص منها ما هو شرعي كاستحقاق العبادة من الصلاة والزكاة والحج ونحو ذلك، ومنها ما هو عقلي كوجوب القدم والبقاء له تعالى في ذاته وصفاته (شرح العقيدة الوسطى، ص ٢٠٨).

وَأِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الْمَوْصُوفُ بِالْجَلَالِ وَالْكَمَالِ، الْمُنَزَّهُ عَنِ النِّقْصِ وَالْمِثَالِ .
وَأِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الَّذِي تَقَدَّسَتْ عَنْ سِمَةِ الْحَوَادِثِ ذَاتُهُ، وَتَنَزَّهَتْ عَنْ
التَّشْبِيهِ بِسِمَةِ الْجَنَّةِ صِفَاتُهُ، وَشَهِدَتْ بِوُجُودِهِ مُبَدَعَاتُهُ، وَذَلَّتْ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ
آيَاتُهُ.

وَكَانَتْ الْعَرَبُ فِي جَاهِلِيَّتِهَا لَا تُطْلِقُ هَذَا الْاسْمَ إِلَّا عَلَى الْمَعْبُودِ الْحَقِّ،
وَكَذَا «الِإِلَهِ» بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَتَقُولُ فِي كُلِّ مَعْبُودٍ «إِلَهِ»، سَوَاءً عَبْدٌ بِحَقٍّ أَوْ
بَاطِلٍ، وَإِنَّمَا يَأْتُونَ بِهِ مُضَافًا فِي الْغَالِبِ، ثُمَّ أَقَرَّ الْإِسْلَامُ الْأَوَّلِينَ، وَنَفَى الثَّالِثَ .
وَأَجَازَتْ النَّصِيرِيَّةُ وَالْإِسْحَاقِيَّةُ^(١) إِطْلَاقَ الْإِلَهِ عَلَى مَشَائِخِهِمْ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ
سَرْعًا لِإِلَهَامِهِ، مَعَ مَا يَقْتَضِيهِ مِنَ الْمُسَاوَةِ.

ثُمَّ اسْمُ الْجَلَالَةِ لَمْ يَنْسَمَ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى، فَهُوَ جَارٍ مَجْرَى الْأَعْلَامِ . وَفِي
كَوْنِهِ مُرْتَجَلًا أَوْ مُشْتَقًّا قَوْلَانِ^(٢)، وَعَلَى الْاِشْتِقَاقِ فَبِي وَجْهِ الْاِشْتِقَاقِ عَشْرَةٌ

(١) قال الشهرستاني: النصيرية والإسحاقية من جملة غلاة الشيعة، والنصيرية: أتباع أبي شعيب
محمد بن نصير البصري النميري (ت ٢٧٠هـ) كان يدعي أنه نبيٌّ بعثه أبو الحسن العسكري
الإمام الحادي عشر، والإسحاقية أحدثها إسحاق بن زيد بن الحارث، كان يثبت لعلبي بن
أبي طالب شركة مع رسول الله ﷺ، ثم اتفقا على أن الله حلٌ في عليٍّ . (راجع الملل
والنحل، ج ١/ص ٢٢٠ - ٢٢٢ تحقيق أمير علي مهنا، وعلي حسن فاغور، ط ٣ دار
المعرفة).

(٢) وقال الإمام الواحدي: وأكثر العلماء على أن هذا الاسم ليس بمشتق، وأنه اسم تفرد به
البارئ سبحانه، يجري في وصفه مجرى أسماء الأعلام، لا يشركه فيه أحد؛ قال الله
تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] أي: هل تعلم أحداً يسمى الله غيره . ومعناه:
المستحق للعبادة، وذو العبادة، الذي إليه توجه العبادة، وبها يقصد . (التفسير الوسيط،
ج ١/ص ٦٣، ٦٤).

أَقُولُ، ذَكَرَهَا «الْقَشِيرِيُّ»^(١) وَغَيْرُهُ، وَقَالَ: إِنَّ جَمِيعَ الْأَسْمَاءِ تَصْلُحُ لِلتَّحْلُقِ، إِلَّا هَذَا الْأِسْمُ فَإِنَّهُ لِلتَّلْعُقِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ يَسْأَلُونَ وَلَمْ يَجِبْ مِنْهُمْ إِلَّا الْقَلِيلُ، فَيَجَابُ بِأَنَّ الذِّكْرَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ اسْتِشْعَارُ عَظَمَةِ الرُّبُوبِيَّةِ وَذِلَّةِ الْعُبُودِيَّةِ فَهُوَ لَعَوٌ، وَغَالِبُ أَحْوَالِ الْخَلَائِقِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ؛ إِذْ إِنَّمَا يَذْكُرُونَ حُظُوظَهُمْ مُجَرَّدَةً عَنِ الْإِفْقَارِ وَالتَّعْظِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

من شروط
استجابة الدعاء
بالاسم الأعظم

ثم قال رحمه الله: (المُبْدِئُ الْمُعِيدُ).

قُلْتُ: يَعْنِي مُبْدِئُ الْخَلْقِ، أَيُّ: مُظْهِرِهِمْ مِنَ الْعَدَمِ، وَمُعِيدِهِمْ بَعْدَ عَدَمٍ ثَانٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]، وَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿هُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم: ٢٧]، وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًّا عَلَيْنَا﴾ [الأنبياء: ١٠٤] الْآيَةُ.

معاني اسمه
تعالى المبدئ
المعيد

قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو الْحَسَنِ الْحَرَالِيِّ»^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْوَارِدُ مِنْ هَذَيْنِ الْأَسْمَاءِ الْكَرِيمَيْنِ صِبْغَةُ الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣] فَالْمُبْدِئُ مِنَ الْإِبْدَاءِ وَهُوَ الْإِظْهَارُ عَلَى وَجْهِ التَّطْوِيرِ الْمُهِلِّ لِلْإِعَادَةِ، وَهُوَ الرَّجُوعُ عَلَى

(١) راجع شرح الأسماء الحسنى للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، ص ٥٦ طبعة ٢ دار آزال.

(٢) هو: أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن الحرالي التجيبي (ت ٦٣٨ هـ) مفسر، عالم بالأصول والكلام والتصوف، من علماء المغرب، ما من علم إلا له فيه تصنيف. من مصنفاته: «مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل»، قال ابن حجر: جعله قوانين كقوانين أصول الفقه. (راجع الأعلام للزركلي، ج ٤/ص ٢٥٦).

مَدْرَجِ تَطْوِيرِ الْبَدْءِ، فَهُوَ تَعَالَى بَدَأَ الْخَلْقَ عَلَى حُكْمٍ مَا يُعِيدُهُمْ عَلَيْهِ، فَهُوَ بِذَلِكَ الْمُبْدِئُ الْمُعِيدُ، وَإِنَّمَا قِيلَ فِيهِمَا: إِنَّهُمَا اسْمٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْأَوَّلِ يَمُّ بِالثَّانِي.

يُرِيدُ: وَمُقْتَضَى الثَّانِي يَتَوَقَّفُ عَلَى الْأَوَّلِ؛ إِذْ لَا إِعَادَةَ إِلَّا بِبِدَايَةٍ وَإِبْدَاءٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِاخْتِيَارِهِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُ) لَا حَجَرَ عَلَيْهِ فِي بَدَايَةٍ وَلَا إِعَادَةٍ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، كَمَا يَشَاءُ، مَتَى يَشَاءُ، فَطَلَّ الْقَوْلُ بِالتَّوَلُّدِ وَالتَّغْلِيلِ.

قَالَ فِي «الْحَكَمِ»: «عَلِمَ أَنَّ الْعِبَادَ يَتَسَوَّفُونَ إِلَى ظُهُورِ سِرِّ الْعِنَايَةِ^(١) فَقَالَ: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ خَلَّاهُمْ وَذَلِكَ لَتَرَكُوا الْعَمَلَ اعْتِمَادًا عَلَى الْأَزَلِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، إِلَى الْمَشِيئَةِ يَسْتَنِدُ كُلُّ شَيْءٍ، وَلَيْسَتْ تَسْتَنِدُ هِيَ إِلَى شَيْءٍ^(٢). انتهى.

وَقَدْ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الطَّلَاعَةُ إِبْطَاتِ الْبَدْءِ وَالْإِعَادَةِ وَالْفِعْلِ بِالْاخْتِيَارِ، وَذَلِكَ جُمْلَةً مَا يَدُورُ عَلَيْهِ الْإِعْتِقَادُ^(٣)، فَالْإِثْنَانُ بِهِمَا مِنْ بَرَاةٍ

(١) قال الشيخ زروق: سرُّ العناية: الوجه الذي من أجله كان اعتناء الحق تعالى ببعض عبادِهِ حتى خَصَّهُمْ بما لم يَخْصُ به غيرهم، ويسمى ذلك سرُّ القدر، وهو ممنوعٌ عن أفهام الخلق بحقيقته، وإن كان يظهر لبعضهم لمعات منه، فالحكمُ الجامعُ له الرجوعُ إلى المشيئة. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية ص ٢٤٦ تحقيق نزار حمادي، ط ١ دار ابن حزم).

(٢) راجع الحكم العطائية لابن عطاء الله السكندري، ضمن الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية للشيخ زروق، (ص ٢٤٦) تحقيق نزار حمادي، ط ١ دار ابن حزم.

(٣) قال القاضي البضاوي: فنَّ الاعتقاد ينشعب إلى ستة عشر شعبة: طلبُ العلم، ومعرفةُ الصانع، وتنزيهه عن النقائص وما يتداعى إليها، والإيمان بصفات الإكرام مثل الحياة والعلم والقدرة، والإقرار بالوحدانية، والاعتراف بأن ما عداه صنعه لا يوجد ولا يُعَدَم إلا بقضائه =

الاستِهْلَالِ^(١) وَمِنْ كَمَالِ الْخُطْبَةِ؛ إِذْ شَرَطَهَا الْكَمَالِي أَنْ تَحْتَوِيَ اخْتِصَارًا عَلَى مَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ الْكِتَابُ مُطَوَّلًا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَقَوْلُهُ: (ذِي الْعَرْشِ الْمَجِيدِ وَالْبَطْشِ الشَّدِيدِ) تَنْبِيهُ عَلَى كَمَالِ الْعِظَمَةِ وَالْجَلَالِ لِأَنَّ الْعَرْشَ أَعْظَمَ الْمَخْلُوقَاتِ صُورَةً، فَالِإِضَافَةُ إِلَيْهِ تَنْبِيُّ عَنْ عِظَمِهِ مَنْ هُوَ لَهُ عَلَى قَدْرِ عِظَمَتِهِ.

وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ لَهُ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتِّينَ قَائِمَةً، بَيْنَ كُلِّ قَائِمَتَيْنِ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةٍ عَامٍ لِلرَّاكِبِ الْمُجَدِّ، وَأَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِينَ وَالْكَوْسِيَّ إِذَا مَدَّ كُلُّ ذَلِكَ بَعْضُهُ إِلَى جَنْبِ بَعْضٍ يَكُونُ فِيهِ كَحَلَقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي فَلَاةٍ، فَالْمَالِكُ لَهُ مَالِكٌ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَمُلْكُهُ أَعْظَمُ جَلَالَةٍ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

وَمَعْنَى «الْمَجِيدِ»: الرَّفِيعُ الْقَدْرُ، وَهُوَ مِنَ الْمَجْدِ، قَالَ الشَّيْخُ «نَاصِرُ الدِّينِ الْمِشْدَالِي»^(٢): وَالْمَجْدُ لُغَةٌ: اجْتِمَاعُ أَوْصَافِ الْكَمَالِ مَعَ الْإِتْسَاعِ وَالْكَثْرَةِ، وَمِنْهُ

= وقدره، والإيمان بملأنته المظهرة عن الرُّجْسِ المعتكفين في حظائر القدس، وتصديق رسله المؤيدين بالآيات في ادعاء النبوة، وحسن الاعتقاد فيهم، والعلم بحديث العالم، واعتقاد فئاته على ما ورد به التنزيل، والجزم بالنشأة الثانية، وإعادة الأرواح إلى الأجساد، والإقرار باليوم الآخر، أعني بما فيه من: الصراط، والحساب، وموازنة الأعمال، وسائر ما تواتر عن الرسول ﷺ، والوثوق على وعد الجنة وثوابها، واليقين بوعيد النار وعقابها. (تحفة الأبرار في شرح المصاييح، ص ١١١)

(١) براعة الاستِهْلَالِ، في الأصل: هي أن توضع اليد فوق الحاجب لطلب الهلال. وفي اصطلاح علم البديع: هي كون الابتداء مناسبة للمقصود بأن تُجْعَلَ الديباجة مشتملة على الإشارة إلى مقاصد الفن والدلالة عليها. (انظر حاشية أحمد الجندي على شرح السعد على العقائد النسفية، ص ٧)

(٢) هو الشيخ أبو علي ناصر الدين منصور بن أحمد بن عبد الحق المشدالي (ت ٧٣١هـ) الفقيه الحافظ المشارك في المنطق والعربية، له شرح على رسالة الإمام ابن أبي زيد القيرواني، ومنه ينقل الشيخ زروق. (راجع نيل الابتهاج للتبكي، ص ٣٤٤)

قَوْلُ الْعَرَبِ: مَجَدَّتِ الْمَاشِيَّةُ، إِذَا وَجَدَتْ رَوْضَةَ حَصِيَّةً.

معنى المجدي
حق الله تعالى

ثُمَّ قَوْلُهُ: «الْمَجِيدُ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِلَّهِ، فَتَكُونُ الدَّالُّ مَضْمُومَةً، أَيْ: هُوَ تَعَالَى مَجِيدٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ مَجْدًا ذَاتِيًّا غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِشَيْءٍ وَلَا مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِلْعَرْشِ فَيَكُونُ بِكَسْرِ الدَّالِ رَوَايَةً، وَيُحْمَلُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِالْعَرْشِ وَهُوَ عِظَمُ صُورَتِهِ وَقَهْرُهُ لِمَا تَحْتَهُ، لَا مِنْ حَيْثُ فَضْلُهُ وَفَضِيلَتُهُ^(١)؛ إِذْ فِي الْوُجُودِ مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ كَالرُّوحِ، حَتَّى قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو الْحَجَّاجِ الْأَقْصَرِيُّ»^(٢): «الْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ يَدْقَانِ فِي تَرْسِيٍّ».

وَفِي «الْحِكَمِ»: «وَسِعَكَ الْكَوْنُ مِنْ حَيْثُ جُنْمَانِيَّتِكَ، وَلَمْ يَسْعَكَ مِنْ حَيْثُ ثُبُوتِ رُوحَانِيَّتِكَ»^(٣)، فَافْهَمْ، وَاعْرِفْ مَوْقِعَ

(١) قال الشيخ زروق في شرح الرسالة: العرش في اللغة: عبارة عما علا وارتفع، ومنه: «جَنَّتْ مَعْرُوشَتِي» [الأنعام: ١٤١]، والمراد هنا مخلوقٌ عظيم جامع للكائنات، الكرسي والسماوات في جنبه كحلقة ملقاة في فلاة، هو أجل المخلوقات وأعلاها منصبا وأشرفها قَدْرًا سوى بني آدم والملائكة، فهو فوق العالم كله في الجلالة والرفعة، لكن رفعته وجلالته إنما هي بجعل من الله له، لا بذاته ولا لذاته ولا من ذاته، فهو وإن كان رفيعا جليلا فَرَفَعَهُ الْحَقُّ تعالى وجلالته فوقه لأنها من ذاته بذاته لذاته. (شرح الرسالة الفقهية، ج ١/ص ٢٩).

(٢) هو: يوسف بن عبد الرحيم بن يوسف بن عيسى الزاهد، المعروف بأبي الحجاج الأقصري، ولد ببغداد أوائل القرن السادس الهجري وتوفي بالأقصر سنة ٦٤٢ هـ، صوفي مصري، يرجع نسبه إلى الإمام الحسين بن علي.

(٣) قال الشيخ زروق في الشرح الخامس عشر في شرح هذه الحكمة العطائية: خروج رُوحَانِيَّتِكَ عن أن يسعها الكون من ثلاثة أوجه، الأول: بوجود العلم والمعرفة المحيطة به وبغيره من الكائنات. الثاني: تعلق الروح بالعلم بجلال الحق الذي لا مطمع للجسم فيه إلا بواسطتها. الثالث: اتساع النظر وامتداده لما لا يسلمه وجود الجسمانية في الجملة وهي المعاني. (مفتاح الإفادة لذوي العقول والهمم على معاني ألفاظ كتاب الحكم، ص ٣٤٠ تحقيق مصطفى مرزوقي، ط ١ دار ابن حزم)

الإِضَافَةُ^(١)، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

وَالْبَطْشُ: الْقُوَّةُ عَلَى التَّصَرُّفِ بِسُرْعَةٍ، وَشِدَّةِ الْبَطْشِ: جَرَّانُهُ بِطَرِيقِ الْقَهْرِ وَالْجَلَالِ وَالْعِظَمَةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: (الْهَادِي صَفْوَةَ الْعَبِيدِ إِلَى الْمَنْهَجِ الرَّشِيدِ وَالْمَسْلَكِ السَّيِّدِ) يَعْنِي الَّذِي هُوَ الْإِيمَانُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنِ اللهِ وَرَسُولِهِ، كَمَا يُحِبُّ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَالْعَمَلُ عَلَى مُتَقَضَى ذَلِكَ.

وَالصَّفْوَةُ: الْمُخْتَارُ الْخَالِصُ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْمُؤْمِنُونَ، طَائِعُهُمْ وَعَاصِيهِمْ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُاذِنُ اللهُ﴾ [فاطر: ٣٢] الْآيَةُ، قِيلَ: الْمُرَادُ بِالْكِتَابِ: كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ. وَإِنَّمَا قَدَّمَ الظَّالِمَ لِثَلَا يَفْنَى، وَأَخَّرَ السَّابِقَ لِثَلَا يُعْجَبَ.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ بِمَا ذَكَرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ اللهَ حَبَبَ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّشِيدُونَ﴾ ﴿٧﴾ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَنِعْمَةً ﴿[الحجرات: ٧ - ٨] الْآيَةُ.

فَالْمَنْهَجُ الرَّشِيدُ هُوَ الْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ وَالْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُمَا؛ لِأَنَّ الْمَنْهَجَ: الطَّرِيقَ، وَالرَّشِيدُ: الَّذِي فِيهِ الرُّشْدُ، أَيِ: السَّلَامَةُ وَالْمَنْفَعَةُ. وَالْمَسْلَكُ: هُوَ مَا يُمَشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَنْهَجِ، فَهُوَ خَاصٌّ بَعْدَ عَامٍّ، وَالسَّيِّدُ: الْحَسَنُ الْجَمِيلُ.

(١) يعني إضافة الروح إلى الله تعالى في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي خَلِيقٌ بَشَرًا مِّن صَلْصَلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ ﴿١٨﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴿[الحجر: ٢٨ - ٢٩].

لا يوجد
مؤمن يجب
الكفر
والفسوق
والعصيان

فَالْمَنْهَجُ: الْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ، وَالْمَسْلَكُ مِنْهُ طَرِيقُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ،
وَالْهِدَايَةُ لِذَلِكَ بِتَحْيِيهِ وَتَرْبِيَةِ وَتَكْرِهِ ضِدَّ ذَلِكَ وَهُوَ الْكُفْرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعَصِيَانُ،
فَلَا يُوْجِدُ مُؤْمِنٌ يُحِبُّ شَيْئًا مِنَ الثَّلَاثَةِ، طَائِعًا كَانَ أَوْ عَاصِيًا، وَذَلِكَ هُوَ الرُّشْدُ
الَّذِي لَا سَفَهَ فِيهِ، وَتَحْيِيْبُ ذَلِكَ وَتَرْبِيَّتُهُ مَعَ خَلْقِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ هُوَ الْهِدَايَةُ.

وَالْفَضْلُ: إِعْطَاءُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَلَا اسْتِحْقَاقٍ. وَالنِّعْمَةُ: مَا تَحْصُلُ
بِهِ الرَّاحَةُ وَاللَّذَّةُ؛ قَالَ فِي «الْحِكَمِ»: «عِنَايَتُهُ فَيْكَ لَا لِشَيْءٍ مِنْكَ؛ وَأَيْنَ كُنْتَ
حِينَ وَاجَهْتِكَ عِنَايَتَهُ وَقَابَلْتِكَ رِعَايَتَهُ؟! لَمْ يَكُنْ فِي أَرْزَلِهِ إِخْلَاصُ أَعْمَالٍ، وَلَا
وُجُودُ أَحْوَالٍ، بَلْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِلَّا مَحْضُ الْإِفْضَالِ، أَوْ عَظِيمُ النَّوَالِ»^(١). انْتَهَى

(١) كتب الشيخ زروق في شرح هذه الحكمة العطائية: (عِنَايَتُهُ فَيْكَ لَا لِشَيْءٍ مِنْكَ) قلت:
يقول: اعتناؤه بك حتى أوجدك من العدم، وأمدك بالنعم وخصصك بالكرم إذ قال: ﴿وَلَقَدْ
كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠] ثم حلاك بالإسلام، وجعلك من أمة محمد ﷺ ليس
ذلك لعله من أعمالك ولا غيرها، بل من عميم فضله وعظيم إحسانه، كما برهن عليه
المؤلف إذ قال: (وَأَيْنَ كُنْتَ حِينَ وَاجَهْتِكَ عِنَايَتَهُ وَقَابَلْتِكَ رِعَايَتَهُ؟! قلت: عِنَايَتُهُ متوجهة
لإيجادك، ورعايته إنما هي بإمدادك، إذ لم تكن شيئاً مذكوراً، ولا قوة لك ولا مناصر بعد
وجودك، فلولا رعايته ما كنت قائم الوجود، ولولا عِنَايَتُهُ بك ما خرجت من العدم إلى
الوجود، وكل ذلك بلا سبب منك، ولا حيلة، كما أشار إليه المؤلف إذ قال: (لَمْ يَكُنْ فِي
أَرْزَلِهِ إِخْلَاصُ أَعْمَالٍ) قلت: وهي الحركات الجسمانية التي ترتب عليها وجود الجزاء في
الآجل والمآل. ثم قال: (وَلَا وُجُودُ أَحْوَالٍ) قلت: وهي الحركات القلبية التي يترتب عليها
وجود الإكرام في الحال. فلما انتفيا قبل وجودك انتفى حكمهما أن تكون علة في موجودك،
وبقي محض الفضل والكرم، كما قال: (بَلْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِلَّا مَحْضُ الْإِفْضَالِ) قلت:
المحض: الخالص الذي لا يداخله شيء، والإفضال: الإعطاء من غير علة ولا سبب في
الماضي ولا في المستقبل ولا في الحال. ثم قال: (وَعَظِيمُ النَّوَالِ). قلت: النوال: العطاء.
وعظمته من ثلاثة أوجه: أحدها: لا عن عوض ولا لغرض. الثاني: أنه عائد على العبد
بوجود نفعه، لا على غيره، ففائدته زيادة فيه. الثالث: أنه في ذاته بذاته عظيم لذاته؛ إذ هو =

وقوله: (الْمُنِيعَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ شَهَادَةِ التَّوْحِيدِ بِحِرَاسَةِ عَقَائِدِهِمْ مِنْ ظُلُمَاتِ التَّشْكِيكِ وَالتَّرْدِيدِ).

أول واجب على المكلف: الإيمان الجازم

يَعْنِي: فَهُوَ إِنْعَامٌ بَعْدَ الْهِدَايَةِ بِمَا يَدْفَعُ النَّقْصَ وَالْعَوَايَةَ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الْوَاجِبَ أَوَّلًا إِنَّمَا هُوَ الْإِيمَانُ الْجَازِمُ، ثُمَّ النَّظَرُ فِي مَا يَحْفَظُهُ مِنَ الْبُرْهَانِ وَغَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ صَرَّحَ بِهِ هُوَ وَغَيْرُهُ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ «ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ» بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] فَأَمَرُهُ بِالْقِرَاءَةِ بِاسْمِ رَبِّهِ، ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْخَلْقِ وَالتَّقْدِيرِ وَالتَّصَرُّفِ وَالتَّدْبِيرِ ^(١).

وَمَعْنَى «شَهَادَةِ التَّوْحِيدِ» قَوْلُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، سُمِّيَتْ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ تَغْلِيظًا لِلْأَوَّلَى عَلَى الثَّانِيَةِ، أَوْ لِأَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهَا وَمُقَيَّدَةٌ بِهَا.

= استئناف الوجود وإقامته من غير علة بحال. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٢٤٤ - ٢٤٥).

(١) نص كلام ابن أبي جمرة: قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] فيه دليل لمن ذهب من العلماء إلى أن أول الواجبات الإيمان، دون النظر والاستدلال، وأن النظر والاستدلال شرط كمال، لا شرط صحة؛ لأن قوله: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ تَمَّتْ بِهِ الْفَائِدَةُ وَحَصَلَ بِهِ الْإِيمَانُ الْمَجْزِيُّ، وقوله بعد ذلك: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ هو طلب النظر والاستدلال، وهو زيادة كمال الإيمان لأن الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أكمل الناس إيمانًا، ولم يفرض الله عَزَّوَجَلَّ على الناس على أيديهم إلا الإيمان المجزئ، وبقي الكمال يَهْتَمُّ الله لمن يشاء من أتباعهم. (بهجة النفوس، ج ١/ص ١٣ مطبعة الصدق الخيرية، ط ١٣٤٨هـ).

قال ابن أبي جمرة أيضًا في شرحه على صحيح البخاري تعليقًا على قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله». فيه دليل لمن يقول بأن أول الواجبات الإيمان، دون نظري ولا استدلال؛ لأنه عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لما أن ذكر لهم الإيمان لم يذكر لهم بعده نظرًا ولا استدلالًا. (بهجة النفوس، ج ١/ص ٩٨).

وَالْحِرَاسَةُ: الْحِفْظُ وَالرَّعَايَةُ عَنِ التَّهْلُكَةِ وَالضَّيَاعِ.

وَالْعَقَائِدُ جَمْعُ عَقِيدَةٍ، وَهُوَ مَا يُجْزَمُ بِهِ مِنَ الْحَقَائِقِ وَغَيْرِهَا.

وَالظُّلُمَاتُ جَمْعُ ظُلْمَةٍ، وَهِيَ مَا يَحْجُبُ عَنْ رُؤْيَةِ الشَّيْءِ فَيَكُونُ مَانِعًا عَنْ إِدْرَاكِهِ، وَاسْتَعِيرَ ذَلِكَ لِلتَّشْكِيكِ الَّذِي هُوَ التَّرَدُّدُ بَيْنَ خَاطِرَيْنِ لَا أَرْجَحِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَهُوَ التَّرْدِيدُ وَالتَّرَدُّدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: (السَّائِقِ لَهُمْ إِلَى اتِّبَاعِ رَسُولِهِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاقْتِفَاءِ آثَارِ صَحْبِهِ الْأَكْرَمِينَ الْمُكْرَمِينَ بِالتَّأْيِيدِ وَالتَّسْدِيدِ).

يَعْنِي أَنَّ الْمُنْعِمَ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ الَّتِي هِيَ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» وَحِرَاسَتِهَا عَنْ ظُلُمَاتِ التَّشْكِيكِ وَالتَّرْدِيدِ قَدْ سَاقَهُمْ بِذَلِكَ إِلَى اتِّبَاعِ الرَّسُولِ وَأَصْحَابِهِ إِتِمَامًا لِإِنْعَامِهِ عَلَيْهِمْ وَتَحَقُّقًا بِمَا لَدَيْهِمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ وَالْمُرَادُ مِنَ الْعِلْمِ الْمُحَقَّقِ وَالْإِعْتِقَادِ، فَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْأَلُ الْخَلْقَ عَنْ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَلَا عَنْ قَضَائِهِ وَقُدْرِهِ، وَإِنَّمَا يَسْأَلُهُمْ عَنْ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ»^(١)، قَالَ فِي «لَطَائِفِ الْمَنَنِ»^(٢): «فَاطْلُبْ رَبَّكَ مِنْ حَيْثُ يَطْلُبُكَ».

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وَكُلُّ الْعِبَادَةِ فِي اتِّبَاعِ الشَّارِعِ، وَلَا وُصُولَ لَنَا إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِاقْتِفَاءِ آثَارِ صَحْبِهِ لِأَنَّهُمْ أَنْصَارُ الدِّينِ وَحَمَلَةُ الشَّرِيعَةِ^(٣)، فَهُمْ الْقُدُورَةُ فِيمَا فَعَلُوهُ، وَالْعُدُولُ فِيمَا

(١) لم أقف عليه.

(٢) هو كتاب لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس المرسى وشيخه أبي الحسن، تأليف الشيخ العارف بالله ابن عطاء الله السكندري، حققه الدكتور عبد الحليم محمود، وطبعته دار المعارف.

(٣) الشَّرْعُ: وَضَعَ إِلَهِي يُعْرِفُ الْعِبَادُ بِهِ أَحْكَامَ عَقَائِدِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَمَا بِهِ صَلَاحُهُمْ =

نَقْلُوهُ، وَالْأَسْوَدُ فِيمَا انْتَحَلُوهُ؛ لِأَنَّهُمْ الْأَكْرَمُونَ بِتَحَقُّقِ هُدَاهُمْ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

وَكَوْنُهُمْ مُكْرَمِينَ بِالتَّائِيدِ - أَي: بِالنَّصْرِ الإِلَهِيِّ - وَالتَّقْوِيَةِ الرَّبَّانِيَّةِ مَعْلُومٌ مِنْ سِيرِهِمْ، مُشَاهِدٌ مِنْ أَخْبَارِهِمْ، وَبِالتَّسْدِيدِ الَّذِي هُوَ مُوَافَقَةُ الْحَقِّ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، فَلَا قِتْدَاءَ بِهِدْيِهِمْ وَاجِبٌ، وَاقْتِفَاءُ آثَارِهِمْ - أَيِ اتِّبَاعٌ مِنْ غَيْرِ اعْوِجَاجٍ وَلَا حَيْدَةٍ - لَا زَمَ، كَمَا قِيلَ:

وَأَسْلُكُ مَسَالِكَهُمْ وَأَنْهَجُ مَنَاهِجَهُمْ وَأَلْتَقِي عَصَاكَ فَهَذَا جَانِبُ الْوَادِي

وَالرَّسُولُ» لَعَنَ: السَّفِيرُ الْمُصْلِحُ، وَشَرَعًا: السَّفِيرُ بَيْنَ اللَّهِ وَعِبَادِهِ لِتَلْبِيغِ أَحْكَامِهِ، وَسَيَّائِي فِي آخِرِ الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ كُلُّ رَسُولٍ لِلَّهِ تَعَالَى، إِلَّا أَنَّ هَذَا بَعِيدٌ مِنَ السِّيَاقِ وَإِنْ فُهِمَ مِنْهُ.

معنى الرسول
لغة وشرعا

وَالْمُصْطَفَى^(١): الْمُخْتَارُ مِنَ الْخِيَارِ، فَمَعْنَاهُ: خِيَارُ الْخِيَارِ. وَكُلُّ الْمُرْسَلِينَ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ أَحْصَاهُمْ فِي ذَلِكَ نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَا سَيِّدُ^(٢)

= ونجاتهم في معادهم، وتلك الأحكام هي الشريعة، وقد يطلق الشرع على تلك الأحكام نفسها.

(١) «الْمُصْطَفَى» اسْمٌ مِنْ أَسْمَائِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعْنَاهُ الَّذِي فَضَّلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى سَائِرِ الْأَبْرَارِ، وَاضْطَفَاهُ مِنْ صِفَتِهِ الْأَخْيَارِ، فَهُوَ اللَّبُّ مِنَ الْعَالَمِينَ، وَنُحْبَةُ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ، خَصَّهُ مَوْلَاهُ عَزَّجَلْ بِخَصَائِصٍ لَمْ يُعْطَهَا لِتَبِيِّ قَبْلَهُ، وَحَاطَهُ بِعَيْنَانِهِ رَبَّانِيَّةٍ لَمْ يُؤْتِهَا أَحَدًا بَعْدَهُ. (تحفة المجيبين، بأسماء سيد المرسلين، تأليف نزار حمادي، ص ٤٠).

(٢) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: السَّيِّدُ: الَّذِي يَفُوقُ قُوَّتَهُ، مِنَ السِّيَادَةِ وَالسُّودَدِ، وَهِيَ الرِّيَاسَةُ وَالزَّعَامَةُ وَرَفْعَةُ الْقَدْرِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَيِّدٌ وَلَدَ آدَمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «قَوْمُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ» أَي: زَعِيمِكُمْ وَأَفْضَلِكُمْ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: «إِنْ أَبَيْتُمْ =

وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَحْرٌ^(١) الْحَدِيثُ.

تعريف
الصحابي

وَالصَّحْبَةُ: أَصْحَابُهُ، أَي: مَنْ اجْتَمَعَ بِهِ مُؤْمِنًا بِهِ، عِنْدَ جُمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ. وَقِيلَ: وَغَزَا مَعَهُ الْغَزَاةَ وَالْغَزَاةَ: وَقِيلَ: مَنْ لَازَمَهُ مُدَّةً أَوْ وُلِدَ فِي زَمَانِهِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ. وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

وَيَكُنِّي فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ وَتَحْقِيقِ مَا لَدَيْهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] الْآيَةُ، وَسَيَأْتِي فِي ذَلِكَ مَزِيدٌ عِنْدَ ذِكْرِ الصَّحَابَةِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهِمْ، وَمِنْ اللَّهِ التَّسْيِيرُ وَالْفَتْحُ بِمَنْهٍ وَكَرَمِهِ^(٢).

ثُمَّ قَالَ: (الْمُتَجَلِّي لَهُمْ فِي ذَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ بِمَحَاسِنِ أَوْصَافِهِ الَّتِي لَا يُدْرِكُهَا إِلَّا

= هذا سَيِّدٌ. وقيل: هو الحليم الذي لا يغلبه غضبه، وسيد المرأة: بعلها، والسَيِّدُ أيضا: العابدُ، والسَيِّدُ الكريم. (مشارك الأنوار، ج ٢/ص ٢٣٠)
قال الإمام السنوسي: أمره الله تعالى أن يقول هذا نصيحةً للأمة ليعرفوا حقَّ صَلَّيَّ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُحِبُّوه ويعظموه ويمثلوا أمره ويتقربوا إليه بالصَّلَاةِ والمدح له، وإعمال المظي في زيارة قبره صَلَّيَّ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والاعتباط بذلك، وكثرة حمد الله تعالى على التوفيق لاتباعه فيكثر بذلك ثوابهم وترفع درجاتهم، ويتخلصوا بذلك من أهوال الدنيا والآخرة. والسَيِّدُ: الفائت قومه، المفزوع إليه في الشدائد. وخص يوم القيامة - وإن كان سيدهم أيضا في الدنيا - لخلوص ذلك اليوم له بلا منازع؛ لأن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ وجميع أولاده تحت لوائه. (مكمل الإكمال، ج ١/ص ٣٦٣).

قال الشيخ أبو الحسن السندي: قال ذلك إما لأنه أوحى إليه ليعرف قدره صَلَّيَّ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وزأده قدراً وجاهاً لديه، أو لأنه قصد به التحديث بالنعمة، والله تعالى أعلم. (حاشية على البخاري، ج ٢/ص ١٠١).

- (١) مسلم في الفضائل، باب تفضيل نبينا صَلَّيَّ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على جميع الخلائق.
- (٢) قال الشيخ زروق في شرح الرسالة: يجبُ تعظيمُ الصحابة وتوقيرهم والكف عن القدرح فيهم لأن الله تعالى قد عظمهم، فقال عز من قائل: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]. (شرح الرسالة، ج ١/ص ٦٨).

مَنْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ).

يَعْنِي أَنَّ الْمُنْعِمَ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ وَحِرَاسَتِهَا عَنِ التَّشْكِيكِ وَالتَّرْدِيدِ، السَّائِقَ إِلَى اتِّبَاعِ الرَّسُولِ وَصَحْبِهِ فِي عِلْمِهِمْ وَنَظَرِهِمْ السَّيِّدِ، هُوَ الْمُتَجَلِّي لَهُمْ بِمَا عَرَفُوا بِهِ وَجُودَ صِفَاتِهِ وَعَظَمَةَ صِفَاتِهِ، الَّتِي هِيَ أَعْمَالُهُ الدَّالَّةُ عَلَى ثُبُوتِ أَوْصَافِهِ بِآثَارِهَا، وَعَلَى ذَاتِهِ بِلُزُومِهَا.

معنى تجلي الله تعالى لعباده

قَالَ فِي «الْحَكَمِ»: «دَلَّ بِوُجُودِ آثَارِهِ عَلَى وَجُودِ أَسْمَائِهِ^(١)، وَبِوُجُودِ أَسْمَائِهِ عَلَى ثُبُوتِ أَوْصَافِهِ^(٢)، وَبِوُجُودِ أَوْصَافِهِ عَلَى وَجُودِ ذَاتِهِ^(٣)؛ إِذْ مُحَالٌ أَنْ يَقُومَ الْوَصْفُ بِنَفْسِهِ^(٤)». انتهى.

فَالْأَوْصَافُ تَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا، وَعَلَى الْأَفْعَالِ بِظُهُورِ آثَارِهَا، فَهِيَ مُصْبَاحٌ فِي مَشْكَاتِ الْكَوْنِ، تَظْهَرُ بِهَا رُجَاجَةُ الْفِعْلِ كَمَا يَظْهَرُ

(١) قَالَ الشَّيْخُ زُرُق: آثَارُهُ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ كَالْإِعْزَازِ وَالْإِذْلَالِ وَالْإِغْنَاءِ وَالْإِفْقَارِ وَالتَّقْوَةِ وَالتَّضْعِيفِ وَالتَّكْرِيمِ وَالْإِهَانَةِ وَالتَّعْظِيمِ وَالتَّحْقِيرِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ الَّتِي يَشْعُرُ وَجُودُهَا بِمَعَانِي الْأَسْمَاءِ، كَالْإِنْتِقَامِ بِ«الْمُنْتَقَمِ»، وَالتَّوْبَةِ بِ«التَّوَابِ»، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ. (مفتاح الإفادة، ص ٤٣٤).

(٢) قَالَ الشَّيْخُ زُرُق: وَذَلِكَ لِأَنَّمَا ظَهَرَ مِنْ نَسَبِ الْأَسْمَاءِ وَمَعَانِيهَا رَاجِعٌ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا أَثَرَ إِلَّا بِهَا؛ إِذْ لَا يُبْرَازُ إِلَّا بِقُدْرَةِ، وَلَا تَخْصِيصُ إِلَّا بِإِرَادَةِ، وَلَا إِتْقَانُ إِلَّا بِعِلْمِ، وَلَا تَصَرُّفٌ دُونَ حَيَاةٍ، فَكُلُّ نَسْبَةٍ ظَهَرَتْ رَاجِعَةٌ لِهَذِهِ الْأَوْصَافِ. (مفتاح الإفادة، ص ٤٣٥).

(٣) قَالَ الشَّيْخُ زُرُق: لِأَنَّ الْأَوْصَافَ مَعَانٍ، وَالْمَعْنَى لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ وَلَا بِمَثَلِهِ، بَلْ بِذَاتِ تَلْبِيْقٍ بِهِ؛ إِذْ لَا تَعْقِلُ صِفَةً بِدُونِ مَوْصُوفِهَا، وَلَا مَوْصُوفٌ بِوَصْفٍ لَا يَنْسَبُ حُكْمَ وَجُودِهِ. (مفتاح الإفادة، ص ٤٣٤).

(٤) قَالَ الشَّيْخُ زُرُق: لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَعْقِلُ بِذَاتِهِ فِي ذَاتِهِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ خَارِجِيٌّ إِلَّا بِمَا قَامَ بِهِ، وَإِلَّا فَلَا قِيَامَ لَهُ بِنَفْسِهِ. وَمُحَالٌ أَيْضًا أَنْ يَقُومَ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى. فَلَزِمَ إِثْبَاتُ ذَاتٍ غَيْرِ مُشَبَّهَةٍ بِالذَّاتِ وَلَا مَعْتَلَّةٍ عَنِ الصِّفَاتِ. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٣٤٠).

بِهَا وَجُودُ الْفَاعِلِ بِكَمَالٍ أَوْصَافِهِ.

فَتَأْمَلْ ذَلِكَ، وَتَعْرِفْ مَعَانِيهِ وَمَبَانِيهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ نُورٌ أَلْسَنَوَاتٍ
وَالْأَرْضُ﴾ [النور: ٣٥]، تَجِدُ لِلْمَعْرِفَةِ سِرَاجًا، وَلِلتَّحْقِيقِ مِعْرَاجًا، وَلِلسُّلُوكِ مَنَاجَا،
وَرَبُّكَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ^(١).

وَقَوْلُهُ: «الَّتِي لَا يُدْرِكُهَا إِلَّا مَنْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ» يَعْنِي الَّتِي لَا
يُدْرِكُهَا مِنْ حَيْثُ الْعِلْمُ وَالْمَعْرِفَةُ إِلَّا مَنْ أَلْقَى سَمْعَ قَلْبِهِ لِتَاطِقَاتِ الْكَوْنِ حِسًّا
وَمَعْنَى، «وَهُوَ شَهِيدٌ» أَيُّ: حَاضِرٌ لِقَهْمِ الْخِطَابِ مِنْ لِسَانِ الْحَالِ وَالْمَقَالِ، فَيَجِدُ
مِنْ كُلِّ نَاطِقٍ وَصَامِتٍ نَفْحَةً إِلَهِيَّةً بِحَسَبِ حَالِهِ وَمَقَالِهِ.

معنى العجز
عن الإدراك
إدراك

وَلَيْسَ مُرَادُهُ بِإِدْرَاكِهَا وَجُودَ الْإِحَاطَةِ بِهَا لِأَنَّهَا لَا تُمْكِنُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وَلِهَذَا قِيلَ: «الْعَجْزُ عَنِ الْإِدْرَاكِ إِشْرَاكٌ،
وَالْعَجْزُ عَنِ دَرْكِ الْإِدْرَاكِ إِدْرَاكٌ»^(٢)، بَيَّانُهُ أَنَّ الْعَجْزَ عَنِ إِدْرَاكِ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ

(١) أشار الشيخ زروق إلى بعض وجوه ذلك التأمل فقال: المشكاة: الكون، والمصباح:
الصفات، والزجاجة: الفعل، وصفائها إشارة لأنها مظهر المشكاة والمصباح، والشجرة
المباركة: الحقيقة الإلهية، «لَا شَرْفِيَّةٌ» جمالية، «وَلَا غَرَبِيَّةٌ» جلالية، بل هي كمالية، «وَكَاذُ
زَيْتِيَّةٌ» الذي هو نِسْبُ الأَسْمَاءِ، وظهورها الذي به ظهور معاني الصفات «مُضَيِّقَةٌ» أي يظهر
ويظهر ما وراءه من التَّسْبِ والصفات، «وَلَوْ لَمْ تَمَسَّسْهُ» أي المصباح «كَادُ» الفكرة، فإنه
يضيء ويظهر ما به ظهوره على ما هو. أَلَا «نُورٌ» من الأَسْمَاءِ «عَلَى نُورٍ» من الصفات في
نور من الأفعال، «يَهْدِي اللَّهُ الْبُورِيَّ مَن يَشَاءُ» فيرى وجود الحق في الخلق، من غير حلول ولا
اتحاد ولا تشبيه ولا إلحاد، «وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ» [النور: ٤٠]، بل يبقى في
ظلمة الأكوان يدور. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٤٨ - ٤٩).

(٢) الدَّرْكُ: أَقْصَى قَعْرِ الشَّيْءِ كَالْبَحْرِ وَنَحْوِهِ. وَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ بِدَرْكِ الْإِدْرَاكِ: أَقْصَى مَرَاتِبِ
الْإِدْرَاكِ وَهُوَ إِدْرَاكُهُ تَعَالَى بِالْكُنْهِ وَالْحَقِيقَةِ، فَالْمَعْنَى: إِنَّ عَجْزَ الْعُقُولِ عَنِ دَرْكِ كُنْهِ اللَّهِ
تَعَالَى وَامْتِنَاعَ حَصُولِهِ لَهَا هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ إِدْرَاكٌ لَهَا إِيَّاهُ تَعَالَى بِعُنْوَانِ تَمَايُزِهِ عَنِ جَمِيعِ =

مِنْ حَيْثُ الْإِثْبَاتُ وَالتَّنْزِيهِ إِشْرَاكَ لِأَنَّهُ يُؤُولُ إِلَى التَّعْطِيلِ وَتَحْوِيهِ، وَالْعَجْزُ عَمَّا
وَرَاءَ الْإِثْبَاتِ وَالتَّنْزِيهِ فِي عَيْنِ التَّعْظِيمِ هُوَ الْإِدْرَاكُ، وَكَمَا قِيلَ:
لَا يَعْرِفُ اللَّهُ إِلَّا اللَّهُ فَاتَّبِعُوا وَالَّذِينَ دِينَانِ إِيْمَانٌ وَإِشْرَاكَ
وَلِلْعُقُولِ حُدُودٌ لَا تُجَاوِزُهَا وَالْعَجْزُ عَنْ دَرْكِ الْإِدْرَاكِ إِدْرَاكَ
وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «سُبْحَانَ مَنْ لَمْ يَجْعَلِ لِلْخَلْقِ سَبِيلًا
إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بِالْعَجْزِ عَنْ مَعْرِفَتِهِ» ^(١) انْتَهَى.

مقصود علم
العقائد إثبات
الحق وتمييزه
من الباطل

وَلِلْكَلامِ فِي ذَلِكَ مَجَالٌ لَيْسَ هَذَا مَحَلُّهُ، وَإِنَّمَا هُوَ التَّعَرُّفُ الْخَاصُّ؛ إِذِ
الْمَقْصُودُ بِهَذَا الْعِلْمِ إِثْبَاتُ الْحَقِّ وَتَمْيِيزُهُ مِنَ الْبَاطِلِ، وَمَقْصُودُ التَّصَوُّفِ التَّحَقُّقُ
بِمَا عُلِمَ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ فِي مَعَدِّ الْعَيَانِ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ عَنِ اللَّهِ، لَكِنَّ هَذَا
مِيزَانُهُ الَّذِي لَا يَصِحُّ بِدُونِهِ، وَبِاللَّهِ سُبْحَانَهُ التَّوْفِيقُ.

* * *

= ما سواه؛ وذلك أنه تعالى يتمتع إدراك كنهه، بخلاف ما سواه.

وقد زاد بعضهم فقال: «والبحث عن سر الذات إشراك»، ونفسه أن البحث عن حقيقة
ذات الله صاحب الحقيقة المخفية عن نظر العقول يعتبر إشراكاً، وإنما كان ذلك إشراكاً لأنه
ليس من شأن المخلوق أن يعرف كنه ذات الخالق تعالى، بل لا يعرف الخالق إلا الخالق،
كما قيل: لا يعرف الله إلا الله. فمن أراد البحث عن كنه وحقيقة الله تعالى فكأنه ادّعى أنه
إله، وهو إشراك. وأيضاً فإن من طلب حقيقة الله تعالى فقد ظنّها ممكنة، فكان بذلك معتقداً
بألوهية ممكن لا واجب، وهو أيضاً إشراك. والله تعالى أعلم.

(١) قال الإمام ابن عَرَفَةَ ناظماً كلام الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أَلَا إِنَّ إِدْرَاكَ الْحَقِيقَةِ مُعْجِزٌ وَإِدْرَاكَ نَفْسِ الْعَجْزِ عَيْنُ الْحَقِيقَةِ
كَمَا قَالَهُ الصَّدِيقُ أَوَّلُ قَائِلٍ يَفْكَرُ صَحِيحٍ أَوْ يَحْسِنُ بَدِيعَةٍ

[مَبْحَثُ صِفَةِ الْوُجُودِ]

ثُمَّ قَالَ: (الْمُعَرِّفُ إِيَّاهُمْ فِي ذَاتِهِ أَنَّهُ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ).

قُلْتُ: مِنْ هُنَا افْتُتِحَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي الْمَقْصُودِ، قَبْدًا بِذِكْرِ أَوْصَافِ الذَّاتِ الْكَرِيمَةِ، وَذَلِكَ فَرْعُ الْعِلْمِ بِثُبُوتِ وُجُودِهَا، وَقَدْ سُئِلَ «أَبُو عَلِيٍّ الْبُوشَنجِيُّ» رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ التَّوْحِيدِ فَقَالَ «إِثْبَاتُ ذَاتٍ غَيْرٍ مُشَبَّهَةٍ بِالذَّوَاتِ وَلَا مُعْطَلَةٍ^(١) عَنِ الصِّفَاتِ»^(٢). انتهى

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ فِي إِثْبَاتِ الْحَالِقِ^(٣)، وَإِنَّمَا ضَلَّ مَنْ ضَلَّ بِالْخَطِإِ

(١) أوردته القشيري في رسالته (ص ٤). قال الشيخ شهاب الدين الخفاجي: أصل معنى العطل: فَقَدْ الزينة والشغل، والمراد به النقي هنا، أي: غير منفي عنها الصفات كما يقوله المعتزلة هرباً من تعدد القدماء، والمحذور تعدد ذوات قدماء، لا ذات وصفات. وفيه تشبيه للصفات بالزينة. (نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض، ج ٣/ص ٣٢٢ طبعة دار الكتب العلمية).

(٢) أوردته القشيري في رسالته (ص ٤) قال اللخمي في شرح الرسالة القشيرية: قول البوشنجي إشارة إلى التنزيه وإثبات الصفات القديمة رداً على من نفاهها من المعتزلة، أو من أثبتها حادثة؛ لاستحالة اتصاف القديم بالمحدث. (ق ٦/ب).

(٣) قال الإمام السنوسي: البراهين الشاهدة بوجود الله تعالى كثيرة كثيرة لا تنحصر؛ إذ كل حادث فهو دليل قطعي عليه، ولهذا اتفقت على وجود الفاعل - على الجملة - جميع الملل، من مؤمن وكافر، إلا شذمة قليلة من الفلاسفة زعمت أن حدوث العوالم أمر اتفاقي بغير فاعل، وصدور هذه المقالة من العاقل من أغرب ما يكون وأعجبه، وهي من أدل دليل على وجوده جل وعلا؛ إذ هو الذي اختار سبحانه جعل قلوب هؤلاء في أغشية من الجهالات حتى عميت عن إِبْصَارِ هذا الأمر الواضح الضروري لكثرة براهينه وشواهده، مع جواز =

فِي تَغْيِينِهِ، وَهَلَكَ مَنْ هَلَكَ فِي وَصْفِهِ بِغَيْرِ أَوْصَافِهِ.

وَدَلِيلُ وُجُودِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ: حُدُوثُ الْعَالَمِ؛ لِأَنَّ الْحَادِثَ لَا يَسْتَعْنِي فِي وُجُودِهِ عَنْ سَبَبٍ يُحْدِثُهُ، فَوَجَبَ أَنَّ لَهُ مُحْدِثًا هُوَ خَالِقُهُ وَبَارِئُهُ.

الدليل العقلي
على وجود الله
تعالى

وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْعَالَمِ: تَغْيِيرُهُ^(١)، أَيُّ: طَرَيَانِ الْعَوَارِضِ عَلَيْهِ: مِنْ

الدليل العقلي
على حدوث
العالم

أن يوضح لها هذا الأمر كما أوضحه لساثر العقلاء. (المنهج السديد ص ١٤٣، ١٤٤)

قال الشيخ البكي الكومي التونسي على لسان الصوفي في مبحث إثبات العلم وجود الله تعالى: هذا المطلب لا ينبغي أن يتوقف دونه إدراك مدرك؛ لأنه لو توقف فتوقفه أثر كائين، وكل أثر له مؤثر، فالمؤثر لازم لا ينفك، فلو قدر رفعه للزم حصوله؛ لأن تقدير رفعه أثره، فإذا لا يمكن رفعه، وكل ما لا يمكن رفعه فهو موجود واجب، فإذا العلم بوجود الصانع قضية رفعها هو وضعها، وكل قضية رفعها هو وضعها فوضعها لازم ضرورة، وكل ما هو لازم ضرورة فهو واجب، فالعلم بوجود الصانع قضية واجبة ضرورية. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ١٠١)

(١) الاستدلال بتغيير العالم على حدوثه طريقة أشار إليها القرآن العظيم في آيات عديدة، وقد قال الإمام القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]: أولم ينظروا في ذلك نظر تفكر وتدبر حتى يستدلوا بكونها محلا للحوادث والتغيرات على أنها محدثات، وأن المحدث لا يستغني عن صانع يصنعه، وأن ذلك الصانع حكيم عالم قدير مريد سميع بصير متكلم. (الجامع لأحكام القرآن، ج ٢/ص ٥٠٥).

قال الإمام السنوسي: الطريق الموصل إلى معرفة وجود الله تعالى هو الاعتبار في مخلوقاته جل وعلا، أي النظر فيها بقصد استفادة معرفة الله تعالى منها، مأخوذ من العبور الذي هو الاجتياز على الشيء من قطرة ونحوها إلى الأمر المقصود للمجتاز. ووجه الدليل الذي به يظفر باستفادة معرفة الله تعالى من تلك المخلوقات أن ينظر فيها بفكره، فيجد كل واحد منها أمراً ملازماً للحوادث من مقادير مخصوصة وصفات مخصوصة تفتقر في وجودها لأنها جائزة، لا واجبة، إلى الفاعل المختار، ومن المعلوم قطعاً أن كل أمر يلازم حادثاً - أي لا ينفك عنه - فإنه لا يمكن أن يكون إلا حادثاً محتاجاً إلى فاعل يوجده، فخرج من هذا الدليل أن كل ما سوى الله تعالى حادث، ليس منه شيء في الأزل، وأنه محتاج إلى الفاعل =

الاجتماع، والافتراق، والحركة، والسكون، والتزكيب، والتخليل؛ إذ هي حوادث لوجودها بعد انتفاها، وانتفاها بعد وجودها، وما لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها، وما لا يسبقها كان حادثاً مثلها^(١)، وموجد الكل لا يصح أن يكون حادثاً؛ للزوم حوادث لا أول لها، وهو محال؛ أو لزوم الدور المؤدي إلى نفينا، ونفينا مع وجودنا محال.

قال في «رسالة القدس»: «ولأنه لو كان للفلان دورات لا نهاية لها لم يخل أن تكون شفعاً أو وترّاً، أو شفعاً ووترّاً جميعها، أو لا شفعاً ولا وترّاً، فباطل أن تكون شفعاً ووترّاً معاً لاستحالة جمع الصدين، وعكسه كذلك لاستحالة عرو المحل عن الشيء ونقيضه، وباطل أن يكون أحدهما مع فقد النهاية؛ للزوم الانتهاء بتحديد العدد، فثبت أن العالم محدث؛ لأنه متناه متغير، مفتقر إلى محدث؛ لأنه جائز وجوده وجائز عدمه، وما كان كذلك فهو مفتقر إلى مقتضى، وهو الفاعل المختار»^(٢).

وهذا مع ما شهدت به النصوص، وجبلت عليه النفوس من العلم

= الموجد له؛ لاستحالة أن يزول العلم الأصلي لكل حادث ويرجع في مكانه الوجود الطارئ
بلا فاعل مختار. (المنهج السديد للسنوسي، ص ١٤٨).

(١) وقد صرح بهذه القاعدة أئمة أهل السنة، ومنهم الإمام ابن جرير الطبري القائل: «ما لم يخل من الحديث لا شك أنه محدث» (تاريخ الطبري، ج ١/ص ٢٠ - ٢١) ولذا استحال اتصاف الله تعالى بالصفات المحدثة، وقد قال الإمام القاضي عبد الوهاب البغدادي: «لا يجوز أن تكون ذات القديم محلاً للحوادث». (شرح عقيدة الرسالة، ص ١٩١).

(٢) هذا تلخيص ونقل بالمعنى لما في «الرسالة القدسية بأدلتها البرهانية في علم الكلام» للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، وهي الرسالة التي كتبها لأهل القدس مفردة، ثم أودعها في كتاب «قواعد العقائد»، وهو الثاني من كتب الإحياء، أولها: «الحمد لله الذي ميز عصاة السنة بأنوار اليقين». (راجعها ضمن إتخاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ٩٢).

بِبَارِيهَا^(١)، حَتَّى قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ
الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].
فَإِذَا فِي دَلَائِلِ الْعُقُولِ وَقَضَايَا الشَّرْعِ الْمَنْقُولِ مَا يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الْبَارِي
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

* * *

(١) وقد نقل الشيخ البكبي الكومي عن الإمام أبي الحسن الحرالي قوله: واعلم أنَّ الخلق
أجمعين لم يعزَّب عن وُجْدَانِهِمْ وضرورات إدراكهم القصور عن قوام أمرهم، وأنَّ مددَهُمْ
فيها من وراء غيب إدراك حواسِّهم، فتوفَّرت دواعيهم إلى طلب القائم بأمرهم، فلم يخلُ
عن تقلُّدِ حقِّ ذلك أحدٌ من الخلق، فهو من ضرورات الفِطَرِ وَجِبَالَاتِ البشر، قال تعالى:
﴿سَرُّهُمْ إِلَيْنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ١٠١).

[مبحث صفة الوجدانية]

ثُمَّ إِذَا ثَبَتَ وُجُودُهُ فَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ لَا يَنْقَسِمُ وَلَا يَتَحَيَّزُ، وَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ لَا يُشَبِّهُ شَيْئًا وَلَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ، وَاحِدٌ فِي أَعْمَالِهِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا شَيْءٌ.

وَقَالَ «إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ»: الْوَاحِدُ مَعْنَاهُ الْمُتَوَحَّدُ الْمُتَعَالِي عَنِ الْإِنْقِسَامِ^(١).

وَقَالَ «ابْنُ فُورَكٍ»: الْوَاحِدُ فِي وَصْفِهِ تَعَالَى لَهُ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ^(٢)، وَلَقَدْ

معاني
الوجدانية في
حق الله تعالى

الوَاحِدِ حَقِيقَةً فِي جَمِيعِهَا:

- أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا قَسَمَ لِذَاتِهِ وَأَنَّهُ غَيْرُ مُتَبَعِّضٍ وَلَا مُتَحَيِّزٍ.

- الثَّانِي: أَنَّهُ لَا شَبِيهَ لَهُ، تَقُولُ الْعَرَبُ: فُلَانٌ وَاحِدٌ عَصْرِهِ، أَيُّ: لَا شَبِيهَ لَهُ.

- الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي أَعْمَالِهِ، قَالُوا: فُلَانٌ مُتَوَحَّدٌ بِهَذَا الْأَمْرِ، أَيُّ:

لَيْسَ يَشْرِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ وَلَا يُعَانِدُهُ^(٣). انْتَهَى.

(١) قاله في الإرشاد (ص ٥٢).

(٢) قال الإمام ابن جزري في «التسهيل»: الواحد له ثلاث معان كلها صحيحة في حق الله تعالى:

أحدها: أنه لا ثاني له، فهو نفي للعدد، والآخر: أنه لا شريك له، والثالث: أنه لا يتبعض

ولا ينقسم. (ج ١/ص ٩١) ومثله في كتاب الإسعاد في شرح الإرشاد لابن بزيمة (ص ٢٥١)

(٣) هذا ملخص ما قاله الأستاذ أبو بكر بن فورك الأصبهاني في كتاب شرح العالم والمتعلم

(ص ٥٤ - ٥٥) مكتبة الثقافة الدينية، ط ١٠٩٠٢٠٠٢٠٠٩.

وَعَلَى الْآخِرِ مَحْطُ كَلَامِ الشَّيْخِ ؛ إِذْ أَتَى بَعْدُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ يَصْدُقُ عَلَى مَا هُوَ أَعَمُّ.

وَدَلِيلُ الْوَحْدَانِيَّةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ إِلَهَانِ فَإِمَّا أَنْ يَقْدَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَمْنَعَ الْآخَرَ مِمَّا يُرِيدُ، أَوْ يَقْدَرَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، أَوْ يَتَّفَقَا، وَالْكُلُّ بَاطِلٌ لِلزُّومِ جَوَازِ الْعَجْزِ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا الشَّاهِدُ بِوُجُودِ انْتِفَائِيَّتِهِمَا؛ إِذِ الْعَاجِزُ لَا يَكُونُ إِلَهًا، فَمَتَى جَازَ الْعَجْزُ انْتَفَتِ الْإِلَهِيَّةُ^(١)، لِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ﴾ [المؤمنون: ١١٧] فَافْهَمْ.

دليل وحدانية
الله تعالى في
أفعاله

(فَرَّدَ لَا مِثْلَ لَهُ) فِي ذَاتٍ وَلَا صِفَةٍ وَلَا اسْمٍ، وَقَدْ قَالَ «مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْوَاسِطِيُّ»^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]: «يَعْنِي: لَيْسَ كَذَاتِهِ ذَاتٌ»^(٣)، وَلَا كَصِفَتِهِ صِفَةٌ، وَلَا كَاسْمِهِ

مدلول نفي
مماثلة الله
لخلقه

(١) حاصل هذا البرهان أنه لو وُجِدَ إلهٌ مؤثرٌ في فعل من الأفعال غيرُ الله تعالى للزم التمانع، لكن تمناع الإلهين محال، إذ لو حصل تمنعهما للزم عجزهما، وعجزهما محال، إذ لو عجزا لما حصل فعل من الأفعال، لكن عدم فعل باطلٌ لوجوده بالمشاهدة. ووجه لزوم التمانع أنه لو توارد قادران على فعلٍ فإما أن يختلف مرادهما فيه أو لا، فإن كان الأول وحصل بأحدهما لزم اجتماع الضدين أو النقيضين، وإن كان الثاني وحصل بهما لزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد، وإن حصل بأحدهما لزم عجز الآخر، ويلزم من عجز أحد المثلين عجز الثاني. (حاشية الدسوقي على شرح الكبرى للإمام السنوسي، مخطوط، ج ٢/ص ١٩٤).

(٢) هو: أبو بكر محمد بن موسى الواسطي (ت ٣٢٠هـ) وكان يُعرف بـ «ابن الفرغاني»، أحد علماء أهل السنة والجماعة ومن أعلام التصوف السني في القرن الرابع الهجري، قال عنه أبو نعيم الأصبهاني بأنه: «عالم بالأصول والفروع، ألفاظه بديعة، وإشاراته رفيعة»، وقال عنه أبو عبد الرحمن السلمي بأنه: «من علماء مشايخ القوم، لم يتكلم أحد في التصوف مثل ما تكلم هو، وكان عالماً بالأصول، وعلوم الظاهر». (طبقات الصوفية للسلمي، ص ٢٣٢ - ٢٣٥، دار الكتب العلمية، ط ٢٠٠٣).

(٣) الخفاجي: أي: ليس كحقيقته حقيقة، فلا يشاركه شيء بوجه من الوجوه؛ إذ لو شاركه لزم=

اسْمٌ^(١)، وَلَا كَفَعْلِهِ فَعْلٌ، إِلَّا مِنْ حَيْثُ مُوَافَقَةُ الاسْمِ الاسْمَ، وَجَلَّتِ الذَّاتُ الْقَدِيمَةُ أَنْ يَكُونَ لَهَا صِفَةٌ حَدِيثُهُ^(٢)، كَمَا اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ لِلذَّاتِ الْحَادِثَةِ صِفَةٌ قَدِيمَةٌ^(٣) .

قَالَ الْأُسْتَاذُ «أَبُو الْقَاسِمِ الْقُسَيْرِيُّ»: «جَمَعَ فِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ جَمِيعَ مَسَائِلِ التَّوْحِيدِ»، أَوْ كَمَا قَالَ، وَنَقَلَ ذَلِكَ الْقَاضِي «عِيَاضُ» وَأَثْنَى عَلَيْهِ^(٤).

وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ اسْمُهُ تَعَالَى: «الْفَرْدُ الْوَحِيدُ» وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا،

معاني اسمه
تعالى الصمد

= أمر آخر يميز ذاته عن ذات غيره وإلا لاتحدا، وهذا يستلزم التركيب والحدوث. (نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض، ج ٣/ص ٣٢٢).

(١) الخفاجي: أي: لا يشبه مدلول اسمه مدلول آخر. (نسيم الرياض، ج ٣/ص ٣٢٢).

(٢) الخفاجي: أي: مُحَدَّثَةٌ موجودة بعد العدم؛ لأنها إن كانت صفة كمال لزم خلوق الذات عنها قبل وجودها، وهو نقص لا يليق بكماله، وإلا استحالة اتصافه بها. (نسيم الرياض، ج ٣/ص ٣٢٢) ويخرج من هذا الكلام قاعدة كلية ذكرها الإمام السنوسي في كتابه «التسديد في شرح كفاية المريد في علم التوحيد» وهي أن كُلَّ صِفَةٍ تُقَوِّمُ بِذَاتِهِ تَعَالَى فَهِيَ وَاجِبَةٌ الْوُجُودِ، لَا تُقْبَلُ الْعَدَمَ لَا أَرْلًا وَلَا أَبَدًا، كما هو حكم ذاته عَزَّوَجَلَّ؛ إذ لو قبلت صفاته - تعالى - العدم لكانت هي وأضدادها حوادث، والذات العلوية لا يمكن أن تغرى عن الصفات، فيلزم أن تكون حادثة إذا قُدِّرَ أن صفاتها حادثة؛ لأن ما لا يعرى عن الحوادث يلزم أن يكون حادثة ضرورة، كيف وقد ثبت بالبرهان القطعي وجوب قدمه تعالى وبقائه؟! وأيضاً فالصفات التي يتوقّف وجودُ العوالم على اتصاف البارئ تعالى بها - وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة - لو كانت حادثة لكانت من العوالم، فيتوقّف وجودها على اتصاف البارئ تعالى بها قبل إيجاده أمثالها بعدها، فيلزم فيها ما لزم في الأول، ثم كذلك ويلزم التسلسل والدور وكلاهما مستحيل.

(٣) الخفاجي: لامتناع وجود صفة قبل موصوفها. (نسيم الرياض، ج ٣/ص ٣٢٣).

(٤) أوردته القاضي عياض في كتاب الشفا وأورد قبله كلام البوشنجي الذي ذكره الشيخ زروق أنفاً ثم قال: وهذا كله مذهب أهل الحق والسنة والجماعة رضي الله عنهم. (كتاب الشفا، ج ١/ص ٢٤٤ طبعة دار الكتب العلمية، وبحاشتيتها مزيل الخفاء للشمسي).

فَمَقْصُودُهُ انْفِرَادُهُ تَعَالَى بِوَصْفِهِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ .

(صَمَدٌ لَا ضِدَّ لَهُ) قِيلَ: الصَّمَدُ: الَّذِي يُصَمَدُ إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِجِ، أَيُّ: يَتَوَجَّهُ لَهُ بِذِلَّةٍ وَخُضُوعٍ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِكَوْنِهِ لَا ضِدَّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ ضِدٌّ تَرَكَ وَرُجِعَ إِلَيْهِ، تَعَالَى رَبُّنَا وَجَلَّ .

وَقِيلَ: الصَّمَدُ: الَّذِي لَا يَطْعَمُ - يَفْتَحُ الْيَاءُ - أَيُّ: الْغَنِيُّ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ مُطْلَقًا، فَلَا ضِدَّ لَهُ يُحَوِّجُهُ إِلَى ذَلِكَ، أَوْ يَكُونُ فِي الْوَصْفِ مِثْلَهُ .

(مُنْفَرِدٌ لَا يَدَّ لَهُ) أَيُّ: لَا مُعَادِلَ لَهُ فَيَكُونُ فِي الْوَصْفِ وَالْحُكْمِ مِثْلَهُ، لَوْ كَانَ لَهُ نِدٌّ لِقَابِلُهُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ ضِدٌّ لِعَالَبُهُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ لَشَابَهَهُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ لَنَازَعَهُ، وَالرَّبُّ مُنَزَّهٌ عَنِ ذَلِكَ كُلِّهِ لِمَا ثَبَتَ مِنْ كَمَالِ وَصْفِهِ وَانْفِرَادِهِ فِي الْإِلَهِيَّةِ، بَلْ هُوَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ﴾ [الإخلاص: ٣ - ٤]، وَعَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَدَارُ كَلَامِ الشَّيْخِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



[مَبَحَثُ صِفَةِ الْقَدَم]

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَاحِدٌ قَدِيمٌ لَا أَوَّلَ لَهُ) يَعْنِي أَنَّهُ وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ لَا يَنْقَسِمُ وَلَا يَنْجَزُّ، فَكَلَامُهُ هُنَا عَلَى وَحْدَانِيَّةِ الذَّاتِ بِدَلِيلِ قِرَائِنِهَا بِالْقَدِيمِ، فَهُوَ تَعَالَى وَاحِدٌ لَا مِنْ وَاحِدٍ، وَلَا إِلَى وَاحِدٍ، وَلَا مَعَ وَاحِدٍ، «كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءٌ مَعَهُ»^(١)، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ، بِمَعْنَى لَا شَيْءٌ مَعَهُ فِيمَا لَا يَزَالُ، كَمَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ فِي الْأَزَلِ لِأَنَّهُ الَّذِي لَا مُفْتَتَحَ لُجُودِهِ.

معنى القدم
في حق الله
تعالى وبرهانه

وَالْقَدِيمُ» لَعَنَ: السَّابِقُ وُجُودُهُ مُطْلَقًا، وَفِي وَصْفِهِ تَعَالَى: الَّذِي لَا أَوَّلَ لَهُ وَلَا مُفْتَتَحَ لُجُودِهِ، وَيُعْبَرُ عَنْهُ بِالْأَزَلِيِّ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ: (أَوَّلٌ لَا بَدَايَةَ لَهُ) يَعْنِي لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ لَهُ بَدَايَةٌ كَانَ جَائِزَ الوجودِ، فَافْتَقَرَ إِلَى مُحْدَثٍ، وَافْتَقَرَ مُحْدَثُهُ إِلَى مُحْدَثٍ، ثُمَّ كَذَلِكَ فَتَسْلَسَلُ^(٢).

(١) أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم: ٢٧] بلفظ: «كَانَ اللَّهُ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ». قال الإمام بدر الدين الزركشي: قال أئمتنا: هذا تلقين من النبي ﷺ لإيهام أصول الدين وتعريف لهم حدوث العالم ووجوده بعد أن لم يكن موجوداً، وانفراد الرب بالوجود الأزلي دون ما سواه من سائر الموجودات. (تشنيف السامع، ج ٤/ص ٧١).

قال القاضي أبو بكر بن العربي: الذي يجب أن يُعْتَقَدَ فِي ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ كَانَ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، ثُمَّ خَلَقَ الْمَخْلُوقَاتِ مِنَ الْعَرْشِ إِلَى الْفَرْشِ، فَلَمْ يَتَغَيَّرْ وَلَا حَدَثَتْ لَهُ جِهَةٌ مِنْهَا، وَلَا كَانَ لَهُ مَكَانٌ فِيهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَحُولُ وَلَا يَزُولُ، قُدُّوسٌ لَا يَحُولُ وَلَا يَتَغَيَّرُ. (المسالك، ج ٣/ص ٤٥١).

(٢) حاصل هذا البرهان أنه لو لم يكن الله تعالى قديماً لكان حادثاً؛ إذ لا واسطة بين القدم والحدوث، لكن حدوثه محال؛ إذ لو كان حادثاً لافتقر إلى محدثٍ، لكن افتقاره محال؛ =

قَالَ فِي «الرَّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»^(١): «وَمَا تَسْلَسَلْ لَمْ يَتَحَصَّلْ، أَوْ يَنْتَهَى إِلَى مُحَدِّثٍ قَدِيمٍ هُوَ الْأَوَّلُ، وَذَلِكَ هُوَ الْمَطْلُوبُ الَّذِي نُسَمِّيهِ صَانِعُ الْعَالَمِ وَمُبْدِئُهُ وَبَارِئُهُ»^(٢).

وَأَخْصُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى وَاجِبُ الوجود^(٣)، وَالوَاجِبُ قَدِيمٌ وَإِلَّا لَزِمَ الْمُحَالُ الَّذِي هُوَ انْقِلَابُ الْقَدِيمِ حَدِثًا.

ثُمَّ «الْأَزَلِيُّ» وَالْقَدِيمُ لَمْ يَرِدْ بِهِمَا سَمْعٌ، فَقَدْ يُعْتَرَضُ إِطْلَاقُهُمَا بِذَلِكَ، فَأَجَابَ «سَعْدُ الدِّينِ» بِأَنَّ الْمُسْتَنَدَ فِيهِمَا الْإِجْمَاعُ، مَعَ أَنَّهُ وَرَدَ اسْمُ «الْقَدِيمِ» فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ حَدِيثِ^(٤) تَعَدُّدِ الْأَسْمَاءِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا، وَلَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ

= إذ لو افترق إلى محدث لافتقر محدثه أيضا للتماثل بينهما، لكن افتقار الثاني محال؛ إذ لو افتقر الثاني إلى محدث لزم الدور أو التسلسل؛ لأنه إما أن يفتقر إلى الأول مباشرة أو بواسطة فيلزم الدور، وإلا فالتسلسل، لكن الدور والتسلسل محال، فما أدى إليه وهو افتقار الإله الثاني محال، فما أدى إلى ذلك وهو افتقار الأول محال، فما أدى إلى ذلك وهو حدوثه محال، فما أدى إلى ذلك وهو عدم قدمه محال، فإذا بطل عدم القدم وجب له القدم لأن ارتفاع أحد النقيضين يوجب الآخر، وهو المطلوب. (حاشية الشنواني على شرح عبد السلام اللقاني على جوهره التوحيد، ق/٩٤).

(١) «الرسالة القدسية ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، (ج ٢/ص ٨٦).

(٢) «الرسالة القدسية» للغزالي. (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ٩٦).

(٣) قال الإمام السنوسي: لما تبين توقف وجود العوالم كلها على وجوده تعالى، ترتب على ذلك وجوب الوجود له جل وعلا، بمعنى أنه لا يقبل العدم لا أزلا ولا أبدا. ووجه لزوم ذلك أنه لو قبل العدم جل وعلا لوجب حينئذ احتياجه - تعالى عن ذلك - إلى فاعل مختار يرجح وجوده على عدمه، فيكون حادثا من جملة العوالم، فيجب أن يعجز مثل عجزها، فلا يوجد شيئا من العوالم، كيف والفرض أن وجود العوالم مستند إليه، فيلزم نفها مع تحقق وجودها، وهو ظاهر الاستحالة، فما أدى إليه من عدم وجوب وجود الله تعالى محال. (راجع المنهج السديد، ص ١٤٦).

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الدعاء، باب أسماء الله عز وجل.

التَّعَبُّدِ، وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ لِلْإِثْبَاتِ .

وَفِي قِرَانِ الشَّيْخِ الْوَحْدَانِيَّةِ بِالْقَدَمِ تَنْبِيهُ عَلَى انْفِرَادِهِ بِالْقَدَمِ الْأَزَلِيِّ، فَلَا قَدِيمَ سِوَاهُ. وَكَأَنَّهُ تَوَعُّدٌ عَلَى مَنْ قَالَ يَقْدَمُ الْعَالَمُ أَوْ بَعْضُهُ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْقَوْلِ بِتَعَدُّدِ الْقَدِيمِ، وَلَا قَائِلَ بِهِ مِنَ الْإِسْلَامِيِّينَ، وَقَدْ كَفَرَ الْفَلَاسِفَةُ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

[مَبْحَثُ صِفَةِ الْبَقَاءِ]

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مُسْتَمِرُّ الوجودِ لَا آخِرَ لَهُ، أَبَدِيٌّ لَا نِهَآيَةَ لَهُ) يَعْنِي لَيْسَ لَهُ نِهَآيَةٌ كَمَا لَمْ تَكُنْ لَهُ بَدَآيَةٌ؛ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ قَدَمُهُ اسْتَحَالَ عَدَمُهُ^(١).

قَالَ فِي «الرَّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»: «وَبُرْهَانُهُ أَنَّهُ لَوْ انْعَدَمَ لَكَانَ لَا يَحُلُو إِمَّا أَنْ يَنْعَدِمَ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِمُعْدِمٍ يُضَادُّهُ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَنْعَدِمَ شَيْءٌ يَتَصَوَّرُ دَوَامُهُ بِنَفْسِهِ لَجَازَ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ يَتَصَوَّرُ عَدَمُهُ بِنَفْسِهِ، فَكَمَا يَحْتَاجُ طَرِيقَانُ الوجودِ إِلَى سَبَبٍ، فَكَذَلِكَ يَحْتَاجُ طَرِيقَانُ الْعَدَمِ إِلَى سَبَبٍ، وَبَاطِلٌ أَنْ يَنْعَدِمَ بِمُعْدِمٍ يُضَادُّهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمُعْدِمَ لَوْ كَانَ قَدِيمًا لَمَا تَصَوَّرَ الوجودُ مَعَهُ»^(٢). قَالَ: (وَقَدْ ظَهَرَ بِالْأَصْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ وجودُهُ وَقَدَمُهُ، فَكَيْفَ كَانَ وجودُهُ فِي الْقَدَمِ وَمَعَهُ ضِدُّهُ^(٣))!

معنى البقاء في حق الله تعالى وبرهانه

وَإِنْ كَانَ الضَّدُّ الْمُعْدِمُ حَادِثًا كَانَ مُحَالًا؛ إِذْ لَيْسَ الْحَادِثُ فِي مُضَادَّتِهِ

(١) وحاصل البرهان على وجوب بقاءه تعالى أنه لو لحقه تعالى العدم بعد الوجود لكانت ذاته قبلهما، لكن قبوله تعالى لهما محال؛ إذ لو قبلهما لكان مستويين بالنسبة إليه، لكن استوائهما محال؛ إذ لو استويا لافتقر إلى مرجح لأن أحد المتساويين لا يترجح على الآخر بلا مرجح، لكن افتقاره تعالى محال؛ إذ لو افتقر لكان حادثا للتلزام بين الافتقار والحادث، لكن حدوثه تعالى محال؛ إذ لو كان حادثا لانتفى عنه القدم؛ إذ لا واسطة بينهما، لكن انتفاء القدم عنه محال لما مر من البرهان، فما أدى إليه من حدوث الإله محال، فيكون محالا. حاشية الشوناني على شرح الشيخ عبد السلام اللقاني على الجوهرة، مخ/ص ٥٣).

(٢) «الرسالة القدسية» للغزالي. (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ٩٧ - ٩٨).

(٣) الزبيدي: أي: هذا محال لما مر من أن التضاد يمنع الاجتماع. (إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ٩٨).

لِلْقَدِيمِ حَتَّى يَقْطَعَ وَجُودَهُ بِأُولَى مِنَ الْقَدِيمِ فِي مُضَادَّتِهِ لِلْحَادِثِ حَتَّى يَدْفَعَ
وَجُودَهُ، بَلِ الدَّفْعُ أَهْوَنُ مِنَ الْقَطْعِ، وَالْقَدِيمُ أَقْوَى مِنَ الْحَادِثِ^(١)، يَغْنِي
بِالضَّرُورَةِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

* * *

(١) «الرسالة القدسية» للغزالي. (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ٩٨)

[مَبْحَثُ صِفَةِ الْقِيَامِ بِالنَّفْسِ]

معنى القيام
بالنفس في
حق الله تعالى

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (قِيَوْمٌ لَا انْقِطَاعَ لَهُ) يَعْنِي أَنَّهُ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ غَيْرٌ مُفْتَقِرٍ إِلَى شَيْءٍ فِي وُجُودِهِ ^(١)، وَعَلَى هَذَا هُوَ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ السَّتَةِ الَّتِي هِيَ: الْوُجُودُ، وَالْوَخْدَانِيَّةُ، وَالْقَدَمُ، وَالْبَقَاءُ، وَأَنَّهُ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْحَوَادِثِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الْمُتَقَدِّمِ غَيْرِ الْأَخِيرِ؛ فَإِنَّ إِثْبَاتَهُ مِنَ التَّنْزِيهِ الْمَذْكُورِ بَعْدُ.

وَكَمَا أَنَّهُ تَعَالَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ فَغَيْرُهُ لَا قِيَامَ لَهُ إِلَّا بِإِقَامَتِهِ، فَهُوَ الْقَائِمُ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ، وَالْقَائِمُ لَهَا بِمَا احتَاجَتْ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا انْقِطَاعَ لَهُ فِي الْوُجُوهَيْنِ، وَمَرْجِعُ ذَلِكَ لِقَوْلِ الشَّيْخِ «أَبِي مَدِينٍ» رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْحَقُّ تَعَالَى مُسْتَبْدٌ،

(١) فالقيام بالنفس في حق الله تعالى هو عدم افتقاره إلى محل ولا إلى مخصص. والمراد بالمحل: الذات. والمراد بالمخصص: الفاعل. فمعنى القيام بالنفس: نفي احتياجه تعالى إلى ذات يقوم بها، كما يقوم العرضُ بالجزم. ونفي احتياجه تعالى إلى فاعل. فلو افتقر تعالى إلى ذات يقوم بها لزم أن يكون عرضاً، وهو محال. ولو افتقر إلى فاعل لكان حادثاً، وهو محال. فوجب أن يكون تعالى ذاتاً موصوفاً بصفات الكمال، غنياً عن الاحتياج إلى شيء من الأشياء، وكل المخلوقات مفتقرة إليه. قال الله تعالى: ﴿كَأَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]. وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢]. والصمد: هو الذي يحتاج إليه غيره. ولا شك أن كل مخلوق مفتقر إليه تعالى ابتداءً ودواماً، فلا غنى لأحد عن الله جل وعز. فإذا عرف العاقل أنه مفتقر إلى الله سبحانه وتعالى، وأن النفع والضرب بيده جل وعز، قطع النظر والالتفات إلى غيره، واعتمد في جميع أموره عليه، وأسلم وجهه إليه، ولا يتوكل إلا عليه لأن من توكل عليه في كل شيء كان الله حسبه؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

وَالْوُجُودُ مُسْتَمِدٌّ، وَالْمَادَّةُ مِنْ عَيْنِ الْجُودِ، فَلَوْ انْقَطَعَتِ الْمَادَّةُ لَأَنْهَدَ الْوُجُودُ^(١). انْتَهَى.

ثُمَّ هَذَا الْاسْمُ الْكَرِيمُ ثَابِتٌ نَصًّا وَإِجْمَاعًا، لَمْ يَرِدْ إِلَّا مَعَ اسْمِهِ «الْحَيُّ» لِيَتَوَقَّفَ الْقِيَامُ عَلَى وُجُودِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: (دَائِمٌ لَا انْصِرَامَ لَهُ) بَعْدَ قَوْلِهِ: (لَا انْقِطَاعَ لَهُ) يُشْعِرُ بِأَنَّهُ مُرَادُهُ بِالْانْقِطَاعِ ارْتِفَاعُ مَوَادِّ الْقِيُومِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَوَقِّفَةٍ عَلَى مَوَادٍّ حَتَّى تَنْقَطِعَ، فَقِيَامُهُ بِنَفْسِهِ، وَقِيَامُ غَيْرِهِ بِإِقَامَتِهِ، لَا يَنْقَطِعُ لِرَفْعِ مَوَادِّهِ؛ إِذْ لَا مَوَادَّ لَهُ، بَلْ هُوَ غَنِيٌّ عَنِ الْمَوَادِّ، وَ﴿إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وَهُوَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ دَائِمٌ لَا انْصِرَامَ لَوْجُودِهِ، وَلَا انْصِرَامَ لِمَا عِنْدَهُ، فَافْهَمْ.

وَقَوْلُهُ: (بَلْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مَوْصُوفًا بِنُعُوتِ الْجَلَالِ).

يَعْنِي أَنَّ صِفَاتِهِ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ، كَمَا أَنَّ ذَاتَهُ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ، فَمَا هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ فِي الْأَزَلِ هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ فِيمَا لَا يَزَالُ، لَا يَتَبَدَّلُ وَلَا يَنْتَقِلُ وَلَا يَتَحَوَّلُ.

وَالَّذِي يُوصَفُ بِهِ هِيَ أَوْصَافُ الْجَلَالِ، أَيِ: الْعَظَمَةُ وَالْعِزَّةُ وَالتَّعَالِي عَنْ كُلِّ نَقْصٍ وَكَمَالٍ لَا يَلِيْقُ بِذَاتِهِ لِأَنَّهُ الْقُدُّوسُ، أَيِ: الْمُنَزَّهُ عَنْ كُلِّ كَمَالٍ لِغَيْرِهِ، قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو الْعَبَّاسِ الْبُونِي» رَحِمَهُ اللَّهُ: لِأَنَّ قَوْلَنَا: «الْمُنَزَّهُ عَنِ النَّقَائِصِ» بِمِثَابَةِ قَوْلِكَ: الْمَلِكُ لَيْسَ بِجَزَائِرٍ^(٢). انْتَهَى، وَهُوَ عَجِيبٌ.

(١) قَالَ الشَّيْخُ زُرُقُوفِي فِي شَرْحِ كَلَامِ الْإِمَامِ أَبِي مَدِينٍ: وَمَعْنَى «مُسْتَمِدٌّ»: قَائِمٌ بِنَفْسِهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ، وَالْمُسْتَمِدُّ: طَالِبُ الْمَادَّةِ وَهِيَ إِصْلَافُ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ، وَالْجُودُ: الْعَطَاءُ الَّذِي لَا عِلَّةَ

لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (شرح الرسالة، ج ١/ص ٣٩)

(٢) نَصُّ كَلَامِ الشَّيْخِ الْبُونِي فِي تَفْسِيرِ اسْمِهِ تَعَالَى «الْقُدُّوسُ»: هُوَ الْمُنَزَّهُ عَنْ كُلِّ وَصْفٍ يَدْرِكُهُ =

وَمَقْصُودُ الشَّيْخِ هُنَا إِبْتِاثُ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِأَوْصَافِهِ الْعَلِيَّةِ السَّلْبِيَّةِ وَالْإِيجَابِيَّةِ لِأَنَّهُ مِنْ كَمَالِ مَعْرِفَةِ الذَّاتِ الْكَرِيمَةِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَقَوْلُهُ: (لَا يُقْضَى عَلَيْهِ بِالْإِنْقِضَاءِ بِتَصَرُّمِ الْآبَادِ وَانْقِرَاضِ الْآجَالِ).

يَعْنِي لِأَنَّ ذَلِكَ وَصُفَّ الْحَادِثِ؛ إِذْ مَا ثَبَتَ قِدَمُهُ اسْتَحَالَ عَدَمُهُ، وَسَوَاءُ الذَّاتُ وَوَصُفُّهَا فِي ذَلِكَ، بَلْ «هُوَ الْأَوَّلُ» بِلا بَدَايَةٍ، «وَالْآخِرُ» بِلا نِهَائِيَّةٍ، «وَالظَّاهِرُ» مِنْ جِهَةِ التَّعْرِيفِ، «وَالْبَاطِنُ» مِنْ جِهَةِ التَّكْيِيفِ، «وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ»

[الحديد: ٣].

هَذَا مَا دَارَ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخِ فِي تَعْرِيفِ الذَّاتِ الْكَرِيمَةِ، وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُهُمْ إِطْلَاقَ «الذَّاتِ» عَلَيْهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَحْجُوجٌ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى الْجَوَازِ فِي بَسَاطَةِ التَّعْلِيمِ وَالْإِلْقَاءِ، وَالْكَلَامُ فِي ذَلِكَ وَاسِعٌ، وَالْحَقُّ أَبْلَجُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

خاتمة:

مَنْ عَرَفَ أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى غَيْرِهِ وَلَمْ يَسْتَنْدِ لِسِوَاهُ.

حسُّ أو يتصوره وهم أو يسبق إليه فكر أو يهيجس به سرُّ أو يختلج به ضمير أو يسنح لخفي الخيال، ولا أعرج على قول القائل: «المظهر من النقائق، المنزّه عن العيوب»؛ فإن ذلك في تنزيه الحق تعالى يكاد يقارب ترك الأدب؛ إذ ليس من الأدب قولك: «ليس ملك الإقليم بقصّاب ولا سماك»، بل أقول: القدوس: المنزّه عن كل وصف الكمال الذي يظنه الخلق كمالا لصفاتهم وأن الجاهل والأعمى وغيره ناقص في ذاته وصفاته، فنزّهوا الخلق بما علموه من أوصافهم، وهو منزّه تعالى عن أوصاف كمالهم، كما هو منزّه عن أوصاف نقصهم، بل كلُّ صفة تُتَصَوَّرُ لِلخَلْقِ فهو سبحانه منزّه عنها مقدّس عن أوصاف كمالهم كما هو منزّه عن أوصاف نقصهم وعما يشبهها وما هو مماثل لها. (علم الهدى وكنز الاعتدا في فهم معنى سلوك أسماء الله الحسنى، لأبي العباس أحمد القرشي البوني، ق ٩٩/١).

قاعدة: ما ثبت قِدَمُهُ استحال عَدَمُهُ

أثار معرفة وحدانيته وقدمه ويقائه تعالى في سلوك المؤمن

وَمَنْ عَرَفَ أَنَّهُ لَا ضِدَّ لَهُ لَمْ يَخَفْ وَلَمْ يَرْجُ غَيْرَهُ.
وَمَنْ عَرَفَ أَنَّهُ لَا نِدَّ لَهُ لَمْ يَتْرُكْ أَمْرَهُ لِأَمْرِ غَيْرِهِ.
وَمَنْ عَرَفَ أَنَّهُ قَدِيمٌ رَجَعَ إِلَيْهِ فِي كُلِّ حَدِيثٍ وَقَدِيمٌ.
وَمَنْ عَرَفَ أَنَّهُ لَا آخِرَ لَهُ لَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهُ بِحَالٍ وَكَذَا الانْصِرَامُ؛ فَكَمَا أَنَّ
رُبُوبِيَّتَهُ دَائِمَةٌ فَالْعُبُودِيَّةُ لَهُ دَائِمَةٌ.
وَمَنْ عَرَفَ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالْجَلَالِ دَائِمًا لَمْ يَزَلْ لَهُ خَاضِعًا وَلِعِبَادِهِ مُتَوَاضِعًا.
وَمَنْ عَرَفَ أَنَّهُ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ^(١) لَمْ يُعْرِجْ عَلَى غَيْرِهِ فِي
إِقْبَالٍ وَلَا إِذْبَارٍ: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤] وَهُوَ حَسْبُنَا
وَنِعَمَ الْوَكِيلُ.

* * *

(١) قال الشيخ زروق في شرح الأسماء الحسنى: من عرف أنه الظاهر لم يستدل بشيء عليه،
ورجع بكل شيء إليه، ومن عرف أنه الباطن استدل بكل شيء عليه، ورجع بكل شيء
إليه. (ق ٢٤/ب)

(التَّزِيَهُ)

يَعْنِي الْكَلَامُ فِي تَزْيِيهِ تَعَالَى، أَي: تَرْفِيعِهِ عَمَّا لَا يَلِيقُ، بِمَعْنَى الْإِقْرَارِ
بِذَلِكَ وَإِثْبَاتِهِ عِنْدَنَا، وَإِلَّا فَهُوَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ التَّزْيِيهِ؛ لِعَدَمِ قَبُولِ مَا يُنَزَّهُ عَنْهُ،
لَكِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ لِدَفْعِ عَوَارِضِ الشُّبْهِ وَالتَّخَيُّلَاتِ.

وَقَدْ قَالُوا فِي مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»: إِنَّهَا نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ، وَفُسِّرَ بِأَنَّهَا نَفْيٌ لِمَا
يَسْتَحِيلُ وَجُودُهُ، وَإِثْبَاتٌ لِمَا يَسْتَحِيلُ عَدَمُهُ.

وَأَجِيبْ بِأَنَّ مَا يَسْتَحِيلُ وَجُودُهُ مُنْفِيٌّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الثَّبُوتَ، وَمَا يَسْتَحِيلُ
عَدَمُهُ ثَابِتٌ لَا يَقْبَلُ النَّفْيَ، فَلَا حَاجَةَ لِنَفْيِ فِيهَا وَلَا إِثْبَاتِ.

فَقِيلَ: الْإِثْبَاتُ فِي النَّفْسِ، وَالنَّفْيُ مِنْهَا لِمَا يَعْرِضُ لَهَا فِي ذَلِكَ.
وَقِيلَ: نَفْيٌ لِلْكَفْرِ وَإِثْبَاتٌ لِلْإِيمَانِ.

وَقَدْ يُقَالُ: نَفْيٌ لِلْحَلِيقَةِ وَإِثْبَاتٌ لِلْحَقِيقَةِ، كَمَا فِي بَيْتِ لَبِيدٍ:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ^(١)

(١) حكاه النبي ﷺ من قول الشاعر لبيد بن ربيعة ووصفها بأصدق كلمة، وأخرجه الإمام البخاري في مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية؛ ومسلم في صحيحه في كتاب الشعر، باب في إنشاد الأسماع. قال الإمام الغزالي: أي: كلُّ ما لا قوام له بنفسه وإنما قوامه بغيره فهو باعتبار نفسه باطل، وإنما حقيقته بغيره لا بنفسه، فإذا لا حقٌّ بالحقيقة إلا للحقِّ القيوم الذي ليس كمثله شيء، فإنه قائم بذاته، وكل ما سواه قائم بقدرته، فهو الحقُّ، وما سواه باطل. (الإحياء، ضمن الإنحاف للزبيدي، ج ٩/ص ٤٢٩).

وَقَدْ كَانَ «السَّبِيلِي» رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ فِي ذِكْرِهِ: «اللَّهُ»، وَلَا يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: نَفِي الْعَيْبِ حَيْثُ يَسْتَحِيلُ الْعَيْبُ عَيْبُ اللَّهِ،

تعليق الشيخ
زروق على
كلام السبيلي

قُلْتُ: وَهَذِهِ نَزْعُهُ حَالٍ صَحِيحَةٍ، لَكِنَّهَا بَعِيدَةٌ مِنْ رَسْمِ الشَّرِيعَةِ، وَإِنْ كَانَ لَهَا شَاهِدٌ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ﴾ [الأنعام: ٩١]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾ [فصلت: ٣٠].

وَيَحْسَبُ هَذَا فِيهِ سَائِعَةٌ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ النَّافِي لِلْكَفْرِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، مُسْتَحَبَّةٌ لِتَجْدِيدِ الْإِيمَانِ بِهَا، غَيْرُ قَادِحَةٍ بَعْدَ الْإِقْرَارِ مَعَ تَحَقُّقِ عِلْمِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وَمَا أَتَى بِهِ فَهُوَ عَيْنُ عِلْمِهَا، فَتَأْمَلْ ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

* * *

وقال الشيخ الأبي: وإنما كانت أصدق كلمة لأنها موافقة لأصدق الكلام وهو قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]. (إكمال إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، ج ٦/ص ٦٥) وقد قال الألويسي في تفسير هذه الآية الكريمة: الممكن في حد ذاته إذا اعتبر مستقلا غير مرتبط بالوجود الحق كان معدوما لأن ظهوره إنما نشأ به، ولولاه لم يكن شيئا مذكورا. (روح المعاني، ج ٢٧/ص ١٠٨).

[مَبْحَثُ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَلَوَازِمِهَا]

قال رحمه الله: (وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ مُّصَوِّرٍ، وَلَا جَوْهَرٍ مُّحْدَوٍ مُّقَدَّرٍ).

قُلْتُ: افْتَحَ الْكَلَامَ هُنَا فِي الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ؛ لِأَنَّ الْجِسْمَ: مَا تَرَكَّبَ مِنْ جَوْهَرَيْنِ فَأَكْثَرَ، وَشَأْنُهُ التَّصْوِيرُ وَالتَّرَكِيبُ، وَالْجَوْهَرُ: مَا أَشْغَلَ قَرَاغًا فَكَانَ مَحْضُورًا بِالْجِهَاتِ، فَشَأْنُهُ التَّحْدِيدُ وَالتَّقْدِيرُ.

خصائص
الأجسام

ثُمَّ هُوَ مُرَكَّبٌ وَهُوَ الْجِسْمُ، وَيَسِيطُ وَهُوَ الْجُزْءُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ، مَعَ قَوْلِهِ التَّرَكِيبُ، كَمَا يَقْبَلُ الْجِسْمُ التَّحْلِيلَ وَالْاجْتِمَاعَ وَالْافْتِرَاقَ، وَهِيَ حَوَادِثٌ، وَمَا لَا يَعْرِى عَنِ الْحَوَادِثِ لَا يَسْبِقُهَا، وَمَا لَا يَسْبِقُهَا كَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا، فَلَزِمَ انْتِفَاءُ الْجِسْمِيَّةِ وَالْجَوْهَرِيَّةِ مِنْ وَصْفِهِ تَعَالَى ^(١) إِنْ أُرِيدَ إِطْلَاقُهُمَا عَلَى حَقِيقَتِهِمَا، حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا؛ لِأَنَّ التَّوْقِيفَ لَمْ يَرُدَّ بِهِ لِقُوَّةُ الْإِيهَامِ فِي إِطْلَاقِهِ.

وَنَخَالَفَتِ الْيَهُودُ وَالْمُشَبِّهُةُ وَغُلَاةُ الرِّوَافِضِ وَالْكَرَامِيَّةُ يَقُولُهُمْ: هُوَ جِسْمٌ. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَقِيقَةً، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا. وَكُلُّ بَاطِلٌ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ.

المخالفون في
تنزيه الله عن
الجسمية

(١) واعلم أنه لا يلزم من نفي الأينات والكيفيات إلا نفي من كان أُنْيًا كَثِيفًا، والمقصود بالأينات جمع «أين» الأمكنة، وبالكيفيات جمع «كيف» المقادير من طول وعرض وعمق والألوان ونحوها، فالأيني: من هو في مكان، والكيفي: من له مقدار ولون، فكل من نُفِيت عنه الأينات والكيفيات لزم من نفيها عنه نفي وجوده، إلا الله تعالى لأنه ليس بأيني لا استحالة تقييده بالمكان ولا بكيفي لا استحالة انصافه بالمقادير والألوان.

وَقَالَتِ النَّصَارَى: جَوْهَرٌ هُوَ ثَلَاثَةٌ أَقَانِيمَ اتَّحَدَتْ فِي ذَاتِ الْقَدِيمِ: وَجُودٌ، وَعِلْمٌ، وَحَيَاةٌ، فَالْوُجُودُ أَبٌ، وَالْعِلْمُ ابْنٌ وَهُوَ الْمَسِيحُ، وَالْحَيَاةُ رُوحُ الْقُدُسِ. وَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ تَقُولُ: الْأَبُ هُوَ اللَّهُ، وَالابْنُ عِيسَى، وَالزَّوْجَةُ مَرْيَمُ. وَالْكُلُّ بَاطِلٌ؛ لِتَنَزُّهِهِ تَعَالَى عَنِ التَّرْكِيبِ وَالِاتِّحَادِ^(١) وَالْحُلُولِ. وَقَدْ قَامَتِ النُّصُوصُ الْقَاطِعَةُ عَلَى بُطْلَانِهِ، مَعَ شَهَادَةِ الْعَقْلِ بِانْتِفَائِهِ. وَكَوْنُهُمْ لَا يَقُولُونَ بِتَعَدُّدِ الْقَدِيمِ مُرَدُّدٌ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا زِمٌ مِنْ دَعْوَاهُمْ. فَأَمَّا الطَّبَائِعِيَّةُ وَالْأَفَلَاكِيَّةُ وَنَحْوُهُمْ فَيَرَاهَانُ حَدُوثَ الْعَالَمِ^(٢) وَنَقْصِهِ هُوَ دُسْتُورُ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، وَانْظُرْ ذَلِكَ فِي الْمُطَوَّلَاتِ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: «اعْلَمُوا أَنَّ الْعَقْلَ يَطْلُبُ إِدْرَاكَ الْأَشْيَاءِ مِنْ حَيْثُ عِلْمُهَا، وَالْوَهْمَ يَطْلُبُ إِدْرَاكَ الْأَشْيَاءِ مِنْ حَيْثُ صُورُهَا، وَالْحِسَّ يَطْلُبُ إِدْرَاكَ الْأَشْيَاءِ مِنْ حَيْثُ الْإِحَاطَةُ بِهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِذِي عِلَّةٍ فَيَدْرِكُهُ الْعَقْلُ، وَلَا بِذِي صُورَةٍ فَيَدْرِكُهُ الْوَهْمُ، وَلَا بِذِي جِهَةٍ فَيَدْرِكُهُ الْحِسُّ». انْتَهَى، وَهُوَ صَحِيحٌ مُلِحٌّ.

(١) الاتحاد يطلق على شدة الامتزاج والمجاورة بحيث لا يتميز أحد الشئيين عن الآخر في الحس، كامتزاج الخمر والماء، وذلك لا يعقل إلا في الأجسام، فلا يمكن دعواه في حق الإله ولا صفة من صفاته سبحانه وتعالى. ويراد بالاتحاد أيضا صيرورة الشئيين شيئا واحداً، وهو باطل في القديم وغيره والجسم وغيره. (راجع تحرير المطالب للبكي الكومي، ص ١٠٦).

(٢) قال الكمال بن أبي شريف: العلم بحدوث العالم هو أصل جميع العلوم الإسلامية، وقانون الحجج الإفحامية، لأنه لو كان قديماً لزم أن لا يكون متناهماً، ولزم نفي ما جاءت به الشرائع من فناء العالم وتبديل الأرض غير الأرض والسموات، ونفي القيامة، فتبدل فائدة الوعد والوعيد، ويلزم تكذيب الرسل وإنكار الشرائع، وذلك من أفتح الكفر. (حاشية على شرح التفازاني على العقائد النسفية، ق ٣١/أ).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَأَنَّهُ لَا يُمَاتِلُ الْأَجْسَامَ، لَا فِي التَّقْدِيرِ، وَلَا فِي قَبُولِ الانْقِسَامِ).

قُلْتُ: لِأَنَّ التَّقْدِيرَ لَا زِمُهُ التَّنَاهِي وَقَبُولُ الانْقِسَامِ كَذَلِكَ، وَهُمَا حَادِثَانِ، فَيَلْزَمُ مِنْ إِبْتَاهِمَا حَدُوثُ الْقَدِيمِ، وَهُوَ بَاطِلٌ^(١).

وَالْمُمَاتِلُ لِلشَّيْءِ يَجُوزُ عَلَيْهِ مَا جَازَ عَلَى مُمَاتِلِهِ، فَلَوْ جَازَتْ مُمَاتِلَتُهُ لِلْأَجْسَامِ لَجَازَ عَلَيْهِ الْعَدَمُ وَالْفَنَاءُ كَمَا جَازَ عَلَيْهَا^(٢).

وَمَا أَقْبَحُ مِنْ قَالَ: «إِنَّهُ نُورٌ يَتَلَاكَ كَالسَّيِّكَةِ الْبَيْضَاءِ، طُولُهُ سَبْعَةُ أَشْبَارٍ

(١) قال الإمام الحافظ محمد بن أبي بكر القرطبي في كتابه «الأسنى في شرح الأسماء الحسنى» فقال: لو كان البارئ تعالى مقدراً بقدر، مُصَوِّراً بصورة، متناهيًا بحدٍّ ونهاية، مختصاً بجهة، متغيراً بصفة حادثة في ذاته لكان مُحَدَّثاً مُخْتَصَّاً، واختصاصه بما اختص به من مقدار وشكل يستدعي مخصصاً، ولو استدعى مخصصاً لكان مفتقراً حادثاً، وإذا بطل هذا صحَّ أنه تعالى بلا حدٍّ ولا نهاية، وأنه سبحانه قائم بنفسه على معنى أنه مُسْتَعِنٌّ عن مكانٍ يُقْلَهُ أو جسم يحلُّه أو شيء يُمسِكُهُ أو غير يستعين به، ولا تتغيَّرُ أوصافه في نفسه بفعله وتزكُّه. (الأسنى ج ٢/ص ١٤٣ طبعة دار الصحابة للتراث بطنطا).

(٢) قال ابن فورك: الجواهر المحدثة والأجسام المخلوقة لما كان لوجودها ابتداءً واجبٌ وانتهاءً جائزٌ في وجودها كانت ذواتها متناهية محدودة قابلةً للحدث، وكان يدلُّ قبولها للحدث على حدودها، فلو ساءَ على القديم - الذي لم يزل موجوداً ولا يزال موجوداً - ما يخصُّ المحدثات بكونها دلالة على حدوثها لم يؤمِّنْ مع هذا القول قدم الأجسام كلها وإن كانت محدودةً متناهيةً متماسةً متجاوزةً ومتباعدةً محالاً للحوادث، وكان كل قول يؤدي إلى ما لا يؤمِّنْ معه قِدَمُ الأجسام الحادثة باطلاً، وكان القول بتجوز الحدِّ والمماسة وحلول الحوادث في ذات القديم سبحانه يؤدي إليه، بطل القول به لثبوت الدلائل وقيام الحجج وصحتها في أن الأجسام محدثةٌ لم تكن فكانت، ولذلك قلنا: إنَّ من أجاز على القديم - سبحانه وتعالى عن قولهم - المماسَّة والتناهي وأن يكون محلاً للحوادث من «الجسميَّة» فلا سبيل لهم إلى القول بحدِّ العالم، ولا طريق لهم يشبِّهون بها أنَّ الأجسام لم تكن فكانت. (الحديث، ص ١٣).

بِشَبْرِ نَفْسِهِ»، وَكَذَا مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ عَلَى صُورَةِ إِنْسَانٍ شَابٍّ أَمْرَدٍ جَعْدٍ قَطِيطٍ أَوْ سَيْخٍ أَشْمَطٍ»، وَكَذَا مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ الشَّمْسُ»^(١)، أَوْ غَيْرَهَا^(٢)، تَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

ثم قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ^(٣))، وَلَا تَحُلُّهُ الْجَوَاهِرُ، وَلَا يَعْزِضُ، وَلَا تَحُلُّهُ الْأَعْرَاضُ).

قُلْتُ: لِأَنَّ الْجَوْهَرَ وَالْعَرَضَ حَادِثَانِ، وَمَا كَانَ مَحَلًّا لِسَيِّءٍ أَوْ حَالًا فِيهِ فَهُوَ عَلَى حُكْمِهِ فِي حُدُوثِهِ وَقَدَمِهِ.

وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَالَمَ مُنْخَصِرٌ فِي الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا ذَاتٌ فَهُوَ الْجَوْهَرُ، مُرَكَّبًا كَانَ أَوْ بَسِيطًا، وَإِنَّمَا مَعْنَى قَائِمٍ بِالذَّاتِ وَهُوَ الْعَرَضُ، وَلَا ثَالِثٌ.

فَالْعَرَضُ مُفْتَقِرٌ لِمَحَلٍّ يَقُومُ بِهِ، وَأَوْصَافُهُ تَلَحُّقُهُ، أَظْهَرُهَا طَرِكَانُهُ عَلَى مَحَلِّهِ وَانْتِفَاؤُهُ بَعْدَ وُجُودِهِ، وَذَلِكَ دَلِيلُ حُدُوثِهِ.

وَالْجَوْهَرُ لَا زِمُهُ التَّغْيِيرُ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَالْاجْتِمَاعِ وَالْافْتِرَاقِ، وَالْكُلُّ حَوَادِثٌ، وَمَا لَا يَعْرِى عَنِ الْحَوَادِثِ لَا يَسْبِقُهَا، وَمَا لَا يَسْبِقُهَا كَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا.

(١) في هامش (ت): وما أحقَّ هذا أن لا يذكر في كتاب، ولا ينطق به لسان.
(٢) راجع مقالات المشبهة والكرامية في كتاب الملل والنحل للشهرستاني (ج ١/ص ١٢٠ - ١٢٥).

(٣) قال الإمام أبو بكر بن فورك: شرط الجوهر اللازم له: أن تتعاقب عليه الحوادث، ولا ينفك منها، وما كان كذلك لا يكون إلا محدثًا، وذلك محالٌ في وصفه تعالى لأجل أن القول به يؤدي إلى بطلان قديمه وإيجاب الدلالة على حدوثه، أو فساد القول بحدوث العالم. (مشكل الحديث، ص ١٣).

وَوَاجِبُ الوجودِ مَوْصُوفٌ بِالْقَدَمِ، وَالْمَوْصُوفُ بِالْقَدَمِ لَا يَتَّصِفُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى خُذُوئِهِ، فَلَا يَصِحُّ فِي وَصْفِهِ الْحُلُولُ^(١) وَلَا الْإِتِّحَادُ؛ لِأَنَّ الْحُلُولَ هُوَ الْحُضُورُ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ، وَهُوَ يَنْفِي الوجودَ، أَوْ يَلْزِمُ عَلَيْهِ قَدَمَ الْمَحَلِّ، وَالْإِتِّحَادَ صَيْرُورَةُ الذَّاتَيْنِ عَيْنًا وَاحِدَةً، وَهُوَ مَنْفِيٌّ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْمَاهِيَتَيْنِ اخْتِلَافٌ بِالذَّاتِ، فَرَوَاهُ غَيْرُ مَعْقُولٍ^(٢).

وَقَالَتِ النَّصَارَى: ذَاتُهُ تَعَالَى مُتَّحِدَةٌ بِعِيسَى، أَوْ حَالَةٌ فِيهِ، أَوْ صِفَتُهُ حَلَّتْ فِيهِ، وَذَلِكَ إِمَّا بِبَدَنِهِ أَوْ بِنَفْسِهِ، وَالْكُلُّ بَاطِلٌ لِمَا قَدَّمَاهُ.

وَقَالَتِ النَّصِيرِيَّةُ وَالْإِسْحَاقِيَّةُ مِنَ الشَّيْعَةِ: ظُهُورُ الرُّوحَانِيِّ بِالْجِسْمَانِيِّ لَا يُنْكَرُ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَظْهَرَ تَعَالَى فِي صُورِ بَعْضِ الْكَامِلِينَ. قَالُوا: وَأَوَّلَى الْخَلْقِ بِذَلِكَ أَشْرَفُهُمْ وَأَكْمَلُهُمْ وَهُمْ الْعِزَّةُ الطَّاهِرَةُ. قَالُوا: وَالَّذِي يَظْهَرُ تَعَالَى فِي

(١) قال الشيخ البكي الكومي التونسي: صانع العالم لا يتحل في شيء بأحد أنواع الحلول؛ لأنه لو حل في شيء لكان إمّا عَرَضًا، أَوْ جِسْمًا، أَوْ جَوْهَرًا، أَوْ صُورَةً، وَالْجَمِيعُ مُحَالٌ؛ ضَرُورَةً اِفْتِقَارِ الْحَالِ لِمَا حَلَّ فِيهِ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْمُفْتَقِرِ بِوَجِبِ الوجودِ، وَكُلُّ حَالٍ فِي شَيْءٍ مُفْتَقِرٌ، فَلَا شَيْءَ مِنْ وَاجِبِ الوجودِ بِحَالٍ فِي شَيْءٍ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ. وَمِنْ هَاهُنَا يُعْلَمُ يَقِينًا أَنَّهُ جَلَّ وَعَلَا لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلَا جَوْهَرًا، وَلَا عَرَضٍ، وَلَا صُورَةً وَلَا مَادَّةً؛ ضَرُورَةً اِفْتِقَارِ الْجَمِيعِ، فَهُوَ جَلَّ وَعَلَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْمَعْنَانِي وَلَا مِنْ قَبِيلِ الْجَوَاهِرِ. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ١٠٥).

(٢) لا خلاف في كفر مدّعي الحلول والاتحاد بهذه المعاني، وقد أكثر بعض الناس في نسبة الاتحاد إلى الصوفية، والعاقل لا يتوهّم أن ينتحل أهل الله الاتحاد المحال، ولكن لما كان لفظه مشتركًا في معانٍ أطلقه كل واحد على ما أراد، فإذا أطلقه الصوفية على مرادهم من الفناء الكلّي - وهو عدم الإحساس بعالم الملك والملوك بالاستغراق في عظمة البارئ ومشاهدة الحق - ظنّ بهم الجاهل ما تقشّعر منه الجلود، وهم براء منه كما سينبّه على ذلك الشيخ زروق رحمه الله تعالى.

صُورَتِهِ هُوَ مَنْ يَظْهَرُ بِالْعِلْمِ التَّامِّ وَالْقُدْرَةِ التَّامَّةِ^(١).

وَقَدْ نُسِبَ هَذَا إِلَى جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ لَطَوَاهِرَ مِنْ كَلَامِهِمْ،
كَ«الْحَلَّاجِ»^(٢)، وَ«ابْنِ الْجَلَاءِ»^(٣)، وَ«ابْنِ سَوْدَكِينَ»^(٤)، وَ«ابْنِ قُسَيٍّ»^(٥)،
وَ«ابْنِ سَبْعِينَ»^(٦)،

- (١) راجع الملل والنحل للشهرستاني (ج ١/ص ٢٢١).
- (٢) هو: الحسين بن منصور الحلاج، أبو مغيث، يعده البعض في كبار المتعبدين والزهاد، وآخرون في زمرة الملحدين. توفي سنة ٣٠٩ هـ. (انظر الأعلام ج ٢/ص ٢٦٠).
- (٣) هو: أبو عبد الله أحمد بن يحيى الجلاء، أحد علماء أهل السنة والجماعة ومن أعلام التصوف السني في القرن الثالث الهجري أصله من بغداد، وأقام بالرملة ودمشق، وصفه أبو عبد الرحمن السلمي بأنه «كان من جلة مشايخ الشام، وكان عالماً ورعاً» والذهبي بالقُدرة العارف شيخ الشام. (طبقات الصوفية للسلمي، ص ١٤٤ - ١٤٧، دار الكتب العلمية، ط ٢٠٠٣).
- (٤) هو: إسماعيل بن سودكين بن عبد الله، أبو الطاهر، شمس الدين النوري، كان فقيهاً، فاضلاً، محدثاً، شاعراً، له نظم حس، وكلام في التصوف، وهو من أصحاب الشيخ محيي الدين بن عربي. من مصنفاته: «شرح التجليات الإلهية» لابن العربي. توفي في حدود ٦٤٦ هـ.
- (٥) هو: أبو القاسم أحمد بن الحسين بن قَسِيٍّ الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ) صاحب كتاب «خلع النعلين في الوصول إلى حضرة الجمعين».
- (٦) هو: عبد الحق بن سبعين الصوفي الأندلسي، صاحب رسالته المسائل الصقلية، وهي عبارة عن أجوبة لأسئلة أرسلها الإمبراطور فريدريك الثاني إلى الدولة الموحدية. توفي سنة ٦٦٩ هـ. ومما ورد في خاتمة تلك الرسالة قوله: «رأس الأمور والذي عليه في التنزيه المعوَّل وفي غيره: العلم الذي به يتحقَّق وجود الله تعالى ووحدانيته والكمال، ووجوده ينبنى على نفي التشبيه، والتشبيه يجتمع من التحيُّر والتغيير والتأليف، فافهم ذلك. والوحدانية تنبنى على نفي الشريك، والشريك تجتمع ماهيته ضرورةً من الاتصال والانفصال والحلول. والكمال ينبنى على نفي النقائص، والنقائص تنقسم على ثلاثة أقسام، منها ما يمنع الأفعال، ومنها ما يمنع العلم والإدراك، ومنها ما يمنع الكلام، فالمانع=

وَالشَّشْتَرِي^(١)، وَالْعَفِيفِ التِّلْمَسَانِيَّ، وَالسُّهُرُورَدِيَّ، وَالْأَقْطَعَ، وَالْأَيْكِيَّ،
وَابْنِ عَرَبِيَّ، وَابْنَ الْفَارِضِ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ.

وَقَدْ شَنَعَ ذَلِكَ عَلَيْهِمُ «أَبُو حَيَّان» فِي تَفْسِيرِهِ وَسَرَدَ أَسْمَاءَهُمْ فِي تَفْسِيرِهِ
الْمُسَمَّى بِـ«النَّهْرِ مِنَ الْبَحْرِ» عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْنَّصْرَى الْمَسِيحُ ابْنُ
اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، قَالَ: «وَمِمَّنْ ذَهَبَ مَذْهَبُ النَّصَارَى وَادَّعَى الْإِسْلَامَ وَتَسَتَّرَ
بِالتَّصَوُّفِ ظَاهِرًا»، ثُمَّ سَرَدَ أَسْمَاءَ مَنْ ذَكَرْتُ وَغَيْرُهُمْ، وَخَلَفَ أَنَّهُ مَا فَعَلَ ذَلِكَ
إِلَّا تَحْذِيرًا مِنَ الْوُفُوعِ فِيمَا وَقَعُوا فِيهِ، إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ.

موقف الشيخ
زروق من
كلام بعض
الصوفية

قُلْتُ: وَالَّذِي يَتَّبِعِي أَنْ يُعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ أَهْلُ خُصُوصِيَّةٍ فِي الدِّينِ،
يُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَيَتَعَرَّضُ لَهُ بِالرَّدِّ وَالْقَبُولِ مِنْ
حَيْثُ هُوَ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِمَنْ صَدَرَ مِنْهُ؛ لِاحْتِمَالِ رُجُوعِهِ عَنْهُ، أَوْ أَنَّ مُرَادَهُ
خِلَافَ ظَاهِرِهِ، فَلَا يَكْفُرُ بِهِ، وَلَا يُبَدِّعُ؛ طَلَبًا لِلسَّلَامَةِ، وَحَذَرًا مِنَ الْأَذَى بِغَيْرِ
حَقٍّ.

وَيَرْحَمُ اللَّهُ الشَّيْخَ «أَبَا بَكْرٍ بْنِ فُورَكٍ» حَيْثُ قَالَ: «الْعَلَطُ فِي إِدْخَالِ أَلْفِ
كَافِرٍ بِسُبْهَةِ الْإِسْلَامِ، وَلَا الْعَلَطُ فِي إِخْرَاجِ الْمُسْلِمِ بِسُبْهَةِ كُفْرٍ».

وَقَدْ قَالَ الْفَقِيهُ الْقَاضِي «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَقْرِي» رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْإِعْتِقَادُ وَلَايَةً،

= من الأفعال العجز، والمانع من الإدراك والعلم كالعمى والصمم والجهل، والمانع من
الكلام الخرس. (المسائل الصقلية، ص ٩٢).

(١) هو: أبو الحسن الششتري شاعر صوفي أندلسي، وصفه لسان الدين ابن الخطيب في
الإحاطة بقوله: «عروس الفقراء وأمير المتجربين، وبركة الأندلس، لابس الخرقه، أبو
الحسن. من أهل شستر، قرية من عمل وادي آش معروفة. وكان مجوداً للقرآن، قائماً
عليه، عارفاً بمعانيه، من أهل العلم والعمل». توفي سنة ٦٦٨ هـ.

وَالْأَعْيَاضُ جِنَايَةٌ، فَإِنْ عَرَفْتَ فَاتَّبِعْ، وَإِنْ جَهِلْتَ فَسَلِّمْ.

وَسُئِلَ «الْقُورِيُّ» عَنْ كَلَامِ «ابْنِ الْعَرَبِيِّ الْحَافِي» فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: «الْكَلَامُ كَلَامُ صُوفِيٍّ، وَتِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَّتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُشْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ» [البقرة: ١٣٤].

نَعَمْ، وَقَدْ جَرَى بِحُكْمِ سُنَّةِ اللَّهِ أَنْ كُلَّ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ بِهَذَا وَنَحْوِهِ يُدْرِكُهُ الْمَقْتُ وَالضُّيْقُ وَالْأَذَى، فَسَلِّمْ تَسَلِّمْ، بَعْدَ حِفْظِ مَا تَعْرِفُ مِنْ عَقَائِدِ السُّنَّةِ وَالتَّمَسُّكِ بِهَا مِنْ غَيْرِ تَعْصِبٍ وَلَا إِنكَارٍ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَا أَجْهَلَ مِنْ مُتَعْصِبٍ بِالْبَاطِلِ، أَوْ مُنْكَرٍ لِمَا هُوَ بِهِ جَاهِلٌ.

وَقَدْ سُئِلَ شَيْخُنَا «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُورِيُّ» عَنِ «ابْنِ الْعَرَبِيِّ» هَذَا فَقَالَ: أَعَرَفُ بِكُلِّ فَنٍّ مِنْ أَهْلِ كُلِّ فَنٍّ. فَقِيلَ: مَا سَأَلْنَاكَ عَنْ هَذَا. فَقَالَ: اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْكُفْرِ إِلَى الْقُطْبَانِيَّةِ. قِيلَ لَهُ: فَمَا تُرْجِّحُ؟ قَالَ: التَّسْلِيمُ.

قُلْتُ: لِأَنَّ التَّعَرُّضَ لِلنِّكَيرِ وَالتَّكْفِيرِ مُخْطَرٌ، وَإِقَامَةُ مَنْصِبِهِ رُبَّمَا عَادَ عَلَى الْجَاهِلِ بِالضَّرَرِ، فَالتَّسْلِيمُ أَسْلَمٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ^(١).

(١) قال الشيخ شهاب الدين المقرئ: والذي عند كثير من الأخيار من أهل هذه الطريقة التسليم لهم، ففيه السلامة، وهو أحوط من إرسال العنان وقول يعود على صاحبه بالملامة، وما وقع لأبي حيان وابن حجر في تفسيره من إطلاق اللسان في هذا الصديق وأنظاره فذلك من فُلس الشيطان. والذي أعتقد ولا يصح غيره أن الإمام ابن عربي ولي صالح وعالم ناصح، وإنما فوقَّ إليه سهام الملامة من لم يفهم كلامه، على أنه دُست في كتبه مقالات يجلَّ قدره عنها، وقد تعرَّض من المتأخرين وليُّ الله الرباني سيدي عبد الوهاب الشعراني - نفعا الله تعالى ببركته - لتفسير كلام الشيخ على وجه يليق، وذكر من البراهين على ولايته ما شرح صدور أهل التحقيق. (أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، ج ٣/ص ٥٥ مطبعة لجنة التأليف والنشر بالقاهرة ١٩٤٢م)

وَاخْتَارَ «العِرَاقِي»^(١) فِي «أَجُوبَةِ الْمَكِّيِّن» أَنَّهُ يَتَعَرَّضُ لِلْكَلامِ بِالرَّدِّ وَالْقَبُولِ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِصَاحِبِهِ لِاحْتِمَالِ مُرَادِهِ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ التَّصْوِيرُ يُطْلَقُونَ الإِلَهِيَّةَ عَلَى أَثْمَتِهِمْ، وَهُوَ صَرِيحُ الْكُفْرِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ، وَخَاشَى أَثْمَةَ الْإِسْلَامِ أَنْ يَقْبَلُوا ذَلِكَ مِمَّنْ يَقُوهُ بِهِ.

وَأَجَازَ الْكَرَامِيَّةُ قِيَامَ الْحَادِثِ بِالْقَدِيمِ^(٢)، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِانْقِلَابِ الْحَادِثِ قَدِيمًا وَبِالْعَكْسِ، وَهُوَ مُحَالٌ. وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي إِبْتَاتِ الصِّفَاتِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

قيام الحادث
بالقديم
مستحيل

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (بَلْ لَا يُمَاطِلُ مَوْجُودًا، وَلَا يُمَاطِلُهُ مَوْجُودٌ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَلَا هُوَ مِثْلُ شَيْءٍ).

يَعْنِي أَنَّ الْمِثْلَ وَالشَّبْهَ مُتَنَفٍ عَنْهُ تَعَالَى بِكُلِّ وَجْهِ، قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ» رَحِمَهُ اللَّهُ: لَوْ أَشْبَهَ تَعَالَى خَلْقَهُ لَمْ يَخُلْ أَنْ يُشَبِّهَهُمْ بِكُلِّ وَجْهِ فَكَانَ يَكُونُ حَادِثًا مِثْلَهُمْ، أَوْ مِنْ بَعْضِ الْجِهَاتِ فَيَكُونُ حَادِثًا مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ جِهَاتِ الْعَالَمِ حَادِثَةٌ، وَهُوَ تَعَالَى قَدِيمٌ بَاقٍ مُنَزَّهٌ عَنْ سِمَةِ الْحُدُوثِ.

(١) هو: أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة المعروف كآبيه بابن العراقي، الفقيه الحافظ صاحب التصانيف، ولد سنة ٧٦٢هـ وتوفي سنة ٨٢٦هـ. ونص كلامه: ينبغي أن لا يُحْكَمَ عَلَى ابْنِ الْعَرَبِيِّ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ، فَإِنِّي لَسْتُ عَلَى يَقِينٍ مِنْ صُدُورِ هَذَا الْكَلَامِ مِنْهُ وَلَا مِنْ اسْتِمْرَارِهِ عَلَيْهِ إِلَى وَفَاتِهِ، وَلَكِنْ نَحْكُمُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ بِأَنَّهُ كُفْرٌ. (الأجوبة المرضية على الأسئلة المكية، ص ٨٨ نشر مكتبة التوعية الإسلامية)

(٢) قال الشهرستاني عند ذكر مقالات الكرامية أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني (ت ٢٥٥هـ): ومن مذهبهم جميعاً جوازُ قيام كثير من الحوادث بذات الباري تعالى، ومن أصلهم أن ما يحدث في ذاته فإنما يحدثُ بقدرته. (الملل والنحل، ج ١/ص ١٢٥)

من نفيس
كلام إمام
الحرمين
الجويني

وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: «مَنْ أَطْمَأَنَّ فِكْرُهُ إِلَى النَّفْيِ الْمَحْضِ فَهُوَ مُعْطَلٌّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الدَّهْرِيَّةِ، وَمَنْ أَطْمَأَنَّ فِكْرُهُ إِلَى مَوْجُودٍ انْتَهَى إِلَيْهِ فِكْرُهُ فَهُوَ مُجَسِّمٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَشَوِيَّةِ، وَمَنْ أَطْمَأَنَّ فِكْرُهُ إِلَى مَوْجُودٍ عَجَزَ عَنْ إِدْرَاكِ حَقِيقَتِهِ فَهُوَ مُوَحَّدٌ»^(١).

التوحيد عند
ذي النون
المصري

وَقَالَ «ذُو النُّونِ الْمَصْرِيُّ» رَحِمَهُ اللَّهُ: «التَّوْحِيدُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ فِي الْأَشْيَاءِ بِلَا مِزَاجٍ، وَصُنْعُهُ لِلْأَشْيَاءِ بِلَا عِلَاجٍ، وَعِلَّةُ كُلِّ شَيْءٍ صُنْعُهُ، وَلَا عِلَّةَ^(٢) لِيُصْنِعَهُ، وَلَيْسَ فِي السَّمَاوَاتِ الْعُلَى وَلَا فِي الْأَرْضِينَ السُّفْلَى مُدَبَّرٌ غَيْرُ اللَّهِ، وَكُلُّ مَا خَطَرَ بِبَالِكَ فَاللَّهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ»^(٣). انْتَهَى.

(١) نص كلام إمام الحرمين في العقيدة النظامية: «مَنْ انْتَهَضَ لَطَلَبَ مُدَبِّرِهِ، فَإِنْ أَطْمَأَنَّ إِلَى مَوْجُودٍ انْتَهَى إِلَيْهِ فِكْرُهُ فَهُوَ مُشَبَّهٌ، وَإِنْ أَطْمَأَنَّ إِلَى النَّفْيِ الْمَحْضِ فَهُوَ مُعْطَلٌّ، وَإِنْ قَطَعَ بِمَوْجُودٍ واعترف بالعجز عن إدراك حقيقته فهو موحد». (العقيدة النظامية، ص ١٤٢ - ١٤٣ تحقيق د. محمد الزبيدي).

فقوله: «إِنْ أَطْمَأَنَّ إِلَى مَوْجُودٍ انْتَهَى إِلَيْهِ فِكْرُهُ فَهُوَ مُشَبَّهٌ» أي: ارتسم في خياله موجوداً ظنَّ أنه هو الله فهو مشبَّهٌ لله بالحوادث لأنه تعالى منزَّهٌ عن الارتسام في الخيال. وقوله: «وَإِنْ أَطْمَأَنَّ إِلَى النَّفْيِ الْمَحْضِ فَهُوَ مُعْطَلٌّ» أي: عطلَّ الله من صفاته التي هي الوجود والقدرة والإرادة والعلم والحياة؛ إذ العدم المحض لا يتصف بتلك الصفات.

(٢) قال الشيخ زروق في الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية: العِلْلُ جمع عِلَّةٍ وهو ما يقتضي وجود الشيء أو نفيه على سبيل الحتم، وهي مندفعة في أفعال الحق تعالى وأحكامه؛ لأنه الفاعل المختار الغني عن العلة في وصفه أو فعله. (ص ٢٤٤).

(٣) أورده القشيري في رسالته (ص ٤) قال الشيخ اللخمي معلقاً على كلام ذي النون: جميع هذا الكلام دليل على انفراد الله تعالى بالأفعال ومن جملتها أفعال العباد لضرورة الحكم بحدوث جميع ما في العالم وانفراده بالاحداث والخلق والتدبير، وكل مصنوع فإنما كان بصنعه وإرادته السابقة وقوله، «وَلَا عِلَّةَ لِيُصْنِعَهُ» تنزيهٌ عن الأغراض والحوامل على الأفعال، وأنه يفعل بلا محاولة ومباشرة. (شرح الرسالة القشيرية، ٧/أ).

فَالْمِثْلِيَّةُ مُتَنَفِيَّةٌ عَنْ وَصْفِهِ تَعَالَى بِإِنْتِفَاءِ الْجَوْهَرِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْعَالَمِ غَيْرُهُمَا كَمَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَرَاهِينُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»، وَلَا هُوَ مِثْلُ شَيْءٍ» إِيَّارَةً إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [الشورى: ١١]، قِيلَ: الْمُرَادُ: لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ، وَالْكَافُ زَائِدَةٌ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ^(١).

وَقِيلَ: لَمَّا كَانَ التَّشْبِيهُ يَقَعُ بِذِكْرِ الْمِثْلِ وَيَكْفِي التَّشْبِيهِ، أَتَى بِهَا فِي النَّفْيِ لِيَكُونَ أَبْلَغُ.

وَقِيلَ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» إِنْ لَوْ قُدِّرَ لَهُ مِثْلٌ، وَلَا مِثْلَ لَهُ، فَهُوَ أَبْلَغُ فِي النَّفْيِ. وَقِيلَ غَيْرُهُ مِمَّا يَقْتَضِي التَّنْزِيهَ وَنَفْيَ التَّشْبِيهِ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمَسَاحِيخِ: الْحَقُّ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ التَّنْزِيهِ، فَكَيْفَ يُشَارُ إِلَيْهِ بِالتَّشْبِيهِ؟! «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [الشورى: ١١].

وَسُئِلَ بَعْضُهُمْ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ: إِنْ سَأَلْتَ عَنْ ذَاتِهِ فَ«لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [الشورى: ١١]، وَإِنْ سَأَلْتَ عَنْ صِفَاتِهِ فَهُوَ «اللَّهُ أَحَدٌ» ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿لَمْ يَكُنْ لَكَ يُولَدٌ﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ» [الإخلاص: ١ - ٤]، وَإِنْ سَأَلْتَ عَنْ أَسْمَائِهِ فَ«هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» [الحشر: ٢٢]، وَإِنْ سَأَلْتَ عَنْ أَعْمَالِهِ فَ«كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ» [الرحمن: ٢٩].

(١) قال الإمام «ابن جزي» في «التسهيل»: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [الشورى: ١١] تنزيه لله تعالى عن مشابهة المخلوقين. قال كثير من الناس: الكاف زائدة للتأكيد، والمعنى: ليس مثله شيء. وقال الطبري وغيره: ليست بزائدة، ولكن وضع «مِثْلُهُ» موضع «هُوَ» والمعنى: ليس كهو شيء. قال الزمخشري: وهذا كما تقول: مثلك لا يخل، والمراد: أنت لا تبخل، فنفي البخل عن مثله والمراد نفيه عن ذاته. (ج ٢/ص ٤٩٩)

وَقَالَ «الْوَاسِطِيُّ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]:
«لَيْسَ كَذَاتِهِ ذَاتٌ، وَلَا كَصِفَتِهِ صِفَاتٌ، وَلَا كَأَسْمِهِ أَسْمٌ، وَلَا كَفِعْلِهِ فِعْلٌ»
انْتَهَى كَلَامُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِكَمَالِهِ.

* * *

[مَبَحَثُ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الْجِهَةِ وَالْمَكَانِ]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ لَا يَحُدُّهُ الْمِقْدَارُ، وَلَا تَحْوِيهِ الْأَقْطَارُ، وَلَا تُحِيطُ بِهِ الْجِهَاتُ، وَلَا تَكْتَنِفُهُ السَّمَاوَاتُ).

يَعْنِي لِأَنَّ التَّحْدِيدَ وَالتَّقْدِيرَ مِنْ صِفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، وَكَذَا الدُّخُولُ فِي الْمُتَحَيَّرَاتِ، فَمَا ذَكَرَهُ نَفْيٌ لِلْجِهَةِ^(١) وَالْمَكَانِ وَالتَّقْدِيرِ بِالْحَدِّ وَالْآنِ، بَلْ لَيْسَ هُوَ

التحديد
والتقدير من
صفات
المحدثين

(١) قال الشيخ البكي الكومي: صانع العالم لا يكون في جهة؛ لأنه لو كان في جهة لكان في مكان؛ ضرورة أنها المكان، أو المستلزمة له، ولو كان في مكان لكان متحيزاً، ولو كان متحيزاً لكان مُتَقَرِّراً إلى حيزه ومكانه، فلا يكون واجب الوجود، وقد ثبت أنه واجب الوجود، هذا خلف. وأيضاً، فلو كان في جهة، فإما في كل الجهات، وهو محال وشنيع، وإما في البعض، فيلزم الاختصاص، المستلزم للافتقار إلى المخصص، المنافي للوجوب. واعلم أن هذا المعتقد لا يخالف فيه بالتحقيق سُني ولا مُحَدِّث ولا فقيه ولا غيره، ولم يَجِ قط في الشرع على لسان نبي التصريح بلفظ الجهة، فالجهة بحسب التفسير المتقدم متنبية معنى ولفظاً؛ وكيف لا والحق يقول جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ولو كان في جهة بذلك الاعتبار لكان له أمثال، فضلاً عن مثل واحد. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ١١٤).

قال الإمام الطرطوشي في كتاب «الدعاء» عند الكلام على صفة رفع اليدين في الدعاء: فإن قال قائل: إن الحق مقدس عن الجهات؟ قلنا: إنما هذا محل تبعّد الحق سبحانه الخلاق برفع الأكتف نحوه، كما تعبدهم باستقبال الكعبة بوجوههم في الصلاة واستقبال الأرض، وإلصاق الجبين والأنف بالأرض مع تنزيهه سبحانه عن اختصاصه بالبيت أو بمحل السجود من الأرض، كأن السماء قبله الدعاء. (كتاب الدعاء، ص ٥٥).

قال الشريف مرتضى الزبيدي: وإنما اختصت السماء برفع الأيدي إليها عند الدعاء لأنها جُعِلَتْ قبله الأدعية، كما أن الكعبة جُعِلَتْ قبله للمُصَلِّي يستقبلها في الصلاة، ولا يقال: إن الله تعالى في جهة الكعبة. (إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ٢٥).

الوجودَ الْمُطْلَقَ وَلَا عَيْنَ الْأَشْيَاءِ وَلَا الْحُرُوفَ وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَتَضَمَّنُ صِفَاتِ
الْخَلْقِ كَالْجَهَةِ وَالْمَكَانِ، فَلَا يُقَالُ: هُوَ فِي مَكَانٍ، وَلَا فِي كُلِّ مَكَانٍ.

وَقَالَتِ الْكِرَامِيَّةُ وَالْمُسَبِّهَةُ: هُوَ فِي مَكَانٍ هُوَ الْعَرْشُ^(١)، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ
قَوْلِهِمْ.

وَقَالَتِ النَّجَّارِيَّةُ^(٢): هُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ. وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: بِالْعِلْمِ لَا بِالذَّاتِ.

وَقَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: لَا يُقَالُ: «دَاخِلُ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجُهُ»؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ
وَالْخُرُوجَ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي الْحَادِثِ لِطُرُوءِ الْحَوَادِثِ عَلَيْهِ، وَهُوَ تَعَالَى مُتَزَّ عَنْ ذَلِكَ.

وَقَوْلُ الْقَائِلِ: «ضُرُورَةُ الْعَقْلِ جَازِمَةٌ بِأَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ مُتِمِّكٌ فِي مَكَانٍ أَوْ
حَالٍ فِيهِ»، جَوَابُهُ أَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ الْوَهْمِ لِمَعْقُولِ الشَّاهِدِ، وَالْحَقِيقَةُ خِلَافُهُ.

وَفِي حِكْمِ «ابْنِ عَطَاءِ اللَّهِ»: «الْحَقُّ لَيْسَ بِمَحْجُوبٍ، وَإِنَّمَا الْمَحْجُوبُ
أَنْتَ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهِ؛ إِذْ لَوْ حَجَبَهُ شَيْءٌ لَسْتَرَهُ مَا حَجَبَهُ»^(٣)، وَلَوْ كَانَ لَهُ سَائِرٌ لَكَانَ
لِوَجُودِهِ حَاصِرٌ، وَكُلُّ حَاصِرٍ لَشَيْءٍ فَهُوَ لَهُ قَاهِرٌ^(٤)، «وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ»^(٥).
[الأنعام: ١٨]. اُنْتَهَى.

(١) راجع الملل والنحل للشهرستاني (ج ١/ص ١٢٤).

(٢) أصحاب الحسين بن محمد النجار (ت ٢٢٠هـ) من رؤوس المعتزلة. (راجع الملل
والنحل، ج ١/ص ١٠٠).

(٣) قال الشيخ زروق: المستور أبداً في جهة مما ستره، ويتعالى ربنا عن الجهات؛ لأنها من
صفات المحدثات. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٨٣).

(٤) قال الشيخ زروق: لأنه يمنعه مما وراءه ويحجزه عما بعده ويقصره على محله ويجعله في
أسر قبضته وتحت حكمه، ولا يصح ذلك في وصفه تعالى؛ لما دلّت عليه العقول وقضايا

الشرع المنقول. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٨٤).
(٥) قال الشيخ زروق: أمّا قَهْرُهُ للعباد فلاّئهم في قبضته، وتحت تصرف قُدْرته، وتخصيص=

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (وَأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالَهُ وَالْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ، اسْتِوَاءً مِثْرَهَا عَنِ الْمُمَاسَةِ وَالِاسْتِفْرَارِ، وَالتَّمَكُّنِ وَالْحُلُولِ وَالِانْتِقَالِ).

يَعْنِي أَنَّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ثَبِّتُهُ، وَنَزَّهَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ^(١)، وَلَا نَحْوِصُ فِي تَأْوِيلِهِ، بَلْ نَقُوصُ لَهُ تَعَالَى فِي شَأْنِهِ^(٢).

= إرادته ومشيئته. والفوقية: عبارة عن ارتفاع الجلال والمكانة، لا المكان؛ كما يقال: السلطان فوق الوزير، والسيد فوق عبده، والمالك فوق المملوك، ونحو ذلك مما يثبت الكبرياء، وينفي سمات الحدث؛ إذ يتعالى ربنا عن ذلك علوا كبيرا. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٨٤).

(الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٨٣).

(١) قال الإمام مكي بن أبي طالب القيرواني في تفسير قوله تعالى: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِتَمَرٍ عَمِلُوا تَرْوَنَهَا ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢]: «أي: عَلَا عَلَيْهِ عُلُوٌّ قُدْرَةٌ، لَا عُلُوٌّ مَكَانٍ». (الهداية، ص ٣٦٦٤) وقال أيضا في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤]: «أي: اِرْتَفَعَ وَعَلَا، اِرْتِفَاعٌ قُدْرَةٌ وَتَعْظِيمٌ وَجَلَالَةٌ، لَا اِرْتِفَاعٌ نُقْلَةٌ». (الهداية، ص ٧٣٠٧)

وقال الإمام الخطابي: «ليس معنى قول المسلمين: «إن الله على العرش» هو أنه تعالى مماس له، أو متمكن فيه، أو متحيز في جهة من جهاته، لكنه بائن من جميع خلقه، وإنما هو خبر جاء به التوقيف، فقلنا به، ونفينا عنه التكيف؛ إذ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]». (أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، ص ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ هـ/ ١٩٨٨ م، جامعة أم القرى).

(٢) قال الإمام القرطبي: مما يعلم استحالته: كون العرش حاملا لله تعالى، وأن الله تعالى مستقر عليه كاستقرار الأجسام؛ إذ لو كان محمولا لكان محتاجا فقيرا لما يحمله، وذلك ينافي وصف الالهية؛ إذ أخص أوصاف الإله الاستغناء المطلق، ولو كان ذلك للزم كونه جسما مقدرًا، ويلزم كونه حادثًا على ما سبق.

أَمَّا إِبْتِائُهُ فَلِجَبُوتِهِ بِصَّ الْقُرْآنِ، وَأَمَّا التَّنْزِيهِ عَنْ ظَاهِرِهِ فَلِأَنَّهُ مِمَّا تَعَارَضَ فِيهِ
الْمَعْقُولُ وَالْمَنْقُولُ، فَيَقْدَمُ الْمَعْقُولُ لِأَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَيَتَأَوَّلُ الْمَنْقُولُ بِمَا يَحْتَمِلُهُ
مِنْ الْوَجْهِ الصَّحِيحِ فِيهِ.

قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورَكٍ» رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا تَعَارَضَتِ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ مَعَ
الظَّاهِرِ الثَّقَلِيَّةِ، فَإِنْ صَدَقْنَا هُمَا لَزِمَ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّقْيِصَيْنِ، وَإِنْ كَذَّبْنَا هُمَا لَزِمَ
رَفْعُهُمَا، وَإِنْ صَدَقْنَا الظَّاهِرِ الثَّقَلِيَّةَ وَكَذَّبْنَا الْأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ لَزِمَ الطَّعْنُ فِي الظَّاهِرِ
الثَّقَلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ أَصُولُ الظَّاهِرِ الثَّقَلِيَّةِ، وَتَصْدِيقُ الْفَرَعِ مَعَ تَكْذِيبِ
أَصْلِهِ يُفْضِي إِلَى تَكْذِيبِهِمَا مَعًا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ نَقُولَ بِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَتَأْوِيلِ
الظَّاهِرِ الثَّقَلِيَّةِ، أَوْ تَقْوِيضِ أَمْرِهَا إِلَى اللَّهِ».

وَلِأَهْلِ السُّنَّةِ قَوْلَانِ، يَعْنِي قَوْلًا بِالتَّقْوِيضِ وَهُوَ أَسْلَمُ، وَقَوْلًا بِالتَّأْوِيلِ وَهُوَ
أَعْلَمُ^(١)، بَعْدَ إِطْبَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ الْجَهْلَ بِتَفْصِيلِهِ لَا يَضُرُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ عَنِ الْوَجْهِ

= فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: هـ]؟ قِيلَ: لَهُ مُحَامِلٌ
وَاضِحَةٌ، وَتَأْوِيلَاتٌ صَحِيحَةٌ، غَيْرَ أَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَعْينَ لَنَا مُحَامِلًا مِنْ تِلْكَ الْمُحَامِلِ، فَيُتَوَقَّفُ
فِي التَّعْيِينِ، وَيُسَلَّكُ مَسْلُكُ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي التَّسْلِيمِ. (المفهم في شرح صحيح مسلم،

ج ٦٧٠/ص ٦٧٠، دار ابن كثير، ط ١، ١٤١٧هـ)

(١) قَالَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ اللَّقَانِي (ت ١٠٤١هـ) فِي شَرْحِهِ الْكَبِيرِ عَلَى الْجَوْهَرَةِ الْمُسَمَّى بِ«عَمْدَةِ
الْمَرِيدِ عَلَى جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ»: اشْتَهَرَ بَيْنَ الْقَوْمِ اشْتِهَارُ الْمَثَلِ السَّائِرِ أَنَّ طَرِيقَ السَّلَفِ أَسْلَمُ
وَأَنَّ طَرِيقَ الْخَلْفِ أَعْلَمُ، قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: فِي قَوْلِهِمْ: «أَعْلَمُ» مَجَازٌ مُرْسَلٌ؛ إِذْ هُوَ مِنْ
إِطْلَاقِ اسْمِ الْمَسَبِّ مَرَادًا بِهِ السَّبَبُ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةَ لِلْأَعْلَمِ هُوَ الْأَزِيدُ عِلْمًا،
وَالْأَخَوَجِيَّةُ سَبَبٌ مُقْتَضٍ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْأَخْوَجُ أَعْلَمَ. وَفِي إِسْنَادِهِ إِلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي هُوَ مَذْهَبُ
الْخَلْفِ مَجَازٌ فِي الْإِسْنَادِ؛ إِذْ هُوَ مِنْ إِسْنَادٍ مَا لِلْمَسَبِّ إِلَى السَّبَبِ أَيْضًا، فَإِنَّ الْأَخْوَجَ إِلَى
مَزِيدِ عِلْمٍ هُوَ مَنْ يُوَوَّلُ، لَا التَّأْوِيلُ، وَالتَّأْوِيلُ مَسَبُّ الْأَخْوَجِيَّةِ. وَرَبَّمَا أُبْدِلَ بَعْضُهُمْ «أَعْلَمُ»
بِ«أَحْكَمُ»، يَعْنِي أَكْثَرَ إِحْكَامًا - بِكسر الهمزة - أَيْ: إِتْقَانًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى دَفْعِ الشُّبْهِ عَنِ الْعَقِيدَةِ.

الْمُحَالِ، كَمَا لَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِالْوَانِ الْأَنْبِيَاءِ وَأَنْسَابِهِمْ مَعَ الْعِلْمِ بِتَعْظِيمِهِمْ
وَاحْتِرَامِهِمْ.

وَالْتَأْوِيلُ مَذْهَبُ الْخَلْفِ^(١)، كَمَا أَنَّ التَّفْوِيزَ مَذْهَبُ السَّلَفِ.

وَرَجَّحَ التَّأْوِيلُ بِأَنَّهُ خُرُوجٌ إِلَى عِلْمٍ، وَالْآخِرُ خُرُوجٌ إِلَى جَهْلٍ.

وَرَجَّحَ الثَّانِي بِأَنَّهُ لَيْسَ ثُمَّ الْخَنَ مِنْ صَاحِبِ الْحُجَّةِ بِحُجَّتِهِ، وَالتَّعْيِينَ رُبَّمَا
كَانَ إِحْدَا بِالْخُرُوجِ عَنِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ لِلْجَهْلِ بِهِ.

وَعَلَى التَّفْوِيزِ دَرَجَ الْإِمَامُ فِي هَذِهِ الْعَقِيدَةِ؛ إِذْ أَثَبَّتَ الْاِسْتِوَاءَ وَنَقَى
الْمُحَالِ، وَقَوَّضَ فِي الْمَحْمَلِ.

تفسير مقالة
الإمام مالك في
الاستواء

وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ «مَالِكٍ» إِذْ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾
[طه: ٥]، إِذْ قَالَ: «الْاِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ» يَعْنِي: فِي كَلَامِ الْعَرَبِ لَهُ مَصَارِفُ، ثُمَّ قَالَ:
«وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ»^(٢) يَعْنِي: لِأَنَّهُ مُحَالٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَلَا يُفْهَمُ عَنْهُ، ثُمَّ

(١) ولبعض أئمة السلف تأويلات ثابتة أيضاً، قال إمام المفسرين ابن جرير الطبري في تفسير
قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]: واختلف في معنى قوله: ﴿إِلَّا
وَجْهَهُ﴾ فقال بعضهم: معناه: كل شيء هالك إلا هو. وقال آخرون: معنى ذلك: إلا ما
أريد به وجهه. (جامع البيان، ج ١٨/ص ٣٥٣)

وقوله تعالى: ﴿عَلَى مَا قَرَّبْتُ فِي جَنِّبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] قال الإمام ابن جرير الطبري: يقول:
على ما ضيعت من العمل بما أمرني الله به، وقصرت في الدنيا في طاعة الله. ونقل عن
مجاهد تفسير قوله تعالى: ﴿فِي جَنِّبِ اللَّهِ﴾ بمعنى في أمر الله. وعن السدي بمعنى: ما تركت
من أمر الله. (جامع البيان، ج ٢٠/ص ٢٣٤، ٢٣٥)

وقوله تعالى: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] قال الإمام ابن جرير الطبري: «تجري السفينة
التي حملنا نوحاً فيها بمرأى منا ومنظر». ونقل عن سفيان الثوري تفسير ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ بمعنى:
بأمرنا. (جامع البيان، ج ٢٢/ص ١٢٦)

(٢) وقال الشيخ زروق أيضاً: قوله: «وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ» نُفِي لِمَا يَتَوَهَّمُ فِيهِ مِنْ مُحْتَمَلَاتِهِ =

قَالَ: «وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ» يَعْنِي لِأَنَّهُ نَصُّ الْقُرْآنِ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ. ثُمَّ قَالَ: «وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدَعَةٍ» لِأَنَّهُ مِنْ تَتَبُّعِ الْمُشْكِلِ^(١).

وَقَالَ «الطَّرْطُوشِيُّ» عَنْ «مَالِكٍ» أَنَّ مَذْهَبَهُ اخْتِيَارُ التَّأْوِيلِ، فَعَنْهُ إِذَا قَوْلَانِ، وَلَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ التَّأْوِيلِ لِمَنْ لَا تَنَفُّكَ شُبْهَتُهُ إِلَّا بِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو بَكْرٍ» فِي تِمَمَةِ كَلَامِهِ: «فَعَلَى الْقَوْلِ بِالتَّأْوِيلِ إِنْ وَجَدْنَا لَهَا مَحْمَلًا يُسَوِّغُهُ الْعَقْلُ حَمَلْنَاهَا عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَوَّضْنَا أَمْرَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى».

قُلْتُ: فَالْمَرْجِعُ إِذَا التَّفْوِيضُ.

قَالَ: «وَهُوَ الْقَانُونُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّفُ لِلصَّوَابِ». انْتَهَى، وَهُوَ عَجِيبٌ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالَهُ وَالْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ» لِقَوْلِ «الشَّافِعِيِّ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَمَّا بِاللَّهِ وَبِمَا جَاءَنَا عَنِ اللَّهِ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللَّهِ».

= الحسبية؛ إذ لا تُعْقَلُ فِي حَقِّهِ. وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ: «وَالْكَيْفِيَّةُ مَجْهُولَةٌ»، وَقَدْ عَدَلْنَا عَنْهَا لِلرَّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا لِأَنَّ غَيْرَ الْمَعْقُولِ لَا يُمْكِنُ الْعِلْمُ بِهِ، وَالْمَجْهُولُ يُمْكِنُ عِلْمُهُ، وَالْمَقْصُودُ نَفْيُ التَّعَقُّلِ فِي ذَلِكَ، فَرَوَايَةُ نَفْيِهِ أَوْلَى، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهَا أَكْثَرَ رَوَايَةٍ. (شرح الرسالة، ج ١/ص ٣١ - ٣٢).

قَالَ الْإِمَامُ شَهَابُ الدِّينِ الْقُرَافِيُّ: قَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ: «وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ» مَعْنَاهُ أَنَّ ذَاتَ اللَّهِ تَعَالَى لَا تُوصَفُ بِمَا وَضَعَتِ الْعَرَبُ لَهُ «كَيْفٌ؟» وَهُوَ الْأَحْوَالُ الْمُنْتَقِلَةُ وَالْهَيْئَاتُ الْجَسْمِيَّةُ مِنَ التَّرْتُّبِ وَغَيْرِهِ، فَلَا يَعْقَلُ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى لِاسْتِحَالَتِهِ مِنْ جِهَةِ الرُّبُوبِيَّةِ. (الذَّخِيرَةُ، ج ١٣/ص ٢٤٣ طبعة دار الغرب الإسلامي).

(١) وللإمام ابن أبي جمرة في بهجة النفوس كلام جميل في تفسير مقالة الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (ج ١/ص ٣٥ - ٣٦).

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (بَلِ الْعَرْشُ وَمَحَلَّتُهُ مَحْمُولُونَ يُلْطَفُ قُدْرَتِهِ، وَمَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ).

يَعْنِي: وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا كَانَ لَهُمْ وُجُودٌ وَلَا اسْتَمَرَّ وَلَا اسْتَقَامَ.

وَقَدْ سُئِلَ «الشَّيْلِيُّ» عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: هـ] فَقَالَ: «الْعَرْشُ حَادِثٌ، وَالرَّحْمَنُ قَدِيمٌ، وَالْعَرْشُ بِالرَّحْمَنِ اسْتَوَى»^(١). انْتَهَى وَحَمَلَهُ الْعَرْشُ مَلَائِكَةً ذَكَرَهُمُ الْقُرْآنُ فِي قَوْلِهِ الْكَرِيمِ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَمَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ» لِمَنْ قَالَ: «اسْتَوَى بِمَعْنَى الْقَهْرِ وَالْاِسْتِيلَاءِ». وَقَدْ رَدَّهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ، فَاَنْظُرْ ذَلِكَ^(٢).

(١) الرسالة القشيرية (ص ٧) قال الشيخ اللخمي في شرح كلام الشبلي: أشار إلى استغنائه تعالى عن العرش في أزله؛ فإنه قديم، والعرش مُحدث، فكلما استغنى عنه قبل أن يخلقه فهو غني عنه بعد خلقه، وإنما خلقه ليستدل بعظمه على عظم خالقه. (شرح الرسالة القشيرية، ق ١١/أ)

(٢) لا وجه لتضعيف تأويل الاستواء بالاستيلاء، فإنه من المعاني الصحيحة المحتملة، فلا وجه لاستبعاده، غير أنه لا قاطع على أنه المراد الله عَزَّجَلَّ، فبناء على كفاية الظن في التفسير يكون معنى قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: هـ] أن الله عَزَّجَلَّ استولى عليه ودبره، بحيث لا يتحرك العرش ولا يسكن ولا يختص بالحيز المعين الذي يختص به ولا يتصف بصفة عموماً إلا بإرادة الله عَزَّجَلَّ وخلق ذلك فيه. ووجه اختصاص العرش بالذكر - وإن كانت العوالم كلها كذلك تُساويه فيما ذكر من عظيم الاحتياج إلى البارئ تعالى وعدم استغنائها عنه لحظة - أنه لما كان هو أعظم المخلوقات، وكانت نسبة جميعها إليه كحلقة ملقاة في فلاة من الأرض، ربما يُتوهم أن له من القوة والرفعة ما يستغني به في تدبير نفسه، فنبه تعالى على أن العرش على ما هو عليه من عظم القوة وجلال الصفات مقهور محتاج إلى الله عَزَّجَلَّ غاية الاحتياج، ولا يملك لنفسه ولا لغيره ضراً ولا نفعاً، ولا يدبر أمره=

ثم قال ﷺ: (وَهُوَ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى تَحْتِ الثَّرَى، فَوْقِيَّةٌ لَا تَزِيدُهُ قُرْبًا إِلَى الْعَرْشِ وَالسَّمَاءِ، كَمَا لَا تَزِيدُهُ بُعْدًا عَنِ الْأَرْضِ وَالثَّرَى، بَلْ هُوَ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ عَنِ الْعَرْشِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ).

يَعْنِي: فَوْقَ الْعَرْشِ ^(١) فَوْقِيَّةٌ مَعْنَوِيَّةٌ، كَمَا يُقَالُ: السُّلْطَانُ فَوْقَ الْوَزِيرِ، وَالسَّيِّدُ فَوْقَ عَبْدِهِ، وَالْقَاهِرُ فَوْقَ الْمَقْهُورِ، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨] ^(٢)، فَنِسْبَةُ الْفَوْقِيَّةِ لَهُ مُسَاوِيَةٌ لِكُلِّ مَوْجُودٍ؛ لِأَنَّهَا مَعْنَى طُهُورِ الْقَهْرِ وَالْإِقْتِدَارِ وَالْجَلَالِ وَالْعَظَمَةِ، فَمَا فَوْقَ السَّمَاوَاتِ الْعُلَى فِي ذَلِكَ كَمَا تَحْتَ الثَّرَى؛ لِأَنَّ مَا سِوَى ذَلِكَ حَادِثٌ ذَالٌّ عَلَى الْحُدُوثِ، وَالْمَوْصُوفُ بِالْقَدَمِ لَا يَتَّصِفُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِهِ.

وَقَدْ سُئِلَ بَعْضُهُمْ عَنْ دَلِيلِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ فِي مَكَانٍ فَقَالَ:

= جملة وتفصيلا، وإذا ثبت في حقه ذلك ثبت في حق غيره بالأحرى. (راجع شرح العقيدة الوسطى للإمام السنوسي، ص ١٤٢، ١٤٣).

(١) قال الشيخ زروق في شرح قول ابن أبي زيد القيرواني: «وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ»: يريد: فوقية معنوية، كما يقال: السلطان فوق الوزير، والمالك فوق المملوك، والشريف فوق الدنيء، لا أنها جَسِيَّةٌ كالسمااء فوق الأرض وما في معناه؛ لانتفاء الجهة في حقه تعالى؛ لما يلزم عليه من النقص والحُدُوث. (شرح الرسالة، ج ١/ص ٢٨ - ٢٩).

(٢) قال الإمام مكي بن أبي طالب القيرواني في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨] «المعنى: والله المذلَّلُ لعباده، العالي عليهم علُوٌّ قُدْرَةٌ وَقَهْرٌ، لَا عُلُوٌّ انْتِقَالٍ مِنْ سُفْلٍ، بَلْ اسْتَعْلَى عَلَى خَلْقِهِ بِقُدْرَتِهِ، فَقَهَرَهُمْ بِالْمَوْتِ وَبِمَا شَاءَ مِنْ أَمْرِهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَلَمَّا وَصَفَ نَفْسَهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ الذَّلِيلُ الْقَاهِرُ، وَمِنْ صِفَةِ الْقَاهِرِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْلَى، قَالَ: ﴿فَوْقَ عِبَادِهِ﴾، ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ﴾ أَي: فِي عُلُوِّهِ، ﴿وَالْحَكِيمُ﴾ بِمَصَالِحِ عِبَادِهِ. (الهداية، ص ١٩٧٧). وقال أيضا في نفس الآية التي تليها في نفس السورة وهي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ٦١]: «المعنى: وهو الغَالِبُ خَلْقَهُ، الْعَالِي عَلَيْهِمْ بِقُدْرَتِهِ، قَدْ قَهَرَهُمْ بِالْمَوْتِ، لَيْسَ كَأَصْنَانِهِمْ الْمَقْهُورَةُ الْمَذَلَّلَةُ عَلَيْهِا. (الهداية، ص ٢٠٤٧).

لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَفْضُلُونِي عَلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى»^(١)، يَعْنِي: لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ: «أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»، وَيُونُسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ فِي بَطْنِ الْحُوتِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، فَكُلُّ مِنْهُمَا خَاطَبَهُ خِطَابَ الْقَرِيبِ الْحَاضِرِ مَعَ كَوْنِ أَحَدِهِمَا تَحْتَ التُّحُومِ وَالْآخَرِ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ عَالٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

و«تُحُومُ الثَّرَى» أَسْفَلُ السَّافِلِينَ وَتَحْتَ التَّاجِثِينَ.

قَوْلُهُ: «فَوْقِيَّةٌ لَا تَزِيدُهُ قُرْبًا إِلَى الْعَرْشِ وَالسَّمَاءِ»، وَلَا إِلَى الْقَرْشِ وَالثَّرَى، فَهُوَ قَرِيبٌ غَيْرٌ مُحْسُوسٍ وَلَا مُتَوَهِّمٍ، بَلْ هُوَ رَفِيعٌ^(٣) الدَّرَجَاتِ عَنِ الْعَرْشِ

معنى فوقية
الله على عرشه

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، باب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يُونُسَ لِمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصفات: ١٣٩]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ». قَالَ الشَّيْخُ زُورَقُ فِي التَّعْلِيقِ عَلَيْهِ: قَالَهُ تَوَاضَعًا، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ أَفْضَلُ الْخَلْقِ، وَخَصَّ يُونُسَ بِالذِّكْرِ لِمَا يُحْسَى عَلَى مَنْ سَمِعَ قِصَّتَهُ أَنْ يَقَعَ فِي نَفْسِهِ تَنْقِصٌ لَهُ، فَتَالَعَ فِي ذِكْرِ فَضْلِهِ لِمَسَدَ هَذِهِ الذَّرِيعَةِ

(٢) قَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الطَّرُوشِي: قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَفْضُلُونِي عَلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى» مَعْنَاهُ: لَا تَظُنُّوا أَنِّي لَمَّا عَرَجَ بِي عُلوُّوا فَعَلَوْتُ مِنْ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ حَتَّى وَصَلْتُ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ثُمَّ صَرْتُ إِلَى حِجَابٍ مِنَ الذَّهَبِ فَتَخَلَّفَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقُلْتُ: إِلَى أَيْنَ؟ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ، إِنْ هَذَا مَتْنُهُ الْخِلَاقُ، وَإِنَّمَا أُذِّنُ لِي فِي الدُّنْوَ مِنَ الْحِجَابِ لِاحْتِرَامِكَ وَإِلْجَالِكَ، وَلَمْ أَزَلْ كَذَلِكَ مِنْ حِجَابٍ إِلَى حِجَابٍ حَتَّى جَاوَزَ بِي سَبْعِينَ حِجَابًا، غَلِظْتُ كُلَّ حِجَابٍ مَسِيرَةَ خَمْسِ مِائَةِ عَامٍ، ثُمَّ احْتَمَلَنِي حَتَّى وَصَلْتُ بِي لِلْعَرْشِ، فَلَا تَظُنُّوا أَنِّي فِي هَذِهِ الْحَالِ أَقْرَبُ إِلَى اللَّهِ سَبْحَانَهُ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى حِينَ التَّقَمُّهُ الْحَوْتُ، فَذَهَبَ بِهِ سَفَلًا فَسَفَلًا حَتَّى انْتَهَى بِهِ إِلَى قَرَارِ الْأَرْضَيْنِ، بَلِ الْعَالِيِ وَالسَّافِلِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى جَلَالِ الْحَقِّ سَبْحَانَهُ سَوَاءً، فَسَبْحَانُ مِنْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ. (الدَّعَاءُ وَالْمَأْثُورُ وَأَدَابُهُ، ص ١٠٦ تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الفكر).

(٣) الرِّفْعَةُ: الْعُلُوُّ، يُقَالُ: هُوَ رَفِيعُ الْقَدْرِ، أَيْ: عَالِي الْمَنْزِلَةِ وَالشَّرَفِ. وَالدَّرَجَاتُ جَمْعُ دَرَجَةٍ، وَالْمَرَادُ بِهَا الْمَرْتَبَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ. (إِتْحَافُ السَّادَةِ الْمُتَقِينَ، لِلزَّيْدِيِّ، ج ٢/ص ٢٥)

مَعْنَى، كَمَا أَنَّهُ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ بِالمَعْنَى عَنِ الْقَرَى؛ لِأَنَّ الْكُلَّ يَفْتَضِي الْجِهَةَ، وَهُوَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِهَاتِ^(١)، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْقَائِلَ:

إِنْ تُقُلْ كَيْفَ فَقَدْ مَثَّلْتَهُ أَوْ تُقُلْ أَيْنَ فَقَدْ رُمَتْ الْحُلُولُ
هُوَ لَا أَيْنَ وَلَا كَيْفَ لَهُ وَهُوَ رَبُّ الْكَيْفِ وَالْكَيفُ يَحُولُ
وَهُوَ فَوْقَ الْفَوْقِ لَا فَوْقَ لَهُ وَهُوَ فِي كُلِّ النَّوَاجِي لَا يَزُولُ
جَلٌّ ذَاتًا وَصِفَاتٍ وَسَمًا فَتَعَالَى وَضَمُّهُ عَمَّا أَقُولُ

هَذَا مِنْ آخِرِ قَصِيدَةٍ سَنَذْكُرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

معنى قرب الله تعالى من خلقه

وَالْقُرْبُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: قُرْبُ إِحَاطَةٍ، وَقُرْبُ كَرَامَةٍ، وَقُرْبُ مَسَافَةٍ. فَالْأَخِيرُ مُحَالٌ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ^(٢)، وَالثَّانِي: لَا يَعُمُّ، بَلْ هُوَ خَاصٌّ لِمَخْصُوصِينَ،

(١) أي: منزّه عن الجهات الحسية، وأما الجهات المعنوية وهي العلو بالمجد والقهو والرفعة والقدرة فهذا ثابت للحق تعالى، وهي مقصود الإمام القرطبي بقوله في تفسيره: «كَانَ السَّلَفُ الْأَوَائِلُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا يَقُولُونَ بِنَهْيِ الْجِهَةِ وَلَا يَنْطَقُونَ بِذَلِكَ، بَلْ نَطَقُوا هُمْ وَالْكَافَّةُ بِإِثْبَاتِهَا لِلَّهِ تَعَالَى، كَمَا نَطَقَ كِتَابُهُ وَأَخْبَرَتْ رُسُلُهُ». (الجامع، ج ٩/ص ٢٣٩)

ثم نص الإمام القرطبي على مقصوده بالجهة التي نطق بها السلف في حق الله تعالى، وهي جهة العلو فقال: «عَلُو اللَّهِ تَعَالَى وَازْتِفَاعُهُ: عِبَارَةٌ عَنْ عُلُوِّ مَجْدِهِ وَصِفَاتِهِ وَمَلَكُوتِهِ، أَيْ: لَيْسَ قُوَّةً فِيمَا يَجِبُ لَهُ مِنْ مَعَانِي الْجَلَالِ أَحَدٌ، وَلَا مَعَهُ مَنْ يَكُونُ الْعُلُوُّ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، لَكِنَّهُ الْعَلِيُّ بِالْإِطْلَاقِ سُبْحَانَهُ». (الجامع، ج ٩/ص ٢٤٠)

(٢) وقال الإمام أبو بكر الطرطوشي في تفسير القرب الوارد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]: قُرْبُهُ: إِبْجَابُهُ الدَّعَوَاتِ، وَالتَّقَدُّسُ عَنِ الْأَمَكَةِ وَالْجِهَاتِ، وَقَدْ أَوْضَحَهُ فِي الْآيَةِ فَقَالَ: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ أي: هُوَ يَقْرُبُ بِالْإِجَابَةِ، وَقَطَعَ الْأَطْمَاعَ عَنْ قَرَبِ الْمَكَانِ وَالْمَسَاحَةِ، مَعَ اسْتِحَالَتِهِ فِي حَقِّهِ، وَبَيَّنَ أَنَّ قَرَبَهُ مِنَ الْعَبْدِ بِتَوْفِيقِ يَدَيْهِ أَوْ لَطْفِ نِشْيِهِ، فَيُوفِّقُهُ لِلدَّعَاءِ ثُمَّ يَجِيبُهُ مِنْ قَرَبٍ، أَوْ يَسْمَعُ دَعَاءَهُمْ سَمَاعَ الْقَرِيبِ الْمَسَافَةِ مِنْهُمْ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَقَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى =

وَالْمُرَادُ بِهِ زِيَادَةُ الْإِكْرَامِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا لِعُمُومِهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ يَقُولُهُ: (وَهُوَ أَقْرَبُ لِلْعَبْدِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ)، يَعْنِي: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ، وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] .

نَعَمْ، وَمَنْ عَلِمَ قُرْبَهُ تَعَالَى لَمْ يَنْسَ ذِكْرَهُ، وَلَمْ يُخَالِفْ أَمْرَهُ، وَلَمْ يُدَبِّرْ مَعَهُ؛ بَلْ يَسْتَسْلِمُ لِقَهْرِهِ، وَيَحَافِظُ عَلَى الْقِيَامِ بِأَمْرِهِ.

(وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ)، لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّمَا يَصْدُرُ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، بَلْ «مَا مِنْ نَفْسٍ تُبْدِيهِ، إِلَّا وَلَهُ قَدَرٌ فِيكَ يُمِضِيهِ»^(١)، «أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ» [فصلت: ٥٣]، «أَلَا إِنَّهُمْ فِي مَرِيعَةٍ مِنَ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَّا يَكْفِيَ شَيْءٌ مُعِطٌ» [فصلت: ٥٤] الْآيَةَ، فَاحَاطَتْهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا وَقُدْرَةً وَإِرَادَةً تُشْهِدُكَ أَنَّهُ الشَّهِيدُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ شَهِيدٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَتُعَرِّفُكَ أَنَّهُ لَا نِسْبَةَ لِشَيْءٍ مَعَهُ، فَافْهَمْ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَا يُمَاتِلُ قُرْبَهُ قُرْبُ الْأَجْسَامِ، كَمَا لَا تُمَاتِلُ ذَاتَهُ ذَاتُ الْأَجْسَامِ).

يَعْنِي: لِأَنَّ قُرْبَ الْأَجْسَامِ بِالْمُدَانَاةِ وَالْمُحَادَاةِ وَالْمَسَافَاتِ، وَكُلُّ ذَلِكَ

= يتصف بالقرب من العبد، والعبد يتصف بالقرب من الحق سبحانه وتعالى، فأما قرب الحق من العبد بالذات فعلى الملك الحق عنه، فإنه تقدس عن الحدود والأقطار والنهاية والمقدار، ما اتصل به مخلوق، ولا انفصل عنه حادث مسبوق، جلَّت الصمدية عن قبول الفصل والوصل. فقُرْبُهُ: كرامته، وبعده: إهانته. وقربه اليوم من العبد ما يخصه من عرفان، ويهيده إليه بوجوه اللطف والامتنان، ويوفقه لامثال الأوامر والانتها عن الزواجر. (راجع كتاب الدعاء، ص ١٠٢ - ١٠٣).

(١) هذه حكمة عطائية قال الشيخ زروق في شرحها: بل وجود ذلك النفس من قدره، وكذلك ما فيه ويقترن به من حكمة وأحكام. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٦٨).

حَادِثٌ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ.

وَيَرْحَمُ اللَّهُ «الْجُنَيْدَ» حَيْثُ يَقُولُ: «مَتَى يَتَّصِلُ مَنْ لَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ
بِمَنْ لَهُ شَبِيهٌ وَنَظِيرٌ؟ هَيْهَاتَ، هَذَا ظَنُّ عَجِيبٌ، إِلَّا بِمَا لَطَفَ مِنْ حَيْثُ لَا دَرَكٌ
وَلَا وَهْمٌ وَلَا إِحَاطَةٌ، إِلَّا تَعْرِيفَ الْيَقِينِ وَتَحْقِيقَ الْإِيمَانِ». انْتَهَى.

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ قَبْلَ «لَا يُمَاطِلُ»: «إِذْ»^(١)، وَكَأَنَّهُ جَعَلَ عَدَمَ الْمُمَاطَلَةِ فِي
قُرْبِ الْأَجْسَامِ عِلَّةَ عَدَمِ الْمُمَاطَلَةِ فِي قُرْبِ الْإِحَاطَةِ.

* * *

(١) يعني: إِذْ لَا يُمَاطِلُ. وهي النسخة التي شرح عليها الزبيدي. (إتحاف السادة المتقين،
ج ٢/ ص ٢٥)

[مَبْحَثُ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الْحُلُولِ]

ثُمَّ قَالَ ﷺ: (وَأَنَّهُ لَا يَحُلُّ فِي شَيْءٍ، وَلَا يَحُلُّ فِيهِ شَيْءٌ) يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَحُلُّ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْحُلُولَ: هُوَ الْحُصُولُ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ، وَذَلِكَ يَنْفِي وُجُوبَ الْوُجُودِ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ قِدَمُ الْمَحَلِّ فَيَتَعَدَّدُ الْقَدِيمُ، وَتَعَدُّهُ بَاطِلٌ.

وَكَمَا لَا تَحُلُّ ذَاتُهُ فِي غَيْرِهِ فَكَذَلِكَ صِفَاتُهُ.

وَقَالَتِ النَّصَارَى: ذَاتُهُ تَعَالَى مُتَّحِدَةٌ بِالْمَسِيحِ، أَوْ حَالَةٌ فِيهِ، أَوْ صِفَتُهُ حَلَّتْ فِيهِ، وَذَلِكَ إِمَّا بِبَدَنِهِ، أَوْ بِنَفْسِهِ، وَكُلُّ بَاطِلٌ.

وَقَالَتِ النُّصَيْرِيَّةُ وَالْإِسْحَاقِيَّةُ وَالشَّيْعَةُ: «ظُهُورُ الرُّوحَانِيِّ بِالْجِسْمَانِيِّ لَا يُتَكَّرُ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَظْهَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي صُورَةِ بَعْضِ الْكَامِلِينَ، وَأَوَّلَى الْخَلْقِ بِذَلِكَ أَشْرَفُهُمْ وَأَكْمَلُهُمْ وَهُمْ الْعِتْرَةُ الطَّاهِرَةُ»^(١).

قَالُوا: «وَمَنْ يَظْهَرُ تَعَالَى فِي صُورَتِهِ هُوَ مَنْ ظَهَرَ فِيهِ الْعِلْمُ التَّامُّ وَالْقُدْرَةُ التَّامَّةُ».

وَلَا يَزَالُونَ يُطْلِقُونَ الْإِلَهَةَ عَلَى أُنْمَتِهِمْ حَتَّى إِذَا ذَكَرُوا عَلِيًّا ﷺ قَالُوا: «جَلَّ جَلَالُهُ» وَتَحَوَّ ذَلِكُ.

وَنُسِبَ لِقَوْمٍ مِنَ الصُّوْفِيَّةِ الْقَوْلُ بِالْحُلُولِ وَالِاتِّحَادِ لِظَوَاهِرٍ مِنْ كَلَامِهِمْ،

(١) راجع الملل والنحل للشهرستاني (ج ١/ص ٢٢٠).

وَفِيهِ تَخْيِيطٌ، وَحَمْلُ ذَلِكَ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِالسَّنَةِ هُوَ الْأَوَّلَى ^(١)؛ لِثُبُوتِ مَرْتَبَتِهِمْ مِنَ الدِّينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبَعَ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِمَقَاصِدِهِمْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (تَعَالَى أَنْ يَحْوِيَهُ مَكَانٌ، كَمَا تَقَدَّسَ أَنْ يَحْدَهُ زَمَانٌ، بَلْ كَانَ قَبْلَ خَلْقِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ).

برهان تنزيه
الله تعالى عن
المكان

قُلْتُ: أَمَّا تَقَدُّسُهُ تَعَالَى عَنِ الْمَكَانِ، فَلِلزُّومِ سَبْقِ الْمَكَانِ عَلَى وُجُودِهِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِهِ وَقَدَمِ الْمَكَانِ، وَهُوَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِالْقَدَمِ، وَالْمَوْصُوفُ بِالْقَدَمِ لَا يَتَّصِفُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِهِ، كَمَا لَا يَصِحُّ فِي الْحَادِثِ أَنْ يَصِيرَ قَدِيمًا. وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: الزَّمَانُ مُتَجَدِّدٌ يُقَدَّرُ بِهِ مُتَجَدِّدٌ، فَلَا يَتَصَوَّرُ فِي الْقَدِيمِ ^(٢).

وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ لِيُزْهَانَ النَّفِيِّ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ بِقَوْلِهِ: «بَلْ كَانَ قَبْلَ

(١) مثال ذلك قول ابن عطاء الله السكندري في حكمه وهو ممن ثبتت مرتبتهم من الدين: (لَوْ لَا ظُهُورُهُ فِي الْمُكُونَاتِ مَا وَقَعَ عَلَيْهَا وُجُودٌ إِبْصَارٍ) قال الشيخ زروق في شرحه: ظهوره في الأشياء إنما هو بعموم التصرف فيها، لا بالحلول والاتحاد؛ إذ يتعالى ربنا عن ذلك علوًّا كبيرًا. وحقيقة كل شيء مفتقرة إليه لإيجادًا وإمدادًا، فلولا هو ما أبصرت بالأبصار، ولا تُبْصِرَ فيها بالبصائر؛ إذ كانت تكون نفيا محضًا وعدمًا صِرْفًا. وبهذا الوجه يفهم قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] أي لا مظهر لهما من ظلمة العدم سواه، فما دام مدده لهما فظهورهما باقٍ، حتى إذا انقطع انتفى ظهورهما، فافهم. (الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية، ص ٢١٠).

(٢) الزمان عند أهل الحقِّ إمَّا عبارة عن مقارنة حادث لحادث، كمقارنة السفر لطلوع الشمس مثلاً، فوجود الزمن على هذا فرع وجود حادثين لأنه نسبةٌ بينهما، وإما عبارة عن حركات الأفلاك وما يرجع إليها من الساعات وتعاقب الليل والنهار، وذلك لا يمرُّ إلى على من سُجِّنَ داخل العالمِ.

خَلَقَ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ»^(١)، وَعَلَى ذَلِكَ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمَشَايخِ لِمُرِيدِهِ: إِذَا قِيلَ لَكَ: أَيْنَ مَعْبُودِكَ، أَيُّ شَيْءٍ تَقُولُ؟ قَالَ: أَقُولُ: حَيْثُ كَانَ فِي الْأَرْضِ، قَالَ: فَإِذَا قِيلَ: فَأَيْنَ كَانَ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: أَقُولُ: حَيْثُ هُوَ الْآنَ.

يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَتَّصِفُ بِالْمَكَانِ أَبَدًا، كَمَا لَا يَتَّصِفُ بِهِ أَرْزَلًا؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ»^(٢)، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي نَفْيِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ^(٣)، وَبَيَّاتِي مِنْهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) قال الإمام أبو بكر الطرطوشي: فإن قلت: أين هو؟ فقد سبق المكان وجوده، فمن أين الأين لم يفتقر وجوده إلى أين، هو بعد خلق المكان غني بنفسه كما كان قبل خلق المكان. (سراج الملوك، ص ٥)

(٢) قال الإمام أبو القاسم سلمان الأنصاري بعد إيراد هذا الحديث الشريف: فيما قاله رسول الله ﷺ: إثباتُ حَدَثِ الْعَالَمِ، والعلمُ بوجودِ الإله، بلا جهة، ولا غير، ولا فَلَكَ، ولا نفس، وفيه أيضا إثباتُ الصفاتِ الأزلية التي لا يَصِحُّ الْخَلْقُ دُونَهَا. (الغنية في الكلام، ج ١/ص ٢٤٥).

وقال الحافظ ابن حجر في شرحه: فيه دلالة على أنه لم يكن شيءٌ غيره تعالى، لا الماء، ولا العرش، ولا غيرهما؛ لأن كل ذلك غير الله تعالى. (فتح الباري، ج ٦/ص ٣٣٣).

(٣) وإلى عدم تقيده تعالى بالزمان والمكان والجهات أشار موسى عَلَيْهِ السَّلَام بقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿١٥﴾ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴿١٦﴾ قَالَ لَيْسَ حَوْلَهُ إِلَّا السَّمْعُ ﴿١٧﴾ قَالَ رَّبُّكُمْ رَبُّ آبَائِكُمْ الْأَوَّلِينَ ﴿١٨﴾ قَالَ إِنْ رَسُولُكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿١٩﴾ قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ ﴿٢٠﴾ [الشعراء: ٢٣ - ٢٨]، فأشار بقوله: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى أنه تعالى ربُّ الأمكنة وخالقها فلا يتقيدُ بها، وأشار بقوله: ﴿رَبُّكُمْ﴾ إلى أنه ربُّ الأزمنة وخالقها فلا يتقيدُ بها، وأشار بقوله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ إلى أنه ربُّ الجهات وخالقها فلا يتقيدُ بها، فكانَ موسى عَلَيْهِ السَّلَام قال: إِنَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ الَّذِي سَأَلْتُ عَنْهُ لَا يَتَقَيَّدُ بِزَمَانٍ وَلَا بِمَكَانٍ وَلَا بِجَهَةٍ، وَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ اللَّهَ إِلَّا اللَّهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ بِصِفَاتِهِ، لَيْسَ فِي ذَاتِهِ سِوَاءٌ، وَلَا فِي سِوَاهُ ذَاتُهُ).

تنزيه الله
تعالى عن
الاتحاد بغيره

يَعْنِي: فَلَا يَصِحُّ اتِّحَادُهُ بِشَيْءٍ، كَمَا لَمْ يَصِحَّ حُلُوهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْإِتِّحَادَ: صَيْرُورَةَ الذَّاتَيْنِ وَاحِدَةً، وَذَلِكَ غَيْرُ مَعْقُولٍ ضَرُورَةً؛ لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ ذَاتِيًّا فِيهِمَا، وَسِوَاءَ الْمِثْلَانِ وَالْغَيْرَانِ وَالْإِخْلَافَانِ، فَكَيْفَ بِالْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ؟! تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوءًا كَبِيرًا.

وَكُلُّ مَا سِوَاهُ - تَعَالَى - حَادِثٌ، فَلَوْ حَلَّ فِيهِ لَزِمَ حُدُوثُهُ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ حَلَّ فِيهِ الْغَيْرُ لَزِمَ قِدَمُهُ، وَذَلِكَ قَلْبٌ لِلْحَقَائِقِ، وَهُوَ مُحَالٌ.

وَلَوْ جَازَ أَنْ يَقُومَ بِهِ حَادِثٌ فِيمَا لَا يَزَالُ لِلزَّمِّ وَجُودُهُ فِي الْأَزَلِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ. وَخَالَفَتْ «الْكِرَامِيَّةُ» فِي ذَلِكَ، فَانْظُرْهُ^(١).

* * *

(١) راجع الملل والنحل للشهرستاني (ج ١/ص ١٢٥)

[مَبْحَثُ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ التَّغْيِيرِ وَالْإِتِّصَافِ بِالْحَوَادِثِ]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ مُتَقَدِّسٌ عَنِ التَّغْيِيرِ وَالْإِتِّصَالِ^(١)).
قُلْتُ: التَّقْدُّسُ: التَّنْزَهُ وَالتَّرَفُّعُ.

وَالتَّغْيِيرُ: عِبَارَةٌ عَنْ عَوَارِضِ الْكَوْنِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَالْاجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ، وَالْكَوْنُ بَعْدَ الْعَدَمِ، وَالْعَدَمُ بَعْدَ الْكَوْنِ، كَمَا هُوَ حَالُ الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ لِأَنَّهَا حَوَادِثُ، وَمَا لَا يَعْرِى عَنِ الْحَوَادِثِ لَا يَسْبِقُهَا، وَمَا لَا يَسْبِقُهَا فَهُوَ حَادِثٌ مِثْلُهَا.

وَأَنْتِقَالَ الْوَصْفِ وَتَطَوُّرِ الْوُجُودِ مِنْ ذَلِكَ، فَيَلْزَمُ نَفْيُهُ عَنْ وَاجِبِ الْوُجُودِ الَّذِي لَا يَصِحُّ حُدُوثُهُ وَلَا اتِّفَاقُهُ مَعَ غَيْرِهِ فِي صِفَاتِ ذَاتِهِ، بَلْ هُوَ مُنَزَّهٌ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ عَنْ مُمَائِلَةٍ غَيْرِهِ.

(١) وبهذا صرح أئمة أهل السنة، قال الحافظ الإمام أبو عمر بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) في «التمهيد» في تبين قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]: «ليس مجيئه حركة ولا زوالاً ولا انتقالاً؛ لأن ذلك إنما يكون إذا كان الجائي جسماً أو جوهرًا، فلما ثبت أنه تعالى ليس بجسم ولا جوهر لم يجب أن يكون مجيئه حركة ولا نقلة». (التمهيد، ضمن موسوعة شروح الموطأ، ج ٧/ص ٢٣٤ نشر مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط ١، ٢٠٠٥م).

وقال القاضي أبو الوليد بن رشد: لا يجوز على الله تعالى ما يجوز على الجواهر والأجسام من الحركة والسكون والزوال والانتقال والتغير والمنافع والمضار، ولا تحويه الأمكنة ولا تحيط به الأزمنة. (المقدمات الممهدة، ج ١/ص ٢٣ طبعة دار الغرب الإسلامي).

وَهَلْ حَقِيقَتُهُ نَفْسٌ وَجُودِهِ؟ وَقَالَ قَوْمٌ، وَقَالَ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ: لَيْسَتْ نَفْسٌ وَجُودِهِ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَا تَحْلُهُ الْحَوَادِثُ^(١)) وَلَا تَعْتَرِيهِ الْعَوَارِضُ.

يَعْنِي: لِأَنَّ الْحَوَادِثَ لَوْ حَلَّتْهُ كَانَتْ قَدِيمَةً مِثْلَهُ، أَوْ كَانَتْ حَادِثًا مِثْلَهَا، وَالْكُلُّ بَاطِلٌ، فَلَزِمَ بَطْلَانُ مَا يُودَّيْ إِلَيْهَا^(٢).

فَلَا يَنْصِفُ - تَعَالَى - بِشَيْءٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْمَحْسُوسَةِ كَاللُّونِ وَالطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ وَاللَّذَّةِ الْحِسِّيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْمِزَاجِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ فِي الْأَجْسَامِ. وَأَثْبَتَ الْحُكَمَاءُ اللَّذَّةَ الْحِسِّيَّةَ، وَنَفَاهَا الْمِلِّيُّونَ لِأَنَّهَا مِنْ خَوَاصِّ الْحَادِثَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- (١) ولا تقوم به؛ لأنه لو جاز ذلك للزم عدم خلوّه عن الحادث؛ لاتصافه قبل ذلك الحادث بضدّه الحادث؛ لزواله، وبقابليته هو. (إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ٢٦).
- قال الشيخ البكي الكومي: والمراد بالحوادث: ما له وجودٌ حقيقيٌّ مسبوقٌ بالعدم، لا المتجدّد من الصفات الإضافية التي لا وجود لها، ككونه - جل وعلا - قبل العالم ومعه وبعده، أو السلبية ككونه مثلاً غير رازق لزيد الميّت، ولا ما يتبع تعلق صفاته كالخالق والرازق، فإن هذا كله ليس محلّ النزاع. وبالجمله ففرّق بين الحادث والمتجدّد، فهو - جلّ وعلا - لا يتصف بحادث، ويجوز اتصافه بالمتجدّد؛ إذ الصفات المتجددة محض اعتبار وإضافة. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ١١٨).
- (٢) ذكر الشيخ البكي الكومي دليلاً آخر فقال: لو جاز اتصافه تعالى بالحوادث لجاز النقصان عليه، والنقصان عليه باطلٌ ومحالٌ إجماعاً. بيان اللزوم أن ذلك الحادث إن كان من صفات الكمال كان الخلو عنه - مع جواز الاتصاف به - نقصاناً، وقد خلا عنه قبل حدوثه، وإن لم يكن من صفات الكمال امتنع اتصافُ الله به لأن كل ما يتصف الله به يكون كمالاً. (راجع تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ١١٨).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَمْ يَزَلْ فِي نُعُوتِ جَلَالِهِ مُنَزَّهًا عَنِ الزَّوَالِ فِي صِفَاتِ كَمَالِهِ، مُسْتَغْنِيًا عَنْ زِيَادَةِ الِاسْتِكْمَالِ).

يَعْنِي أَنَّ كُلَّ صِفَاتِهِ تَعَالَى يَجِبُ لَهَا مَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الْقَدَمِ وَالْبَقَاءِ وَالْكَمَالِ، فَلَا نَقْصَ لَهَا وَلَا حُدُوثَ، وَلَا تَوَقُّفَ عَلَى الْأَسْبَابِ، وَلَا افْتِقَارَ إِلَى زِيَادَةٍ. وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي الصِّفَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

* * *

[مَبْحَثُ جَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْأَبْصَارِ]

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ فِي ذَاتِهِ مَعْلُومُ الْوُجُودِ بِالْعُقُولِ، مَرِيئُ الذَّاتِ بِالْأَبْصَارِ نِعْمَةً مِنْهُ وَمِنَّةً وَلُطْفًا بِالْأَبْرَارِ فِي دَارِ الْقَرَارِ، وَإِتِمَامًا لِلنَّعِيمِ بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ).

قُلْتُ: أَمَّا أَنَّهُ مَعْلُومُ الْوُجُودِ بِالْعَقْلِ، فَلِأَنَّهُ وَاجِبُ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ، فَكُلُّ الْوُجُودِ مُقَرَّرٌ بِوُجُودِهِ تَعَالَى، مُدْرِكُ ذَلِكَ بِعَقْلِهِ.

قَالُوا: وَحَقِيقَتُهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ وَوُجُودُهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ، خِلَافًا لِلشَّيْخِ وَالْحُكَمَاءِ، لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ غَيْرُ مَعْقُولَةٍ، وَوُجُودُهُ مَعْقُولٌ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّهُ لَيْسَ الْوُجُودُ الْمُطْلَقُ، وَلَا عَيْنَ الْأَشْيَاءِ، وَلَا الْحُرُوفِ. وَخَالَفَ أَهْلُ الْبَاطِلِ، فَصَنَّفَ الْأَيُّمَةَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ.

وَهُوَ تَعَالَى مُخَالَفٌ لِلْحَوَادِثِ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ، فَلَا يُشَبَّهُهُ شَيْءٌ، خِلَافًا لِلْيَهُودِ وَغَلَاقِ الرُّوَافِضِ وَالْمُشَبَّهَةِ، وَلَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ جِسْمٌ حَقِيقَةٌ مِنْ لَحْمٍ وَدَمٍ، أَوْ قَالَ: إِنَّهُ نُورٌ يَتَلَأَلُ كَالسَّيِّكَةِ الْبَيْضَاءِ طُولُهُ سَبْعَةُ أَشْبَارٍ بِشَبْرٍ نَفْسِهِ، أَوْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى صُورَةِ شَابٍّ أَمْرَدٍ جَعْدٍ قَطَطٍ، أَوْ عَلَى صُورَةِ شَيْخٍ أَشْمَطِ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ، أَوْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ الشَّمْسُ، وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ الْأَفْلَاكِيَّةِ، أَوْ مَنْ قَالَ بِالْذَّرَارِيِّ وَهُمْ الْمُسَبَّعَةُ، أَوْ مَنْ قَالَ بِالطَّبِيعَةِ وَهُمْ الْمُرَبَّعَةُ، أَوْ مَنْ قَالَ بِالنُّورِ وَالظُّلْمَةِ وَهُمْ الثَّنَوِيَّةُ، أَوْ مَنْ نَفَاهُ بِالْكُلِّيَّةِ وَهُمْ الدَّهْرِيَّةُ، فَإِنَّ الْكُلَّ قَدْ جَاءُوا ظُلْمًا

وَزُورًا، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوهَا كَبِيرًا.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الرَّدُّ عَلَى جَمِيعِهِمْ بِالْكَلَامِ عَلَى حُدُوثِ الْعَالَمِ، وَوُجُودِ الْبَارِي، وَقَدَمِهِ، وَوَحْدَانِيَّتِهِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى مُخَالَفٌ لِلْحَوَادِثِ.

وَالْعِلْمُ بِوُجُودِهِ مِنْ مَدَارِكِ الْعُقُولِ، لَا الْعِلْمُ بِحَقِيقَتِهِ، فَإِنَّ الْمُحَقِّقِينَ قَالُوا: لَيْسَتْ مَعْلُومَةٌ لَنَا الْآنَ، وَعَلَيْهِ الصُّوفِيَّةُ وَالْإِمَامُ «الْغَزَالِيُّ» وَغَيْرُهُمْ.

وَاخْتَلَفَ هَلْ يُمَكِّنُ عِلْمُهَا فِي الْآخِرَةِ؟ فَتَنَى «الْغَزَالِيُّ» وَالْفَلَّاسِفَةُ وَالْمُتَّصِفَةُ وَ«الْمُحَاسِبِيُّ»، وَاسْتَدَلَّ لَهُ «الْأَمْدِيُّ» بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ، عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] ^(١). وَاخْتَلَفَ النَّقْلُ عَنِ «الْقَاضِي» وَ«إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ»، فَانْظُرْ ذَلِكَ.

وَقَدْ امْتَنَعَ قَوْمٌ مِنْ إِطْلَاقِ كُنْهِهِ وَالْحَقِيقَةِ وَالْمَاهِيَةِ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَاسْتَنْقَلَ الشَّيْخُ «تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ» ذِكْرَ الذَّاتِ حَسَبَمَا ذَكَرَهُ «الْعِرَاقِيُّ»، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

فَأَمَّا رُؤْيَاهُ تَعَالَى بِالْأَبْصَارِ فَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ جَوَازُ ذَلِكَ عَقْلًا وَسَمْعًا ^(٢)، خِلَافًا لِجَمِيعِ الْفِرَقِ، إِلَّا أَنَّ السَّمْعَ جَاءَ بِالْوَعْدِ بِهِ فِي الْآخِرَةِ وَالْمَنْعُ فِي الدُّنْيَا.

أَمَّا الْجَوَازُ الْعَقْلِيُّ فَلِأَنَّ عِلَّةَ الرُّؤْيَا الْوُجُودُ، فَإِذَا جَازَتْ رُؤْيَاهُ مُوْجُودِ

الأدلة العقلية
والنقلية على
جواز رؤية
الله

(١) أبكار الأفكار للآمدي (ج ١/ص ٤٢٨) تحقيق د. أحمد محمد مهدي، ط ٢٠٠٤. ٢٠٠٤

(٢) قال الشيخ زروق في التعليق على صحيح البخاري: رؤية الله تعالى بالأبصار جائزة عقلا لأنها متعلقة بالوجود، مخصصة في الآخرة بالثبوت وفي الدنيا بالنفي شرعاً فيها؛ إذ قال صلى الله عليه وسلم في هذا: «سَتَرُونَ رَبَّكُمْ»، وفي حديث الدجال في مسلم: «وَأِنْ أَخَذَا مِنْكُمْ لَنْ يَرَى رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ»، وهي رؤية وجود لا في مكان محدود. قيل لبعضهم: كيف يرى الله في الآخرة؟ قال: يُرَى نَفْسُهُ لِمَخْلُوقَاتِهِ وَلَيْسَ فِي جِهَةٍ مِنْ نَفْسِهِ وَلَا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ. (التعليق على صحيح البخاري، ق ٤٦/أ)

جَازَتْ رُؤْيَاهُ كُلَّ مَوْجُودٍ، وَقَدْ سَأَلَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ رَبَّهُ أَنْ يَرَاهُ، وَلَا يَجْهَلَ نَبِيٍّ مَا يَجُوزُ عَلَى رَبِّهِ، وَإِنْ كَانَ الْجَوَابُ بِ﴿لَنْ تَرَيْنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فَقَدْ عَلِقَ الْوُقُوعُ بِاسْتِقْرَارِ الْجَبَلِ، وَهُوَ مُمَكِّنٌ، فَلَيْسَ بِمَنْعٍ اسْتِحَالَةٍ.

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الدَّجَالَ أَعْوَرٌ، وَإِنْ رُبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرٍ، وَإِنْ أَحَدًا مِنْكُمْ لَنْ يَرَى رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(١).

قَالُوا: وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ رَأَاهُ الْمُطِيعُ لَقَالَ الْعَاصِي: لَوْ رَأَيْتُهُ لَعَبَدْتُهُ، وَلَوْ رَأَاهُ الْعَاصِي وَحْدَهُ كَانَ أَفْضَلَ مِنَ الْمُطِيعِ، وَلَوْ رَأَيْتُهُ مَعَ لَبَطَلَ سِرُّ الاختصاص.

وَأَيْضًا فَالرُّؤْيَاهُ أَكْبَرُ الْكَرَامَاتِ، وَالْدُّنْيَا مَحَلُّ الْعِلَلِ وَالْآفَاتِ، فَلَوْ رَأَاهُ الْخَلْقُ لَاشْتَعَلُوا بِهِ عَنْ مَعَاشِهِمْ وَاعْتَرَتْهُمْ الْغَيْرَةُ، فَادَّى ذَلِكَ إِلَى ضَرَرِهِمْ؛ فَعُرُوسُ الْأَحَدِيَةِ لَا تَرْفُ بِهَذِهِ الدَّارِ الدُّنْيَةِ.

وَهَلْ قَوْلُهُ: «إِنْ أَحَدًا مِنْكُمْ» مَقْصُودٌ فَيَكُونُ عَدَمُ الرُّؤْيَةِ مَخْصُوصًا بِهِمْ دُونَهُ؟ أَوْ هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَاخِلٌ فِي ذَلِكَ؟

وَالْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَأَاهُ بِعَيْنَيْ رَأْسِهِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَبِعَهُ أَحْمَدُ^(٢) وَغَيْرُهُ، وَأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ.

وَأَنْكَرْتُهُ عَائِشَةُ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مُسْتَدَلَّةً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ

(١) في كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب ذكر ابن صباد.

(٢) وقد أخرج الإمام أحمد بن حنبل في مستنده (٢٦٢٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن

النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى».

(٣) أخرج البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في =

يُذَرِّكَ الْآبَصَرَ ﴿[الأنعام: ١٠٣].

وَرَدَّ بِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ الْإِدْرَاكَ الْمُتَمَتِّعِي لِلْإِحَاطَةِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَهُوَ يُذَرِّكَ الْآبَصَرَ﴾ يَقْتَضِي الرُّؤْيَا لِأَنَّهُ يُرَى نَفْسُهُ لِمَخْلُوقَاتِهِ، بِأَنَّ يَنْكَشِفَ لَهُمْ انْكِشَافَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، كَمَا صَحَّ وَرَوَاهُ أَحَدُ وَعِشْرُونَ مِنْ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَذَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ يُؤَمِّدُ نَاصِرَةً﴾ بِالضَّادِ، أَيْ: نَاعِمَةً، ﴿إِلَى رَحْمَتِنَا ظُرَّةً﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]، بِالظَّاءِ الْمُشَالَةِ مِنَ النَّظَرِ.

وَقَدْ قَالُوا فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»^(١): إِنَّهُ شَبَّهَ

= السماء، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «مَنْ رَزَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَغْطَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ».

قال الشيخ بدر الدين العيني: اعلم أن إنكار عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا للرؤية لم تذكرها رواية؛ إذ لو كان معها رواية فيه لذكرته، وإنما اعتمدت على الاستنباط من الآيات، وهو مشهور قول ابن مسعود. (عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، ج ١٥/ص ١٩٦).

وقال الشيخ القسطلاني: الجمهور على ثبوت رؤيته عَلَيْهِ السَّلَامُ لربه بعيني رأسه، ولا يقدح في ذلك حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ إذ لم تخبره أنها سمعته عَلَيْهِ السَّلَامُ يقول: لم أر ربي، وإنما ذكرته متأولة لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]، ولقوله تعالى: ﴿لَا تُذَرِّكُهُ الْآبَصَرُ وَهُوَ يُذَرِّكَ الْآبَصَرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. (إرشاد

الساري لشرح صحيح البخاري، ج ٥/ص ٢٧٦).

(١) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر؛ ومسلم في المساجد

ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر.

قال القاضي ناصر الدين البيضاوي: أي: تكون رؤيته تعالى رؤية جلية بَيِّنَةٌ لا تقبل مرأً ولا مِرَّةً فيخالف فيها بعضكم بعضاً ويكذبُهُ، كما لا يُشك في رؤية الشمس والقمر ولا يَنَازَع فيها، فالتشبيه إنما وقع في الرؤية باعتبار جلالتها وظهورها بحيث لا يَرْتَابُ فيها، لا في سائر كیفياتها ولا في المرئي؛ فإنه سبحانه وتعالى منزَّه عن الجسمية وعمَّا يؤدي إليها. (تحفة الأبرار في شرح مصابيح السنة، ص ٢٨١).

النَّظَرُ بِالنَّظَرِ، لَا الْمُنْظُورَ بِالْمُنْظُورِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ رُؤْيُهُ وَجُودٌ، لَا أَنَّهُ فِي مَكَانٍ مَحْدُودٍ. وَقِيلَ لِبَعْضِهِمْ: كَيْفَ يُرَى اللَّهُ فِي الْآخِرَةِ؟ قَالَ يُرَى نَفْسُهُ لِمَخْلُوقَاتِهِ وَلَيْسَ فِي جِهَةٍ مِنْ نَفْسِهِ وَلَا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ. انْتَهَى.

وَقَدْ مَرَّ أَنَّ رُؤْيَيْهِ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا مَمْنُوعَةٌ، وَذَلِكَ بِالْبَصَرِ لَا بِالْقَلْبِ، وَفِي الْيَقِظَةِ لَا فِي النَّوْمِ لِأَنَّهَا بِالْقَلْبِ جَائِزَةٌ بِلَا خِلَافٍ، حَتَّى قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «رَأَى قَلْبِي رَبِّي».

لا خلاف في
جواز رؤية
الله في المنام

وَهِيَ فِي النَّوْمِ نَوْعٌ مُكَاشَفَةٌ بِالرُّوحِ، فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهَا، وَرُويَتْ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ كـ «أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»، وَ«التِّرْمِذِيَّ الْحَكِيمَ»، وَ«عَلِيَّ بْنِ الْمُؤَقِّقِ» مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ «ابْنُ الْمُؤَقِّقِ»: ضَاقَ عَلَيَّ الْحَالُ فَعَزَمْتُ عَلَى تَرْكِ التَّجَرُّدِ، فَرَأَيْتُ رَبَّ الْعِزَّةِ فِي الْمَنَامِ فَقَالَ: يَا ابْنَ الْمُؤَقِّقِ! أَتَخَافُ الْفَقْرَ وَأَنَا رَبُّكَ؟! فَأَذْهَبَ اللَّهُ ذَلِكَ عَنِّي.

وَادَّعَى بَعْضُ مَشَايِخِ فَاسٍ فِي الْقَدِيمِ رُؤْيَيْهِ فِي الْمَنَامِ عَلَى الْوَجْهِ الْكَامِلِ، فَسُئِلَ فَقَالَ: «انْعَكَسَ بَصْرِي فِي بَصِيرَتِي فَصِرْتُ كُلِّي بَصْرًا، فَرَأَيْتُ مَنْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»، فَسَلَّمَ لَهُ حَالَهُ.

وَادَّعَى بَعْضُ مُرِيدِي الشَّيْخِ «عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رُؤْيَيْهِ تَعَالَى بِالْبَصَرِ فِي الدُّنْيَا، فَتَهَاهُ الشَّيْخُ عَنْ قَوْلِهِ، وَقَالَ لَهُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُرَى فِي الدُّنْيَا. قِيلَ لَهُ: أَكَاذِبٌ هُوَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ انْخَرَقَ نُورُ بَصِيرَتِهِ إِلَى بَصَرِهِ فَرَأَى بِبَصِيرَتِهِ فَظَنَّ أَنَّهُ رَأَى بِبَصَرِهِ، وَمَا رَأَى إِلَّا بَصَرَهُ مُتَّصِلًا بِبَصِيرَتِهِ، وَهِيَ قَدْ اتَّصَلَتْ بِالْجَمَالِ الْإِلَهِيِّ فَظَنَّ أَنَّ مَا رَأَى بِبَصِيرَتِهِ مَرْتَبًا بِبَصَرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

وَلَا خِلَافَ فِي الْمَنْعِ سَمْعًا، إِلَّا مَا حَكَى «الْقُسَيْرِيُّ» عَنْ «الشَّيْخِ» أَنَّ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّنْفِي رُجُوعًا فَتِيْمُ كَلِمَةِ الْإِجْمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي قَوْلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «نِعْمَةٌ مِنْهُ وَمِنَّةٌ وَلُطْفًا بِالْأَبْرَارِ فِي دَارِ الْقَرَارِ» إِلَى آخِرِهِ تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ لَا يَرَوْنَهُ تَعَالَى فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وَهَذَا عَامٌّ لَا دَلِيلَ عَلَى تَخْصِيصِهِ، فَكُلُّ مَوَاقِفِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فِيهِ سَوَاءٌ.

وَقِيلَ: يَرَوْنَهُ عَلَى صِفَةِ الْقَهْرِ وَالْجَلَالِ فَيَزِيدُهُمْ ذَلِكَ أَلَمًا وَشِدَّةَ عَذَابٍ. وَلِأَنَّ الرُّؤْيَةَ كَرَامَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ، فَتَحَقَّقَ الْمَنْعُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

خاتمة :

اِخْتَلَفَ فِي الْمَلَائِكَةِ وَمُؤْمِنِي الْجَنِّ هَلْ يَرَوْنَهُ تَعَالَى فِي الْآخِرَةِ؟ فَجَزَمَ «عَزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ» بِالتَّنْفِي قَائِلًا: لِأَنَّ الْوَعْدَ إِنَّمَا وَقَعَ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَهُمْ مِنَ الْآدَمِيِّينَ فَلَا يَدْخُلُ غَيْرُهُمْ. وَحَكَى غَيْرُهُ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ.

وَهُوَ بَعِيدٌ لِإِنَّهُمْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ أَتَى عَلَيْهِمْ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ ۞ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ۞ [الأنبياء: ١٩ - ٢٠]، فَلَا أَقَلَّ مِنَ الْوَقْفِ لِعَدَمِ الْقَاطِعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا مُؤْمِنُو الْجَنِّ فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ كَالْآدَمِيِّينَ، أَوْ غَائِبَتُهُمُ النَّجَاةُ مِنَ النَّارِ؟ حَكَى «الْإِمَامُ» وَ«الْحَلِيمِيُّ» وَ«النَّسْفِيُّ» فِي تَفَاسِيرِهِمْ فِي ذَلِكَ

مبحث رؤية
الملائكة
والجن الله
تعالى في
الآخرة

اِخْتِلَافًا، وَلِ«ابْنِ الْعَرَبِيِّ» فِي «الْعَارِضَةِ» أَنَّهُمْ لَا يَتَعَمَّوْنَ بِالْجَنَّةِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا
عِنْدَ إِنْذَارِ قَوْمِهِمْ: «يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ» [الأحقاف: ٣١]،
فَانْظُرْ ذَلِكَ.

وَقَالَ جُمْهُورُ الْأَئِمَّةِ: حَيْثُ يَرَى سُبْحَانَهُ فَتَغَيَّرُ مُشَارِ إِلَيْهِ. وَذَهَبَ «الشَّيْخُ»
إِلَى أَنَّهُ يَرَى مُشَارًا إِلَيْهِ بِنَاءً عَلَى زَعْمِهِ أَنَّ الْإِشَارَةَ تَقُومُ بِالْمُشِيرِ، لَا بِالْمُشَارِ
إِلَيْهِ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ تَعَالَى يَرَى ذَاتَهُ وَصِفَاتِهِ وَالْعَالَمَ، وَاعْتَرَفَ الْمُعْتَزِلَةُ
بِذَلِكَ.

وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ جَوَازُ رُؤْيَةِ الْخَلْقِ صِفَاتِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ عَلَّةُ
الرُّؤْيَةِ، وَهِيَ مُوجُودَةٌ، وَلَكِنْ لَا دَلِيلَ عَلَى الْوُقُوعِ.

وَقَوْلُ الشَّيْخِ: «وَأَتِمَامًا لِلنَّعِيمِ» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الرُّؤْيَةَ مِنْ كَمَالِ نَعِيمِ الْجَنَّةِ،
وَهُوَ كَذَلِكَ، وَهُوَ خَيْرُ نَعِيمِهَا كَالرِّضَا وَالْبَقَاءِ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

[مَبَاحِثُ الصِّفَاتِ الوجودِيَّةِ]

ثُمَّ لَمَّا فَرَغَ مِنَ التَّنْزِيهِ افْتَتَحَ الْكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ ^(١) فَقَالَ:
(الْقُدْرَةُ) أَيُّ: الْكَلَامُ عَلَيْهَا إِبْتِئَاتًا وَتَنْزِيهًا، وَافْتَتَحَ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ:
(وَأَنَّهُ تَعَالَى حَيٌّ قَادِرٌ جَبَّارٌ قَاهِرٌ).

قُلْتُ: إِنَّمَا ذَكَرَ الْحَيَاةَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّ الْحَيَاةَ هِيَ الْأَصْلُ فِي الْقُدْرَةِ؛
إِذْ كَانَتْ شَرْطًا فِي وُجُودِ الْقُدْرَةِ كَغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ؛ إِذْ لَا تَصُحُّ نَسْبَتُهَا لِمَيْتٍ
وَلَا جَمَادٍ.

و«الْجَبَّارُ»: مِنَ الْجَبْرِ الَّذِي هُوَ جَبْرُ الْخَلْقِ عَلَى مُرَادِهِ مِنْهُمْ وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ
مُرَادَهُمْ. وَالْجَبَابَرَةُ مِنَ الْخَلْقِ: الَّذِينَ يَسُوقُونَ الْخَلْقَ إِلَى مُرَادِهِمْ قَهْرًا، وَلِلَّهِ
الْمَثَلُ الْأَعْلَى.

و«الْقَاهِرُ» وَ«الْقَهَّارُ» بِمَعْنَى وَاحِدٍ: مِنَ الْقَهْرِ، وَهُوَ الْاِسْتِيلَاءُ عَلَى الشَّيْءِ
مِنْ جِهَةِ أَمْرِ ظَاهِرِ الْمُلْكِ وَالسُّلْطَانِ، وَعَلَى بَاطِنِهِ مِنْ جِهَةِ الْمَكَانَةِ وَقِيَامِ الْحُجَّةِ،
كَذَا قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو الْحَسَنِ الْحَرَالِيُّ» رَحِمَهُ اللَّهُ فِي اسْمِهِ «الْقَهَّارُ» مِنْ «شَرَحِ
الْإِرْشَادِ».

فَأَرَادَ الْمُؤَلِّفُ بِذِكْرِ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ وَالِاسْمَيْنِ الْكَرِيمَيْنِ أَنَّهُ تَعَالَى عَامٌّ
التَّصَرُّفِ بِقُدْرَتِهِ، عَظِيمٍ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الزبيدي: عند المتقدمين لا فرق بين المعاني والمعنوية. (إتحاف السادة المتقين، ج ٢/
ص ٢٦).

ثُمَّ زَادَ بَيَانًا يَقُولُهُ: (لَا يَغْتَرِيهِ قُصُورٌ وَلَا عَجْزٌ، وَلَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ، وَلَا يُعَارِضُهُ فَنَاءٌ وَلَا مَوْتُ).

يَعْنِي أَنَّهُ كَامِلٌ فِي قُدْرَتِهِ؛ إِذْ لَا يَلْحَقُهُ شَيْءٌ مِنَ النِّقْصِ وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، وَلَوْ جَازَ عَجْزُ قُدْرَتِهِ عَنْ شَيْءٍ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ عَاجِزًا عَنْ كُلِّ شَيْءٍ^(١)، وَالْعَجْزُ يُنَافِي الإِلَهِيَّةَ، ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقَدِّرًا﴾ [الكهف: ٤٥].

وَالسَّنَةُ: أَقَلُّ النَّوْمِ، وَالنَّوْمُ مَلْزُومٌ بِالْغَفْلَةِ، وَهِيَ عَيْنُ الْعَجْزِ، وَالْفَنَاءُ وَالْمَوْتُ أُخْرَى فِي ذَلِكَ.

وَكَانَهُ يُشِيرُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فَالْقَيُّومُ: الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، وَالْقَائِمُ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ، وَلِكُلِّ نَفْسٍ بِمَا تَحْتَاجُ وَمَا طَلَبَتْ، وَذَلِكَ مِنْ كَمَالِ الْقُدْرَةِ، وَالسَّنَةُ وَالنَّوْمُ عَوَارِضُ تَقْدَحُ فِي ذَلِكَ، فَوَجَبَ نَفْيُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ ذُو الْمُلْكِ وَالْمَلَكُوتِ، وَالْعِزَّةِ وَالْجَبَرُوتِ).

يَعْنِي: صَاحِبُ الْمُلْكِ فَمَا بَعْدَهُ، فَإِنَّ الْكُلَّ لَهُ، الْمَخْلُوقُ مُلْكُهُ، وَغَيْرُ

(١) ونظم هذا البرهان أن يقال: لو لم يكن تعالى قادراً لما أوجد شيئاً من العالم، لكن عدم وجود العالم محال. أما الاستثنائية فضرورية، وأما بيان الملازمة فلا أنه لو لم يكن قادراً كان عاجزاً، والعاجز لا يتأتى منه الفعل. وحاصل ما قصد في هذا الدليل أن يقال: لو لم يتأت من كل من الفعل والترك - الذي هو معنى القدرة - فلا يخلو إما أن يتمتع عليه الترك أو يتمتع عليه الفعل، فإن امتنع عليه الترك كان علة أو طبيعة فيلزم أن يكون العالم قديماً، وهو محال. وإن امتنع منه الفعل كان عاجزاً، فيلزم أن لا يوجد شيء من العالم، كيف وقد قام الدليل على افتقار كل ما سواه تعالى إليه. وإذا استحال اللازم بقسميه استحال الملزوم، وهو نقيض المطلوب، فيكون المطلوب حقاً. (حاشية الشيخ محمود مقديش على شرح الإمام السنوسي على الوسطي، ج ١/ص ٢٥٩).

المَخْلُوقِ وَصُفُّهُ. وَهَذِهِ الْأَرْبَعُ قَدْ وَقَعَ ذِكْرُهَا فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: «سُبْحَانَ ذِي الْمُلْكِ وَالْمَلَكُوتِ، سُبْحَانَ ذِي الْعِزَّةِ وَالْجَبَرُوتِ، سُبْحَانَ الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ».

قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ الْبَنَاءِ» رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَ«الْمُلْكُ»: مَا شَأْنُهُ أَنْ يُدْرَكَ بِالْحِسِّ وَالْوَهْمِ، وَ«الْمَلَكُوتُ» مَا شَأْنُهُ أَنْ يُدْرَكَ بِالْعَقْلِ وَالْفَهْمِ^(١)، وَ«الْجَبَرُوتُ»: مَا شَأْنُهُ أَنْ يُدْرَكَ بِهِمَا، لَكِنْ لَا فِي الْحَالِ، وَلَكِنْ فِي ثَانِي حَالٍ، كَمَا فِي الْجَنَّةِ؛ إِذْ هُوَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرٌ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ، وَسَتَرَاهُ الْعَيْنُ وَتَسْمَعُهُ الْأُذُنُ وَيَخْطُرُ عَلَى قَلْبِ الْبَشَرِ، وَكَمَا فِي الدُّنْيَا مِمَّا لَا تُدْرِكُهُ الْآنَ وَهُوَ قَابِلٌ لِلِإِدْرَاكِ بَعْدُ، فَافْهَمْ.

وَعَالَمُ «الْعِزَّةِ»: مَا مَنَعَهُ اللَّهُ عَنْ خَلْقِهِ فَلَمْ يُمْكِنْهُمْ الْعِلْمُ بِهِ، كَتَعَلَّقِ أَسْمَاءَهُ

(١) قال الإمام ابن عرفة «الفرق بين الملك والملوك أن المخلوقات إن نظرنا إليها باعتبار ذواتها فقط فهو نظر في مُلْكٍ، وإن نظرنا فيها من جهة افتقارها إلى موجد أوجدتها فهذا نظر في ملكوت، فيستدل به على وحدانية الصانع وقدرته وإرادته وغير ذلك. (تقييد الأبي، تحقيق د. حواله ص ١٤٠).

وقال أيضاً في تفسير قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ الَّذِي يَدْرِي مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣]: الملك راجع إلى العلم بالممكنات من حيث إمكانها، والملوك راجع إلى العلم بها من حيث وجودها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ يَلْبِسُ مَلَكُوتَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُخَيِّرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ [المؤمنون: ٨٨] (تقييد السلاوي، ص ٤٩١ تحقيق د. الزار).

وقال الشيخ جلال الدين الدواني في شرح هذه خطبة طوالع الأنوار للقاظمي البيضاوي: الممكن الموجود المدرك بالحس يسمى ملكاً وخلقاً وشهادة، وغير المدرك به يسمى ملكوتاً وأمرأً وغيباً. (مخطوط ٩ ضمن مجموع رقم ٣٩٧٥ بمكتبة مجلس الشورى الإيراني، ص ٣٣٦).

وَصِفَاتِهِ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَهَا بِهِ، فَانْظُرْ ذَلِكَ وَتَأَمَّلْهُ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

و«الْجَبْرُوتُ» فَعَلُوتٌ مِنَ الْجَبْرِ، لِأَنَّهُ جَبَّرَ بَيْنَ عَالَمَيْنِ، فَهُوَ بَعِيرٌ هَمَزٍ. وَذَكَّرَ لِي أَنَّ «الْجَوْهَرِيَّ» ذَكَرَ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: (لَهُ السُّلْطَانُ وَالْقَهْرُ، وَالْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، وَالْخَلَائِقُ مَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ).

يَعْنِي بِ«السُّلْطَانِ» ظُهُورَ الْجَلَالَةِ مَعَ كَمَالِ الْمُلْكِ وَعُمُومِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَخْلُوقَاتِ بِالْفَضَايَا وَالتَّدْبِيرَاتِ، دُونَ مُعَارِضٍ وَلَا مُتَارِعٍ.

و«الْقَهْرُ» تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ فَوْقَ هَذَا، وَكَوْنُهُ سُلْطَانًا قَاهِرًا وَصَفَ لَهُ، وَكَذَا «الْخَلْقُ» بِمَعْنَى التَّخْلِيقِ، وَ«الْأَمْرُ» قَوْلُهُ لِلشَّيْءِ كُنْ فَيَكُونُ، فَهُوَ مِنْ كَلَامِهِ.

وَقَوْلُهُ: «وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، وَالْخَلَائِقُ مَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ» هُوَ نَصُّ الْقُرْآنِ، وَفِيهِ إِبْتِاثُ الْيَدِ وَالْقَبْضَةِ فِي حَقِّهِ، وَتَوَوَّلَ كُلُّ مِنْهُمَا بِوُجُودِ الْقُدْرَةِ^(١).

(١) قال القاضي عياض في شرح قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَسْرَعُكُمْ لِحَاقًا بِي أَطْوَلُكُمْ يَدًا»: يريد: أَسْمَحَكُنْ وَأَفْعَلَكُنْ لِلْمَعْرُوفِ وَأَكْثَرَكُنْ صِدْقَةً، يُقَالُ: «فُلَانٌ طَوِيلُ الْيَدِ وَطَوِيلُ الْبَاعِ» إِذَا كَانَ سَمَحًا جَوَادًا، وَضَدُّهُ قَصِيرُ الْيَدِ وَجَعْدُ الْبِنَانِ. وَقَوْلُهُ: «يَسِطُ يَدُهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مَسِيءُ النَّهَارِ» مِنْ هَذَا أَيْضًا، وَيَكُونُ إِشَارَةً إِلَى الْقَبُولِ وَالْإِنْعَامِ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «قِيلَ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ» [المائدة: ٦٤]، وَقَوْلُهُ: «كُتِبَ التَّوْرَةُ بِيَدِهِ، وَخُلِقَ آدَمُ بِيَدِهِ، وَيَقْبُضُ السَّمَاوَاتُ بِيَدِهِ»، وَمِثْلُ هَذَا مِمَّا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ مِنْ إِضَافَةِ الْيَدِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ الْيَدَ هُنَا لَيْسَتْ بِجَارِحَةٍ وَلَا جِسْمٍ وَلَا صُورَةٍ، وَنَزَهَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ؛ إِذْ هِيَ صِفَاتُ الْمُحَدَّثِينَ، وَأَثْبَتُوا مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَنُوا بِهِ وَلَمْ يَنْفَوْهُ، وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ إِلَى الْوُقُوفِ هُنَا وَلَا يَزِيدُونَ، وَيَسْلَمُونَ وَيَكُونُونَ عِلْمَ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَكَذَلِكَ قَالُوا فِي كُلِّ مَا جَاءَ مِنْ مِثْلِهِ=

وَقَالَ «الْقُسَيْرِيُّ» فِي الْيَدِ: فِي حَقِّهِ تَعَالَى صِفَةٌ يَخْلُقُ بِهَا عَلَى التَّخْصِصِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْأَيْمَةُ فِي سَبْعَةِ عَشَرَ فَصْلًا مِنَ الصِّفَاتِ:

❁ أُولَاهَا: الْوَجْهُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، قَالَ «الْقَاضِي»: هُوَ الْوُجُودُ، وَوَافَقَهُ «الشَّيْخُ» فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ أَنَّهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ وَ«أَبِي إِسْحَاقٍ»، وَإِلَيْهِ يَمِيلُ الصُّوفِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

❁ الثَّانِيَةُ: الْيَدَانِ^(١)، اثْنَهُمَا «الشَّيْخُ» صِفَتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ، وَعَلَيْهِ السَّلَفُ،

= من المتشابه، وذهب كثير من أئمة المحققين من المتكلمين منهم إلى أنها صفات عُلِّمت من جهة الشرع فأثبوتها زائدة على الصفات التي يقتضيها العقل من العلم والقدرة والإرادة والحياة، ولم يتأولوها ووقفوا هنا، وذهب آخرون منهم إلى تأويلها على مقتضى اللغة التي أرسل بالبيان بها صاحب الشرع صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا يَمْسُكُنَ قُوَّتُهُمْ لِيُثَبِّتَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، فتأولوا اليدَ على القدرة وعلى المنة وعلى النعمة والقوة والملك والسلطان والحفظ والوقاية والطاعة والجماعة بحسب ما يليق بتأويلها بالموضع الذي أتت به، وكذلك تأولوا غيرها من الألفاظ المشككة. ولكل قول من ذلك سلفٌ وقُدوةٌ ووجهٌ وحجَّةٌ، ولا تخالف بينهم في ذلك إلا من جهة الوقوف أو البيان، وهم متفقون على الأصل الذي قدمناه من التنزيه والتسبيح لمن ليس كمثلته شيء، خلافاً للمجسمة المبتدعة الملحدة. (مشارق الأنوار، ج ٢/ص ٣٠٣)

(١) قال الإمام ابن جزى في «التسهيل»: «وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَقُولَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيَهُمْ وَلِئِنْ قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُفْشِي كَيْفَ يَشَاءُ» [المائدة: ٦٤]: عبارة عن إنعامه وجوده. وإنما ثُبِّتَتِ اليَدَانِ هُنَا وأُفِرِدَتِ فِي قَوْلِ الْيَهُودِ «يَدُ اللَّهِ مَقُولَةٌ» لِيَكُونَ رَدًّا عَلَيْهِمْ وَمِبَالِغَةً فِي وَصْفِهِ تَعَالَى بِالْجُودِ، كَقَوْلِ الْعَرَبِ: فَلَانِ يَعْطِي بِكُلِّ يَدَيْهِ، إِذَا كَانَ عَظِيمَ السَّخَاءِ. (ج ١/ص ٣٢٢ طبعة دار الكتب العلمية)

وقد وردت أخبار نبويَّةٌ بإثبات اليد لله تعالى، وحملها العلماء على معاني صحيحة، منها قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيُتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيُتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا» أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب التوبة، =

وَالِيهِ يَمِيلُ «الْقَاضِي» فِي بَعْضِ كُتُبِهِ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُمَا مَجَازَانِ عَنِ الْقُدْرَةِ.

❖ الثَّالِثَةُ: الْعَيْنَانِ، ذَهَبَ «الشَّيْخُ» مَرَّةً إِلَى أَنَّهُمَا صِفَتَانِ زَائِدَتَانِ، وَمَرَّةً إِلَى أَنَّهُمَا عِبَارَةٌ عَنِ الْبَصَرِ^(١).

❖ الرَّابِعَةُ: الْجَنْبُ^(٢)، قِيلَ: صِفَةُ زَائِدَةٌ، وَقِيلَ: عِبَارَةٌ عَنِ الْأَمْرِ.

❖ الْخَامِسَةُ: الْإِصْبَعُ^(٣)، قِيلَ: صِفَةُ زَائِدَةٌ، وَقِيلَ: رَاجِعٌ إِلَى الْقُدْرَةِ.

= باب قبول التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب والتوبة.

قال الحافظ النووي: «يَدُ الْجَارِحَةِ مُسْتَحِيلَةٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى». (المنهاج، ج ١٧/ص ٧٦). قال الشيخ الأبي: بسط اليد كناية عن القبول، وإنما كنى بذلك لأن العرب كانت إذا رضي أحدهم الشيء بسط يده لأخذه، وإذا كرهه قبضها، فخطبوا بأمر محسوس يعلمونه ليتمكن المراد في نفس السامع، وهو مجاز لأن اليد التي هي الجارحة والبسط يستحيل كل منهما في حق الله لأن ذلك من صفات الأجسام. (إكمال الإكمال، ج ٧/ص ١٣٦) وراجع أيضا المفهم للإمام القرطبي (ج ٧/ص ١٠٦).

(١) وإليه ذهب الإمام الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] إذ قال: «تجري السفينة التي حملنا نوحا فيها بمرأى منا ومُنْظَرٍ». ونقل عن سفيان الثوري تفسير ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ بمعنى: بأمرنا. (جامع البيان، ج ٢٢/ص ١٢٦)

(٢) قال الإمام ابن جرير الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿عَلَى مَا قَرَّبْتُ فِي جَنَّتِي أَلَّهُ﴾ [الزمر: ٥٦] يقول: على ما ضيعت من العمل بما أمرني الله به، وقصرت في الدنيا في طاعة الله. ونقل عن مجاهد تفسير قوله تعالى: ﴿فِي جَنَّتِي أَلَّهُ﴾ بمعنى في أمر الله. وعن السدي بمعنى: ما تركت من أمر الله. (جامع البيان، ج ٢٠/ص ٢٣٤ - ٢٣٥)

(٣) وردت نسبة الأصابع لله تعالى في غير ما خبر صحيح، ومنها قول النبي ﷺ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلُّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاجِدٍ يُصَرِّفُهُ كَيْفَ يَشَاءُ» أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء. قال الإمام القرطبي: ظاهر الإصبع محال على الله تعالى قطعاً لما قلناه آنفاً، ولأنه لو كانت له أعضاء وجوارح لكان كل جزء منه مفتقراً للآخر، فتكون جملته محتاجة، وذلك يناقض الإلهية.

= (المفهم، ج ٦/ص ٦٧٢).

﴿السَّادِسَةُ: الْقَدَمُ^(١)﴾، قِيلَ: بِمَعْنَى الْقَهْرِ، وَقِيلَ: خَلَقَ سُمِّيَ بِذَلِكَ، وَقِيلَ: صِفَةٌ زَائِدَةٌ.

﴿السَّابِعَةُ: الْيَمِينُ، قِيلَ: مِنْ مَعْنَى الْقُدْرَةِ، وَقِيلَ: صِفَةٌ زَائِدَةٌ. وَفِي الْحَدِيثِ: «كِلْتَا يَدَيْ رَبَّنَا يَمِينٌ»^(٢).

= قال الإمام المازري: فهي استعارة لكمال قدرته تعالى، كما يقال: «فلان في قبضتي وبين إصبعي» لا يراد أنه حال في قبضته ولا بين إصبعه، وإنما المراد أن قهره سهل عليّ أعمل فيه ما شئتُ، فكَذلك هذا، فالمعنى أن قلوب بني آدم تحت قدرته تعالى يتصرف فيها بما شاء، لا يعتاص عليه شيء مما أَرادَه فيها كما لا يعتاص على أحدكم ما في كفه وبين إصبعيه، فهو تمثيل للقرب بالأشياء المحسوسة تقريبا للفهم. (راجع المعلم بفوائد مسلم، ج ٣/ص ٣١٦ تحقيق الشيخ النيفر، بيت الحكمة، ط ١، ١٩٩١م؛ وإكمال الإكمال للشيخ الأبي، ج ٨/ص ٧٧، دار الكتب العلمية)

وقال الحافظ النووي: معنى الحديث أنه سبحانه وتعالى متصرف في قلوب عباده وغيرها كيف شاء، لا يمتنع عليه منها شيء ولا يفوته ما أَرادَه، كما لا يمتنع على الإنسان ما كان بين إصبعيه، فخطاب العرب بما كانوا يفهمون ومثله بالمعاني الحسية تأكيداً له في نفوسهم. (المنهاج، ج ١٦/ص ٢٠٤)

(١) ورد في الصحيحين عن النبي ﷺ قال: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَيَتْرَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ، بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ، وَلَا يَزَالُ فِي الْجَنَّةِ فَضْلٌ حَتَّى يُبْنِيَّ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا، فَيَسْكِنُهُمْ فَضْلَ الْجَنَّةِ»، أخرجه البخاري في الإيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته؛ ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء. (راجع تأويلات أهل السنة في فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني، ج ٨/ص ٤٧١ - ٤٧٢ تحقيق عبد القادر شيبه الأسد)

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمار، باب فضيلة الإمام العادل، عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُّوا». قال الفاضل عياض: في قوله ﷺ: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ» تنبيه أنه لم يردْ بيمين الرحمن =

فَهَذِهِ سَبْعُ مَوَاضِعَ ، وَنَذْكُرُ بَاقِيَ السَّبْعَةِ عَشَرَ بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
وَالْقَوْلُ فِي «الْقَبْضَةِ» كَالْقَوْلِ فِي الْيَدِ ، وَعَلَى التَّأْوِيلِ الْقَبْضَةُ: عِبَارَةٌ عَنِ
الْإِحَاطَةِ .

وَالْحَلَائِثُ: كُلُّ الْمُكُونَاتِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ الْمُنْفَرِدُ بِالْخَلْقِ وَالْإِخْتِرَاعِ، الْمُتَوَحِّدُ بِالْإِيجَادِ
وَالْإِبْدَاعِ، خَلَقَ الْخَلْقَ وَأَعْمَلَهُمْ، وَقَدَّرَ أَرْزَاقَهُمْ وَأَجَالَهُمْ).
يَعْنِي أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ ^(١)، فَلَا خَالِقَ لَشَيْءٍ سِوَاهُ، وَلَا مُخْتَرِعَ
لَشَيْءٍ إِلَّا إِيَّاهُ .

وَالْإِخْتِرَاعُ: الْإِيجَادُ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ، وَالْإِبْدَاعُ: كَذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ: «خَلَقَ الْخَلْقَ وَأَعْمَلَهُمْ» دَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا

= ولا بيده هنا الجارحة ، تعالى الله عنها ؛ إذ لو كان المراد الجارحة لكان لها مقابلة الشمال ،
ويكون فيها تحديدُ الله تعالى وتقدير جهاتٍ له ، عز وجل عن ذلك ، وذلك إنما يصح في
الأجسام المتحيزات والمقدَّرات . (إكمال المعلم ، ج ٦/ص ٢٢٨) .

وقال الإمام القرطبي: قد شهد العقل والنقل أن الله تعالى منزَّه عن مماثلة الأجسام وعن
الجوارح المركبة من الأعصاب والعظام ، وما جاء في الشريعة مما يوهِّم شيئاً من ذلك فهو
توسُّعٌ واستعارةٌ حسب عادات مخاطباتهم الجارية على ذلك ، وقد توسَّعت العرب في
اليمين فأطلقوه ولا يريدون به يمين الجارحة ، بل الجهة المحمودة والظفرُ بالخصلة الشريفة
المقصودة . (المفهم ، ج ٤/ص ٢٣) .

(١) قال الشيخ زروق: فَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ ، فَقَالَ: الْحُكْمُ الْكُلِّيُّ الْإِجْمَالِيُّ فِي
الْأَزَلِّ: الْقَضَاءُ ، وَالْقَدَرُ: جُزْئِيَّاتُ ذَلِكَ الْحُكْمِ وَتَفَاصِيلُهُ . ذكره صاحب «التوشيح في التنبيه
على الجامع الصحيح» ، فالأشياء صادرة عن قضاء الله - أي حُكْمِهِ - جارية بتقديره . (شرح
الرسالة ، ج ١/ص ٣٧) وصاحب «التوشيح» هو الإمام جلال الدين السيوطي .

تَعْمَلُونَ ﴿ الصفات: ٩٦ ﴾، وَبَيَّنَ ذَلِكَ أَنَّ مُوجِدَ الْمُرَكَّبِ مُوجِدُ أَجْزَائِهِ وَأَحْكَامِهِ، وَإِلَّا فَلَيْسَا لَهُ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ وَالنَّفْعُ وَالضَّرُّ.

وَقَالَتِ الْمُعْتَرِلةُ: الْمَعَاصِي لَيْسَتْ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ. وَجَوَابُهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القم: ٤٩]، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْقَدَرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ مِنْ اللَّهِ، كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَسَى»^(١).

وَيُحْكِي أَنَّ «عَبْدَ الْجَبَّارِ الْهَمْدَانِيَّ» اجْتَمَعَ هُوَ وَ«أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَانِيَّ» فِي مَوْضِعٍ، فَقَالَ «عَبْدُ الْجَبَّارِ»: سُبْحَانَ مَنْ تَنَزَّهَ عَنِ الْفَحْشَاءِ. فَسَمِعَهُ «أَبُو إِسْحَاقَ» وَفَهِمَ مِنْهُ، فَقَالَ: سُبْحَانَ مَنْ لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يَشَاءُ.

مناظرة بين
القاضي عبد
الجبار
والأستاذ أبي
إسحاق
الاسفرائيني

قَالَ «عَبْدُ الْجَبَّارِ»: أَفَيَحِبُّ رَبُّنَا أَنْ يُعْصِيَ؟!

فَقَالَ «أَبُو إِسْحَاقَ»: أَفَيُعْصَى رَبُّنَا فَهَرًا؟!

فَقَالَ «عَبْدُ الْجَبَّارِ»: أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَنِي الْهُدَى وَسَلَكَ بِي سَبِيلَ الرَّدَى، أَأَحْسَنَ إِلَيَّ أَمْ أَسَاءَ؟

فَقَالَ «أَبُو إِسْحَاقَ»: إِنْ مَنَعَكَ مَا لَكَ فَقَدْ أَسَاءَ، وَإِنْ مَنَعَكَ مَا لَهُ فَيَفْعَلُ فِي مُلْكِهِ مَا يَشَاءُ.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب كل شيء بقدر. قال الإمام القرطبي: معنى هذا الحديث أن ما من شيء يقع في هذا الوجود كائنا كان إلا وقد سبق به علم الله تعالى ومشئته، سواء كان من أفعالنا أو صفاتنا أو من غيرها، ولذلك أتى بـ«كل» التي هي للاستغراق والإحاطة، وعقبها بـ«حتى» التي هي للغاية حتى لا يخرج عن تلك المقدمة الكلية من الممكنات شيء ولا يُؤْهِمُ فيها تخصيص. (المفهم، ج ٦/ص ٦٧١).

فَقَالَ الْحَاضِرُونَ: لَيْسَ عَنْ هَذَا جَوَابٌ.

وَرُويَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ وَقَعَ لِـ «الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ» كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ مَعَ مُعْتَزِلِيٍّ،
فَقَالَ فِي آخِرِ الْأَمْرِ: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْإِرَادَةِ وَالْأَفْعَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَتَقْدِيرُ الرِّزْقِ وَالْأَجَلِ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ، «فَرَعَ رَبُّكَ مِنْ أَرْبَعٍ: الْخَلْقِ،
وَالْخُلُقِ، وَالرِّزْقِ، وَالْأَجَلِ»^(١) وفي حديث آخر: «إِنَّ اللَّهَ وَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكًا
يَقُولُ^(٢): يَا رَبِّ نُطْقَةً، يَا رَبِّ عِلْقَةً، يَا رَبِّ مُضْغَةً، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهُ
قَالَ: فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الْأَجَلُ؟ شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَيَكْتُبُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ»^(٣).

فَلَا يَأْكُلُ أَحَدٌ رِزْقَ غَيْرِهِ، وَلَا يَمُوتُ أَحَدٌ قَبْلَ أَجَلِهِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ بِنَاءً
عَلَى أَصْلِهِمُ الْفَاسِدِ فِي أَنَّ الْحَرَامَ لَيْسَ بِرِزْقٍ لِأَكْلِهِ، وَأَنَّ الْمَقْتُولَ مَنْقُوصٌ مِنْ
عُمْرِهِ.

(١) الحديث عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «فُرِعَ إِلَى ابْنِ آدَمَ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنَ
الْخَلْقِ، وَالْخُلُقِ، وَالرِّزْقِ، وَالْأَجَلِ» أخرجه الطبراني في الأوسط ج ٢/ص ١٥٥، طبعة دار
الحرمين، ١٩٩٥م

(٢) القسطلاني: في روايتنا «وَكَّلَ» بالتخفيف، مِنْ وَكَّلَهُ بِكَذَا إِذَا اسْتَكْفَاهُ إِيَّاهُ وَصَرَفَ أَمْرَهُ إِلَيْهِ.
(إرشاد الساري، ج ١/ص ٣٥٧)

(٣) القسطلاني: يقول عند وقوع النطفة التماساً لإتمام الخلقة أو الدعاء بإقامة الصورة الكاملة
عليها أو الاستعلام أو نحو ذلك، فليس في ذلك فائدة الخبر ولا لازمه؛ لأن الله تعالى
عالم الكل، فهو على نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِي وَصَّعَهَا أَنفِي﴾ [آل عمران: ٣٦]، قَالَتْهُ تَحْسُرًا
أَوْ تَحَرُّنًا إِلَى رَبِّهَا. (إرشاد الساري، ج ١/ص ٣٥٧)

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الحيض، باب قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَخْلَقَةٍ وَغَيْرِ مَخْلَقَةٍ﴾ [الحج: ٥]؛
ومسلم في كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله.

وَحُجَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤] ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [نوح: ٤] ، هَذَا مَعَ أَنَّ الْقَتْلَ فِعْلُ الْقَاتِلِ قَائِمٌ بِهِ ، وَالْمَوْتُ قَائِمٌ بِالْمَيِّتِ يَخْلُقُهُ اللَّهُ عَقِيبَ فِعْلِ الْقَاتِلِ بِلَا مُهْلَةٍ .

فَأَمَّا كَوْنُ الْحَرَامِ رِزْقًا فَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] ، وَقَدْ عُرِفَ أَنَّ فِي الْخَلْقِ مَنْ لَمْ يَأْكُلْ قَطُّ غَيْرَ الْحَرَامِ ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْحَرَامُ رِزْقًا لَزِمَ الْخُلْفُ فِي الْخَبَرِ الْعَامِّ ، هَذَا مَعَ أَنَّ الدَّوَابَّ لَيْسَ لَهَا مِلْكٌ وَهِيَ مَرْزُوقَةٌ .

قَالُوا: وَلَا يُسَمَّى رِزْقًا إِلَّا مِلْكُ الْحَيِّ ، دُونَ غَيْرِهِ .
وَالْكُلُّ فَاسِدٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَا يَشُدُّ عَنْ قَبْضَتِهِ مَقْدُورٌ ، وَلَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ تَصَارِيفُ الْأُمُورِ) .

يَعْنِي أَنَّ كُلَّ مَقْدُورٍ تَحْتَ تَصْرِيفِ قُدْرَتِهِ وَإِنْ كَانَ مَا كَانَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥] ، ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] ، وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ ، حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَسْ» ^(١) .

وَقَدْ نَبَّهَ «ابْنُ عَطَاءٍ اللَّهُ» عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: «سَوَابِقُ الْهِمَمِ لَا تَخْرِقُ أَسْوَارَ الْأَقْدَارِ» ^(٢) .

(١) سبق تخريجه .

(٢) قال الشيخ زروق في شرح هذه الحكمة: وقوع الفعل والانفعال إنما هو بقدرة الله ذي الجلال =

وَفِي الْحَدِيثِ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: «أَنَا اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، خَلَقْتُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ، فَطُوبَى لِمَنْ خَلَقْتُهُ لِلْخَيْرِ وَأَجْرِيْتُ الْخَيْرَ عَلَى يَدَيْهِ، وَوَيْلٌ لِمَنْ خَلَقْتُهُ لِلشَّرِّ وَأَجْرِيْتُ الشَّرَّ عَلَى يَدَيْهِ»^(١).

وَقَدْ قَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: «إِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ الْخَيْرَ وَلَا يَخْلُقُ الشَّرَّ»، وَفِي ذَلِكَ إِبْتِاثٌ خَالِقٍ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ صَرِيحُ الشُّرْكِ، وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ الْقَدْرِيَّةُ»^(٢)؛ لِأَنَّهُمْ يُنْسِبُونَ الْفِعْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

نَعَمْ نَنْسِبُ الْخَيْرَ لَهُ تَعَالَى، وَنَنْسِبُ الشَّرَّ لِنَفْسِنَا أَدْبًا مَعَهُ سُبْحَانَهُ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»^(٣)، وَلَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، أَيْ: مِنْ نَفْسِهَا لِأَنَّكَ أَهْلُ النَّقْصِ وَالْعَيْبِ^(٤)، وَهُوَ تَعَالَى أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ، أَيْ: أَهْلٌ لِأَن يُتَّقَى، وَأَهْلٌ لِأَن يُغْفَرَ.

= من كل وجه وعلى كل حال، فهي محيطة بكل شيء معني كإحاطة السور بالمحصور حساً، لا خروج لشيء منها بحالٍ، كان مما يسرع نفوذه، أو مما يتوقف وجوده، وهذا مما شهدت به براهيم العقول وعضدته أدلة الشرع المنقول. (مفتاح الإفادة، ص ٤٧).

(١) رواه البيهقي في كتاب الاعتقاد (ص ١٦٤) طبعة دار الفضيلة.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في القدر.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه.

قال القاضي عياض: «والشر ليس إليك» قيل: لا يُتَّقَى به وجهك ولا يتقربُ به إليك، وقيل: لا يصعد إليك، وإنما يصعد إليك الكلم الطيب، أي: إلى مستقر الأعمال الطيبة من عليين وسدرة المنتهى وحيث جعلت مستقر كتبها. (مشارك الأنوار على صحاح الآثار، ج ٢/ص ٢٤٧).

(٤) قال الإمام ابن الجوزي: قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ في المخاطب بهذا الكلام أقوال، أحدها: أنه عامٌ، فتقديره: ما أصابك أيها الإنسان، قاله قتادة. والثاني: أنه خطاب للنبي ﷺ والمراد به غيره. (راجع زاد المسير، ج ٢/ص ١٣٩).

قَالَ «ابْنُ الْجَوَازِيِّ»: وَلَا حُجَّةَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَلَا لِلْمُعْتَزِلَةِ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: «أَصَابَكَ» إِلَّا لِمَا وَرَدَ عَلَيْكَ لَا بِسَبَبٍ مِنْكَ، وَكَلَامُ الْقَوْمِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا جَرَى بِالسَّبَبِ، فَافْهَمُ.

وَالْحَقِيقَةُ دَائِرَةٌ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴿[النساء: ٧٨ - ٧٩] أَيْ: يَقُولُونَ: «مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ» عَلَى جِهَةِ التَّبَكُّيْتِ لَهُمْ عَلَى التَّفْصِيلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا: لَا يُقَالُ إِنَّ الْقَبَائِحَ وَالشُّرُورَ وَالْكَفْرَ بِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَدْبًا مَعَ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا لَا يُقَالُ: هُوَ خَالِقُ الْقَادُورَاتِ وَالْقَرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ وَرَبُّهَا، وَلَا يُصَافُ اسْمٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَيْهِمَا، لَكِنْ خَالِقُ لَجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ وَمُرِيدٌ لَهَا، لَا مَوْجُودٌ إِلَّا بِإِرَادَتِهِ.

فَجَمِيعُ الْحَوَادِثِ كُلُّهَا بِإِرَادَتِهِ، فَالطَّاعَةُ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ وَإِرَادَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ وَأَمْرِهِ، وَالْمَعْصِيَةُ بِقَضَائِهِ وَإِرَادَتِهِ وَقَدَرِهِ وَسَخَطِهِ وَكَرَاهَتِهِ، لَا بِمَحَبَّتِهِ وَأَمْرِهِ وَرِضَاهُ؛ لِأَنَّ الْمَحَبَّةَ وَالرِّضَا: إِرَادَةُ الشَّيْءِ مَعَ اسْتِحْسَانِهِ، وَهَذَا لَا يَتَحَقَّقُ فِي الْمَعْصِيَةِ، بَلِ الثَّابِتُ بِهَا عَكْسُهُ.

قَالَ الْإِمَامُ «أَبُو حَامِدٍ»: وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَمَذْهَبُ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ، وَلَا يُقَالُ: خَلَقَهُ ضَعِيفٌ، بَلْ يُقَالُ: مَا سِوَى اللَّهِ ضَعِيفٌ. وَلَا يُقَالُ: لَهُ الزَّوْجَاتُ وَالْأَوْلَادُ، بَلْ يُقَالُ: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَنِينٌ﴾ [البقرة: ١١٦]، وَهُوَ أَتَقَى؛ لِإِيْهَامِ الْأَوَّلِ، وَسَلَامَةِ الْآخِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

(١) بعد اتفاق أهل الحق على أن الله تعالى مرید لجميع الحوادث والوقائع خَيْرُهَا وَشَرُّهَا، حَسَنُهَا وَقَبِيحُهَا، مُحَرَّمُهَا وَمَشْرُوعُهَا، اخْتَارَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحَوَادِثَ كُلَّهَا =

وَمَعْنَى «لَا يَشِدُّ» يَكْسِرُ الْمُعْجَمَةَ وَالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ أَيْضًا: لَا يَخْرُجُ.

و«الْقَبْضَةُ» فِي حَقِّهِ تَعَالَى: عِبَارَةٌ عَنِ الْقُدْرَةِ عِنْدَ التَّأْوِيلِ.

و«لَا يَعْزُبُ»: لَا يَغِيبُ؛ ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨]، فَافْهَمُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَا تُحْصَى مَقْدُورَاتُهُ، وَلَا تَنْتَاهَى مَعْلُومَاتُهُ).

يَعْنِي: وَكَذَلِكَ كُلُّ مُتَعَلِّقَاتِ صِفَاتِهِ لَا حَصْرَ لَهَا وَلَا تَنَاهِي، لَا ذَاتًا وَلَا تَعَلُّقًا؛ أَمَّا ذَاتًا فَلِأَنَّ التَّنَاهِي مِنْ خَوَاصِّ الْكَمِّ، وَلَا كَمَّ هُنَاكَ، وَأَمَّا تَعَلُّقًا فَلِأَنَّ تَنَاهِيَهَا نَقْصٌ وَعَجْزٌ، وَلَا عَجْزَ وَلَا نَقْصَ فِي صِفَاتِهِ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوهًا كَبِيرًا.

* * *

= مرادة الله ولكن من حيث الجملة، للا من حيث التفصيل، حتى إنه لا يقال: الكفرُ مرادٌ لله، وكذا الزُّنا والفواحش والمعاصي والجرائم؛ محافظةً على الأدب، تأسياً بالخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ حيث قال: ﴿أَلَدَى خَلْقِي فَهُوَ يَمِينٌ﴾ وَالَّذِي هُوَ يَطْمِئُنُّ وَيَسْقِينُ ﴿٧٨﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿[الشعراء: ٧٨ - ٨٠]، لم يُصِفِ المرضَ إليه مع عِلْمِهِ بِأَنَّ المرضَ من الله تعالى. قالوا: وهذا مطردٌ في الشهادة، فإنه يقال لوالي البلد: هو أمير هذه البلدة والوالي سكانها والسلطان على أهلها، ولا يقال: والي الخرابات وأمير الكلاب؛ حفظاً لحرمة. وكذا في حقِّ الله تعالى يقال: العالمُ لله تعالى مُلْكًا وَمِلْكًا؛ قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾ [المائدة: ١٢٠]، ومما في الأرض الولد والزوجة، ثم لا يقال: إِنَّ الْوَلَدَ لله أو الزوجة لله، بل يقال عند الإجمال والإطلاق يضاف الكلُّ إليه دون حالة التفصيل.

[الْعِلْمُ]

يَعْنِي: الْكَلَامَ فِي إِثْبَاتِهِ وَتَنْزِيهِهِ وَمُتَعَلَّقَاتِهِ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، وَمُحِيطٌ بِمَا يَجْرِي مِنْ تَحْوِمِ الْأَرْضِينَ إِلَى أَعْلَى السَّمَاوَاتِ، لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ).

مبحث عموم
تعلق علم الله
تعالى بكل
العلوم

يَعْنِي أَنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ كُلَّ مَعْلُومٍ مِنْ مَوْجُودٍ وَمَعْدُومٍ، فَيَعْلَمُ ذَاتَهُ وَصِفَاتِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ، مَا كَانَ مِنْهُمْ، وَمَا سَبَّكَوْنُ، وَمَا لَا يَكُونُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَيْفَ كَانَ يَكُونُ.

وَقَدْ عَلِمَ الْأَشْيَاءَ تَفْصِيلاً، وَلَا يُقَالُ جُمْلَةً؛ قَالَ «الْقَاضِي»: لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْجُمْلَةِ سَهْوٌ عَنِ التَّفْصِيلِ^(١).

وَأَنكَرَ «ابْنُ خَلِيلٍ» عَلَى مَنْ قَالَ: يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً؛ لِوُقُوعِ التَّنَافِي بَيْنَهُمَا. قَالَ: فَيَتَعَالَى رَبُّنَا عَنْ ذَلِكَ.

و«تَحْوِمُ الْأَرْضِ»: أَسَافِلُهَا الَّتِي لَا شَيْءَ تَحْتَهَا؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا

(١) هذه مسألة خلافية، والخلاف فيها لفظي على التحقيق، أشار إليه القاضي عضد الدين الإيجي في «المواقف» حيث قال: العلم الإجمالي هل يثبت لله أم لا؟ جوزه القاضي والمعتزلة، ومنعه كثير من أصحابنا وأبو هاشم. والحق أنه إن اشترط فيه الجهل بالتفصيل امتنع عليه تعالى، وإلا فلا يمتنع عليه. فإن قيل: فينتفي حينئذ عنه تعالى علم حاصل للمخلوق وهو الإجمالي، قلنا: نعم وهو العلم المقرون بالجهل، فالمنفي عنه تعالى هو القيد، وهو كونه مع الجهل لإيجابه نفي أصل العلم عنه تعالى. (راجع كتاب الموقف، ص ١٤٤، طبعة عالم الكتب).

فِ الْبَحْرِ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَافِيسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿٥٩﴾ [الأنعام: ٥٩] الْآيَةُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (بَلْ يَعْلَمُ دَبِيبَ النَّمْلَةِ السَّودَاءِ عَلَى الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ فِي اللَّيْلَةِ الظُّلُمَاءِ، وَيُذَرِّكَ حَرَكَةَ الذَّرِّ فِي جَوِّ الْهَوَاءِ، وَيَعْلَمُ السَّرَّ وَالْخَفَى، وَيَطْلُعُ عَلَى هَوَاجِسِ الضَّمَائِرِ وَحَرَكَاتِ الْخَوَاطِرِ وَخَفِيَّاتِ السَّرَائِرِ).

يَعْنِي أَنَّ عِلْمَهُ شَامِلٌ لِكُلِّ مَعْلُومٍ وَإِنْ كَانَ أَخْفَى الْخَفَى كَدَبِيبِ النَّمْلَةِ الَّذِي لَا يَكَادُ يُذَرِّكُ، لَا سِيَّمَا عَلَى الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ وَفِي اللَّيْلَةِ الظُّلُمَاءِ، فَلَا تُذَرِّكُهُ حَاسَّةُ الْبَصَرِ كَمَا لَمْ يُذَرِّكُ بِحَاسَّةٍ غَيْرَهَا.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ فِي حَدِيثٍ «الشُّرْكُ فِي أَمْتِي أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ»^(١). هَذَا تَرْكِيبٌ لِلْأَمَةِ لِتَنْفِي الشُّرْكِ عَنْهَا؛ لِأَنَّ دَبِيبَ النَّمْلِ لَا يُذَرِّكُ، فَأَخْفَى مِنْهُ لَا يُوجَدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْذَّرُّ: هُوَ الْبُعُوضُ، وَقِيلَ: النَّمْلَةُ الْحُمْرَاءُ، وَقِيلَ: مَا يَظْهَرُ فِي الْهَبَاءِ عِنْدَ دُخُولِ الشَّمْسِ مِنْ كُوَّةٍ وَنَحْوِهَا، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَالْجَوُّ الْهَوَاءُ: مَا عَلَا مِنْهُ وَتَفَعَّرَ.

وَصَوَابٌ هَذَا الْمَحَلُّ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ عَلَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ، فَتَأَمَّلْهُ.

(١) أورده المنذري عن أبي موسى الأشعري قال: خطبنا رسول الله ﷺ ذات يوم فقال: «يا أيها الناس! اتقوا هذا الشرك، فإنه أخفى من دبيب النمل»، فقال له من شاء الله أن يقول: وكيف نتقيه وهو أخفى من دبيب النمل يا رسول الله؟ قال: «قولوا: اللهم إنا نعوذ بك من أن نشرك بك شيئاً نعلمه، ونستغفرك لما لا نعلمه». (الترغيب والترهيب، ج ١/ ص ٨٠ مكتبة المعارف، ط ١).

وَالسِّرُّ: مَا خَفِيَ عَنِ النَّاسِ، فَأَخْفَى مِنْهُ. مَا لَا يُدْرِكُهُ غَيْرُ صَاحِبِهِ، أَوْ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا بِحَرَكَةٍ فِي نَفْسِهِ.

وَالهَاجِسُ: مَا يَخْطُرُ فِي الْقَلْبِ وَلَا يَنْبُتُ، وَهُوَ أَخْفَى الْحَرَكَاتِ النَّفْسِيَّةِ.

وَالْحَوَاطِرُ: مَا يَجْرِي فِي الْقَلْبِ مِنَ الْمَحْرَكَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (بِعِلْمٍ قَدِيمٍ أَرَلِّي قَائِمٍ بِذَاتِهِ، لَمْ يَزَلْ مَوْصُوفًا بِهِ فِي الْأَزَلِ، لَا بِلَعْلَمٍ مُتَجَدِّدٍ حَاصِلٍ فِي ذَاتِهِ بِالْحُلُولِ وَالْإِنْتِقَالِ).

يَعْنِي أَنَّ عِلْمَهُ قَدِيمٌ بَاقٍ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ وَلَا مُتَجَدِّدٍ وَلَا مُتَنَاهٍ.

قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»: «لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَمَا يُحْدِثُهُ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، لَمْ يَحْدُثْ لَهُ عِلْمٌ بِهَا، بَلْ حَصَلَتْ مَكْشُوفَةٌ لَهُ بِالْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ، إِذْ لَوْ خَلَقَ لَنَا عِلْمًا بِقُدُومِ زَيْدٍ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَدَامَ ذَلِكَ الْعِلْمُ تَقْدِيرًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، لَكَانَ قُدُومُ زَيْدٍ مَعْلُومًا لَنَا بِذَلِكَ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ تَجَدُّدٍ عِلْمٍ آخَرَ». قَالَ: «فَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ قَدَمُ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى»^(١). انْتَهَى.

وَمَدَّارُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ عِلْمٌ وَيَعْلَمُ لِأَنَّهُ عَالِمٌ، لَا أَنَّهُ عَالِمٌ لِأَنَّهُ عِلْمٌ وَيَعْلَمُ، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو الْعَبَّاسِ الْبَنَاءُ» فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى «الْكَشَافِ» عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وَهُوَ كَلَامٌ صَحِيحٌ مَلِيحٌ وَاضِحٌ.

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: وَلَا يُقَالُ فِيهِ تَعَالَى «عَاقِلٌ» وَلَا «دَارٍ» وَلَا «عَارِفٌ»؛ لِقُصُورِهِ عَنْ مَعْنَى الْعِلْمِ.

وَلِ«الْقَاضِي»: الْعِلْمُ: مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ. فَأُلْزِمَ أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ

مبحث قديم
تعلق علم الله
بالمعلومات

(١) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٥٣).

مَعْرِفَةً وَعَكْسَهُ. قَالُوا: فَالْتَزَمَهُ. وَلَهُمْ فِيهِ بَحْثٌ يَطُولُ، فَاَنْظُرُوهُ.

وَمَعْنَى «الْأَزَلِ»: الْقِدَمُ الَّذِي لَا مُفْتَسَحَ لَوْجُودِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

وَنَفَى بِقَوْلِهِ: «لَا يَعْلَمُ مُتَجَدِّدٌ» إِلَى آخِرِهِ صِفَةَ الْمَخْلُوقِينَ، فَإِنَّ عِلْمَهُمْ مُتَجَدِّدٌ بِتَجَدُّدِ الْمَعْلُومَاتِ، عَرَضٌ مُتَنَقِّلٌ حَالٌ فِي ذَوَاتِهِمْ، وَيَتَعَالَى رَبُّنَا عَنْ أَوْصَافِ خَلْقِهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

* * *

(الإرادة)

يعني: الكلام في الإرادة إيجاباً وتنزيهاً وما يتبع ذلك .

ودليل وجود الإرادة كدليل وجود العلم والقدرة، وهو وجود العالم على أتم إتيان وهيئة وزمان خاصين، فإتيانه دليل على علم فاعله، وتخصيصه بوقت وهيئة دليل لإرادته، وبروزه من العدم دليل قدرته، فالإرادة للتخصيص، والقدرة للإبراز، والعلم للإتيان، والحياة شرط في الجميع .

«ومن رأى ثوباً من ديباج حسن النسيج والتأليف، ثم توهّم صدور نسجه من غير عالم به ولا قادر عليه ولا مريد له أو ميّت لا استطاعة له، كان منخلعاً عن غريزة العقل، منحرفاً في سلك العبادة والجهل»^(١).

قال رحمه الله: (وأنه مريد للكائنات، مدبر^(٢) للحادثات، فلا يجري في الملك والملوك قليل ولا كثير، صغير ولا كبير، خير أو شر، نفع أو ضرر، إيمان أو كفر، عرفان أو نكر، فوز أو خسران، زيادة أو نقصان، طاعة أو عصيان، كفر أو إيمان، إلا بقضاء الله وقدره ومشيئته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن).

(١) هذا اقتباس من كلام الإمام الغزالي في «الرسالة القدسية» (راجعها ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٣٧).

(٢) التدبير: إعمال الروية في أدبار الأمور وعواقبها ليتقن الأفعال ويصدر على ما ينبغي، ولما تقرّر في موضعه أن الله تعالى منزّه عن الأعراض، والمتصور في حقه تعالى غاياتها، فالمراد بالتدبير في حقه تعالى إتيان الفعل وإحكامه.

برهان انتصافه
تعالى بالإرادة

يَعْنِي أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَتَنَاقَلُهُ الْإِمْكَانُ يَفْتَقِرُ إِلَى تَخْصِصٍ بِأَحَدِ الْجَائِزِينَ عَلَيْهِ
بَدَلًا مِنْ نَقِضِهِ^(١)؛ إِذْ لَوْلَا التَّخْصِصُ مَا كَانَ وُجُودُهُ بِأَوَّلَى مِنْ عَدَمِهِ، وَلَا
تَخْصِصَ إِلَّا بِإِرَادَةٍ؛ وَإِلَّا لَزِمَ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْمُتَسَاوِينَ مِنْ غَيْرِ مُرْجِّحٍ^(٢).

قَالَ فِي «الرَّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»: «وَكَيْفَ لَا يَكُونُ مُرِيدًا وَكُلُّ فِعْلٍ صَدَرَ مِنْهُ
أَمْكَنَ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ ضِدُّهُ»^(٣)، وَمَا لَا ضِدَّ لَهُ أَمْكَنَ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ كَذَلِكَ بِعَيْنِهِ قَبْلَهُ

(١) الممكن الجائز الوجود والعدم لا يترجح وجوداً ولا عدماً لذاته، فلا يقتضي ترجيحاً لأحد
الجانبين إلا بمرجح، فإذا وُجد أو عُدِمَ كان عَدَمُهُ أو وُجُودُهُ للمرجح، لا له؛ لأنه لا
يقتضي العدم، فضلاً عن الوجود فمن باب الأولى، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ
لأنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا شَوْكًا﴾ [الفرقان: ٣] ليعرف أن ما يملكونه
هو كإياتهم مملوكٌ لله تعالى.

وحيث تقرر ما ذكر فكل ما فيه الممكن أو المحدث أو المخلوق أو المجعول لا يقتضيه
لذاته، وإنما يقتضيه لمؤتيه ومن مؤتيه الذي آتاه إليه، لا له ولا منه كما ذكر، فكل ما به
فمن الله أو الله ولو أقل قليل وأكثر كثير؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يَكُمُ بَيْنَ يَمَعَتِ قَوْمِ اللَّهِ﴾ [النحل:
٥٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ
يَأْتِيَكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَنًا فَأَخَذَكُمُ ثُمَّ
يُمِيسِكُمْ ثُمَّ يُعْصِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا
ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

(٢) يخرج من هذا الكلام كلية عقلية نصها: «كُلُّ مُمَكِّنٍ يَتَوَقَّفُ وُجُودُهُ عَلَى وُجُودِ الْفَاعِلِ
الْمُخْتَارِ». قال العلامة الكليني: الممكن سواء كان الوجود والعدم بالنسبة إلى ذاته على
السواء بحيث لا أولوية لشيء منهما كما ذهب إليه الجمهور، أو كان العدم أولى بذاته كما
ذهب إليه البعض على ما في الكتب الكلامية، يتوقف وجوده على وجود الفاعل الموجد؛
وإلا يلزم ترجيح أحد المتساويين أو المرجوح على الآخر بلا مرجح، وهو قطعي البطلان عند
الكل حتى الصبيان، فوجود كل ممكن مسبوق بعدمه، وتلك المسبوقية تقتضي تقدّم عدم
الممكن على وجوده تقدماً ذاتياً لأن وجوده متوقف على التأثير المتوقف على عدم الممكن
لاستحالة تحصيل الحاصل. (راجع حاشية الكليني على شرح الدواني على العقائد ٥٠/١).
(٣) الزبيدي: أي: كل صادر عنه تعالى من الممكنات في وقت من الأوقات كان من الممكن =

وَيَعْدُهُ؟! وَالْقُدْرَةُ تُتَنَاسَبُ الصَّدَيْنِ وَالْوَقْتَيْنِ مُنَاسَبَةً وَاحِدَةً، فَلَا بُدَّ مِنْ إِرَادَةٍ صَارِفَةٍ لِلْقُدْرَةِ عَنْ أَحَدِ الْمَقْدُورَيْنِ^(١).

قَالَ: «وَلَوْ أَعْنَى الْعِلْمُ عَنِ الْإِرَادَةِ فِي تَخْصِيصِ الْمَعْلُومِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّمَا وَجِدَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي سَبَقَ الْعِلْمُ بِوُجُودِهِ، لَجَازَ أَنْ يُغْنِيَ عَنِ الْقُدْرَةِ حَتَّى يُقَالَ: وَجِدَ بِغَيْرِ قُدْرَةٍ لِأَنَّهُ سَبَقَ الْعِلْمُ بِوُجُودِهِ»^(٢). انْتَهَى.

وَالْمُرَادُ بِ«الْكَائِنَاتِ» كُلُّ مَوْجُودٍ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ الْحَادِثَاتُ؛ إِذْ كَانَتْ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ.

وَالْمُدَبِّرُ: «الْمُبْرِمُ لِلْأَشْيَاءِ عَلَى عِلْمٍ بِأَذْبَارِهَا - أَيْ عَوَاقِبِهَا - وَمَا سَيَكُونُ مِنْهَا، وَقَدْ وَرَدَ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي الْأَسْمَاءِ، فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ [يونس: ٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ [الرعد: ٢]، وَقَالَ جَلَّ وَعَلَا: ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥].

وَالْمُلْكُ وَالْمَلَكُوتُ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُمَا، وَ«الْمَلَكُوتُ» فَعْلُوتٌ مِنَ الْمُلْكِ، كَالْجَبْرُوتِ مِنَ الْجَبْرِ، وَالرَّحْمُوتُ وَالرَّهْبُوتُ مِنَ الرَّحْمَةِ وَالرَّهْبَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ مَعْرُوفَانِ كَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَيَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا فِي الْحِسِّيِّ حَقِيقَةً وَفِي الْمَعْنَوِيِّ مَجَازًا.

= صدور ضده فيه، أي: ضد ذلك الصادر بدله في ذلك الوقت. (إتحاف السادة المتقين، ج ٢/ص ١٤٠)

(١) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٤٠).

(٢) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٤١).

وَالْخَيْرُ»: مَا فِيهِ فَايِدَةٌ وَمَنْعَةٌ، وَالشَّرُّ ضِدُّهُ وَهُوَ مَا فِيهِ خَسَارَةٌ وَمَضَرَّةٌ.
 وَ«الْإِيمَانُ»: التَّصْدِيقُ ^(١) وَالْإِذْعَانُ، وَ«الْكُفْرُ»: الْجُحُودُ وَالْعِتَادُ.
 وَ«النَّفْعُ»: مَا فِيهِ سَلَامَةٌ وَفَايِدَةٌ، وَ«الضَّرُّ» مَا فِيهِ أَلَمٌ وَمَشَقَّةٌ.
 وَ«الْعِرْفَانُ»: الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ بِهِ، عَلَى مَا قَالَهُ «الْقَاضِي».
 وَ«التَّكْرُّ»: انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُقَابِلٌ لِلْعِرْفَانِ.
 وَ«الْقَوْرُ»: الظُّفْرُ بِالْمَقْصُودِ مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ الْمَوْلَى؛ «فَمَنْ زُحِرَ عَنِ الْكَارِ
 وَأُذْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ» [آل عمران: ١٨٥].

وَ«الْخُسْرُ»: قَوَاتُ الْمَقْصِدِ مَعَ حُصُولِ الْآفَةِ.
 وَ«الزِّيَادَةُ»: مَا فَوْقَ الْمَطْلُوبِ، وَ«النَّقْصَانُ»: الْقُصُورُ دُونَهُ.
 وَ«الطَّاعَةُ»: مُوَافَقَةُ الْأُمُورِ بِهِ شَرْعًا، وَ«الْعِصْيَانُ»: مُخَالَفَةُ أَمْرِ اللَّهِ الْوَاجِبِ.
 وَ«الْكُفْرُ»: أَصْلُهُ لَعَنَةٌ: التَّغْطِيَةُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْحَرَاثُ «كَافِرًا» لِأَنَّهُ يُعْطِي
 الْبَذَرَ بِالتُّرَابِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَعْجَبَ الْكَافِرَ بِنَائِهِ» [الحديد: ٢٠]، وَفِي الشَّرْعِ:
 تَغْطِيَةُ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ.

(١) نقل الإمام الطبري عن ابن عباس رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: «الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ»
 [البقرة: ٣] قال: يصدقون. ثم قال الإمام الطبري: ومعنى الإيمان عند العرب: التصديق.
 (جامع البيان عن تفسير آي القرآن، ج ١/ص ٢٤٠. تحقيق د. عبد الله التركي. نشر هجر
 للطباعة والنشر)

وقال الإمام الطبري أيضا في كتاب «التبصير في معالم الدين» عند الكلام على مفهوم
 الإيمان: والصواب من القول في ذلك عندنا أن الإيمان اسم للتصديق كما قالته العرب
 وجاء في كتاب الله تعالى ذكره خبرا عن إخوة يوسف من قيلهم لأبيهم يعقوب: «وَمَا أَنْتَ
 بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ» [يوسف: ١٧] بمعنى: ما أنت بمصدق لنا على قيلنا (ص ١٩٠).

وَالْإِيمَانُ سُرْعًا: التَّصْدِيقُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَبِمَا جَاءَ عَنْهُمَا مِنْ أَمْرٍ وَنَهْيٍ وَغَيْرِهِمَا^(١).

وَقَوْلُهُ: «إِلَّا بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ وَمَشِيتِهِ» هَذَا خَيْرُ الْجُمْلَةِ كُلِّهَا، فَقَضَاؤُهُ: حُكْمُهُ، أَيْ: قَوْلُهُ لِلشَّيْءِ «كُنْ»، وَ«قَدَرُهُ»: إِبْرَامُهُ مَا أَبْرَمَهُ فَيَكُونُ، وَ«مَشِيتُهُ»: إِرَادَتُهُ فِيهِ بِتَخْصِيصِهِ بِأَحَدِ الْجَائِزِينَ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ: «فَمَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ» كَلِمَةٌ أَجْمَعَ عَلَيْهَا السَّلَفُ قَبْلَ بُيُوغِ الْبِدْعِ، فَكَانَتْ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَسَيَاتِي الْكَلَامِ عَلَيْهِمْ فِي الْأَفْعَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَا يَخْرُجُ عَنْ مَشِيتِهِ لَفْتَةٌ نَاطِرٍ، وَلَا فَلْتَةٌ خَاطِرٍ، بَلْ هُوَ الْمُبْدِئُ الْمُعِيدُ، الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُ، لَا رَادَّ لِحُكْمِهِ، وَلَا مُعَقَّبٌ لِقَضَائِهِ، وَلَا مَهْرَبٌ لِلْعَبْدِ عَنْ مَعْصِيَتِهِ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ وَرَحْمَتِهِ، وَلَا قُوَّةَ لَهُ عَلَى طَاعَتِهِ إِلَّا بِمَحَبَّتِهِ وَإِرَادَتِهِ).

يَعْنِي بِ«الْفَلْتَةِ» وَاحِدَةَ الْإِلْتِفَاتِ، أَيْ: تَقْلِيبَ الْوَجْهِ لِجِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ بِسُرْعَةٍ.

وَالْفَلْتَةُ: مَا يَقَعُ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ وَلَا قَصْدٍ.

وَالْحَاطِرُ: حَرَكَةُ النَّفْسِ فِي أَمْرٍ مَا.

(١) قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي: الْإِيمَانُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ التَّصْدِيقُ، لَكِنَّهُ مَنْ وَجَدَ مِنْهُ الْإِيمَانَ دُونَ شَرَائِعِهِ فَلَا يَقْطَعُ بِأَنَّهُ يَنْجُو مِنَ النَّارِ، وَإِنَّمَا يَقْطَعُ بِأَنَّهُ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، إِمَّا بِأَنَّهُ يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُ ابْتِدَاءً فَيَدْخُلُهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَعَاقِبُهُ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ ثُمَّ يَدْخُلُهُ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النِّسَاءُ: ٤٨]. (المنتقى، ج ٩/ص ٢٧٤).

وَقَوْلُهُ: «الْمُبْدِيُّ الْمُعِيدُ الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُ» تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ أَوَّلَ الْخُطْبَةِ.

وَمَعْنَى «لَا رَادَّ لِحُكْمِهِ» أَيُّ: مَا أَبْرَمَهُ مِنْ أَمْرٍ لَا يَنْقُضُهُ نَاقِضٌ، وَ«لَا مُعَقَّبٌ لِقَضَائِهِ» يَعْنِي: لَا نَاقِضٌ لِمَا قَضَى مِنَ الْأَمْرِ قَبْلَ نُفُوزِهِ أَوْ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ ﴿الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨].

وَقَوْلُهُ: «وَلَا مَهْرَبَ» إِلَى آخِرِهِ، فَصَدُّ لِنَفْسِهِ «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»، إِذْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «لَا حَوْلَ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِعِصْمَةِ اللَّهِ، وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ إِلَّا بِإِعَانَةِ اللَّهِ»^(١).

وَحَقِيقَةُ «التَّوْفِيقِ»: تَوَجُّهُ الْإِعَانَةِ مِنَ اللَّهِ لِعَبْدِهِ عَلَى مَا يُرِيدُهُ مِنْهُ، وَيُقَابِلُهُ «الْخِذْلَانُ» وَهُوَ صَرْفُ الْإِعَانَةِ.

وَالرَّحْمَةُ: إِرَادَةُ الرَّفْقِ وَالْإِحْسَانِ، وَيُقَابِلُهَا «النِّقْمَةُ». وَ«الْمَحَبَّةُ» مِنْهُ تَعَالَى: إِرَادَةُ الْإِكْرَامِ الدَّائِمِ، وَيُقَابِلُهَا «الْبُغْضُ» وَهُوَ إِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ الدَّائِمِ.

فَالطَّاعَةُ أَمْرُنَا بِهَا وَيَسِّرَهَا لَنَا وَأَتَابَنَا عَلَيْهَا، وَغَيْرَهَا بِخِلَافِ ذَلِكَ.

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: وَالْإِرَادَةُ وَالْمَشِئَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٢)، خِلَافًا لِلْكَرَامِيَّةِ.

(١) أخرجه البيهقي في شعب، فصل في إدامة ذكر الله عزَّ وجلَّ.

(٢) الإرادة عند أهل السنة من الأشاعرة ترادف المشيئة، ودليلها من القرآن قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، وقوله: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]. وهي في حقه تعالى صفة وجودية قديمة قائمة بذاته العلية، ويخصص بها ويرجح الممكن ببعض ما يجوز عليه على وفق علمه تبارك وتعالى، والذي يجوز على الممكن ستة أمور إجمالاً: الوجود ويقابله العدم، والصفة المخصوصة كالبياض ويقابلها سائر الصفات، والزمان المخصوص كزمن طلوع الشمس ويقابله سائر الأزمنة، والمكان المخصوص ويقابله سائر الأماكن=

وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: الْكُفْرُ وَالْمَعَاصِي لَيْسَتْ بِإِرَادَتِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ عِنْدَهُمْ مُطَابِقَةٌ لِلْأَمْرِ، وَعِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مُطَابِقَةٌ لِلْفِعْلِ.

لَنَا: أَنَّهُ تَعَالَى خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ بِإِلَا إِكْرَاهٍ^(١)، فَهُوَ مُرِيدٌ لَهُ، وَأَنَّ الصِّفَةَ الْمُرْجَّحَةَ لِأَحَدِ الْمَقْدُورَيْنِ هِيَ الْإِرَادَةُ، فَلَا بُدَّ مِنْهَا.

ثُمَّ هُوَ تَعَالَى غَيْرُ مُرِيدٍ لِمَا لَا يَكُونُ، كَايْمَانِ الْكَافِرِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، فَكَانَ مُحَالًا، وَهُوَ تَعَالَى عَالِمٌ بِاسْتِحَالَتِهِ، وَالْعَالِمُ بِاسْتِحَالَةِ الشَّيْءِ لَا يُرِيدُهُ.

وَأَكْثَرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ الْعَدَمَ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْإِرَادَةُ وَلَا الرُّؤْيَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَوْ اجْتَمَعَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ وَالْمَلَائِكَةُ وَالشَّيَاطِينُ عَلَى أَنْ يُحَرِّكُوا فِي الْعَالَمِ ذَرَّةً أَوْ يُسَكِّنُوهَا دُونَ إِرَادَتِهِ وَمَشِئَتِهِ عَجَزُوا عَنْهُ).

يَعْنِي: لِأَنَّهُ الْغَالِبُ عَلَى أَمْرِهِ، وَلَا نِسْبَةَ لِأَحَدٍ فِي قَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ تَصَرُّفٌ فَيَأْذِنُهُ؛ ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

وَالْإِنْسُ: «بَنُو آدَمَ، سُمُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يُؤَنَسُونَ»^(٢)، أَيُّ: يُرُونُ، أَوْ لِأَنَّهُمْ

= الأخرى، والجهة المخصوصة كجهة المشرق ويقابلها سائر الجهات، والمقدار المخصوص كالطول ويقابله سائر المقادير كالقصر، وتسمى هذه الأمور بالممكنات المتقابلات أي المتنافرات أو المتنافيات.

- (١) قال علماء أهل السنة: الدليل على أَنَّ الوقائع مرادةً لله تعالى كلها أنا لو قَدَرْنَا وَقَوْعَ شَيْءٍ عَلَى خِلَافِ مَا أَرَادَ اللَّهُ لَكَانَ ذَلِكَ إِمَّا لِعَجْزٍ وَقُصُورٍ، أَوْ لِسَهْوٍ وَغَفْلَةٍ، إِذَ الْمَلِكُ الْمُسْتَوْلِي عَلَى الْأَقَالِيمِ إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ فِي مَمْلَكَتِهِ وَهُوَ كَارَةٌ وَقَوْعُهُ يَعِدُّ ذَلِكَ قُصُورًا فِي سُلْطَنَتِهِ وَعَجْزًا وَفُتُورًا فِي مَمْلَكَتِهِ، وَمِثْلُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ إِذَا نَزَّ عَنْهُ مَنْصَبُ الْوَاحِدِ مِنَ الْمُلُوكِ الَّذِي لَا مَلِكَ لَهُ حَقِيقَةً، فَكَيْفَ يَسُوِّغُ ذُو دِينٍ إِضَافَةَ مِثْلِ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَالِكُ الْأَعْيَانِ وَالْأَثَارِ فِي الْحَقِيقَةِ.
- (٢) أَنَسُ الشَّيْءِ: رَأَاهُ وَأَبْصَرَهُ وَنَظَرَ إِلَيْهِ.

جَنَسٌ يَتَّائِسُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، أَوْ لِأَنَّهُ عَهْدٌ إِلَيْهِ فَنَسِيَ ذُرِّيَّتَهُ.

و«الْجَنُّ» مُقَابِلُهُ لِأَنَّهُ مُجَنَّنٌ، أَيْ: مُسْتَرٍّ لَا يُرَى. قِيلَ: وَأَبُوهُمْ إِبْلِيسُ، كَادَمَ لِلْإِنْسِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

حقيقة الجن

وَحَقِيقَةُ الْجِنِّ: أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ هَوَائِيَّةٌ تَتَشَكَّلُ بِأَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَتُظْهَرُ مِنْهُمْ أَفْعَالٌ عَجِيبَةٌ، وَمِنْهُمْ الْمُطِيعُ وَالْعَاصِي، وَمَنْ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ، وَمَنْ لَا يَأْكُلُ وَيَعِيشُ بِالرَّائِحَةِ.

حقيقة الملائكة

و«الْمَلَائِكَةُ»: أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ نُورَانِيَّةٌ قَادِرَةٌ عَلَى الشَّكْلِ بِأَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ، سَائِغُهُمُ الْخَيْرُ وَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْأُمُورِ، وَلَا يُوصَفُونَ بِالْأَنْوَةِ إِجْمَاعًا، وَلَا بِالذُّكُورِيَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ.

حقيقة الشياطين

و«الشَّيَاطِينُ»: أَجْسَامٌ نَارِيَّةٌ تَتَشَكَّلُ بِأَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ، سَائِغُهُمُ الشَّرُّ، إِلَّا وَاحِدًا مِنْهُمْ اسْمُهُ «هَامَةُ» فَإِنَّهُ أَسْلَمَ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ ^(١)، هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمْهُورِ.

وَقَالَتِ الْفَلَاسِفَةُ: «الْمَلَائِكَةُ هِيَ الْعُقُولُ وَالنُّفُوسُ الْفَلَائِكِيَّةُ». قَالُوا: «وَهِيَ جَوَاهِرُ مُجَرَّدَةٍ قَدِيمَةٍ بَاقِيَّةٍ»، وَهُوَ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْمِلَلِ كَافَّةٌ فَهُوَ بَاطِلٌ.

(١) أخرج مسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ وَكَّلَ بِهِ قَرِينَهُ مِنَ الْجِنِّ» قَالُوا: وَلِيَاكُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «وَلِيَايَ»، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ، فَلَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ.

قال القاضي عياض: اعلم أن الأمة مجتمعة على عصمة النبي ﷺ من الشيطان، لا في جسمه بأنواع الأذى، ولا على خاطره بضروب الوسوس، ولا على لسانه بما لم يقل، وقد بسطنا هذا الباب على أتم وجوه البيان في كتاب «الشفاء». (إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج ٨/ص ٣٥١).

وَالْجِنُّ عِنْدَهُمْ جَوَاهِرٌ مُجَرَّدَةٌ لَهَا تَصَرُّفٌ وَتَأْتِيرٌ بِالْأَجْسَامِ الْعُنْصَرِيَّةِ مِنْ غَيْرِ تَعَلُّقِ النَّفْسِ الْبَشَرِيَّةِ بِأَبْدَانِهَا.

وَالشَّيَاطِينُ عِنْدَهُمْ: هِيَ الْقُوَى الْمُحَيِّلَةُ فِي أَفْرَادِ الْإِنْسِ مِنْ حَيْثُ اسْتِبْلاؤها عَلَى الْقُوَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَصَرْفُهَا عَنْ جَانِبِ الْقُدْسِ وَاكْتِسَابِ الْكَمَالَاتِ الْعَقْلِيَّةِ إِلَى اتِّبَاعِ اللَّذَاتِ الْحِسِّيَّةِ.

وَرَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ النَّفْسَ الْبَشَرِيَّةَ بَعْدَ الْمَفَارَقَةِ إِنْ كَانَتْ خَيْرَةً فَهِيَ الْجِنُّ، وَإِنْ كَانَتْ شَرِّيرَةً فَهِيَ الشَّيَاطِينُ، ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [الم نشر: ٣١] فَانْظُرْ ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّ إِرَادَتَهُ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ فِي جُمْلَةِ صِفَاتِهِ، لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ مَوْصُوفًا بِهَا، مُرِيدًا فِي أَرْزَلِهِ لَوْجُودَ الْأَشْيَاءِ فِي أَوْقَاتِهَا الَّتِي قَدَّرَهَا، فَوَجَدَتْ فِي أَوْقَاتِهَا كَمَا أَرَادَهُ فِي أَرْزَلِهِ، مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمٍ وَلَا تَأَخُّرٍ، بَلْ وَقَعَتْ عَلَى وَفْقِ عِلْمِهِ مِنْ غَيْرِ تَبَدُّلٍ وَلَا تَغْيِيرٍ).

يَعْنِي أَنَّ إِرَادَتَهُ تَعَالَى قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، قَدِيمَةٌ بِقَدَمِهِ، مُتَعَلِّقَةٌ بِالْأَشْيَاءِ قَبْلَ وُجُودِهَا تَعَلُّقًا صَاحِبِيًّا، وَعِنْدَ الْوُجُودِ تَعَلُّقًا تَنْجِيزِيًّا، وَكَذَا الْقُدْرَةُ، وَجَرَبَانُ ذَلِكَ عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ «ابْنِ أَبِي زَيْدٍ»^(١): «عَلِمَ كُلُّ شَيْءٍ قَبْلَ كَوْنِهِ»^(٢)، فَجَرَى عَلَى قَدَرِهِ، وَلَا يَكُونُ مِنْ عِبَادِهِ قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ إِلَّا وَقَدْ قَضَاهُ

(١) الرسالة الفقهية، ضمن شرح الشيخ زروق والشيخ ابن ناجي (ج ١/ص ٣٧).

(٢) قال الشيخ زروق في شرح الرسالة: يعني أن عِلْمَهُ سَابِقٌ لِلْمَعْلُومَاتِ، فَمَا عِلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ أَرَادَهُ، وَمَا لَا فَلَ، خِلَافًا لِمَنْ يَقُولُ: «إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ إِلَّا بَعْدَ وَجُودِهَا»، وَهُوَ مَذْهَبُ قَدَمَاءِ الْقَدَرِيَّةِ، وَمِنْهُمْ تَبْرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْمَذْكُورِ فِي حَدِيثِ الْقَدَرِ الْمَذْكُورِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ مُسْلِمٍ. (شرح الرسالة، ج ١/ص ٣٧).

وَسَبَقَ عِلْمُهُ بِهِ؛ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(١) [الملك: ١٤].

وَذَهَبَتِ الْمُعْتَزِلَةُ إِلَى حَدُوثِ الْإِرَادَةِ وَالْكَلَامِ، وَهُوَ بَاطِلٌ، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ إِلَى حَدُوثِ الْعِلْمِ، وَجَوَزَتِ الْكِرَامِيَّةُ وَالْمُشَبِّهَةُ حَدُوثَ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَوَّالَهَا، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْخَلْقِ، تَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلوًّا كَبِيرًا.

قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»: وَلَوْ كَانَتْ حَادِثَةً يَدَاتِهِ لَصَارَ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، وَلَوْ حَدَّثَتْ فِي غَيْرِ ذَاتِهِ لَمْ يَكُنْ مُرِيدًا بِهَا، كَمَا لَا تَكُونُ أَنْتَ مُتَحَرِّكًا بِحَرَكَتِ لَيْسَتْ فِي ذَاتِكَ، وَكَيْفَمَا قُدِّرَتْ حَدُوثُهَا فَسَيَفْتَقِرُ إِلَى إِرَادَةٍ أُخْرَى، وَيَتَسَلْسَلُ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ نِهَائِهِ، وَلَوْ جَارَ أَنْ تَحْدُثَ إِرَادَةٌ بِغَيْرِ إِرَادَةٍ لَجَارَ أَنْ يَحْدُثَ الْعَالَمُ بِغَيْرِ إِرَادَةٍ^(٢). انْتَهَى.

(١) قال الشيخ زروق: استشهد بهذه الآية على أَنَّ عِلْمَهُ بالأشياء قبل وجودها وحال وجودها وبعد وجودها، والتقدير: كيف لا يعلم الخالقُ خَلْقَهُ قبل خَلْقِهِ وحال خلقه وبعد ذلك في استمرار وجوده. (شرح الرسالة، ج ١/ص ٣٧ - ٣٨).

وقال الفخر الرازي: معنى الآية أن من خلق شيئاً لا بد وأن يكون عالماً بمخلوقه، وهذه المقدمة كما أنها مقررّة بهذا النص فهي أيضاً مقررّة بالدلائل العقلية؛ وذلك أن الخلق عبارة عن الإيجاد والتكوين على سبيل القصد، والقاصد إلى الشيء لا بد وأن يكون عالماً بحقيقة الشيء؛ فإن الغافل عن الشيء يستحيل أن يكون قاصداً إليه. وكما أنه ثبت أن الخالق لا بد وأن يكون عالماً بماهية المخلوق، لا بد وأن يكون عالماً بكميته؛ لأن وقوعه على ذلك المقدار دون ما هو أزيد منه أو أنقص لا بد وأن يكون بقصد الفاعل واختياره، والقصد مسبوق بالعلم، فلا بد وأن يكون قد علم ذلك المقدار وأراد إيجاده حتى يكون وقوعه أولى من وقوع ما هو أزيد منه أو أنقص؛ وإلا يلزم أن يكون اختصاص ذلك المقدار بالوقوع دون الأزيد أو الأنقص ترجيحاً لأحد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجح، وهو محال. فنبت أن من خلق شيئاً فإنه لا بد وأن يكون عالماً بحقيقة ذلك المخلوق وبكميته وكيفيته. (التفسير الكبير، ج ٣٠/ص ٦٧).

(٢) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٥٣).

وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ مِنَ الْكَلَامِ فِي الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ فِي خَاتِمَةِ الْكَلَامِ عَلَى الْكَلَامِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (دَبَّرَ الْأُمُورَ لَا يَتَرْتِيبُ أَفْكَارٍ وَتَرَبُّصَ زَمَانٍ، فَلِذَلِكَ لَا يُشْغِلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ).

يَعْنِي: لِأَنَّ تَرْتِيبَ الْأَفْكَارِ وَتَرَبُّصَ الزَّمَانِ شَأْنُ الْمَخْلُوقِينَ لِاحْتِيَاجِهِمْ، وَأَمْرُهُ تَعَالَى تَنْفِيزٌ فَقَطُّ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ﴾ [النحل: ٧٧]، وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

ومعنى «لَا يُشْغِلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ» الشَّأْنُ: هُوَ الْأَمْرُ، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]: «يَعْفُرُ ذَنْبًا، وَيَكْشِفُ كَرْبًا، وَيَبْتَلِي قَوْمًا، وَيُعَافِي آخَرِينَ»^(١). انْتَهَى وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

* * *

(١) قال ابن قرقول: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩] هذا يرجع في المعنى إلى تنفيذ ما قدره الله وخلق ما سبق في علمه وإعطائه ومنعه، لا إحداث حالٍ أو أمر له أو علم لم يتقدّم، بل كل ذلك سابق في علم وقدرة وإرادة، يظهر بعد ذلك منه شيئاً شيئاً على ما سبق في علمه. (مطالع الأنوار، ج ٦/ص ٦).

(السَّمْعُ وَالْبَصَرُ)

يُعْنِي: الْكَلَامُ فِي إِثْبَاتِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى ^(١).

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (وَأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، يَسْمَعُ وَيَرَى، لَا يَعْزُبُ عَنْ سَمْعِهِ مَسْمُوعٌ وَإِنْ خَفِيَ، وَلَا يَغِيبُ عَنْ رُؤْيَيْهِ مَرِيٌّ وَإِنْ دَقَّ، لَا يَخْجُبُ سَمْعُهُ بَعْدَ، وَلَا يَدْفَعُ رُؤْيَيْتَهُ ظَلَامٌ، يَرَى مِنْ غَيْرِ حَدَقَةٍ وَأَجْفَانٍ، وَيَسْمَعُ مِنْ غَيْرِ أَصْمَحَةٍ وَأَذَانٍ، كَمَا يَعْلَمُ بِغَيْرِ قَلْبٍ، وَيَبْطِشُ بِغَيْرِ جَارِحَةٍ، وَيَخْلُقُ بِغَيْرِ آلَةٍ ^(٢)؛ إِذْ لَا تُشْبِهُ صِفَاتُهُ صِفَاتِ الْخَلْقِ، كَمَا لَا تُشْبِهُ ذَاتُهُ ذَوَاتِ الْخَلْقِ).

(١) جمهور أهل السنة من الأشاعرة على أن السمع والبصر صفتان وجوديتان قديمتان قائمتان بذاته العلية سبحانه، يتعلقان بكل موجود تعلقاً انكشافياً من غير سبق خفاء، والانكشاف بكل منهما غير الانكشاف بالأخرى، وغير الانكشاف بالعلم، ويفوض علم الفرق بين الانكشافات الثلاث إلى علم الله تعالى. وبصر الله تعالى وسمعه يتعلقان أزلاً بكل موجود، سواء كان قديماً كذاته العلية وصفاته السنية، أو حادثاً كذواتنا وصفاتنا، ولا يلزم من حدوث المتعلّق حدوث صفتي البصر والسمع لله عَزَّوَجَلَّ كما لا يلزم من حدوث متعلّق صفة العلم حدوث صفة العلم لله تبارك وتعالى، فسبحان من تنزهت ذاته وصفاته عن الحدوث والإمكان وشوائب النقصان.

(٢) وذلك أنه تعالى لو توقّف تعلق قدرته بشيء من الممكنات على واسطة آله يفعل بها للزم توقّف سائر الممكنات على مثل ذلك؛ لوجوب استوائها كلها بالنسبة إلى قدرته تعالى، وذلك يؤدي إلى التسلسل لأن تلك الواسطة المقدّرة من جملة الممكنات، فيتوقّف إيجادها على وسائط أخر، ثم كذلك إلى غير نهاية، ويلزم عليه عدم وجود الممكنات أصلاً، وهو باطل مشاهد.

يَعْنِي أَنَّهُ تَعَالَى سَمِيعٌ بَصِيرٌ بِإِطْلَاقِ ذَلِكَ فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ.

وَدَهَبَ «أَبُو مَنْصُورٍ الثَّعَالِبِيُّ» مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّهُمَا رَاجِعَانِ إِلَى الْعِلْمِ، وَالصَّحِيحُ خِلَافُهُ.

قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»: «وَكَيْفَ لَا يَكُونُ سَمِيعًا بَصِيرًا وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ كَمَالٌ لَا مَحَالَةَ وَلَيْسَ يَنْقُصُ؟! فَكَيْفَ يَكُونُ الْمَخْلُوقُ أَكْمَلَ مِنَ الْخَالِقِ، وَالْمَصْنُوعُ أَشْرَفَ مِنَ الصَّانِعِ؟! وَكَيْفَ تَعْتَدِلُ الْقِسْمَةُ مَهْمَا وَقَعَ النِّقْصُ فِي جَنْبِهِ وَالْكَمَالُ فِي خَلْقِهِ وَصُنْعَتِهِ؟! وَكَيْفَ تَسْتَقِيمُ حُجَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَبِيهِ إِذْ كَانَ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ جَهْلًا وَعَيًّا إِذْ قَالَ لَهُ: ﴿لَمْ تَعْبُدْ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مریم: ٤٢]؟!

وَلَوْ انْقَلَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ فِي مَعْبُودِهِ لَأَصْبَحَتْ حُجَّتُهُ دَاحِضَةً وَدَلَالَتُهُ سَاقِطَةً، وَلَمْ يَصْدُقْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٨٣].
وَكَمَا عَقِلَ كَوْنُهُ فَاعِلًا بِلَا جَارِحَةٍ، وَعَالِمًا بِلَا قَلْبٍ وَدِمَاعٍ، فَلْيُعَقَلْ كَوْنُهُ سَمِيعًا بِلَا أُذُنٍ، وَبَصِيرًا بِلَا حَدَقَةٍ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا^(١). انتهى

فَائِدَةٌ:

قَالَ «إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ»: وَالْمَقْطُوعُ بِهِ عِنْدَنَا وَجُوبٌ وَصِفِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ بِأَحْكَامِ الْإِدْرَاكَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالطُّعُومِ وَالرَّوَائِحِ وَالْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ وَاللِّبَنِ

(١) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٤٣ -

وَالْخُسُونَةَ، ثُمَّ يَتَقَدَّسُ تَعَالَى عَنْ كَوْنِهِ دَائِقًا شَامًّا لَا مِيسًا لَإِنَّهَا تُنْبِئُ عَنْ اتِّصَالَاتٍ
يَتَعَالَى رَبُّنَا عَنْهَا، وَيَا لَلِاتَّوْفِيقِ^(١).

* * *

(١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص ٧٧)

(الكلام)

يَعْنِي: الْكَلَامُ فِي إِبْتَاتِ كَلَامِهِ تَعَالَى وَتَنْزِيهِهِ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ^(١)) أَمِيرٌ نَاهٍ وَاعِدٌ مُتَوَعِّدٌ بِكَلَامٍ قَدِيمٍ أَرَلِيَّ قَائِمٍ

(١) وَدَلِيلُ الْكَلَامِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] وَكَالَامُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَجَمِيعِ صِفَاتِ ذَاتِهِ قَدِيمٌ بَاقٍ، فَالْزَادُ بِكَلَامِ اللَّهِ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِظْهَارُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ الْقَدِيمُ الْبَاقِي، وَهَذَا مَعْتَقَدُ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ وَإِلَيْهِ يَشِيرُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عُرْقَةَ التُّونِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: «أَزَالَ الْحُجُبَ الْمَانِعَةَ لَهُ مِنْ سَمَاعِ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ الْأَزَلِيِّ فَسَمِعَهُ، أَوْ خَلَقَ لَهُ سَمْعًا وَإِدْرَاكَ أَدْرَكَ بِهِ الْكَلَامَ الْقَدِيمَ الْأَزَلِيَّ». (تَقْيِيدُ الْأَبِيِّ، ص ١٠٧، تَحْقِيقُ د. حَوَالَةَ) وَقَالَ أَيْضًا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]: «الْكَلَامُ قَدِيمٌ، وَسَمَاعُهُ حَادِثٌ، أَعْنِي إِظْهَارُهُ لِلْمَلَائِكَةِ وَغَيْرِهِمْ». (تَقْيِيدُ الْأَبِيِّ، ص ٦٦، تَحْقِيقُ د. الْعُلُوش).

قَالَ الْإِمَامُ «شَهَابُ الدِّينِ الْقَرَفَاي» فِي الرَّدِّ عَلَى شُبُهَاتِ النَّصَارَى وَالْيَهُودِ فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَلَّمَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِصَوْتٍ: «أَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْمَلَلَ مُتَّفَقَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَلَّمَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِصَوْتٍ فَكَذَّبَ وَفَجَّرَ، وَالتَّعَمُّقُ فِيهِ الْحَجَرُ؛ إِذْ لَمْ يَقَعْ فِي ذَلِكَ اتِّفَاقٌ، بَلْ جُمُهورُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَكَلِّمْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِصَوْتٍ، بَلْ أَسْمَعَهُ كَلَامَهُ النَّفْسِي الْقَائِمَ بِذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ، وَإِذَا لَمْ يَكَلِّمْهُ اللَّهُ تَعَالَى بِصَوْتٍ بَطَلَ السُّؤَالُ مِنْ أَصْلِهِ فَإِنَّهُ بَنَاهُ عَلَى هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ، وَسَأَبَيْنَ كَيْفَ يَتَصَوَّرُ إِسْمَاعُ الْكَلَامِ النَّفْسِي بِغَيْرِ حَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ، فَإِذَنْ لَمْ يَكَلِّمْهُ اللَّهُ تَعَالَى بِصَوْتٍ» (الْأَجُوبَةُ الْفَاضِلَةُ عَنْ الْأَسْئَلَةِ الْفَاجِرَةِ، ص ١١٠).

ثُمَّ بَيَّنَ الْإِمَامُ «الْقَرَفَاي» طَرِيقَ سَمَاعِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْكَلَامِ النَّفْسِيِّ لِلَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: «إِنْ عَلِمَ الْحَوَاسِ أَجْلَى مِنْ عِلْمِ النَّفْسِ، بِدَلِيلِ أَنَّ مِنْ فَتَحَ بَصَرَهُ فَرَأَى زَيْدًا ثُمَّ أَعْمَضَ عَيْنَهُ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ بِوُجُودِهِ حَالَةَ التَّغْمِيزِ كَمَا يَقْطَعُ بِوُجُودِهِ حَالَةَ فَتَحِ الْبَصَرِ، وَنَحْنُ نَقْطَعُ بِأَنَّ الْقَطْعَ =

بِذَاتِهِ، لَا يُشَبِّهُ كَلَامَ الْخَلْقِ، فَلَيْسَ بِصَوْتٍ يَخْدُثُ مِنْ انْسِلَالِ هَوَاءٍ وَاصْطِكَافِ أَجْرَامٍ، وَلَا بِحَرْفٍ ^(١) يَنْقَطِعُ بِإِطْبَاقِ شَفَةِ وَتَحْرِيكِ لِسَانٍ).

يَعْنِي أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى ثَابِتٌ كَمَا يَلِيقُ بِهِ، وَعَلَى ذَلِكَ إِطْبَاقُ أَهْلِ الْمِلَلِ وَالْمَذَاهِبِ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَقَدْ ثَبَتَ صِدْقُهُمُ بِالْمُعْجَزَاتِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى إِخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ صِدْقِهِمْ بِطَرِيقِ التَّكَلُّمِ، فَلَا يَلْزَمُ الدَّوْرُ.

مذهب أهل
الحق في صفة
الكلام

وَلِإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْمُرَادِ بِكَلَامِهِ تَعَالَى، وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى صِفَةٌ قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، زَائِدَةٌ عَلَيْهِ، بَاقِيَةٌ بِنَقَائِهَا، مُنَافِيَةٌ لِلْسُكُوتِ وَالْآفَةِ، وَاحِدَةٌ، مَسْمُوعَةٌ عِنْدَ «الشَّيْخِ»، وَالْحِسِّيَّ دَلَالَةً عَلَيْهَا.

وَأَنَّكَرَهَا كُلُّ الْفِرَقِ، فَجُمُهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى هُوَ الْحِسِّيُّ،

= الحاصل حالة فتح البصر أجلى وأقوى من القطع الحاصل حالة التغميض، وكذلك سائر الحواس. وإذا تكرر هذا ظهر أن إدراك الحواس علم خاص أجلى من مطلق العلم، وهو ممكن الوجود، والقدرة الربانية يمكن إيجادها لكل ممكن، فيخلق الله تعالى هذا العلم الخاص - الذي هو السمع - في نفس موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ متعلقا بصفة الكلام القائم بذات الله تعالى. فهذا هو سماع موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لكلام الله تعالى النفسي، وبه باين من يعلم هذه الصفة ولم يسمعها؛ لأن من يعلم قيام كلام الله تعالى بذاته منا إنما يعلمه بأصل العلم العام، وأما هذا العلم الخاص الجلي فلم يحصل لنا، وسمي الخاص سماعا لأن إدراكات الحواس الخمس إنما هي علوم خاصة أخص من مطلق العلم. (الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة، ص ١١١).

(١) قال الإمام مكي بن أبي طالب القيرواني في تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]: ﴿الْخَلْقُ﴾: المخلوق، ﴿وَالْأَمْرُ﴾: هو كلامه الذي به تكون المخلوقات، فهو غير مخلوق، وصفة من صفاته كعلمه وقدرته، لا يشبه كلام المخلوقين، ولا يقدر فيه صَوْتٌ وَلَا حُرُوفٌ، وإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ لَهُ صِفَةٌ ذَاتُهُ، فكما أنه تعالى لا شيء يشبهه، كذلك صفاته لا تشبهها صفة. (الهداية، ص ٢٣٩٨).

وَأَنَّهُ حَادِثٌ قَائِمٌ بغيره، وَالْحَنَابِلَةُ^(١) وَالْحَشَوِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ الْحَسِّيُّ وَأَنَّهُ قَدِيمٌ قَائِمٌ بِذَاتِهِ، وَقَدْ بَالِغُوا حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: الْجِلْدُ وَالْغِلَافُ قَدِيمَانِ.

قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: وَكَفَى بِهِذَا شَاهِدًا عَلَى جَهْلِهِمْ، وَكَلَامُهُمْ بَاطِلٌ بِالضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ حُصُولَ كُلِّ حَرْفٍ مَشْرُوطٌ بِانْقِصَاءِ الْآخَرِ.

وَالْكَرَامِيَّةُ عَلَى أَنَّ الْحِسِّيَّ حَادِثٌ قَائِمٌ بِذَاتِهِ^(٢)، وَأَنَّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى، لَا

(١) عزو ذلك إلى الحنبلية يومهم نسبتهم للإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وحاشاه عن التجسيم ولوازمه، وكان الأولى نسبتهم للحشوية، ولذا عندما قال الإمام فخر الدين في معالم أصول الدين: «قَالَتِ الْحَنَابِلَةُ: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ إِلَّا الْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ»، استدرك الإمام شرف الدين ابن التلمساني على ذلك قائلا: كان الأولى أن يقول: قالت «الحشوية»، فإن عزو هذا المذهب إلى هذه الطائفة بَنَعَتْ «الحنبالية» يُوهِمُ أَنَّ هَذِهِ مَقَالَةٌ لـ «أحمد بن حنبل»، وهو مُنْزَعٌ عَنْ ذَلِكَ. و«أحمد» وإن عزي إليه أنه لا يُقَدِّمُ عَلَى تَأْوِيلِ الْآيِ وَالْأَخْبَارِ الْمُتَشَابِهَةِ، فَلَا يُظَنُّ بِهِ أَنَّهُ يَعْتَقِدُ مُوجِبَ ظَاهِرِهَا الْمَحَالَّ عَقْلًا، بَلْ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّ تِلْكَ الْآيِ وَالْأَخْبَارِ مَعَانِي يَصِحُّ نَسْبُهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، يَعْلَمُهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَمَنْ اصْطَفَاهُ وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْهَا نَحْنُ، وَلَا نُعَيِّنُهَا بِالْأَدَلَةِ الظَّنِّيَّةِ خَشْيَةَ اعْتِقَادِ مَا لَيْسَ بِمَرَادٍ. وَإِنَّمَا «الحشوية» يَقْلِدُ أَكْثَرَهُمْ «أحمد» فِي الْفُرُوعِ، وَمَا نَقَلَ عَنْهُمْ هِيَ مَقَالَتُهُمْ فِي الْأَصُولِ. (شرح معالم أصول الدين، ص ٣١٤ تحقيق نزار حمادي، طبعة دار مكتبة المعارف، ٢٠١١ م).

قلت: ومما يؤكد صحة تنزيه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عَنْ مَقَالَةِ الْحَشَوِيَّةِ مَا نَقَلَهُ الْمُقَدِّسِي فِي «اللمعة الاعتقادية» (ص ٥) قَالَ: قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»، وَإِنَّ اللَّهَ يُرَى فِي الْقِيَامَةِ وَمَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ، قَالَ: نَوْمُنٌ بِهَا وَتَصَدَّقُ بِهَا، لَا كَيْفَ، وَلَا مَعْنَى، وَلَا تَرُدُّ شَيْئًا مِنْهَا. (لمعة الاعتقاد، ص ٦).

ونقل عنه قبل ذلك بقليل قوله: «وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظًا، وترك التعرض لمعناه» اهـ. وهذه نصوص واضحة وصريحة في أن الإمام أحمد بريء من الحشوية الذين يقولون بأنهم يعلمون المعاني التي أرادها الله تعالى من تلك الصفات، وأنهم فقط يجهلون كيفيةها.

(٢) وقد ردّ عليهم أهل السُّنَّةِ من الأشاعرة، قال الشيخ الإمام ابن مجاهد البصري: وأجمعوا=

كَلَامُهُ، وَإِنَّمَا كَلَامُهُ قُدْرَتُهُ عَلَى التَّكْلِيمِ. قَالُوا: وَهُوَ قَدِيمٌ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

لَنَا: أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ: مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ، لَا مَنْ أَوْجَدَهُ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَوْجَدَ الْحَرَكَةَ فِي غَيْرِهِ لَا يُسَمَّى مُتَحَرِّكًا.

الكلام الحقيقي
كلام النفس

قَالَ فِي «الرَّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»: «وَالْكَلَامُ بِالْحَقِيقَةِ كَلَامُ النَّفْسِ، وَإِنَّمَا الْأَصْوَاتُ قُطِعَتْ حُرُوفًا لِلدَّلَالَةِ، كَمَا يُدَلُّ عَلَيْهَا تَارَةً بِالْحَرَكَةِ وَالْإِشَارَةِ»^(١).

ثُمَّ قَالَ: «وَكَيْفَ التَّبَسُّ هَذَا عَلَى طَائِفَةٍ مِنَ الْأَغْبِيَاءِ وَلَمْ يَلْتَبِسْ عَلَى جَهْلَةٍ

= على أَنَّ أَمْرَهُ عَزَّيَّزٌ وَقَوْلُهُ غَيْرُ مُحَدَّثٍ وَلَا مَخْلُوقٍ، وَقَدْ دَلَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ» [الأعراف: ٥٤]، فَفَرَّقَ تَعَالَى بَيْنَ خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ، وَقَالَ: «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ» [يس: ٨٢]، فَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ الْمَخْلُوقَةَ تَكُونُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ بِقَوْلِهِ وَإِرَادَتِهِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ غَيْرَ الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوقَةِ مِنْ قِبَلِ أَنَّ أَمْرَهُ تَعَالَى لِلْأَشْيَاءِ وَقَوْلُهُ لَهَا: «كُونِي» لَوْ كَانَ مَخْلُوقًا لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَدْ خَلَقَهُ بِأَمْرٍ آخَرَ، وَذَلِكَ الْقَوْلُ لَوْ كَانَ مَخْلُوقًا لَكَانَ مَخْلُوقًا بِقَوْلٍ آخَرَ، وَهَذَا يُوجِبُ عَلَى قَائِلِهِ أَحَدَ شَيْئَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ قَوْلٍ مُحَدَّثٍ قَدْ تَقَدَّمَ قَوْلٌ مُحَدَّثٌ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الدَّهْرِ بِعَيْنِهِ. أَوْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ حَادِثًا بِغَيْرِ أَمْرِهِ عَزَّيَّزٍ لَهَنْ فَيُطْلَعُ بِمَعْنَى الْإِمْتِدَاحِ بِذَلِكَ. (رسالة إلى أهل الثغر، ص ٢٢٣ - ٢٢٤).

قُلْتُ: وَهَذَا الْبَرَهَانُ مَبْنِيٌّ عَلَى اسْتِحَالَةِ حَوَادِثٍ لَا أَوَّلَ لَهَا، وَمِنْ أَوَائِلَ مِنْ اسْتِخْرَاجِهِ الْإِمَامُ يَوْسُفُ الْبُوَيْطِيُّ الْمِصْرِيُّ (ت ٢٣١هـ) صَاحِبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ إِذْ قَالَ: إِنَّمَا خَلَقَ اللَّهُ كُلَّ شَيْءٍ بِـ«كُنْ»، فَإِنْ كَانَتْ «كُنْ» مَخْلُوقَةً فَمَخْلُوقٌ خَلَقَ مَخْلُوقًا.

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ هَبَّةُ اللَّهِ اللَّالِكَاثِيُّ بَعْدَ إِيرَادِ هَذَا الْكَلَامِ: قُلْتُ: وَهَذَا مَا يَعْبُرُونَ عَنْهُ الْعُلَمَاءُ الْيَوْمَ: إِنَّ هَذَا «كُنْ» الْأَوَّلَ كَانَ مَخْلُوقًا فَهُوَ مَخْلُوقٌ بِـ«كُنْ» أُخْرَى، فَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى مَا لَا يَنْتَاهِي، وَهُوَ قَوْلُ مُسْتَحِيلٍ. (شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ج ٢/ص ٢١٧ - ٢١٨ تحقيق د. أحمد سعد حمدان، ط ٢، ١٤١١هـ).

(١) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٤٥).

الشُّعْرَاءُ حَتَّى قَالَ قَائِلُهُمْ:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللَّسَانُ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا
وَمَنْ لَمْ يَعْقِلْهُ عَقْلُهُ وَلَا تَهَاوُ نُهَاهُ عَنْ أَنْ يَقُولَ: «لِسَانِي حَدِيثٌ وَلَكِنْ مَا
يَحْدُثُ فِيهِ بِقُدْرَتِهِ الْحَادِثَةِ قَدِيمٌ»، فَاقْطَعْ عَنْ عَقْلِهِ طَمَعَكَ، وَكُفَّ عَنْ خِطَابِهِ
لِسَانَكَ.

وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ أَنَّ الْقَدِيمَ عِبَارَةٌ عَمَّا لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ، وَأَنَّ «الْبَاءَ» قَبْلَ
«السَّيْنِ» فِي قَوْلِهِ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، فَلَا يَكُونُ «السَّيْنُ» الْمُتَأَخَّرُ عَنِ «الْبَاءِ» قَدِيمًا،
فَنَزَّهُ عَنِ الِاتِّفَاتِ إِلَيْهِ قَلْبَكَ، وَلِلَّهِ سِرٌّ فِي إِبْعَادِ بَعْضِ الْعِبَادِ؛ ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا
لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]^(١). انْتَهَى.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّ الْقُرْآنَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَالزَّبُورَ كُتِبَتْهُ الْمُنَزَّلَةُ عَلَى
رُسُلِهِ).

يَعْنِي: لِيَصْدَقَ الرُّسُلُ بِإِخْبَارِهِمْ أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهَا مِنْ كَلَامِهِ حَسْبَمَا
دَلَّتْ عَلَيْهِ الْمُعْجِزَةُ، أَوْ قَائِمَةٌ مَقَامَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «صَدَقَ عَبْدِي فَاتَّبِعُوهُ».

ثُمَّ الْقُرْآنُ عِبَارَةٌ عَنِ الْكَلَامِ الْمُنَزَّلِ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ اللَّهِ بِوَاسِطَةِ
الْمَلَكِ، وَكَذَا التَّوْرَةُ الْمُنَزَّلَةُ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْإِنْجِيلُ لِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَالزَّبُورُ لِدَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكُلُّهَا ثَابِتَةٌ الْوُجُودِ نَصًّا وَإِجْمَاعًا مُتَوَاتِرًا، وَفِي حَدِيثِ
أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَمْ أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ؟ قَالَ: «مِائَةٌ كِتَابٍ

(١) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٤٦ -

وَأَرْبَعَةٌ كُتِبَ^(١) فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّ الْقُرْآنَ مَقْرُوءٌ بِالْأَلْسِنَةِ، مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ، مُحْفُوظٌ بِالْقُلُوبِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَدِيمٌ قَائِمٌ بِذَاتِ اللَّهِ^(٢)، لَا يَقْبَلُ الْانْفِصَالَ وَالْافْتِرَاقَ بِالْإِنْتِقَالِ إِلَى الْقُلُوبِ وَالْأُورَاقِ).

يَعْنِي: وَيُعْقَلُ ذَلِكَ بِكَوْنِ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ فِي الْحَدَقَةِ وَالْوَرَقَةِ، ثُمَّ لَا تَضِيقُ الْحَدَقَةُ، وَلَا تَحْتَرِقُ الْوَرَقَةُ، فَمَنْ عَقَلَ ذَلِكَ فَلْيَعْقِلْ كَوْنَ الْقُرْآنِ مَقْرُوءًا بِالْأَلْسِنَةِ، مُحْفُوظًا بِالْقُلُوبِ، مَكْتُوبًا فِي الْمَصَاحِفِ، مِنْ غَيْرِ

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (٣٦٢)، من حديث طويل من حديث سيدنا أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) هذه إشارة من الإمام الغزالي إلى أن اسم «القرآن» يطلق أيضا على الصفة القديمة القائمة بذات الله تعالى، وقد أطلق ذلك عليها جمع من الأئمة، قال الإمام ابن جرير الطبري: «الْقُرْآنُ الَّذِي هُوَ كَلَامُ اللَّهِ - تَعَالَى ذِكْرُهُ - لَمْ يَزَلْ صِفَةً قَبْلَ كَوْنِ الْخَلْقِ جَمِيعًا، وَلَا يَزَالُ بَعْدَ فَنَائِهِمْ». (التبصير في معالم الدين، ص ١٥٢).

وقال الحافظ اللالكائي في بيان أحكام الكلام القائم بذات الله تعالى: «هو قرآنٌ واحد، غير مخلوق وغير مجعول ومربوب، بل هو صفةٌ من صفات ذاته، لم يزل متكلمًا. (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ج ٢/ص ٣٦٤).

قال الإمام أبو بكر بن خزيمة الذي كتب وثيقة بحضور الإمام المحدث العدل الرئيس أبي عمر الحيري (ت ٣١٧هـ) ورد فيها: «القرآن كلام الله تعالى، وصفة من صفات ذاته، ليس شيء من كلامه مخلوق ولا مفعول ولا محدث، فمن زعم أن شيئاً منه مخلوق أو محدث أو زعم أن الكلام من صفة الفعل فهو جهمي ضال مبتدع، وأقول: لم يزل الله متكلمًا، والكلام له صفة ذات. (ذكره الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء ج ١٨/ص ٣٨١ نقلًا عن تاريخ نيسابور للحاكم، وأقره).

وقال الإمام الحافظ البيهقي: «القرآن كلام الله عَزَّجَلَّ، وكلام الله صفة من صفات ذاته، ولا يجوز أن يكون من صفات ذاته مخلوقًا ولا مُحدثًا ولا حادثًا. (اعتقاد أهل السنة والجماعة، ص ٩٥ - ٩٦).

حُلُولِ ذَاتِ الْكَلَامِ فِيهَا، إِذْ لَوْ حَلَّتْ ذَاتُ اللَّهِ بِكُتْبِ اسْمِهِ فِي الْوَرَقِ لَحَلَّتْ ذَاتُ النَّارِ بِكُتْبِ اسْمِهَا فِي الْوَرَقِ فَاحْتَرَقَتْ^(١).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمِعَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ وَلَا حَرْفٍ^(٢))، كَمَا يَرَى الْأَبْرَارُ ذَاتَ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ جَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ.

يَعْنِي أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمِعَ الْكَلَامَ الْقَدِيمَ بِمَا يُسْمَعُ بِهِ الْكَلَامُ، وَعَلِمَ أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ لِعَدَمِ تَكْثِيهِ^(٣).

وَقَوْلُ «الشَّيْخِ»: «خَلَقَ لَهُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا عَلِمَ بِهِ أَنَّهُ كَلَامُهُ» إِنَّمَا يُقَالُ هَذَا لَوْ كَانَ لَهُ شِبْهُ يَلْتَبِسُ بِهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، فَكَادَ بِالْمَصْدَرِ لِيَزْتَفِعَ الْمَجَازُ^(٤).

(١) هذا من كلام الإمام الغزالي في «الرسالة القدسية»، وقد علق عليه الزبيدي قائلا: وكذا النبي ﷺ مكتوب في التوراة والإنجيل لا على معنى أنه حلَّ فيهما، ولكن فيهما دلالة عليه وهو المكتوب ﷺ بتلك الكتابة. (إتحاف السادة المتقين، ج ٢/ص ١٤٨).

(٢) قال الإمام شهاب الدين القرافي: جمهور المسلمين على أن الله تعالى لم يكلم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بصوت، بل أسمعهم كلامه النفسي القائم بذاته من غير حرف ولا صوت. (الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة، ص ١١٠).

(٣) قال الشيخ زروق: قال أهل السنة: خلق الله لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ فهمًا في قلبه وسمعًا في أذنيه سمع به كلامه، ليس بصوت ولا حَرْفٍ، كما يروونه في الآخرة بغير جهة ولا كيف، سَمِعَهُ بِأَذْنِهِ وَفَهِمَهُ بِقَلْبِهِ وَعَلِمَ بِضُرُورَتِهِ أَنَّ الْمَكَلَّمَ لَهُ رَبُّهُ. (شرح الرسالة، ج ١/ص ٣٤).

(٤) قال الإمام ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]: كلام الله للنبي موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ دون تكييف ولا تحديد ولا تجويز حدوثٍ ولا حروفٍ ولا أصوات، والذي عليه الراسخون في العلم أن الكلام هو المعنى القائم في النفس، ويخلق الله لموسى أو جبريل إدراكا من جهة السمع يتحصل به الكلام. وكما أن الله تعالى موجود لا كالموجودات معلوم لا كالمعلومات، فكذلك كلامه لا كالكلام. (المحرر الوجيز، ج ٣/ص ٦٩ - ٧٠).

وَدَهَبَتِ الْمُعْتَزَلَةُ إِلَى أَنَّ الْمَسْمُوعَ كَلَامُ الشَّجَرَةِ، وَهُوَ بَاطِلٌ، وَلِهَذَا أَشَارَ «ابْنُ أَبِي زَيْدٍ» بِقَوْلِهِ: «كَلَّمَ مُوسَى بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ صِفَةُ ذَاتِهِ، لَا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِهِ»^(١).

وَلَمَّا كَانَتْ الرُّؤْيَةُ فِي الْجَوَازِ كَسَمَاعِ الْكَلَامِ أَحَالَ عَلَيْهَا، وَقَدْ سَمِعْتُ ^{أمهات المسائل التي ضلت فيها المعتزلة} الشَّيْخَ «أَبَا زَيْدٍ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْمَجْدُولِيَّ»^(٢) يَقُولُ: سَمِعْتُ شَيْخَنَا - يَعْنِي الْفَقِيهَ فِيهَا الْمُعْتَزَلَةَ - «أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْأُبَيْيَّ» رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «أَكْثَرُ ضَلَالَاتِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي ثَلَاثَةِ الْكَلَامِ فِي الْكَلَامِ، وَالْكَلامِ فِي الرُّؤْيَةِ، وَالْكَلامِ فِي الْقُدْرَةِ الْاِكْتِسَابِيَّةِ»^(٣). وَقَدْ تَقَدَّمَ الْأَوَّلَانِ، وَالْأَخِيرَةُ تَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَإِذَا كَانَتْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ كَانَ حَيًّا عَالِمًا قَدِيرًا مُرِيدًا سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا، بِالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلامِ، لَا بِمُجَرَّدِ الدَّاتِ).

(١) «الرسالة الفقهية» بهامش شرحي الشيخ زروق وابن ناجي (ج ١/ص ٣٣).

(٢) قال العلامة ابن غازي في فهرسته: الشيخ الأصولي الكلامي المنطقي أبو زيد عبد الرحمن المجدولي المشهور بالتونسي، كان قدر برز في علم المعقول، وعنه كان يؤخذ بفاس، وكان لسانه لا يعينه على حسن الإلقاء، كان أخذُه عن الإمام أبي عبد الله الأبي عن شيخ الشيوخ أبي عبد الله بن عرفة، ربما حضرته مجلسه واستفدت منه بعض شيء. (فهرس ابن غازي، ص ٨٣ تحقيق محمد الزاهي، طبعة دار المغرب).

(٣) قال الشيخ زروق: سمعتُ شيخنا أبا زيد عبد الرحمن المجدولي التونسي وكان قد أخذ عن الشيخ أبي عبد الله الأبي صاحب شرح مسلم وغيره يقول: كان شيخنا - يعني الأبي - يقول: «كُلُّ أَوْ جُلُّ ضَلَالَةِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي ثَلَاثَةِ الْكَلَامِ فِي الْكَلَامِ، وَالْكَلامِ فِي الْقُدْرَةِ الْاِكْتِسَابِيَّةِ، وَالْكَلامِ فِي الرُّؤْيَةِ». قُلْتُ: وَلِكُلِّ مِنْهَا تَحْرِيرٌ مَذْكُورٌ فِي كُتُبِ الْأُئِمَّةِ يَتَعَيَّنُ تَحْصِيلُهُ عَلَى كُلِّ طَالِبٍ نَبِيلٍ، وَتَتَعَيَّنُ عَلَى ضَعِيفِ الْعَقْلِ تَحْرِيرُهُ مِنَ الْاِشْتِبَاهِ وَتَرْكُ الْاِتْسَاعِ فِي الْخَوْضِ فِيهِ طَلِبًا لِلسَّلَامَةِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ. (شرح الرسالة، ج ١/ص ٣٩ - ٤٠).

يَعْنِي أَنَّهُ تَعَالَى مَوْصُوفٌ بِصِفَاتٍ أَرْزَلَهُ أَبَدِيَّةٌ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِهِ قَائِمَةٌ بِهِ، لَا تُشْبِهُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَهِيَ: الْحَيَاةُ، وَالْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالْكَلَامُ، وَالْإِدْرَاكُ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ.

فَهُوَ تَعَالَى قَادِرٌ وَلَهُ قُدْرَةٌ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِهِ وَاحِدَةٌ قَائِمَةٌ بِهِ، عَالِمٌ وَلَهُ عِلْمٌ قَدِيمٌ بَاقٍ وَاحِدٌ زَائِدٌ عَلَى ذَاتِهِ قَائِمٌ بِهِ، مُرِيدٌ وَلَهُ إِرَادَةٌ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ وَاحِدَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِهِ قَائِمَةٌ بِهِ، حَيٌّ وَلَهُ حَيَاةٌ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ وَاحِدَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِهِ قَائِمَةٌ بِهِ؛ سَمِيعٌ وَلَهُ سَمْعٌ قَدِيمٌ بَاقٍ وَاحِدٌ زَائِدٌ عَلَى ذَاتِهِ قَائِمٌ بِهِ، بَصِيرٌ وَلَهُ بَصَرٌ قَدِيمٌ بَاقٍ وَاحِدٌ زَائِدٌ عَلَى ذَاتِهِ قَائِمٌ بِهِ، عَلَى مَا قَطَعَ بِهِ «إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ» وَغَيْرُهُ.

وَهَذِهِ هِيَ الصِّفَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ، قَالُوا: وَدَلِيلُهَا الْعِلَّةُ وَالْحَقِيقَةُ، فَمَتَى وَجَدَ حُكْمٌ مُعَلَّلٌ بِعِلَّةٍ وَجَبَ طَرْدُهَا شَاهِدًا وَعَايِيًا، وَقَدْ تَبَيَّنَ كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا مُعَلَّلًا بِالْعِلْمِ، وَمَهْمَا ظَهَرَتْ حَقِيقَةٌ فِي مُحَقَّقٍ وَجَبَ طَرْدُهَا شَاهِدًا وَعَايِيًا، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ حَقِيقَةَ الْعَالِمِ مَنْ قَامَ بِهِ الْعِلْمُ.

قَالَ فِي «الرَّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»: «وَمَنْ قَالَ: عَالِمٌ بِلَا عِلْمٍ، كَمَنْ قَالَ: غَنِيٌّ بِلَا مَالٍ، وَعَالِمٌ بِلَا عَالِمٍ، وَعَالِمٌ بِلَا مَعْلُومٍ، فَإِنَّ الْعِلْمَ وَالْمَعْلُومَ وَالْعَالِمَ مُتَلَازِمَةٌ، كَالْقَتْلِ وَالْمَقْتُولِ وَالْقَاتِلِ، فَكَمَا لَا يَتَصَوَّرُ قَتِيلٌ بِلَا قَاتِلٍ وَلَا قَتْلٌ، فَكَذَلِكَ لَا يَتَصَوَّرُ عَالِمٌ بِلَا عِلْمٍ، وَعَالِمٌ بِلَا مَعْلُومٍ، وَمَعْلُومٌ بِلَا عِلْمٍ، بَلْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ مُتَلَازِمَةٌ فِي الْعَقْلِ لَا يَنْفَكُ بَعْضُهَا عَنِ الْبَعْضِ، فَمَنْ جَوَّزَ انفِكَاكَ الْعَالِمِ عَنِ الْعِلْمِ فَلْيُجَوِّزْ انفِكَاكَ الْعِلْمِ عَنِ الْمَعْلُومِ، وَانْفِكَاكَ الْعِلْمِ عَنِ الْعَالِمِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ الصِّفَاتِ»^(١).

(١) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إنحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٤٧).

وَالْكَلَامُ فِي بَاقِي الصِّفَاتِ كَمَا ذَكَرَ فِي الْعِلْمِ، وَيَا لِهَذَا التَّوْفِيقِ.

خَبَائِمُهُ:

الصِّفَاتُ أَقْسَامٌ أَرْبَعَةٌ: صِفَاتُ الذَّاتِ، وَصِفَاتُ الْمَعَانِي، وَالصِّفَاتُ أَقْسَامُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ، وَصِفَاتُ الْأَفْعَالِ.

فَصِفَاتُ الذَّاتِ سِتَّةٌ: الوجودُ، والوحدانيةُ، والقِدَمُ، والبقاءُ، وأنه قائمٌ بنفسِهِ، وأنه مُحَالِفٌ لِلْحَوَادِثِ، وَهَذِهِ لَا يُفْهَمُ مِنْهَا زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ، عَلَى خِلَافٍ فِي الوجودِ والقِدَمِ والبقاءِ، وَسَيَأْتِي مِنْهُ^(١).

وَالصِّفَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: كَوْنُهُ حَيًّا، عَالِمًا، قَادِرًا، مُرِيدًا، سَمِيعًا، بَصِيرًا، مُتَكَلِّمًا.

وَصِفَاتُ الْمَعَانِي هِيَ: الْحَيَاةُ، وَالْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالْكَلَامُ، وَهِيَ مَعَانِي زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ.

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْفَلَاسِيفَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ إِلَى نَفْسِهَا، وَقَالُوا: كُلُّ مَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْخَلْقِ لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْخَالِقِ بِالِإِثْبَاتِ، وَجَوَزُوهُ بِالنَّقْيِ، حَتَّى امْتَنَعَ بَعْضُهُمْ عَنْ تَسْمِيَةِ ذَاتَا وَشَيْئَا وَمَوْجُودًا، وَقَالُوا: لَا نَقُولُ إِنَّهُ مَوْجُودٌ، وَلَكِنْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِمَعْدُومٍ، وَلَا نَقُولُ إِنَّهُ عَالِمٌ، وَلَكِنْ نَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِجَاهِلٍ، وَعَلَى هَذَا.

وَذَهَبَتْ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْفَلَاسِيفَةُ وَالسَّبِيْعَةُ إِلَى أَنَّ صِفَاتِهِ عَيْنُ ذَاتِهِ^(٢)، وَلَيْسَتْ

(١) أي: سيأتي ذكر ما يتعلق بذلك الخلاف.

(٢) المعتزلة ومن تبعهم كالشيعة نفوا صفات المعاني فراراً مما توهموه موجبا لتعدد القدما، =

بِمَعَانٍ زَائِدَةٍ عَلَيْهَا، فِرَارًا مِنْ تَعَدُّدِ الْقُدَمَاءِ، فَقَالُوا: قَادِرٌ بِلَا قُدْرَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى ذَاتِهِ. غَيْرَ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ قَالُوا: كَلَامُهُ وَإِرَادَتُهُ زَائِدَتَانِ عَلَى ذَاتِهِ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمَا حَادِثَانِ قَائِمَانِ بَعْضُهُمَا، وَهُوَ مَرْدُودٌ بِلُزُومِ قَدَمِ الْحَادِثِ وَحُدُوثِ الْقَدِيمِ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ تَعَدُّدُ الْقُدَمَاءِ إِلَّا لَوْ كَانَتِ الصِّفَاتُ غَيْرَ الذَّاتِ، وَمَذْهَبُنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ هِيَ عَيْنُهَا وَلَا هِيَ غَيْرُهَا وَلَا فِيمَا بَيْنَهُمَا أَعْيَارًا؛ لِأَنَّ الْغَيْرَيْنِ مَشْرُوطَانِ بِالْإِنْفِكَائِ، وَالصِّفَةُ لَا يُفْهَمُ انْفِكَائُهَا عَنِ الذَّاتِ، وَإِنْ تَصَوَّرَهُمَا الْعَقْلُ مُوْجُودَيْنِ.

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: صِفَاتُهُ تَعَالَى حَلَّتْ فِي ذَاتِهِ، وَلَا ذَاتُهُ مَحَلٌّ لِصِفَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ مَجَازًا، بَلْ يُقَالَ: صِفَاتُهُ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ. وَلَا يُقَالَ: صِفَاتُهُ مَعَهُ، وَلَا مُجَاوِرَةٌ لَهُ، وَلَا فِيهِ.

وَاخْتَارَ «السَّيْنُ» أَنْ يُقَالَ: عِلْمُهُ مُوْجُودٌ بِذَاتِهِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْقِيَامِ فِي الصِّفَاتِ مَجَازٌ، وَالْوُجُودُ حَقِيقَةٌ.

وَفِي إِبْتِهَاثِ صِفَاتٍ غَيْرِ السَّبْعِ اخْتِلَافٌ، وَالْمُحَقِّقُونَ عَلَى الْجَوَازِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا سَبْعَ مَوَاضِعَ مِنْ سَبْعَةِ عَشَرَ اخْتَلَفَ فِيهَا فِي الصِّفَاتِ، وَوَعَدْنَا بِعَشْرِ.

قيمة الصفات
لني اختلف
فيها الأئمة

= وقالوا: الله تعالى عالم بذاته لا يعلم، وقادر بذاته لا بقُدْرَةٍ، وهكذا، وقد ردّ عليهم أهل السنة بوجوه، منها أن إثباتها قد دل عليه قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَهُ، يَعْلَمُ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ [هود: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ النَّاتِيَةِ﴾ [الذاريات: ٥٨]، فإنها آيات دالة على إثبات العلم والقدرة تعالى، وأيضاً فإنه لا يعقل عالم بلا علم، وقادر بلا قدرة، ومريد بلا إرادة، وهكذا، إذ لا يقال في اللغة العربية قادر إلا لمن ثبتت له قدرة قائمة بذاته. ولا يضر تعدد صفات قديمة مع اتحاد الذات، وإنما المضّر تعدد الذوات.

- وَأَوَّلُهَا: هَلِ الْبَقَاءُ عَيْنُ الْوُجُودِ أَوْ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَيْهَا؟ وَإِلَى الْأَوَّلِ ذَهَبَ «الْقَاضِي» وَالْإِمَامَانِ وَأَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، وَأَنَّ الْوُجُودَ نَفْسُ الْمَوْجُودِ، وَذَهَبَ «الشَّيْخُ» إِلَى أَنَّهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ مُحَقَّقٌ دُونَهُ.

- الثَّانِيَةُ: الْقِدَمُ أُثْبِتَهُ «ابْنُ سَعِيدٍ» زَائِدًا، وَالْجُمْهُورُ أَنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةٍ زَائِدَةٍ.

- الثَّالِثَةُ: الْاسْتِثْنَاءُ، قَالَ «الشَّيْخُ»: صِفَةٌ زَائِدَةٌ، وَقَالَ غَيْرُهُ: رَاجِعٌ لِلْإِسْتِثْنَاءِ.

- الرَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ وَالسَّادِسَةُ: الرَّحْمَةُ وَالْكَرَمُ وَالرِّضَا، هَذِهِ الثَّلَاثَةُ أُثْبِتَهَا «ابْنُ سَعِيدٍ» زَائِدَةً، وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ.

- السَّابِعَةُ وَالثَّامِنَةُ وَالْتَّاسِعَةُ: إِدْرَاكُ الْمُدُوقَاتِ وَالْمَشْمُومَاتِ وَالْمَلْمُوسَاتِ، أَثْبَتَهَا «الْقَاضِي» صِفَاتٍ زَائِدَةٍ لَيْسَتْ الْعِلْمُ، وَبَعِيَهُ «إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ»، وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ.

- الْعَاشِرَةُ: التَّكْوِينُ، أَثْبَتَهَا الشَّيْخُ «أَبُو مَنْصُورٍ الثَّعَالِبِيُّ» صِفَةً زَائِدَةً لَيْسَتْ الْقُدْرَةُ، وَفَسَّرَهَا بِإِخْرَاجِ الشَّيْءِ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ.

فَرْعٌ:

الاسْمُ وَالصِّفَةُ غَيْرُ مُتَعَايِرَيْنِ، كِلَاهُمَا أَمْرٌ وَاحِدٌ، كَالِاسْمِ وَالذَّاتِ.

قَالُوا: وَكُلُّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى وَاجِبَةٌ؛ وَإِلَّا لَاسْتَدَّتْ إِلَى الذَّاتِ، إِمَّا بِالِاخْتِيَارِ وَإِمَّا بِالِإِيجَابِ، وَكِلاهُمَا بَاطِلٌ لِأَنَّ الْإِيجَابَ الذَّاتِيَّ مِنْ أَصُولِ الْكُفْرِ وَقَوَاعِدِهِ.

وَالْمُحَقَّقُونَ عَلَى إِثْبَاتِ صِفَاتٍ لَا نَعْرِفُهَا غَيْرِ التَّسْعِ وَالتَّسْعِينَ، وَالْوُقُوفِ

عِنْدَ مَا انْتَهَى إِلَيْنَا عِلْمُهُ مِنْ غَيْرِ خَوْضٍ فِيْمَا لَمْ نَبْلُغْهُ وَإِنْ تَحَقَّقْنَا وَجُودَهُ؛ لِقَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] ، وَلَا سَيِّمًا الصِّفَاتِ لِأَنَّهُ عَلَى
 خَطَرٍ مِنَ الْإِلْحَادِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .
 ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

* * *

(الأفعال)

يَعْنِي: الْكَلَامُ فِي أَفْعَالِهِ تَعَالَى إِبْتِثَاتًا وَتَفْيًا وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِهَا.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ تَعَالَى لَا مُوجُودَ سِوَاهُ إِلَّا وَهُوَ حَادِثٌ بِفِعْلِهِ، وَقَائِضٌ مِنْ عَدْلِهِ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ وَأَكْمَلِهَا وَأَعَدْلِهَا).

يَعْنِي أَنَّ الْوُجُودَ كُلَّهُ فِعْلُهُ؛ إِذْ مُوجِدُ الْمُرَكَّبِ مُوجِدُ أَجْزَائِهِ وَأَحْكَامِهِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ.

قَالَ فِي «الرَّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»: «فَجَمِيعُ حَرَكَاتِ الْعِبَادِ كُلُّهَا مَخْلُوقَةٌ لَهُ تَعَالَى، مُتَعَلِّقَةٌ بِقُدْرَتِهِ، تَصْدِيقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]»^(١).

أَيُّ: خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ مَا تَعْمَلُونَ، فَفِعْلُ الْعَبْدِ - وَإِنْ كَانَ كَسْبًا لَهُ - لَا يُخْرَجُ عَنْ كَوْنِهِ مُرَادًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، وَأَنَّهُ الْمُتَنَفِّرُ بِخَلْقِهِ وَاخْتِرَاعِهِ، كَمَا لَا يُخْرَجُ كَوْنُهُ كَسْبًا لِلْعِبَادِ عَنْ كَوْنِهِ خَلْقًا لِلَّهِ، بَلْ هُوَ خَالِقُ الْقُدْرَةِ وَالْمَقْدُورِ جَمِيعًا، وَخَالِقُ الْاِخْتِيَارِ وَالْمُخْتَارِ.

وَقَالَ فِي «الرَّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»: «فَأَمَّا الْقُدْرَةُ فَوَصْفٌ لِلْعَبْدِ وَخَلْقٌ لِلرَّبِّ، وَلَيْسَتْ بِكَسْبٍ لَهُ، وَأَمَّا الْحَرَكَةُ فَخَلْقٌ لِلرَّبِّ وَوَصْفٌ لِلْعَبْدِ وَكَسْبٌ لَهُ، فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مَقْدُورَةً بِقُدْرَةِ هِيَ وَصْفُهُ، فَكَانَتْ لِلْحَرَكَةِ نِسْبَةٌ إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى تُسَمَّى

(١) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٦٢).

قُدْرَةً، فَتُسَمَّى بِاعْتِبَارِ تِلْكَ النِّسْبَةِ كَسْبًا، فَكَيْفَ يَكُونُ جَبْرًا مَحْضًا وَهُوَ بِالضَّرُورَةِ يُدْرِكُ التَّفَرُّقَ بَيْنَ الْحَرَكَةِ الْمَقْدُورَةِ وَالرَّعْدَةِ الضَّرُورِيَّةِ؟! وَكَيْفَ يَكُونُ خَلْقًا لِلْعَبْدِ وَهُوَ لَا يُحِيطُ عِلْمًا بِتَقَاصِيلِ أَجْزَاءِ الْحَرَكَاتِ الْمُكْتَسَبَةِ وَأَعْدَادِهَا؟! وَإِذَا بَطَلَ الطَّرْفَانِ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْاِقْتِصَادُ فِي الْاِعْتِقَادِ^(١).

يَعْنِي: وَهُوَ^(٢) أَنَّ لِلْعَبْدِ قُدْرَةً تَقْتَرِنُ بِالْحَادِثِ وَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِ، بَلْ كَمَا قَالَ بَعْضُ شُيُوخِ شُيُوخِنَا الْفَاسِيَّيْنَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

مَذْهَبُنَا أَنَّ لَنَا قُدْرَةً حَادِثَةً لَسْنَا بِهَا نَقْدِرُ
خَالِقُنَا أَبَاحَ إِطْلَاقَهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ تَقْدِرُوا﴾^(٣)

وَالْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ طَوِيلٌ عَرِيضٌ، وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ «أَبُو حَامِدٍ» أَنَّ الْخِلَافَ فِيهَا لَمْ يَزَلْ مِنْ لَدُنْ خَلْقِ آدَمَ إِلَى هَلُمِّ جَرًّا.

مذهب أهل
السنة في خلق
الأفعال

وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي ذَلِكَ خَارِجٌ مِنْ بَيْنِ قَرْتِ الْقَدَرِيَّةِ وَدَمِ الْجَبَرِيَّةِ، هُوَ لَبَّنْ خَالِصٌ سَائِعٌ لِلشَّارِبِينَ، أَعْنِي كَوْنُ الْإِنْسَانِ مَجْبُورًا فِي عَيْنِ اخْتِيَارِهِ^(٤)،

(١) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٦٥ - ١٦٧).

(٢) أي: الاقتصاد في الاعتقاد.

(٣) المائدة: ٣٤.

(٤) وهذه عبارة الإمام الغزالي في كتاب التوحيد والتوكل من الإحياء، إذ قال بعد كلام: لو انكشف الغطاء لعرفت أن الإنسان في عين الاختيار مجبورٌ، فهو إذاً مجبور على الاختيار. (الإحياء بهامش الإتحاف للزبيدي، ج ٩/ص ٤٢٠).

ثم قال الإمام الغزالي: فَيَفْعُلُ النَّارُ فِي الْإِحْرَاقِ مِثْلًا جَبْرٌ مُحْضٌ، وَفَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى اخْتِيَارٌ مُحْضٌ، وَفَعَلَ الْإِنْسَانُ عَلَى مَنْزِلَةٍ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، فَإِنَّهُ جَبْرٌ عَلَى الْاِخْتِيَارِ، فَطَلَبَ أَهْلُ الْحَقِّ لِهَذَا عِبَارَةً ثَالِثَةً لَمَّا كَانَ قَتًا ثَالِثًا، وَاتَّمَوْا فِيهِ بِكِتَابِ اللَّهِ فَسَمَوْهُ كَسْبًا. (السابق، ج ٩/ص ٤٢٢).

وَلْتَقْتَصِرْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ وَأَكْمَلَهَا وَأَتَمَّهَا وَأَعْدَلَهَا» يَعْنِي: لِأَنَّهَا صَدَرَتْ عَنْ كَمَالِ عِلْمٍ وَقُدْرَةٍ وَإِرَادَةٍ، وَبِحَسَبِ ذَلِكَ فَلَيْسَ فِي فِعْلِهِ تَعَالَى قَبِيحٌ، بَلْ كُلُّ شَيْءٍ فِي الْوُجُودِ بِالنَّسَبَةِ لِتَأَرُّفِهِ لَا أَحْسَنَ مِنْهُ وَلَا أَبَدَعَ^(١).

وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ مَا يُذَكَّرُ عَنِ الْإِمَامِ «أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ» مِنْ قَوْلِهِ: «لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَبَدَعُ مِمَّا كَانَ»^(٢)، فَكُلُّ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ فَلَا أَبَدَعَ مِنْهُ، وَإِلَّا لَزِمَ قُصُورُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ فِيهِ، وَانْتِفَاءُ حِكْمَةِ الْحَكِيمِ عَنْهُ.

(١) قال الشيخ زروق: يعني أن كل ما برز من القدرة وتخصيص الإرادة وأتقن بالعلم الإلهي لا يصح أن يكون ناقصا في وجوده؛ لكمال الأوصاف التي وجد عنها، وهو أثرٌ من آثارها، إذ يلزم من وصفه بالنقص من حيث ذلك نقص الأوصاف المنسوب إليها بقصورها أو تقصيرها. (شرح قواعد العقائد، ص ١٢٠).

(٢) قال الإمام الغزالي ذلك في معرض الدلالة على كمال علم الله تعالى وقدرته وإرادته، وتام عبارته: كل ما قسم الله تعالى بين عباده من رزق وأجل وسرور وحزن وعجز وقدرة وإيمان وكفر وطاعة ومعصية فكلُّه عدلٌ محضٌ لا جور فيه وحقٌّ صرّف لا ظلم فيه، بل هو الترتيب الواجب الحق على ما ينبغي بالقدر الذي ينبغي، وَلَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَضَلُّ أَحْسَنَ مِنْهُ وَلَا أَتَمُّ وَلَا أَكْمَلُ. (الإحياء، ضمن الإتحاف للزبيدي، ج ٩/ص ٤٣٠).

قال الزبيدي: قد يكون الشيء أبَدَعُ في وقت وخلافه أبَدَعُ في وقت آخر، ومن ثَمَّ يوجِّدُ الله الرخاء في وقتٍ والغلاء في وقت آخر، أو في مكان دون مكان، وكذا الحياة والموت والعسر واليسر والأمن والخوف والصحة والسقم، وذلك لعلم الله بحكمته البالغة أن الأبَدَعُ في هذا الوقت إيجاد أحد الصدين إلى وقت كذا، فإذا جاء ذلك الوقت فالأبَدَعُ إيجاد ضده فيوجده على حسب حكمته، ومن قَدَحَ في شيء من هذا فقد قَدَحَ في الحكمة وعارضَ حكمةَ الحكيمِ برأي من عنده زعمَ بجهله أنه أسدُّ مما اقتضته الحكمة. (الإتحاف، ج ٩/ص ٤٣٢) هذا وقد عقد الزبيدي مبحثا مطولا استعرض فيها آراء الناقدين والموفقين لعبارة الإمام الغزالي، (الإتحاف، ج ٩/ص ٤٤٢ - ٤٦٠).

وَهَذَا خِلَافٌ مَا يَفْهَمُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ قَصْرِ كَلَامِهِ عَلَى مَا كَانَ فِي
الْمَاضِي دُونَ اعْتِبَارِ بِمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ، إِذْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ قُصُورُ الْقُدْرَةِ بِوَجْهِ مَا، وَهُوَ
بَاطِلٌ.

وَمَا وَقَعَ مِنْ تَفْسِيرِ «الإمام»^(١) لِهَذَا الْكَلَامِ فِي الْاِقْتِصَارِ بَعِيدٌ عَنِ الْأَفْهَامِ،
فَلَا يَعُولُ عَلَيْهِ، وَعِنْدِي أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ جَرَتْ مِنْهُ مَجْرَى الْحَقَائِقِ مِنْ أَهْلِهَا؛ إِذْ
تَصْدُرُ بِحُكْمِ التَّصْرِيفِ فَيَكُونُونَ فِي فَهْمِهَا كَغَيْرِهِمْ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ حَكِيمٌ فِي أَفْعَالِهِ، عَدْلٌ فِي أَقْضِيَّتِهِ).

يَعْنِي أَنَّ أَفْعَالَهُ كُلَّهَا مُتَقَنَةٌ مَوْضُوعَةٌ بِحِكْمَةٍ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ تَقْتَضِي الْإِتْقَانَ
وَالْإِحْكَامَ، فَهُوَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا هَمَلًا، وَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا أَتَقَنَهُ، كَمَا قَالَ: ﴿الَّذِي
أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [السجدة: ٧].

ثُمَّ إِقَامَتُهُ الْأَشْيَاءَ مَنُوطَةً بِالْحِكْمَةِ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِعِلَّةٍ تَجْرِي
بِالْغَرَضِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَرِزَةِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ نَاقِصًا لِذَاتِهِ، مُسْتَكْمَلًا
بِالْأَعْرَاضِ.

يَانِ تَنَوَّهَ اللَّهُ
مِنَ الْأَعْرَاضِ

(١) يشير إلى تفسير الإمام الغزالي لمقالته في سياق ذكرها. (راجع الإحياء، ضمن الإتحاف
للزبيدي، ج ٩/ص ٤٣٠) ولا أظن أنه يشير إلى تفسير الإمام الغزالي بهذه العبارة في
الإملاء الذي فسر به بعض مشكلات الإحياء إذ قال فيه: ولتحقق أن كل ما قضاه ويقضيه
من خلقه بعلمه وإرادته وقدرته، وأن ذلك على غاية الحكمة ونهاية الإِتْقَانِ ومبلغ جودة
الصنع ليجعل كمال ما خلق دليلاً قاطعاً وبرهاناً واضحاً على كماله في صفات جلاله الموجبة
لإجلاله، فلو كان كل ما خلق ناقصاً بالإضافة إلى غيره مما يقدر على خلقه ولم يخلقه لكان
يظهر النقصان المدعى على هذا الوجود من خَلْقِهِ، كما ظهر على من خلقه ناقصاً في أشخاص
معينة ليدل بها على كمال ما خلقه من غير ذلك، ويكون الجميع من باب الاستدلال على ما
صنع من النقصان قطعاً. (راجع ضمن الإتحاف للزبيدي، ج ٩/ص ٤٤٨).

وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ بِوُجُوبِ رِعَايَةِ الْأَصْلَحِ عَلَيْهِ، فَأَوْجَبُوا عَلَيْهِ خَمْسَةً، تَعَالَى
رَبُّنَا عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوءًا كَبِيرًا، وَهِيَ اللَّطْفُ، وَالثَّوَابُ، وَالْعِقَابُ^(١)، وَالْعَوَاضُ عَنْ
الْآلَامِ، وَمَا فِيهِ صَلَاحٌ لِلْعِبَادِ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ ذَلِكَ جَارٍ بِحُكْمِ الْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ، لَا بِوَجْهِ
الِاسْتِحْقَاقِ وَالزُّورِ، فَكُلُّ نِعْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ، وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَذْلٌ، ﴿لَا يَسْتَلُ عَمَّا
يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]^(٢).

(١) قال الإمام النووي: اعلم أن مذهب أهل السنة أنه لا يثبت بالعقل ثواب ولا عقاب ولا
إيجاب ولا تحريم ولا غيرهما من أنواع التكليف، ولا تثبت هذه كلها ولا غيرها إلا
بالشرع، ومذهب أهل السنة أيضا أن الله تعالى لا يجب عليه شيء، تعالى الله، بل العالم
ملكه، والدنيا والآخرة في سلطانه، يفعل فيهما ما يشاء، فلو عذب المطيعين والصالحين
أجمعين وأدخلهم النار كان عدلا منه، وإذا أكرمهم ونعمهم وأدخلهم الجنة فهو فضل منه،
ولو نعم الكافرين وأدخلهم الجنة كان له ذلك، ولكنه أخبر وخبره صدق أنه لا يفعل هذا،
بل يغفر للمؤمنين ويدخلهم الجنة برحمته، ويعذب المنافقين ويخلدنهم في النار عدلا منه.
وأما المعتزلة فيثبتون الأحكام بالعقل ويوجبون ثواب الأعمال ويوجبون الأصلح ويمنعون
خلاف هذا في خبط طويل لهم، تعالى الله عن اختراعاتهم الباطلة المناهضة لنصوص الشرع.
وفي ظاهر هذه الأحاديث دلالة لأهل الحق أنه لا يستحق أحد الثواب والجنة بطاعته، وأما
قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]. وقوله: ﴿وَبَلَدَ الْجَنَّةِ الَّتِي
أُورِشْتُمْوهَا يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]، ونحوهما من الآيات الدالة على أن الأعمال
يدخل بها الجنة فلا يعارض هذه الأحاديث، بل معنى الآيات أن دخول الجنة بسبب
الأعمال، ثم التوفيق للأعمال والهداية للإخلاص فيها وقبولها برحمة الله تعالى وفضله،
فيصح أنه لم يدخل الجنة بمجرد العمل، وهو مراد الأحاديث، ويصح أنه دخل بالأعمال
أي بسببها، وهي من الرحمة، والله أعلم. (شرح صحيح مسلم، ج ١٨/ص ١٦٠، ١٦١)

(٢) قال الإمام ابن جزى في «التسهيل»: ﴿لَا يَسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ لأنه مالك كل شيء، والمالك
يفعل في مملكته ما يشاء، ولأنه حكيم فأفعاله كلها جارية على الحكمة. ﴿وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] لَفَقْدِ الْعَلْتَيْنِ. (ج ٢/ص ١٩٠).

وَالْعَدْلُ: مَا لِلْمَالِكِ أَنْ يَفْعَلَهُ مِنْ غَيْرِ مُتَنَازِعٍ.

وَالْأَقْصِيَّةُ جَمْعُ قَضَاءٍ وَهُوَ تَنْفِيذُ الْحُكْمِ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَلَا يُقَاسُ عَدْلُهُ بِعَدْلِ الْمَخْلُوقِينَ؛ إِذِ الْعَبْدُ يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الظُّلْمُ بِتَصَرُّفِهِ فِي مُلْكِ الْغَيْرِ، وَهُوَ تَعَالَى لَا يُصَادِفُ لِغَيْرِهِ مُلْكًا حَتَّى يَكُونَ تَصَرُّفُهُ فِيهِ ظُلْمًا).

يَعْنِي: فَجَرَيَانُ الظُّلْمِ مِنْهُ مُحَالٌ عَقْلًا، وَقَالَتِ الْمُعْتَرِلَةُ: مُمْتَنِعٌ سَمْعًا، وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ لَهُ إِيْلَامَ الْبَرِيءِ، وَتَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ، وَإِثَابَةَ الْعَاصِي، وَمُعَاقَبَةَ الْمُطِيعِ؛ إِذْ لَا حَجَرَ عَلَيْهِ فِي أَفْعَالِهِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ رِعَايَةُ الْأَصْلَحِ وَلَا غَيْرُهُ.

قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»: وَيَكْدُلُ عَلَى ذَلِكَ وَجُودُهُ، فَإِنَّ دَبْحَ الْبَهَائِمِ إِيْلَامٌ لَهَا، وَمَا صُبَّ عَلَيْهَا مِنْ أَنْوَاعِ الْعَذَابِ مِنْ جِهَةِ الْأَدَمِيِّينَ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ جَرِيْمَةٌ^(١).

ثُمَّ قَالَ فِيهَا: «إِذَا قِيلَ: فَإِنَّ اللَّهَ يَحْشُرُهَا وَيُجَازِيهَا عَلَى مَا قَاسَنَهُ مِنَ الْأَلَمِ، وَيَجِبُ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ، فَتَقُولُ: مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى إِحْيَاءُ كُلِّ نَمْلَةٍ وَطَيْئَةٍ وَكُلِّ بَقَّةٍ فُرِكَتٍ حَتَّى يُثَبِّتَهَا عَلَى أَلَامِهَا فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ؛ إِذَا يُقَالُ: وَصَفُ الثَّوَابِ وَالْحَشْرِ بِكَوْنِهِ وَاجِبًا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَتَصَرَّرُ بِتَرْكِهِ فَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ غَيْرُهُ فَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ غَيْرُ مَفْهُومٍ؛ إِذْ خَرَجَ عَنِ الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ لِلزَّوَابِجِ»^(٢). انْتَهَى

(١) «الرِّسَالَةُ الْقُدْسِيَّةُ» لِلإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٨٤).

(٢) «الرِّسَالَةُ الْقُدْسِيَّةُ» لِلإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٨٥).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَكُلُّ مَا سِوَاهُ مِنْ جِنِّ وَإِنْسٍ وَشَيْطَانٍ وَمَلَكٍ وَسَمَاءٍ وَأَرْضٍ وَحَيَوَانٍ وَنَبَاتٍ وَجَوْهَرٍ وَعَرَضٍ وَمُدْرَكٍ وَمَحْسُوسٍ حَادِثٌ، اخْتَرَعَهُ بَعْدَ الْعَدَمِ بِقُدْرَتِهِ اخْتِرَاعًا، وَأَنْشَأَهُ إِنْشَاءً).

يَعْنِي أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ سِوَاهُ حَادِثٌ، وَلَا مُحْدَثٌ لَهُ سِوَاهُ لِأَنَّهُ الْأَوَّلُ الَّذِي لَا مُفْتَتِحَ لَوْجُودِهِ، وَمَا سِوَاهُ مَسْبُوقٌ بِالْعَدَمِ، وَأَصْلُ وُجُودِهِ الْجَوَازُ، وَالْجَائِزُ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُفْتَضٍ يُخَصِّصُهُ بِالْوُجُودِ الْجَائِزِ بَدَلًا مِنَ الْعَدَمِ الْمُجَوِّزِ وَهُوَ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ، وَلَيْسَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ كَمَا تَقَدَّمَ بَرْهَانُهُ وَالْكَلامُ عَلَيْهِ.

وَالْكَلامُ هُنَا فِي نِسْبَةِ كُلِّ شَيْءٍ إِلَيْهِ مِمَّنْ لَهُ التَّصَرُّفُ أَوْ لَا تَصَرُّفَ لَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالشَّيَاطِينِ وَالْمَلَائِكَةِ.

وَالسَّمَاءُ «لُغَةً: مَا عَلَا وَارْتَفَعَ، وَالْأَرْضُ»: مَا سَقَلْ وَانْتَضَعَ، وَعُرْفًا مَعْرُوفًا.

وَالْحَيَوَانُ: مَا فِيهِ حِسٌّ وَحَرَكَةٌ لِذَاتِهِ، وَالنَّبَاتُ: مَا لَا حِسَّ فِيهِ وَلَا حَرَكَةً، وَلَكِنَّهُ يَنْمُو بِنَفْسِهِ وَيَتَحَرَّكُ بِغَيْرِهِ، وَعَكْسُهُ «الْجَمَادُ» إِذْ لَا حِسَّ وَلَا حَرَكَةً وَلَا نُمُوًّا.

وَالْمُدْرَكُ: مَا يَلْحَقُهُ الْعَقْلُ بِفَهْمِهِ، وَالْمُتَحَيَّلُ بِوَهْمِهِ، كَانَ مَحْسُوسًا أَوْ غَيْرَهُ.

وَالْمَحْسُوسُ: مَا يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ الَّتِي هِيَ اللَّمَسُ وَالذَّوْقُ وَالشَّمُّ وَالطَّعْمُ وَمُدْرَكَاتُ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ.

وَمَعْنَى «اخْتَرَعَهُ»: أَبْدَعَهُ، أَي: افْتَتَحَهُ مِنْ غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ أَوْ مُعِينٍ لَاحِقٍ،

وَقَوْلُهُ: «اخْتِرَاعًا» أَتَى بِهِ لِلتَّوَكُّيدِ فِي الْبَيَانِ حَتَّى يَرْتَفَعَ الْمَجَازُ مِنْ كَلَامِهِ.

وَأَنْشَأَهُ: افْتَحَ وَجُودَهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى مُنْتَهَى خَلْقِهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى تَنْبِيْهَا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، أَيْ: قَدْ أَتَى عَلَيْهِ، فَ«هَلْ» اسْتَفْهَامٌ لِتَحْقِيقِ وَاقِعٍ، وَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَنكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مریم: ٩].

وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ بَنَى أَهْلُ السُّنَّةِ مَذْهَبُهُمْ فِي وُجُوبِ شُكْرِ الْمُنْعِمِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مَذْكُورَةٌ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (إِذْ كَانَ فِي الْأَرْزْلِ مَوْجُودًا، وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُهُ، فَأَخْدَتْ الْخَلْقَ بَعْدَ إِظْهَارِ لِقْدَرَتِهِ، وَتَحْقِيقًا لِّمَا سَبَقَ مِنْ إِرَادَتِهِ، وَلِمَا حَقَّ فِي الْأَرْزْلِ مِنْ كَلِمَاتِهِ، لَا لِافْتِقَارِهِ إِلَيْهِمْ وَحَاجَتِهِ).

يَعْنِي أَنَّ عِلَّةَ كُلِّ شَيْءٍ صُنْعُهُ، وَلَا عِلَّةَ لِصُنْعِهِ، كَمَا قَالَ «ذُو الثُّونِ الْمِصْرِيُّ» رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وَلَيْسَ فِي السَّمَاوَاتِ الْعُلَى وَلَا فِي الْأَرْضِينَ السُّفْلَى مُدَبِّرٌ غَيْرُ اللهِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «كَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، وَكَتَبَ كُلُّ شَيْءٍ فِي الذِّكْرِ عِنْدَهُ»^(١).

وَفِي الْحَدِيثِ: «كُنْتُ كَنْزًا لَمْ أُعْرِفْ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُعْرِفَ، فَخَلَقْتُ الْخَلْقَ لِيَعْرِفُونِي، فَعَرَفْتُهُمْ بِي فَعَرَفُونِي»^(٢)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: يَعْنِي: لِيَعْرِفُونِ. وَقِيلَ: لِيَكُونُوا عِبِيدًا وَمُلْكًا؛ لِأَنَّ الظُّهُورَ بِالْمُلْكِ وَالسُّلْطَانِ مِنْ كَمَالِ الْوَصْفِ^(٣)، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

(١) سبق تخريجه والإشارة إلى بعض ما تضمنه من المعاني.

(٢) لا يُعرف له سند.

(٣) وهذا الوجه الثاني هو الذي نقله الإمام الطبري عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ=

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ الْمُتَفَضَّلُ بِالْحَلْقِ وَالْإِخْتِرَاعِ وَالتَّكْلِيفِ لَا عَنْ وُجُوبٍ،
وَالْمُتَطَوَّلُ بِالْإِنْعَامِ وَالْإِصْلَاحِ لَا عَنْ لُزُومٍ، فَلَهُ الْفَضْلُ وَالْإِحْسَانُ وَالتَّعَمُّةُ
وَالْأَمْتِنَانُ).

يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِيجَادُ الْحَلْقِ وَلَا تَكْلِيفُهُمْ، وَإِنْ أَوْجَدَهُمْ وَكَلَّفَهُمْ
وَأَنعَمَ عَلَيْهِمْ رَحْمَةً بِهِمْ.

قَالَ فِي «الرَّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»: «وَقَالَتِ الْمُعْتَرِزَةُ: «وَجَبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِمَا فِيهِ
مِنْ مَصْلَحَةِ الْعِبَادِ»، وَهُوَ مُحَالٌ؛ إِذْ هُوَ الْمُوجِبُ وَالْأَمْرُ وَالنَّاهِي، فَكَيْفَ يَتَهَدَّفُ
لِلْإِجَابِ، أَوْ يَتَعَرَّضُ لِلزُّومِ وَخِطَابِ؟».

وَمَعْنَى «الْمُتَطَوَّلِ»: مُعْطِي الطَّوْلِ، أَيُّ: الْمَالِ وَالْغِنَى.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ﴾ (١١٨ - ١١٩)، قِيلَ: لِلْإِخْتِلَافِ، وَقِيلَ: لِلرَّحْمَةِ، وَقِيلَ: لَهُمَا مَعًا، وَهُوَ
التَّحْقِيقُ، بَلِ الْإِخْتِلَافُ عَيْنُ الرَّحْمَةِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَقَعْ اخْتِلَافٌ هِمَمِهِمْ لَصَاعَتِ

= أَلْجَنَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيُقَرُّوا بِالْعِبَادَةِ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا. وَرَجَّحَهُ الطَّبْرِيُّ قَائِلًا: مَعْنَاهُ: إِلَّا لِعِبَادَتِنَا
وَالْتَذَلُّ لَأَمْرِنَا، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: كَيْفَ كَفَرُوا وَقَدْ خَلَقَهُمُ لِلتَّذَلُّ لَأَمْرِهِ؟ قِيلَ: إِنَّهُمْ
قَدْ تَذَلَّلُوا لِقَضَائِهِ الَّذِي قَضَاهُ عَلَيْهِمْ لِأَن قَضَاءَهُ جَارٍ عَلَيْهِمْ لَا يَقْدِرُونَ مِنَ الْإِمْتِنَاعِ مِنْهُ إِذَا
نَزَلَ بِهِمْ، وَإِنَّمَا خَالَفَهُ مِنْ كُفْرٍ بِالْعَمَلِ بِمَا أَمَرَهُ بِهِ، فَأَمَّا التَّذَلُّ لِقَضَائِهِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ مِنْهُ.
(جامع البيان، ج ٢١/ص ٥٥٥) وذكر الإمام الطَّبْرِيُّ قَبْلَ ذَلِكَ تَأْوِيلًا آخَرَ عَنْ بَعْضِهِمْ فَقَالَ:
مَعْنَى ذَلِكَ: وَمَا خَلَقْتَ السَّعْدَاءَ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِلَّا لِعِبَادَتِي وَالْأَشْقِيَاءَ مِنْهُمْ إِلَّا لِمَعْصِيَتِي.

وَالَّذِي رَجَّحَهُ الطَّبْرِيُّ اخْتَارَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «سِرَاجِ الْمُرِيدِينَ» حَسْبَمَا نَقَلَ
عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ عَرَفَةَ قَوْلَهُ: الْمَعْنَى الصَّحِيحُ فِي الْآيَةِ: ﴿لِيُعْبَدُوا﴾: أَيُّ: لِنَجْرِي أَعْمَالَهُمْ عَلَى
مُقْتَضَى قَضَائِي، فَيَكُونُ فِعْلُ الْعَبْدِ عَلَى مُقْتَضَى حُكْمِ الْمَوْلَى. وَقَدْ فَهَمَ بَعْضُ الصَّالِحِينَ
هَذَا فَقِيلَ لَهُ: مَا أَرَادَ اللَّهُ مِنَ الْخَلْقِ؟ فَقَالَ: مَا هُمْ عَلَيْهِ. (تَقْيِيدُ الْبَسِيلِيِّ (مَخ/ص ٤٢٦).

الدُّنْيَا وَلَمْ تَتَسَّرِ الْأَغْرَاضُ فِيهَا ، فَافْتَهُم .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْكُلَّ نِعْمَةٌ وَمِنَّةٌ فِي عَيْنِ كَوْنِهِ نِقْمَةٌ وَمَصْرَةٌ ؛ إِذْ نَعِيمُ أَهْلِ
النَّعِيمِ زِيَادَةٌ فِي عَذَابِ أَهْلِ الْجَحِيمِ ، وَبِالْعَكْسِ ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ : (إِذْ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَصُبَّ عَلَى عِبَادِهِ أَنْوَاعَ الْعَذَابِ وَيَنْتَلِيَهُمْ
بِضُرُوبِ الْأَلَامِ وَالْأَوْصَابِ ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَكَانَ مِنْهُ عَدْلًا ، وَلَمْ يَكُنْ قِيَّحًا
وَزُلْمًا) .

يَعْنِي أَنَّ إِحْسَانَهُ بِالْإِبْدَاعِ وَالْإِنْشَاءِ وَالْاخْتِرَاعِ شَاهِدٌ بِدَوَامِ
الْعَوَافِي وَعَدَمِ الْمُعَاجَلَةِ بِالْبَلَايَا وَالْعُقُوبَاتِ ؛ إِذْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهَا ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْ مَعَ
وُجُودِ اسْتِحْقَاقِ مِنَ الْعِبَادِ لِمُخَالَفَتِهِمْ أَمْرُهُ وَنَهْيُهُ .

مَعَ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ بِلَا سَبَبٍ مِنْهُمْ لَمْ يَلْحَقْهُ بِذَلِكَ نَقْصٌ وَلَا غَيْرُهُ ؛ إِذْ لَا
حَاجَرَ عَلَيْهِ فِي أَفْعَالِهِ ، وَلَا رَادَّ لِحُكْمِهِ فِي عَدْلِهِ وَإِفْضَالِهِ ، فَلَهُ الْفَضْلُ وَالْإِحْسَانُ
وَالنَّعْمَةُ وَالْامْتِنَانُ بِذَلِكَ كُلِّهِ .

وَالْفَضْلُ : «الْعَطَاءُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَلَا اسْتِحْقَاقٍ .

وَالْإِحْسَانُ» وَالْامْتِنَانُ «قَرِيبَانِ مِنْ ذَلِكَ .

وَالنَّعْمَةُ : «مَا فِيهِ لَذَّةٌ وَمَنْفَعَةٌ .

وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَلَا يَلْزَمُهُ أَمْرٌ ، بَلْ فِعْلُهُ كُلُّهُ
بِحُكْمِ الْاِخْتِيَارِ الْمُطْلَقِ الَّذِي لَا قَيْدَ فِيهِ وَلَا تَوَقُّفَ عَلَى سَبَبٍ ، وَإِنَّمَا عَامِلُ عِبَادِهِ
بِالْإِحْسَانِ وَالْإِفْضَالِ ، لَا بِالْاِسْتِحْقَاقِ وَاللَّزُومِ لِأَنَّهُ الْغَنِيُّ عَنِ الْكُلِّ ، وَالْكُلُّ مُفْتَقِرٌ

لا يجب على
الله تعالى شيء

إِلَيْهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿تَبَايَأَ النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (١) إِنْ يَشَاءُ يُدْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿٢﴾ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿٣﴾ [فاطر: ١٥ - ١٧] ، فَمَا هُنَاكَ إِلَّا فَضْلُهُ وَإِحْسَانُهُ وَطَوْلُهُ وَامْتِنَانُهُ (١).

قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»: «وَلَا يُعْقَلُ الْوُجُوبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] ، وَلَيْتَ شِعْرِي بِمَا يُجِيبُ الْمُعْتَزِلِيُّ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ الْأَصْلَحَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ» عَنْ مَسْأَلَةِ نَعْرُضِهَا عَلَيْهِ وَهُوَ أَنْ نَقْرُسَ مَنَاطَرَةَ فِي الْآخِرَةِ بَيْنَ صَبِيٍّ مَاتَ مُسْلِمًا وَبَالِغٍ مَاتَ مُسْلِمًا ، فَإِنَّ اللَّهَ يَزِيدُ فِي دَرَجَاتِ الْبَالِغِ وَيُقْضِيهِ عَلَى الصَّبِيِّ لِأَنَّهُ تَعَبَ بِالْإِيمَانِ وَالطَّاعَاتِ بَعْدَ الْبُلُوغِ ، وَيَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ.

فَلَوْ قَالَ الصَّبِيُّ: يَا رَبِّ! لِمَ رَفَعْتَ دَرَجَةَ هَذَا عَلَيَّ؟ فَيَقُولُ: لِأَنَّهُ بَلَغَ وَاجْتَهَدَ فِي الطَّاعَاتِ. فَيَقُولُ: أَنْتَ أَمْتَنِي فِي الصَّبَا ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَزِيدَ حَيَاتِي حَتَّى أَبْلُغَ وَأَجْتَهِدَ فِي الطَّاعَةِ ، فَقَدْ عَدَلْتَ عَنِ الْعَدْلِ فِي التَّفَضُّلِ عَلَيْهِ بِتَطْوِيلِ الْعُمُرِ دُونِي ، فَلِمَ فَضَّلْتَهُ؟! فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: لِأَنِّي عَلِمْتُ أَنَّكَ لَوْ بَلَغْتَ لَأَشْرَكَتَ أَوْ عَصَيْتَ ، فَكَانَ الْأَصْلَحُ لَكَ الْمَوْتُ فِي الصَّبَا.

هَذَا عُدْرُ الْمُعْتَزِلِيِّ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَعِنْدَ هَذَا يُنَادِي الْكُفَّارُ كُلُّهُمْ مِنْ دَرَكَاتٍ لَطَى وَيَقُولُونَ: لِمَا أَنْ عَلِمْتُ أَنَّا إِذَا بَلَغْنَا أَشْرَكْنَا فَهَلَّا أَمْتَنَّا فِي الصَّبَا!؟

(١) قَالَ الشَّيْخُ الْبَكِّي الْكُومِي: جَمِيعُ الْكَائِنَاتِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى السُّوِيَّةِ ، وَإِنَّمَا الْمَخْصُصُ لَوُقُوعِ أَحَدِ الْجَائِزِينَ مَشِيئَتُهُ وَإِرَادَتُهُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالشَّيْءِ تَعَلَّقَ تَخْصِصٍ عَلَى تَحْوِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْعِلْمُ ، فَجَمِيعُ مَا فَعَلَ مِمَّا فِيهِ لَطْفٌ بَعِيدُهُ فَمَخْصُصٌ فَضْلٍ وَكَرَمٍ وَإِحْسَانٍ مِنْهُ إِلَيْهِ ، وَمَا فِيهِ مِنْ تَعْدِيٍّ أَوْ ابْتِلَاءٍ أَوْ تَضْيِيقٍ فَمَخْصُصٌ عَدْلٍ مِنْهُ إِلَيْهِ ، وَلَوْ شَاءَ لَعَكَسَ . (تَحْرِيرِ الْمَطَالِبِ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ عَقِيدَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ ، ص ١٩٧).

فَإِنَّا رَضِينَا بِمَا دُونَ مَنْزِلَةِ الصَّبِيِّ الْمُسْلِمِ . فِيمَا يُجِيبُ عَنْ ذَلِكَ ؟ وَهَلْ يَجِبُ عِنْدَ هَذَا إِلَّا الْقَطْعُ بِأَنَّ الْأُمُورَ الْإِلَهِيَّةَ تَتَعَالَى أَنْ تُوزَنَ بِمِيزَانِ أَهْلِ الْاِعْتِرَالِ^(١) . انْتَهَى .

وَهَذِهِ الْحِكَايَةُ قَرَضَهَا الشَّيْخُ «أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ» لَمَّا أَرَادَ مُفَارَقَةَ مَذْهَبِ «الْجُبَّائِيِّ» ، ثُمَّ أَوْرَدَهَا عَلَيْهِ فَلَمْ يُجِبْ بِشَيْءٍ ، فَقَالَ : «وَقَفَّ - وَاللَّهِ - حِمَارُ الشَّيْخِ فِي الْعَقَبَةِ» . ثُمَّ تَرَكَهُ وَلَزِمَ طَرِيقَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ قَدْ رَأَى رُؤْيَا أَمَرَهُ فِيهَا بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ وَمُفَارَقَةِ الْمُعْتَزِلَةِ وَوَعَدَهُ بِأَنْ مَا صَنَّفَ فِي مَذْهَبِهِمْ لَا يَبْقَى لَهُ ذِكْرٌ . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَأَنْ يُثَبِّبَ عِبَادَهُ عَلَى الطَّاعَةِ بِحُكْمِ الْكَرَمِ وَالْوَعْدِ ، لَا بِحُكْمِ اللُّزُومِ وَالْاِسْتِحْقَاقِ ، إِذْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلٌ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ ظُلْمٌ ، وَلَا يَجِبُ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ حَقٌّ) .

يَعْنِي أَنَّ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ جَارِيَانِ بِحُكْمِ الْعَدْلِ وَالْفَضْلِ ، لَا بِحُكْمِ اللُّزُومِ وَالْاِسْتِحْقَاقِ ، لِئُطْلَا نِيْهُمَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى ، وَكَيْفَ لَا وَالْهِدَايَةُ مِنْهُ تَعَالَى لَا مِنْ غَيْرِهِ .

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ لَهُ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ ، قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ» : وَلَوْ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ لَأَسْتَحَالَ سُؤَالُ دَفْعِهِ ، وَقَدْ سَأَلُوا ذَلِكَ فَقَالُوا : ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ، وَلِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ أَنَّ أَبَا جَهْلٍ لَا يُصَدِّقُ نَبِيَّهُ ، ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِ ، وَمِنْ جُمْلَةِ أَقْوَالِهِ أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُهُ ، فَكَيْفَ يُصَدِّقُهُ فِي أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُهُ ؟ ! وَهَلْ هَذَا إِلَّا مُحَالٌ وَجُودُهُ .

تكليف ما لا يطاق جائز عقلا

(١) «الرِّسَالَةُ الْقُدْسِيَّةُ» لِلْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٨٦ -

وَقَالَ «السَّيِّحُ»: لَيْسَ الْإِمْكَانُ شَرْطًا فِي صِحَّةِ التَّكْلِيفِ، فَيَجُوزُ التَّكْلِيفُ
بِالْمُحَالِ.

وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ فِي الْمُمْتَنِعِ بِالْغَيْرِ لَا بِالذَّاتِ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ عِنْدَ
الْمُحَقِّقِينَ، فَانْظُرْ ذَلِكَ.

* * *

[مبحث عدم استقلال العقل بالتحسين والتقبيح]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّ حَقَّهُ فِي الطَّاعَةِ وَجَبَ عَلَى الْخَلْقِ بِإِيجَابِهِ عَلَى لِسَانِ أَنْبِيَائِهِ، لَا بِمَجَرَّدِ الْعَقْلِ).

يَعْنِي أَنَّ وَجُوبَ الطَّاعَةِ وَتَحْرِيمَ الْمَعْصِيَةِ شَرْعِيٌّ لَا عَقْلِيٌّ^(١)، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ، وَلَا حُكْمَ قَبْلَ الشَّرْعِ، بَلِ الْأَمْرُ مَوْقُوفٌ عَلَى وُجُودِهِ. وَحَكَمَتِ الْمُعْتَزَلَةُ الْعَقْلَ، فَإِنْ لَمْ يَقْضِ فَتَالَتْهَا لَهُمُ الْوَقْفُ.

وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْقِبْلَةِ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ وَاجِبٌ وَالْكُفْرَ حَرَامٌ، لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ ذَلِكَ بِالْعَقْلِ أَوْ بِالسَّمْعِ، وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ فِي مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ أَصْلًا وَلَمْ يُؤْمِنْ وَمَاتَ هَلْ يُعْذَرُ أَمْ لَا؟

وَقَالَتِ الْمَلَاحِدَةُ وَالرَّافِضَةُ وَالْمُشَبِّهَةُ وَالْخَوَارِجُ: لَا يَجِبُ بِالْعَقْلِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ ذَلِكَ بِالشَّرْعِ.

وَقَالَتِ الْأَشَاعِرَةُ: يَجُوزُ أَنْ يُعْرَفَ بِالْعَقْلِ حُسْنُ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ وَقُبْحُهُ، وَلَكِنْ لَا يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ وَلَا يَحْرُمُ بِهِ شَيْءٌ، وَالْعَقْلُ فِي جَمِيعِ الْمَعَارِفِ تَبَعٌ لِلشَّرْعِ.

وَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ: يُوجِبُ الْإِيمَانَ وَالشُّكْرَ، وَيُثَبِّتُ الْأَحْكَامَ بِذَاتِهِ.

(١) قال الشيخ زروق: الْحُكْمُ: خطابه المتعلق بفعل المكلف من حيث إنه مكلف، ومن ثم لا حكم إلا لله، ولا حكم إلا بالشَّرع، لا بمجرد العقل، وإن كان متصرفاً في الاستنباط فعلى أصل الشَّرع. (شرح عقيدة الغزالي، ص ١٢٨ - ١٢٩).

وَقَالَتِ الْمَاتَرِيْدِيَّةُ: الْعَقْلُ آلَةٌ لِمَعْرِفَةِ الْمَعْقُولَاتِ^(١)، كَمَا أَنَّ السَّمْعَ آلَةٌ لِمَعْرِفَةِ الْمَسْمُوعَاتِ، وَبِهِ يُعْرَفُ حُسْنُ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ وَقُبُحُ بَعْضِهَا، وَوُجُوبُ بَعْضِ الْأَفْعَالِ وَحُرْمَةُ بَعْضِهَا، وَحَدُّهُ: نُورٌ يَخْتَصُّ مَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْرِفَةِ بَعْضِ مَا غَابَ عَنِ الْحِسِّ مِنْ غَيْرِ خَبَرٍ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِمْ وَبَيْنَ قَوْلِ الْمُعْتَزِّلَةِ أَنَّ الْمُعْتَزِّلَةَ يَقُولُونَ: الْعَقْلُ مُوجِبٌ لِدَاتِهِ، وَعِنْدَهُمُ الْعَقْلُ مُعَرِّفٌ لِلْوُجُوبِ، وَالْمُوجِبُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ، كَمَا أَنَّ الرَّسُولَ مُعَرِّفٌ لِلْوُجُوبِ وَالْمُوجِبُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ، لَكِنْ بِوَاسِطَةِ الرَّسُولِ، فَكَذَلِكَ الْمُوجِبُ هُوَ اللَّهُ وَلَكِنْ بِوَاسِطَةِ الْعَقْلِ.

ثُمَّ وَجُوبُ الْإِيمَانِ بِالْعَقْلِ مَرْوِيٌّ عَنْ «أَبِي حَنِيفَةَ»، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا عُذْرَ لِأَحَدٍ فِي الْجَهْلِ بِخَالِقِهِ؛ لِمَا يَرَى مِنْ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخَلْقِ نَفْسِهِ وَسَائِرِ خَلْقِ رَبِّهِ»^(٢). قَالَ: «وَلَوْ لَمْ يَبْعَثِ اللَّهُ رَسُولًا لَوَجَبَ عَلَى الْخَلْقِ مَعْرِفَتُهُ

(١) قال الشيخ أكمل الدين الحنفي في شرح وصية الإمام أبي حنيفة: قال أصحابنا - أي الماتريدية - : العقل آلة تعرف حسن بعض الأشياء وقبحها ووجوب الإيمان وشكر النعم. والفرق بين قولنا وقول المعتزلة أنهم يقولون: العقل موجب بذاته، لأنهم يقولون: إن العبد موجد لأفعاله. وعندنا العقل آلة للمعرفة، والموجب هو الله، لكن بواسطة العقل، كما أن الرسول معرف للوجوب، والموجب هو الله تعالى حقيقة، لكن بواسطة الرسول.

ثم قال بعد قليل: واعلم أن أصحابنا - أي الماتريدية - قد ذكروا أنه لا نغني بوجوب الإيمان بالعقل أنه يستحق الثواب بفعله أو العقاب بتركه؛ إذ هما يعرفان بالسمع، وإنما نغني به أن يثبت في العقل نوع رجحان للإتيان بالإيمان بحيث لا يحكم العقل أن الإتيان والترك فيهما سيان، بل يحكم بأن الإيمان يوجب نوع مدح، والامتناع عنه يوجب نوع ذم، فعلى هذا لا خلاف بيننا وبين الأشاعرة في هذه المسألة. (مخطوط شرح وصية الإمام أبي حنيفة).

(٢) قال الإمام الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧ هـ): وجوب الإيمان وشكر النعم وحرمة الكفر والكفران ونحو ذلك أحكام لا يقف وجوبها على الشرع، بل تجب بمجرد العقل عندنا، =

بِعُقُولِهِمْ، وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ فَمَعْذُورٌ حَتَّى تَقُومَ الْحُجَّةُ.

وَعَلَيْهِ الشَّيْخُ «أَبُو مَنْصُورٍ» وَاتَّبَاعُهُ، قَالَ: «يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ مَعْرِفَةُ اللَّهِ».

وَفِي «الرِّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»: «الْأَصْلُ الثَّامِنُ: أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَطَاعَتَهُ وَاجِبَةٌ بِإِيجَابِ اللَّهِ وَشَرْعِهِ، لَا بِالْعَقْلِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ إِذَا أُوجِبَ الطَّاعَةُ فَلَا يَخْلُو:

إِمَّا أَنْ يُوجِبَهَا لِغَيْرِ فَائِدَةٍ وَهُوَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ لَا يُوجِبُ الْعَبَثَ.

وَأَمَّا أَنْ يُوجِبَهَا لِفَائِدَةٍ وَغَرَضٍ، وَذَلِكَ لَا يَخْلُو:

إِمَّا أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْمَعْبُودِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فَإِنَّهُ يَتَقَدَّسُ عَنِ الْأَغْرَاضِ^(١) وَالْفَوَائِدِ، بَلِ الْكُفْرُ وَالْإِيمَانُ وَالطَّاعَةُ وَالْعِصْيَانُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى سَيِّئَانِ.

وَأَمَّا أَنْ يَرْجَعَ إِلَى غَرَضِ الْعَبْدِ، وَهُوَ مُحَالٌ لِأَنَّهُ لَا غَرَضَ لَهُ فِي الْحَالِ، بَلْ يَتَعَبُّ نَفْسَهُ بِهَا وَيَنْصَرِفُ عَنِ الشَّهَوَاتِ بِسَبَبِهَا، وَلَيْسَ فِي الْمَالِ إِلَّا الثَّوَابُ، وَمِنْ أَيْنَ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ يُثِيبُ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْمَعْرِفَةِ وَلَا يُعَاقِبُ عَلَيْهِمَا مَعَ أَنَّ الطَّاعَةَ وَالْمَعْصِيَةَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى يَسَاوِيَانِ، إِذْ لَيْسَ لَهُ لِأَحَدِهِمَا مِثْلٌ، وَلَا

= فإن أبا يوسف روى عن أبي حنيفة رحمه الله هذه العبارة فقال: كان أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: لا عذر لأحد من الخلق في جهله معرفة خالقه لأن الواجب على جميع الخلق معرفة الربِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وتوحيده لما يرى من خلق السموات والأرض وخلق نفسه وسائر ما خلق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. (بدائع الصنائع، ج ٧/ص ١٣٢ دار الكتب العلمية، ط ٢٠٠٢م ١٩٨٦م).

(١) الزبيدي: الغرض: هو الحامل للفاعل على تحصيل كمالٍ عنده أو به، أو دفع نقص كذلك، وكل ذلك يستحيل على البارئ جلَّ وعزَّ. (إتحاف السادة المتقين، ج ٢/ص ١٩٠).

لأَحَدِهِمَا بِهِ^(١) اخْتِصَاصٌ، وَإِنَّمَا عُرِفَ تَمَيِّزُ ذَلِكَ بِالشَّرْعِ^(٢).

قَالَ: «وَلَقَدْ زَلَّ مَنْ أَخَذَ هَذَا مِنَ الْمُقَابَسَةِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، حَيْثُ يُفَرِّقُ الْمَخْلُوقُ بَيْنَ الشُّكْرِ وَالْكَفْرِ^(٣) لِمَا لَهُ مِنَ الْارْتِيَاحِ وَالْاهْتِزَازِ وَالتَّلَذُّذِ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ»^(٤)، أَمَّا اللَّهُ فَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

خِصَامَةٌ:

هَذَا آخِرُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخِ فِي إِبْطَالِ الذَّاتِ وَالْأَفْعَالِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَى الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهَا سَمْعِيَّةٌ، بَلْ قَدْ اخْتَلَفَ فِي جَوَازِ الْأَشْتِقَاقِ فِيهَا، وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ، فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي الْأَسْمِ وَالْمُسَمَّى وَالتَّسْمِيَةِ فَلَيْسَ مِنْ شَأْنِ السَّلَفِ، وَتَحْصِيلُهُ لَيْسَ بِمُهُمٍّ، فَلِذَلِكَ تَرَكُهُ.

* * *

(١) الزبيدي: أي: بالعبء. (إتحاف السادة المتقين، ج ٢/ص ١٩١).

(٢) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٩٠ - ١٩١).

(٣) الزبيدي: والشكر: هو تصوُّر النعمة وإظهارها، والكفران: نسيان النعمة وسترها. (إتحاف السادة المتقين، ج ٢/ص ١٩١).

(٤) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ١٩١).

مباحث الكلام على النبوت

ثُمَّ شَرَعَ فِي السَّمْعِيَّاتِ وَافْتَتَحَ ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (مَعْنَى الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ الشَّهَادَةُ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

قُلْتُ: هَذِهِ التَّرْجَمَةُ تَقْتَضِي أَنْ كَلَامُهُ أَوَّلًا عَلَى الْكَلِمَةِ الْأُولَى، وَأَنْتَهُمَا كَلِمَتَانِ، يَعْنِي إِلَيْهِمَا مَرْجِعُ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَهُمَا قَوْلُنَا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، فَظَاهِرُهُمَا هُوَ الْإِسْلَامُ، وَاعْتِقَادُ مَعْنَاهُمَا هُوَ الْإِيمَانُ.

وَاخْتَلَفَ فِي لَفْظِهِمَا هَلْ هُوَ شَرْطٌ فِي الْإِيمَانِ؟ وَهُوَ الْمَشْهُورُ، فَلَا يَصِحُّ دُونُهُمَا إِلَّا لِعُذْرِ مَنْ إِكْرَاهٍ أَوْ مُعَاجَلَةٍ مَنِيَّةٍ^(١)، أَوْ شَطَرٍ^(٢) فَلَا يَصِحُّ دُونُهُمَا، أَوْ فَرَضٍ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ فَيَصِحُّ دُونُهُمَا إِنْ لَمْ يُتْرَكَا بِمُتَافٍ مِنْ كُفْرٍ أَوْ اسْتِخْفَافٍ وَنَحْوِهِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مِنْ صَدَقَ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يَنْطِقْ بِلِسَانِهِ.

(١) وعليه قول الإمام النووي فيما شرحه من صحيح البخاري: اتفق أهل السنة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين على أن المؤمن الذي يُحَكَّمُ بأنه من أهل القبلة ولا يخلد في النار لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقاداً جازماً خالياً من الشكوك، ونطق مع ذلك بالشهادتين، فإن اقتصر على أحدهما لم يكن من أهل القبلة أصلاً، بل يخلد في النار، إلا أن يعجز عن النطق لخلل في لسانه أو لعدم التمكن منه لمعالجة المنية أو لغير ذلك، فإنه حينئذ يكون مؤمناً بالاعتقاد من غير لفظ. (ق ٥٦ ب).

(٢) أي: جُزْءٌ وَرُكْنٌ فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، والفرق بين كون التلفظ بكلمة الشهادة جزءاً من الإيمان وبين كونه شرطاً لصحة الإيمان عند التمكن بها هو الفرق بين كونه داخلاً في الإيمان وبين كونه خارجاً عنه فقط.

فَأَمَّا مَنْ نَطَقَ بِلسَانِهِ وَلَمْ يُصَدِّقْ بِقَلْبِهِ فَمُتَافِقٌ إِجْمَاعًا، وَمَنْ صَدَّقَ بِقَلْبِهِ وَنَطَقَ بِلسَانِهِ لَكِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ بِجَوَارِحِهِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ فَاسِقٌ^(١)، وَلَوْ كَانَ تَارِكًا لِلصَّلَاةِ، خِلَافًا لِمَنْ كَفَّرَهُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ^(٢)، وَإِنَّمَا تَرَكَ الصَّلَاةَ عِلَامَةً عَلَى خُبْثِ الْبَاطِنِ فِي الْإِيمَانِ، فَمَنْ قَالَ يَكْفُرُهُ لِذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا عِلَامَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ بَعَثَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الْقُرَيْشِيَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا بِرِسَالَتِهِ إِلَى كَافَّةِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ وَالْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وَنَسَخَ بِشَرْعِهِ الشَّرَائِعَ إِلَّا مَا قَرَّرَهُ).

قُلْتُ: مَعْنَى «بَعَثَ»: وَجَّهَ الشَّخْصَ وَأَرْسَلَ.

(١) قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِي فِيمَا شَرَحَهُ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السَّنَةِ أَوْ جُمْهُورُهُمْ أَنَّ مَنْ صَدَّقَ بِقَلْبِهِ وَنَطَقَ بِلسَانِهِ بِالتَّوْحِيدِ وَلَكِنَّهُ قَصَّرَ فِي الْأَعْمَالِ الْوَاجِبَةِ كَتَرَكَ الصَّلَاةَ وَشَرَبَ الْخَمْرَ لَا يُسَمَّى مُؤْمِنًا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ] أَوَّلِيكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا [الأنفال: ٢ - ٤]، وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ كَافِرًا خَارِجًا عَنِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، بَلْ هُوَ عَاصٍ فَاسِقٌ يَسْتَحِقُّ الْعَذَابَ، وَقَدْ يُعْفَى عَنْهُ، وَقَدْ يَعَذَّبُ، فَإِنْ عَذَّبَ خَتَمَ لَهُ بِالْجَنَّةِ. (ق ١/٥٦ - ب).

(٢) قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِي فِيمَا شَرَحَهُ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، وَلَا يَكْفُرُ أَهْلُ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ. وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ جَحَدَ مَا يُعْلَمُ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ضَرُورَةً كَوْجُوبِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَنَحْوِهَا حُكْمَ كُفْرِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ، أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ، فَيَعْرِفُ ذَلِكَ، فَإِنْ اسْتَمَرَ عَلَى جَحْدِهِ حُكْمَ كُفْرِهِ، وَكَذَا حُكْمُ مَنْ اسْتَحْلَلَ الزَّانَا أَوْ الْخَمْرَ أَوْ الْقَتْلَ وَنَحْوِهَا مِنَ الْمَحْرَمَاتِ الَّتِي يَعْلَمُ تَحْرِيمَهَا ضَرُورَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (ق ١/٥٨ - ب).

وَالنَّبِيُّ» يَهْمَزُ أَوْ لَا يَهْمَزُ، مَاخُودٌ مِنَ النَّبَا لِأَنَّهُ الْمُخْبِرُ عَنِ اللَّهِ بِوَحْيِهِ، وَقِيلَ: مِنَ النَّبُوءَةِ، أَيُّ: مَا ارْتَفَعَ عَنِ الْأَرْضِ لِأَنَّهُ الْمُرْفَعُ فِي نَفْسِهِ^(١).

وَحَقِيقَتُهُ عُرْفًا: إِنْسَانٌ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ قَرْسُولٌ، وَإِلَّا فَنَبِيٌّ فَقَطْ، هَذَا الَّذِي صَحَّحَهُ الْقَاضِي «عِيَاضٌ» وَعَزَاهُ لـ «الْخَطَّابِيِّ» وَغَيْرِهِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ مَنْ نُبِيَ فِي نَفْسِهِ، وَالرَّسُولُ مَنْ أُرْسِلَ إِلَى غَيْرِهِ.

وَقِيلَ: الرَّسُولُ: مَنْ جَاءَ بِشَرْعٍ جَدِيدٍ أَوْ كِتَابٍ جَدِيدٍ وَنَسَخَ بَعْضَ الْأَحْكَامِ. وَالنَّبِيُّ الْمُجَرَّدُ: مَنْ جَاءَ مُجَدِّدًا لِشَرِيعَةٍ كـ «يُوشَعَ»، إِذْ لَيْسَ بِرَسُولٍ إِجْمَاعًا. وَاسْتَدِلَّ لِهَذَا الْقَوْلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢]، فَجَعَلَ كُلًّا مِنَ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ مُرْسَلًا مَعَ اخْتِلَافِ التَّسْمِيَةِ، وَفَسَّرُوهُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عُلَمَاءُ أُمَمِي كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ»^(٢) يَعْنِي فِي تَجْدِيدِ الْمِلَّةِ.

وَقِيلَ: الرَّسُولُ وَالنَّبِيُّ مُتَرَادِفَانِ، وَهُوَ بَعِيدٌ، رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَيَا اللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَالْأُمِّيُّ» مَنْسُوبٌ إِلَى أُمِّهِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ كَمَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ لَا

(١) قال القاضي عياض: «النبي» يهزم ولا يهزم، فمن همزه جعله من النبأ، وهو الخبر، فاعيل بمعنى فاعل؛ لإنبائه عن أمر الله تعالى وشريعته وما بعثه به، وقيل بمعنى مفعول؛ لأن الله أنبأه بوحيه وأسرار غيبه، وقيل أيضا: اشتق من النبيء - مهموز - وهو ما ارتفع من الأرض لرفعة منازلهم. وقيل: النبيء بالهمز أيضا: الطريق، فسموا بذلك لأنهم الطرق إلى الله. ومن لم يهزمه - وهي لغة قريش - فإما تسهلا من الهمز، وقيل: من النبوة، وهو الارتفاع؛ لرفعة منازلهم وشرفهم على الخلق. (مشارك الأنوار، ج ٢/ص ٢).

(٢) أورد الزركشي في اللآلئ المنثورة (ص ١٦٧) وعلي القاري في الأسرار المرفوعة (ص ٢٤٧) وقالوا: لا أصل له.

يَعْرِفُ الْكِتَابَةَ وَلَا يُحْسِنُهَا، وَهَذَا الْوَصْفُ كَمَالٌ فِي حَقِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ دُونَ غَيْرِهِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمِّيَّةِ إِلَى عِلْمِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَلِهَذَا أَفْتَى الْعُلَمَاءُ فِي مَنْ قَالَ: «إِنْ كُنْتُ أُمِّيًّا فَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أُمِّيٌّ» بِأَشَدِّ الْعُقُوبَاتِ لِأَنَّهُ تَعْرِضٌ بِوَصْفِ النِّقْصِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ. وَقَدْ نَبَّهَ «البُوصِيرِيُّ» فِي «الْبُرْدَةِ» عَلَى كَمَالِهِ بِالْأُمِّيَّةِ فَقَالَ:

كَفَّاكَ بِالْعِلْمِ فِي الْأُمِّيِّ مُعْجَزَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالتَّأْدِيبِ فِي الْيَتَمِ
وَالْقُرْشِيِّ نِسْبَةً إِلَى قُرَيْشٍ، وَهُوَ لَقَبُ أَحَدِ أَجْدَادِهِ الْمُسَمَّى بِـ«فَهْرٍ» عَلَى الصَّحِيحِ، لَقَبَ بِذَلِكَ لِشِدَّتِهِ عَلَى الْعَدُوِّ حَتَّى كَانَتْ قُرَيْشُ سَمَكٍ يُعْرَفُ بِذَلِكَ فِي الْبَحْرِ.

و«مُحَمَّدٌ» مُعْمَلٌ مِنَ الْحَمْدِ، مَنقُولٌ مِنَ الصِّفَةِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ حَمْدِهِ وَكَثْرَةِ مَحَامِدِهِ، فَهُوَ أَحْمَدُ مَنْ حَمِدَ رَبَّهُ، وَأَحْمَدُ مَنْ حَمِدَهُ رَبُّهُ وَعِبَادُهُ، وَهُوَ الْحَامِدُ بِجَمِيعِ الْمَحَامِدِ، دَاعِي الْجَمِيعِ مِنَ الْكَثَرَةِ إِلَى الْوَاحِدِ.

وَقِيلَ لِجَدِّهِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: لِمَ عَدَلْتَ عَنْ أَسْمَاءِ آبَائِكَ إِلَى تَسْمِيَةِ مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: لِيَكُونَ مَحْمُودًا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَكَانَ ذَلِكَ لِرُؤْيَا رَأَاهَا فِي مَنَامِهِ أُخْبِرَ فِيهَا بِأَنَّ أُمَّهُ حَامِلٌ بِهِ، وَأَنَّهُ ذَكَرَ، فَسَمَّاهُ مُحَمَّدًا لِيَكُونَ مَحْمُودًا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَكَانَ كَذَلِكَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

و«الْعَرَبُ»: مَنْ يُفْصَحُ بِالْكَلامِ، وَ«الْعَجَمُ»: مَنْ لَا يُفْصَحُ بِهِ.

«عِيَاضٌ»: فَمَنْ قَالَ: غَيْرُ أُمِّيٍّ، فَهُوَ كَاذِبٌ، وَمَنْ قَالَ: لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ فَكَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَنْكَرَ كَوْنَهُ مِنْ قُرَيْشٍ، وَقَالَ: كَانَ أَسْوَدَ، أَوْ لَيْسَ الَّذِي بِمَكَّةَ، وَمَنْ قَالَ: لَمْ تَكُنْ لَهُ لِحْيَةٌ، أَوْ قَالَ: كَانَ أَعْجَمِيًّا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ إِنكَارٌ لِعَيْنِهِ.

وَكَذَا مَنْ أَتَكَرَّ نُبُوتُهُ، أَوْ قَالَ بِخُصُوصِ رِسَالَتِهِ لِلْعَرَبِ، أَوْ لِمَنْ لَا كِتَابَ لَهُ، أَوْ هِيَ لِجِنْسِ الْأَدَمِيِّينَ دُونَ الْجِنِّ، أَوْ قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولًا بَلْ نَبِيًّا فَقَطْ، فَإِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ كُفْرٌ لِأَنَّهُ تَكْذِيبٌ لَهُ.

وَكَذَا مَنْ قَالَ: النُّبُوَّةُ لِعَلِّيَّ وَلَكِنَّ جَبْرِيلَ غَلِطَ، أَوْ أَنَّهُ شَرِيكَ لَهُ فِي النُّبُوَّةِ وَالْبَعْثَةِ، فَذَلِكَ كُلُّهُ كُفْرٌ بِلَا خِلَافٍ، وَالْمَعْلُومُ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةُ خِلَافِهِ.

وَقَدْ صَرَّحَ الْقُرْآنُ بِعُمُومِ دَعْوَتِهِ فَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]، وَفِي الْحَدِيثِ: «بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ وَالْجِنِّ وَالْإِنْسِ»^(١)، وَقِصَّةُ اسْتِمَاعِ الْجِنِّ لِمَا يُوحَى إِلَيْهِ وَتَقْلِهِمْ فِي ذَلِكَ مَذْكُورَةٌ فِي الْقُرْآنِ مَفْسُورَةٌ فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ «شَمْسُ الدِّينِ الْجَوْجَرِيُّ»^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ كِتَابِ الرُّوْضَةِ» عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى الْخَصَائِصِ: «وَذَكَرَ «الْحَلِيمِيُّ» وَ«النَّسْفِيُّ» فِي تَفْسِيرِهِمَا الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُبْعَثْ لِلْمَلَائِكَةِ».

وَذَكَرَ «ابْنُ الْعَرَبِيِّ» فِي «الْعَارِضَةِ» أَنَّ الْجِنَّ إِنَّمَا لَهُمُ النَّذَارَةُ لَا الْبِشَارَةُ،

(١) فِي الصَّحِيحِينَ: «بُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّلَاةِ، أَبْوَابِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهْرًا؛ وَمُسْلِمٌ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ.

(٢) هُوَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَنَعَمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْجَرِيُّ الْقَاهِرِيُّ (٨٢١ - ٨٨٩هـ) فقيه شافعي فاضل أخذ عن علماء عصره كالشَّيْخَيْنِ الْكَافِيَّيْنِ وَجَلَالَ الدِّينِ الْمُحَلِّيَّ وَأَبِي الْقَاسِمِ النُّوَيْرِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَأَخَذَ الشَّيْخُ زُرُقَ عَنْهُ أثنَاءَ إقامته بالقاهرة سنة . وله مؤلفات كثيرة منها شرحان على شذور الذهب لابن هشام. (راجع الضوء اللامع للسخاوي، ج ٨/ص ١٢٣).

لَا نَهْمُ يُعَذِّبُونَ بِإِسَاءَتِهِمْ وَلَا يُتَعَمَّنُونَ بِإِحْسَانِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا قُضِيَ وَلَدُا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ [الأحاف: ٢٩]، مَعَ قَوْلِهِمْ: ﴿وَيُجِزُّكُمْ مِنْ عَذَابِ الْبَرِّ﴾ [الأحاف: ٣١]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ فَاتِحَةُ سُورَةِ الْجِنِّ. وَذَكَرَ الْإِمَامُ «الْفَخْرُ» فِي تَفْسِيرِهِ اخْتِلَافًا فِي تَنْعِيمِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَأَمَّا نَسْخُ الشَّرَائِعِ فَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ، بَلْ لِلْمُسْلِمِينَ كَافَّةً، خِلَافًا لِلْيَهُودِ وَمَنْ قَالَ يَقُولُهُمْ، وَهُمْ مَحْجُوجُونَ بِإِثْبَانِ مُوسَى بِمَا نَسَخَ شَرْعَ مَنْ قَبْلَهُ، فَأَنْظُرْ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «إِلَّا مَا قَرَّرَ» يَعْنِي مِنْ شَرَائِعِ مَنْ قَبْلَنَا، فَإِنَّهُ حُكْمٌ ثَابِتٌ بِتَقْرِيرِهِ. وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَمَذْهَبُ «مَالِكٍ» أَنَّهُ شَرْعٌ لَنَا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي شَرْعِنَا مُعَارِضٌ لَهُ. وَقَالَ «الشَّافِعِيُّ» وَغَيْرُهُ: لَيْسَ بِشَرْعٍ لَنَا. وَمَسَائِلُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ، وَهِيَ مِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ.

وَأِنَّمَا اقْتَصَرَ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى إِبْثَابِ بُيُوتِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ خُصُوصًا وَعُمُومًا لِأَنَّ إِبْثَابَهُ إِبْثَابٌ لِلْجَمِيعِ، وَنَفْيُهُ نَفْيٌ لَهُمْ، وَتَصْدِيقُهُ تَصْدِيقٌ لَهُمْ، وَعَكْسُهُ عَكْسُهُ، مَعَ أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْهُمْ.

وَقَدْ أَنْكَرَهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَكَفَرُوا بِهِ، فَكَانَ هُوَ الْمُقَدَّمُ فِي الْإِبْثَابِ، بَلْ هُوَ الْكُلُّ.

وَقَدْ ثَبَّتَتْ بُيُوتُهُ بِمَا ثَبَّتَتْ بِهِ النَّبَوَاتُ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: حُسْنُ الْحَالِ، وَمَكَارِمُ الطَّبَاعِ وَالْأَخْلَاقِ، وَثُبُوتُ الدَّعْوَى بِظُهُورِ الْمُعْجَزَةِ^(١).

(١) قال الشيخ البكي الكومي: البحث الثالث: في ما يُعلم به النبي، وذلك بحسب الاستقراء أربع أشياء: الأول: خلق علمٍ ضروريٍّ في القلب يُلهِمُهُ الْعَبْدُ، كَأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، =

وَالْمُعْجِزَةُ: أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ مَقْرُونٌ بِالتَّحْدِي قَائِمٌ مَقَامَ قَوْلِ اللَّهِ: «صَدَقَ عَبْدِي فَاتَّبِعُوهُ».

وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ لِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ مَا أَوْجَبَ الْقَطْعَ بِنُبُوَّتِهِ وَالزَّمَّ اتِّبَاعَهُ، وَقَدْ ادَّعَى عَلَيْهِ السَّلَامُ النُّبُوَّةَ وَأَظْهَرَ الْمُعْجِزَةَ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ نَبِيًّا. وَإِثْبَاتُ الصُّغَرَى بِالتَّوَاتُرِ وَالْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُعْجِزَاتِ وَالآيَاتِ، وَالْكُبْرَى ظَاهِرَةٌ.

قَالُوا: وَكُلُّ مَا صَدَرَ مِنَ الْخَوَارِقِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ لِلنَّبِيِّ فَهُوَ كَرَامَةٌ وَإِرْهَاصٌ، وَمَا كَانَ بَعْدَ النُّبُوَّةِ وَلَمْ يَتَّحِدْ بِهِ قَائِمٌ، وَمَا تُحْدِي بِهِ فَهُوَ الْمُعْجِزَةُ.

وَأَتَمُّ الْمُعْجِزَاتِ مَا قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ: لَا يَأْتِي بِهِ غَيْرِي؛ كَقَوْلِهِ فِي الْقُرْآنِ: ﴿فَأَنزَلْنَا سُورَةَ مَن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣].

= وإليه الإشارة بالسِّرِّ الذي وُفِّرَ في صدره. وهذه عمدة الصوفي من حيث النهاية كما نته عليه السُّلَمِيُّ، وحاصله تصفية قلب الوليِّ وصقالة مرآة بصيرته بحيث ينطبع فيه الحقُّ المنتزَلُ في صدور الذوات الشريفة. الثاني: إخبار من علَّم صدقه بنبوة غيره، كإخبار التوراة والإنجيل بنبوة نبينا ﷺ. الثالث: وجود أوصاف لا يوجد مجموعها قط إلا لنبيٍّ. حصلَ علْمُ ذلك استقراءً كما يأتي تقريره، وهو العمدة عند حجة الإسلام. الرابع: المعجزة، وهي الطريق العامة. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ٢١٢ - ٢١٣).

قال الإمام السنوسي: لَمَّا كانت دعوى النبوة تقع من الصادق والكاذب، تفضل مولانا جل وعز من عظيم كرمه وسعة فضله بأن أيد سبحانه بمحض فضله الصادق بما يدل على صدقه، بحيث لا يسترِب مع ذلك في صدقه إلا من حقت عليه كلمة العذاب وابتلي بالخذلان والطرْد عن كل خير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وهذا الذي أيدهم به جل وعلا للدلالة على صدقهم هو المسمى في اصطلاح المتكلمين بالمعجزة، وحقيقتها في عرفهم أنها أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة. (المنهج السديد في شرح كفاية المرید في علم التوحيد، ص ٣١٥ - ٣١٦).

قَالَ صَاحِبُ «الْأَنْوَارِ»: وَاسْتَدَلَّ أَهْلُ الْحَقِّ أَيْضًا بِأَحْوَالِهِ وَأَخْلَاقِهِ الْعَظِيمَةِ، وَبِالْأَخْبَارِ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَبِأَنَّهُ مِنْ قَوْمٍ لَا كِتَابَ لَهُمْ وَلَا حِكْمَةَ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي بُعِثْتُ بِالْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ لِأَتُمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ وَأَكْمَلَ النَّاسِ فِي قُورَاهُمْ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ وَأُنَوِّرَ الْعَالَمَ بِالْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، فَفَعَلَ وَأَظْهَرَ دِينَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، كَمَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا مَعْنَى لِلنُّبُوَّةِ إِلَّا ذَلِكَ.

ثُمَّ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ مَبْعُوثٌ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، بَلْ إِلَى الثَّقَلَيْنِ ^(١)، وَلَا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ وَلَا نَسْخَ لِشَرِيعَتِهِ، وَالْقَائِلُ بِخِلَافِهِ كَافِرٌ. انتهى.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَفَضَّلَهُ عَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَجَعَلَهُ سَيِّدَ الْبَشَرِ).

يَعْنِي: لِلْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ فِي ذَلِكَ اللَّيِّ مِنْهَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ» ^(٢)، قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُرْسِيُّ» رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ: «أَيُّ: وَلَا فَخْرٌ لِي بِالسِّيَادَةِ، وَإِنَّمَا الْفَخْرُ لِي بِالْعُبُودِيَّةِ».

(١) قال القاضي عياض: الثقلين هما الجن والإنس، سميا بذلك لتفضيلهما بالعقل. (مشارك الأنوار، ج ١/ص ١٣٤).

(٢) سبق تخريجه، قال الإمام السنوسي في شرحه: أمره الله تعالى أن يقول هذا نصيحةً للأمة ليعرفوا حقه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فُجِبُوا وَيَعْظُمُوا ويمثلوا أمره ويتقربوا إليه بالصلاة والمدح له، وإعمال المطي في زيارة قبره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والاعتباط بذلك، وكثرة حمد الله تعالى على التوفيق لاتباعه فيكثر بذلك ثوابهم وترفع درجاتهم، ويتخلصوا بذلك من أهوال الدنيا والآخرة. والسيد: الفائق قومه، المفزوع إليه في الشدائد. وخص يوم القيامة. وإن كان سيدهم أيضا في الدنيا. لخلوص ذلك اليوم له بلا منازع؛ لأن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ وجميع أولاده تحت لوائه. (مكمل الإكمال، ج ١/ص ٣٦٣).

قال الشيخ أبو الحسن السندي: قال ذلك إما لأنه أوحى إليه ليعرف قدره صلى الله عليه وسلم وزاده قدراً وجاهاً لديه، أو لأنه قصد به التحديث بالنعمة، والله تعالى أعلم. (حاشية على البخاري، ج ٢/ص ١٠١).

قَالَ سَيِّدِي «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّادٍ» رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رَسَائِلِهِ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ نَفْيُ
الْفَخْرِ جُمْلَةً، وَهُوَ مُتَنَافٍ لِمَا ذَكَرَ، بَلْ إِنَّمَا قَالَ: وَإِنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ اثْتِمَارًا؛ إِذْ
أُمِرْتُ بِذَلِكَ، لَا افْتِحَارًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالسَّيِّدُ: مَنْ لَهُ السُّودُودُ، وَهُوَ الشَّرَفُ الْكَامِلُ، وَفَضْلُهُ عَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ
يَتَضَمَّنُ فَضْلَهُ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَمَنْ دُونَهُمْ أُخْرَى، وَلَا خِلَافَ فِي
ذَلِكَ، وَقَدْ تَكَلَّمْتُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آدَمَ وَإِبْرَاهِيمَ، وَالصَّحِيحُ الْعُمُومُ.

وَسَمِعْتُ بَعْضَ مَشَايِخِنَا يَخْبِي عَنْ شَيْخِهِ سَيِّدِي «أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعَكْرَمِيِّ»
رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: حَضَرْتُ ثَلَاثَةً تَكَلَّمُوا بِتَرْجِيحِ الْقَوْلِ الْأَخِيرِ فَلَمْ تَأْتِ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ
الْأُخْرَى حَتَّى ذُبِحُوا، تَكَلَّمْتُ كُلُّ وَاحِدٍ بِإِنْفِرَادِهِ وَأُصِيبَ بِإِنْفِرَادِهِ فِي مَجَالِسَ
مُخْتَلِفَةٍ وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ.

وَاخْتَلَفَ فِي الْأَفْضَلِ مِنَ الْمُرْسَلِينَ بَعْدَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقِيلَ: آدَمُ، وَقِيلَ:
إِبْرَاهِيمُ، وَقِيلَ: مُوسَى، وَقِيلَ: عِيسَى، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وَجَزَمَ «عِزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ» بِأَنَّ رُسُلَ بَنِي آدَمَ أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ
الْمَلَائِكَةِ، وَعَامَّةُ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ بَنِي آدَمَ، وَرَبَّمَا فَضَّلَ مُؤْمِنٌ لِرِيَاذَةِ
مُجَاهَدَةٍ وَنَحْوِهَا.

قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا: وَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ تَكَلَّمَ فِيمَا بَيْنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَمَنَعَ جَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَنُقِلَ ذَلِكَ عَنْ
«مَالِكٍ» وَ«ابْنِ وَهْبٍ» وَغَيْرِهِمَا.

وَزَعَمَ بَعْضُ الْجُهَالِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَمُتْ، وَأَنَّهُ رُفِعَ كَمَا رُفِعَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ

عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَهُوَ جَهْلٌ عَظِيمٌ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنْقِضُهُ مِمَّا أَعْطَاهُ شَيْئًا، وَقَدْ جَاءَتِ التَّصَوُّصُ بِثَبُوتِهِ.

وَالْمَذْهَبُ أَنَّ عُرُوجَهُ إِلَى السَّمَاءِ كَانَ بِرُوحِهِ وَجَسَدِهِ فِي الْيَقَظَةِ إِلَى مُسْتَوَى سَمِعَ فِيهِ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ، وَرَأَى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَسِدْرَةَ الْمُنْتَهَى، وَرَجَعَ فِي لَيْلَتِهِ إِلَى مَوْضِعِهِ الَّذِي أُسْرِى بِهِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَدْ اسْتَوْفَى «عِيَاضُ» رَحِمَهُ اللَّهُ الْكَلَامَ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ بِأَتَمِّ الْوُجُوهِ، وَأَعْظَمُ ذَلِكَ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْكِتَابِ، وَذَكَرَ الْمُعْجَزَاتِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا أَوَّلَ الْكِتَابِ، وَعَدَدَ مِنْهَا جُمْلَةً. وَذَكَرَ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ وَوُجُوهَهُ، وَأَفْرَدَ النَّاسُ لِذَلِكَ تَوَالِيفَ كَثِيرَةً، وَذَكَرَ «ابْنُ الْقَطَّانِ» فِي كِتَابٍ لَهُ أَلْفَ آيَةٍ مِنْ آيَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَنْبِيْهُ لِلْخَلْقِ وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَإِلَّا فَلَا مَرُ كَمَا قَالَ الْقَائِلُ:

لَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ آيَاتٌ مُبَيِّنَةٌ لَكَانَ مَنْظَرُهُ يُنْبِئُكَ بِالْخَبَرِ

* * *

[مَبْحَثُ وَجوب الإيمان بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: (وَمَنْعَ كَمَالِ الْإِيمَانِ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ - وَهِيَ قَوْلُكَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ - مَا لَمْ تَقْتَرِنْ بِهَا شَهَادَةَ الرَّسُولِ، وَهِيَ قَوْلُكَ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ).

يَعْنِي: فَلَا يَصِحُّ دُخُولُ الْإِسْلَامِ إِلَّا بِالْكَلِمَتَيْنِ مَعًا، وَلَا تَكْفِي إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى، وَالْقَوْرُ شَرْطٌ فِي ذَلِكَ، فَلَا يَصِحُّ دُخُولُ الْإِسْلَامِ بِأَحَدِهِمَا خَلِيًّا عَنِ الْأُخْرَى وَلَوْ أُدْرِكَ بِهِ، وَالتَّرْتِيبُ أَيْضًا كَذَلِكَ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَكَذَا نَصَّ عَلَيْهِ سَيِّدِي «أَبُو عَبْدِ اللهِ الْبَلَّالِيُّ» فِي «اخْتِصَارِ الْإِحْيَاءِ» قَائِلًا: وَبِالْعَرَبِيَّةِ أَوْلَى.

وَيَتِمُّ تَخْلِيصُهَا مِنَ اللَّحْنِ، فَلَا يُسَكَّنُ هَاءُ «إِلَهَ» وَلَا يَتَوْنُهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يُصِيرُ الاسْتِنَاءَ مُنْقَطِعًا فَيَكُونُ نَفْيًا لَا إِبْتَاتَ فِيهِ، وَهُوَ كُفْرٌ، ثَبَّةٌ عَلَى ذَلِكَ «الْكِسَائِيُّ»، وَنَقَلَهُ «ابْنُ هِشَامٍ» فِي «لَحْنِ الْعَامَّةِ» وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَنَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ مَنْ قَالَ فِي دُخُولِ الْإِسْلَامِ: «أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولٌ» وَلَمْ يُضِفْهُ إِلَى اللهِ لَا يُجْزئُهُ، لِعُمُومِهِ. قَالَ: بِخِلَافِ «أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا نَبِيٌّ» فَإِنَّهُ يُجْزئُهُ.

وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ^(١) حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ

(١) الكرمانى: «الناس» قالوا: أريد به عبدة الأوثان، دون أهل الكتاب لأن القتال يسقط عنهم بقبول الجزية. فإن قلت: لم خصصوا بعبدة الأوثان؟ قلت: لأن الأدلة الخارجية مثل: «حَتَّى يَطُورُوا الْجَزْيَةَ» [التوبة: ٢٩]. (الكواكب، ج ١/ص ١٢٢).

وَيُؤْمِنُوا بِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَائَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»^(٢).

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: فَقَائِدَةُ الْإِقْرَارِ بِالشَّهَادَتَيْنِ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ، فَلَا أَرْبَعَةَ: النَّجَاةُ مِنَ الْقَتْلِ، وَالسَّلَامَةُ مِنَ الصَّغَارِ وَالذُّلِّ، وَعِصْمَةُ الْمَالِ مِنَ الْأَخْذِ، وَصِيَانَةُ الْعِرْضِ عَنِ الْإِمْتِهَانِ، وَالثَّلَاثَةُ: الْأَمْنُ فِي الْمَوْقِفِ، وَالنَّجَاةُ مِنَ النَّارِ، وَالْقَوْرُ بِالْخُلُودِ فِي الْجَنَّةِ.

وَقَدْ أَفْرَدَ الشَّيْخُ «أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ الْبَنَاءِ» رَحِمَهُ اللَّهُ تَأْلِيْفًا لِمَا يَتَعَلَّقُ بِكَلِمَةِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَذَكَرَ ذَلِكَ شَيْخُنَا «السَّنُوسِيُّ» فِي بَعْضِ عَقَائِدِهِ، وَقَالَ: لَمْ أُسَبِّقْ لَهُ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ.

ثم قال: رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالزَّمِ الْخَلْقَ تَصْدِيقَهُ فِي جَمِيعِ مَا أَخْبَرَ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ).

يَعْنِي مَا قَدْ تَحَقَّقَ أَوْ يَتَحَقَّقُ وُجُودُهُ أَوْ يَتَيَقَّنُ وُجُودُهُ مِنْ أَخْبَارِ الْأَمَمِ الْمَاضِيَةِ وَالْأَحْكَامِ الْجَارِيَةِ، وَمَا يَكُونُ مِنْ عَوَارِضِ الزَّمَانِ وَأَعْلَامِ السَّاعَةِ، وَمَا يَجْرِي لِلْأُمَّةِ وَلِغَيْرِهَا مِنَ الْوَقَائِعِ الدِّينِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَأَنَّ الدُّنْيَا لَا بُدَّ مِنْ انْقِرَاضِهَا وَزَوَالِهَا وَفَنَائِهَا، وَخُرُوجِ الدَّجَالِ وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ الدَّابَّةِ، وَنَزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْأُمَّةِ حَكَمًا عَدْلًا مُقْسِطًا فَيَكْسِرُ

(١) الطيبي: أي: وحسابه فيما يُسرُّه من الكفر والمعاصي، فنحن نحكم بالإسلام ونؤاخذ بحقوقه، والله سبحانه يتولى حسابهم فيثيب ويعاقب المحسن والمنافق ويجازي الفاسق أو يعفو عنه. (راجع شرح المشكاة، ج ٢/ص ٤٥٣).

(٢) أخرجه البخاري في الزكاة، باب وجوب الزكاة؛ ومسلم في الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله.

الصَّلِيبَ وَيَقْتُلُ الْخَنْزِيرَ، وَإِمَامًا يَوْمِيذٍ مِنَّا، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى حُكْمِ الْمِلَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ.

قَالَ بَعْضُ الْمُتَصَوِّفَةِ: وَيَرْتَفِعُ الاجْتِهَادُ فِي زَمَانِهِ لِأَنَّ اجْتِهَادَهُ لَا يُخْطِئُ، فَلَا يَكُونُ غَيْرَ رَأْيِهِ. قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ أَخْذُهُ لِلْأَحْكَامِ بِوَاسِطَةِ مَلِكٍ مَنَامًا وَنَحْوِهِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْوَحْيِ الْمُعْتَادِ.

وَقَدْ صَحَّ خَبَرُ الْمَهْدِيِّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ خُرُوجِهِ يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا، كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا وَظُلْمًا، فَقِيلَ: هُوَ «عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ» لِأَنَّ الْوَاقِعَ كَذَلِكَ، وَنَسَبُهُ لِأَهْلِ الْبَيْتِ كَنَسَبِ سَلْمَانَ إِذْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «سَلْمَانُ مِنَّا أَهْلُ الْبَيْتِ»^(١)، فَهِيَ نِسْبَةُ دِينِيَّةٍ لَا نِسْبَةُ طِينِيَّةٍ. وَقِيلَ غَيْرُهُ. وَلَمْ يَرِدْ بِتَعْيِينِهِ قَاطِعٌ وَلَا وَرَدَ بِهِ شَاهِدٌ يَنْفِي الشَّكَّ، بَلْ فِي الْحَدِيثِ: «لَا نَبِيَّ بَعْدِي»^(٢)، وَ«لَا مَهْدِيَّ إِلَّا عِيسَى»^(٣)، وَالصَّوَابُ اعْتِقَادُهُ، وَعَدَمُ التَّعَرُّضِ لَهُ بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ.

(١) رواه الحاكم في المستدرک (ج ٣/ص ٥٩٨) وقال الهيثمي: رواه الطبراني وفيه كثير بن عبد الله المزني وقد ضعفه الجمهور وحسن الترمذي حديثه، وبقي رجاله ثقات. (المجمع، ج ٦/١٣٠ ص).

(٢) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة، باب مناقب علي رضي الله عنه؛ ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل علي رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب شدة الزمان، بلفظ: «لا يزداد الأمر إلا شدة، ولا الدنيا إدباراً، ولا الناس إلا سُحْحًا، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس، ولا المهدي إلا عيسى ابن مريم».

قال الشيخ أبو الحسن السندي: «ولا المهدي» أي: وَصَفًا، لَا لِقَبًا، أي: المتصف بالهدى على كل وجه بعده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي ينصرف إليه مطلق الاسم وهو عيسى، وليس المراد أن اللقب بالمهدي ليس إلا لعيسى، فالحديث على تقدير ثبوته لا يخالف أحاديث المهدي. (الزجاجة، ج ٤/ص ٣٧٨ تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، ط ١، ١٩٩٦م).

ثُمَّ إِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا فَإِذَا ظَهَرَ عَلَى وَصْفِهِ وَقَامَ بِالْكَلِمَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُسْتَقِيمِ
وَأَسْتَقَرَّ أَمْرُهُ اتَّبِعْ، لَا قَبْلَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ فَتَحَ بَابًا مِنَ الْفِتْنَةِ وَالْإِغْتِرَارِ كَبِيرًا،
لَا سِيَّمَا عِنْدَ كَثِيرٍ مِمَّنْ لَهُ تَعَلُّقٌ بِكَلَامِ الشَّيْخِ «مُحْيِي الدِّينِ بْنِ الْعَرَبِيِّ» وَنَحْوِهِ،
أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنَ الْفِتَنِ، مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ، بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ وَجُودِهِ، وَهُوَ حَسْبُنَا
وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

* * *

مباحث الكلام على السمعات

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِيمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يُؤْمِنَ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَأَوَّلُهُ سُؤَالُ مَنْكَرٍ وَنَكِيرٍ، وَهُمَا شَخْصَانِ هَائِلَانِ مَهِيْبَانِ يُفْعِدَانِ الْعَبْدَ فِي قَبْرِهِ سَوِيًّا ذَا رُوحٍ وَجَسَدٍ، وَيَسْأَلَانِهِ عَنِ التَّوْحِيدِ وَالرَّسَالَةِ، وَيَقُولَانِ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيِّكَ؟ وَهُمَا فَتَنَانَا الْقَبْرِ، وَسُؤَالُهُمَا أَوَّلُ فِتْنَةٍ بَعْدَ الْمَوْتِ).

يَعْنِي أَنَّ فِتْنَةَ الْقَبْرِ ثَابِتَةٌ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، جَائِزَةٌ عَقْلًا، فَلَا يَجُوزُ إِنكَارُهَا^(١). وَمَذَارُهَا عَلَى سُؤَالِ الْمُؤْمِنِ وَالْمُنَافِقِ، دُونَ الْكَافِرِ لِإِبْيَانِ أَمْرِهِ، فَيَقَالُ: «مَا عَلِمَكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوْ الْمُرْتَابُ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ، وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُؤَقِنُ فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ، هُوَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى فَأَمَّا بِهِ وَاتَّبَعْنَاهُ، وَهُوَ مُحَمَّدٌ - ثَلَاثًا، فَيَقَالُ: نَمْ صَالِحًا، قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ كُنْتَ لَمُوقِنًا بِهِ» الْحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ^(٢).

الإيمان بفتنة
القبر

(١) قال الإمام عز الدين بن عبد السلام: من كَذَبَ بخبر من أخبار الآخرة فإن كان مدركه مظهرًا كحديث الشفاعة والميزان وعذاب القبر وإخراج الموحدين من النار لم يكفر بذلك، وإن كان مدركه مقطوعًا به كإحياء الأموات وجمع الرفات والحساب والثواب والعقاب فإن عرف مدركه كفر، وإن جهل مدركه عَرَفَ به، ولم يحكم بكفره حتى يجحده بعد التعريف. (قواعد الأحكام، ج ١/ص ١٨٣)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس؛ ومسلم في كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصلاة.

وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «بِقَوْلُون: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟»^(١)
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَخَرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مَرْفُوعًا، وَغَيْرُهُ مَوْفُوفًا.

وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالسَّنَةِ وَالْإِجْمَاعِ، فَلَا يُلْتَفَتُ لِقَوْلِ الْمُعْتَرِلَةِ بِإِنْكَارِهِ، إِذْ قَدْ
لَحِقَ بِالْقَوَاطِعِ فِي حُكْمِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ «نَاصِرُ الدِّينِ المِشْدَالِيُّ»: وَتَسْمِيَةُ الْمَلَائِكَةِ بـ«مُنْكَرٍ» وَ«نَكِيرٍ»
لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الذَّمِّ، وَإِنَّمَا هُوَ لَقَبٌ، وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالذَّوَاتِ قَبِيحٌ وَلَا
حَسَنٌ لِذَاتِهِ. انْتَهَى

وَالْمُتَعَارَفُ أَنَّهُمَا اثْنَانِ، وَالْأَخِيرُ عَلَى وَزْنِ «فَعِيلٌ»، وَفِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ»
لِ«أَبِي نُعَيْمٍ» ثَلَاثَةٌ: مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ وَنَاكُورٌ^(٢). وَحَكَى «العِرَاقِيُّ» أَنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ
مُبَشِّرٌ وَبَشِيرٌ.

وَالْمَهْيَبَانِ: الْهَائِلَانِ لِلْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ، وَهَذَانِ فِي صُورَةٍ حَسَنَةٍ، وَكُلُّ
ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ وَلَا نَفِيهُ، وَأَقْوَاهُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ فِي «التِّرْمِذِيِّ» بِإِسْنَادٍ غَرِيبٍ،
وَالْمَقْطُوعُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ ثُبُوتُ سُؤَالِ الْمَلَائِكَةِ فِي الْقَبْرِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى مَا قَالَ مِنْ
إِحْيَاءِ جُمْلَةِ الْمَيِّتِ وَأَنَّهُ يَكُونُ سَوِيًّا بِعَقْلِهِ وَرُوحِهِ وَكُلِّ إِدْرَاكَاتِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ «نَاصِرُ الدِّينِ المِشْدَالِيُّ»: فَاللَّهُ تَعَالَى يُحْيِي الْمَيِّتَ فِي قَبْرِهِ،
وَيَجْعَلُ لَهُ عَقْلًا وَفَهْمًا وَعِلْمًا عَلَى مَا عَاشَ عَلَيْهِ لِيَعْقِلَ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ وَمَا يُجِيبُ بِهِ
وَيَفْهَمَ مَا أَنَاهُ مِنْ رَبِّهِ وَمَا أَعَدَّ لَهُ فِي قَبْرِهِ مِنْ ذِكْرِ كَرَامَاتِهِ.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر.

(٢) وهو من كلام ضمرة بن حبيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، راجع حلية الأولياء وطبقات الأصفياء

(ج ٦/ص ١٠٤) دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٨ م

وَفِي «الْإِرْشَادِ» لِـ «إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ»: «الْمَرَضِيُّ عِنْدَنَا أَنَّ السُّؤَالَ يَقَعُ عَلَى أَجْزَاءٍ مِنَ الْقَلْبِ أَوْ غَيْرِهِ يُخَيِّهَا اللَّهُ تَعَالَى»^(١).

وَنَظَرَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ لِمَا فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تُعَادُ رُوحُ الْمَيِّتِ وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ»^(٢) الْحَدِيثُ؛ إِذْ ظَاهِرُهُ عَوْدَةُ رُوحِهِ لِكُلِّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْجُمُهُورُ عَلَى أَنَّ وَقْتَ السُّؤَالِ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الدَّفْنِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ عَثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الدَّفْنِ «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُّوا لَهُ التَّثْبِيتَ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ»^(٣). وَنَحْوُهُ فِي سَوْالِ ابْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِبْرَاهِيمَ، وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ أَوْلَادَ الْأَنْبِيَاءِ يُسْأَلُونَ. قَالَ صَاحِبُ «الْأَنْوَارِ»: وَكَذَا الْأَنْبِيَاءُ. وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَسُئِلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الشُّهَدَاءِ فَقَالَ: «كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ فِتْنَةً»^(٤).

وَقَالَ الشَّيْخُ «نَاصِرُ الدِّينِ الْمِشْدَلِيُّ»: غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِصِحَّتِهِ، وَالْعَقْلُ يُجَوِّزُهُ، كَمَا هُوَ الْإِخْبَارُ أَنَّهُمْ كَالْبَالِغِينَ يَخْلُقُ اللَّهُ لَهُمْ عِلْمًا وَعَقْلًا كَامِلًا يَعْرِفُونَ بِهِ مَنْزِلَتَهُمْ وَسَعَادَتَهُمْ، وَيُلْهَمُونَ الْجَوَابَ إِنْعَامًا وَإِكْرَامًا، وَكَذَلِكَ حُكْمُ مَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ.

وَقَالَ «أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ»: «دَلَّتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ لَا يُسْأَلُونَ فِي قُبُورِهِمْ»^(٥)، يَعْنِي: لِإِيَانِ أَمْرِهِمْ، وَإِنَّمَا يُسْأَلُ مَنْ يُوسَمُ بِالْإِسْلَامِ

(١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني (ص ٣٧٦)

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الجنائز، في نفس المؤمن كيف تخرج ونفس الكافر.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف.

(٤) أخرجه النسائي في السنن الكبرى والصغرى، كتاب الجنائز، الشهيد.

(٥) نص كلام الحافظ ابن عبد البر: الآثار الثابتة في هذا الباب إنما تدل على أن الفتنه في القبر=

وَأِنْ كَانَ مُتَّفَقًا؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ قَوْلِهِ: «فَأَمَّا الْمُنَافِقُ وَالْمُرْتَابُ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي»^(١) الْحَدِيثُ.

قَالَ: وَالصَّحِيحُ أَنَّ السُّؤَالَ مَرَّةً، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ لِلْمُؤْمِنِ سَبْعُ، وَلِلْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ أَرْبَعُونَ، وَالْمَرْجُوعُ فِي هَذَا كُلُّهُ إِلَى الْأَحَادِيثِ، فَمَا صَحَّ اعْتِقَادُ، وَمَا لَا يَصِحُّ تُرْكُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنْ تُوْمِنَ بِعَذَابِ الْقَبْرِ وَأَنَّهُ حَقٌّ وَحُكْمُهُ عَدْلٌ، عَلَى الْجِسْمِ وَالرُّوحِ عَلَى مَا يَشَاءُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ).

يَعْنِي: لِأَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ وَنَعِيمَهُ مِنْ مُجَوِّزَاتِ الْعُقُولِ، وَقَدْ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِإِبْتَاتِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ الْقَبْرَيْنِ، إِذْ جَازَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ - أَوْ لَا يَسْتَنْزِعُهُ أَوْ لَا يَسْتَسْتَرُ - مِنْ بَوْلِهِ» عَلَى اخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ، «وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»^(٢). وَفِي حَدِيثٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ: «اسْتَنْزِعُوا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ»^(٣).

نَعَمْ قَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ يَكُونُ بِتَنْجِيزِ الْأَلَمِ

= لَا تَكُونُ إِلَّا لِمُؤْمِنٍ أَوْ مُنَافِقٍ، مِمَّنْ كَانَ فِي الدُّنْيَا مَنْسُوبًا إِلَى أَهْلِ الْقَبْلَةِ وَدِينِ الْإِسْلَامِ، مِمَّنْ حَقَّنَ دَمَهُ بِظَاهِرِ الشَّهَادَةِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ الْجَاوِدُ الْمُبْتَطِلُ فَلَيْسَ مِمَّنْ يُسْأَلُ عَنْ رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ، وَإِنَّمَا يُسْأَلُ عَنْ هَذَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ. (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج ٢٢/ص ٢٥٢ تحقيق سعيد أحمد أعراب).

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) أخرجه البخاري في الوضوء، باب من الكبائر لا يستتر من بوله؛ ومسلم في كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب التشديد في البول.

وَبِإِنْتَظَارِهِ، بِخِلَافِ نَعِيمِهِ فَإِنَّمَا هُوَ بِمُجَرَّدِ انْتِظَارِهِ، فَقَبِي الصَّحِيحِ: «مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْكُمْ يَمُوتُ إِلَّا وَيُعْرَضُ عَلَيْهِ مَكَانُهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَيَقَالُ: هَذَا مَكَانُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ»^(١).

وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَنْ آلِ فِرْعَوْنَ أَنَّ النَّارَ ﴿يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦].

قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ»: «وَاشْتَهَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ الِاسْتِعَادَةَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَهُوَ مُمَكِّنٌ، فَيَجِبُ التَّصَدِيقُ بِهِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنَ التَّصَدِيقِ بِهِ تَفَرُّقُ أَجْزَاءِ الْمَيِّتِ فِي بُطُونِ السَّبَاعِ وَحَوَاصِلِ الطُّيُورِ؛ فَإِنَّ الْمُدْرِكَ لِأَلَمِ الْعَذَابِ مِنَ الْحَيَوَانِ أَجْزَاءً مَخْصُوصَةً يُقَدِّرُ اللَّهُ تَعَالَى إِعَادَةَ الْإِدْرَاكِ إِلَيْهَا»^(٢). يَعْنِي مُفْتَرَقَةً أَوْ مَجْمُوعَةً بِصُورَةٍ أَوْ بِلَا صُورَةٍ.

وَقَالَ «أَبُو مُحَمَّدٍ»: فِتْنَةُ الْقَبْرِ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَعَذَابُهُ لِلْكَافِرِينَ وَالْفَاسِقِينَ^(٣). وَنَفَى أَكْثَرَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ مُجَرَّدُ سَفْسَطَةٍ لَا حَقِيقَةَ لَهَا.

وَكَوْنُهُ عَلَى الْجِسْمِ وَالرُّوحِ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ، خِلَافًا لِلْفَلَّاسِفَةِ. ثُمَّ عَذَابُ الْقَبْرِ وَنَعِيمُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى بَقَاءِ الْأَرْوَاحِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ.

- (١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب الميت يعرض عليه مقعده بالعدة والعشي؛ ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه.
- (٢) «الرسالة القدسية» للإمام الغزالي (ضمن إتحاف السادة المتقين للزبيدي، ج ٢/ص ٢١٨).
- (٣) نص كلام أبي محمد بن أبي زيد القيرواني: وأرواح أهل الشقاء معذبة إلى يوم الدين، وأن المؤمنين يفتنون في قبورهم. (الرسالة، بهامش شرحي الشيخ زروق وابن ناجي، ج ١/ص ٦٤).

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ «تَقِيَّ الدِّينِ السُّبْكِيَّ» أَنَّ حَيَاتَهَا لَا تَنْقَطِعُ بَعْدَ السَّاعَةِ ^(١). وَقِيلَ:
تَنْقَطِعُ بَيْنَ التَّفَحُّتَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَتُؤْمِنَ بِالْمِيزَانِ ذِي الْكَفَّتَيْنِ وَاللِّسَانِ، وَصِفَتِهِ فِي الْعِظَمِ
كَطَبَاقِ السَّمَاوَاتِ، تُوزَنُ فِيهِ الْأَعْمَالُ بِقُدْرَةِ اللَّهِ، وَالصَّنْجُ يَوْمَئِذٍ مَثَاقِيلُ الذَّرِّ
وَالْحَرْدَلِ تَحْقِيقًا لِتَمَامِ الْعَدْلِ، وَتُطْرَحُ صَحَائِفُ الْحَسَنَاتِ فِي كِفَّةِ النُّورِ فَيُثْقَلُ بِهَا
الْمِيزَانُ عَلَى قَدَرِ دَرَجَاتِهِ عِنْدَ اللَّهِ بِفَضْلِ اللَّهِ، وَتُطْرَحُ صَحَائِفُ السَّيِّئَاتِ فِي كِفَّةِ
الظُّلْمَةِ فَيَخِفُّ بِهَا الْمِيزَانُ بِعَدْلِ اللَّهِ).

يَعْنِي أَنَّ الْمِيزَانَ الَّذِي تُوزَنُ بِهِ أَعْمَالُ الْعِبَادِ مِنْ مُجَوِّزَاتِ الْعُقُولِ، وَقَدْ
جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ ^(٢)، فَلَا يَصِحُّ انْكَارُهُ.

وَكَوْنُهُ ذَا الْكَفَّتَيْنِ وَاللِّسَانِ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَغَيْرُهُ إِنَّمَا
سُمِّيَ مِيزَانًا مَجَازًا، فَلَا يُعْدَلُ لَهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ أَوْ دَافِعٍ، وَلَا دَلِيلَ وَلَا دَافِعَ.

وَهُوَ فِي صُورَتِهِ عَلَى مُفْتَضَى الْعُرْفِ فِي الْمَوَازِينِ بِكَفَّتَيْنِ وَلِسَانٍ
وَشَاهِبِينَ ^(٣). وَعِنْدَ الثَّقَلِ يَنْزِلُ إِلَى أَسْفَلٍ، وَإِذَا خَفَّ يَصْعَدُ إِلَى فَوْقٍ، خِلَافًا لِمَنْ

(١) راجع شفاء السقام في زيادة خير الأنام للإمام تقي الدين السبكي (ص ١٥٣ مطبعة دائرة
المعارف النظامية بحيدر آباد، ١٣١٥هـ)

(٢) مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] وَالْقِسْطُ: الْعَدْلُ. وَقَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿وَالْوَزَنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ
فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ يَمَا كَانُوا يَتَّيْنُنَانَا بِظُلْمٍ [الأعراف: ٨ - ٩]، وَقَوْلُهُ النَّبِيِّ
ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ
اللَّهِ الْعَظِيمِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ، بَابِ فَضْلِ التَّسْبِيحِ؛ وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ
الذِّكْرِ وَالِدَّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَابِ فَضْلِ التَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ وَالدَّعَاءِ.

(٣) الشاهين: عمود الميزان.

قَالَ: إِنَّهُ عَكْسُ مِيزَانِ الدُّنْيَا فِي ذَلِكَ.

وَكَوْنُهُ فِي الْعِظَمِ كَأَطْبَاقِ السَّمَاوَاتِ مَرْوِيٌّ فِي حَدِيثٍ^(١). قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَالْمَوْزُونُ الصَّحَائِفُ، وَقِيلَ: تَكُونُ الْأَعْمَالُ صُورَةً مَحْسُوسَةً هِيَ الَّتِي تُوزَنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَوْنُ الصَّنَجِ مَثَاقِيلَ الذَّرِّ وَالْخَرْدَلِ ثَابِتٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ، وَكَوْنُ ذَلِكَ تَحْقِيقًا لِتَمَامِ الْعَدْلِ وَاضِحٌ، فَإِنَّ الْخَرْدَلَةَ لَا تُمِيلُ مِيزَانًا، بَلْ أَعْدَادُ مِنْهَا كَذَلِكَ، وَإِنْ كَثُرَتْ ظَهَرَ أَثَرُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنْ تُوْمَنَ بِالصِّرَاطِ وَهُوَ جِسْرٌ مَمْدُودٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، أَحَدُ مِنَ السَّيْفِ وَأَرْقُ مِنَ الشَّعْرِ، تَزُلُّ عَلَيْهِ أَقْدَامُ الْكَافِرِينَ بِحُكْمِ اللَّهِ فَتَهْوِي بِهِمْ إِلَى النَّارِ، وَتَثْبُتُ عَلَيْهِ أَقْدَامُ الْمُؤْمِنِينَ فَيَسَاقُونَ إِلَى دَارِ الْقَرَارِ).

يَعْنِي أَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ ثَابِتٌ لِأَنَّهُ مِنْ مُجَوَّزَاتِ الْعُقُولِ، وَقَدْ وَرَدَ التَّوْقِيفُ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ^(٢)، وَكَوْنُهُ أَحَدًا مِنَ السَّيْفِ وَأَرْقُ مِنَ الشَّعْرِ هُوَ فِي صَحِيحٍ

الإيمان
بالصراط

(١) أخرجه الحاكم من حديث سلمان الفارسي عن النبي ﷺ قال: «يوضع الميزان يوم القيامة، فلو وزن فيه السماوات والأرض لوسعت، فتقول الملائكة: سبحانك ما عبدناك حقَّ عبادتك، ويوضع الصراط مثل حدِّ موسى، فتقول الملائكة: من تجيز على هذا؟ فيقول: من شئت من خلقي، فيقولون: سبحانك ما عبدناك حقَّ عبادتك». (المستدرک علی الصحیحین، کتاب الأحوال، حدیث: ٨٨٠١ ج ٥/٤٩ - ٥٠ دار الحرمین للطباعة، ط ١٩٩٧ م وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

(٢) كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْكُرُ إِلَّا أَزْوَاجَهُمْ﴾ [مريم: ٧١]، وقوله ﷺ: «يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ فَيَمُرُّ الْمُؤْمِنُونَ كَطَرَفِ الْعَيْنِ، وَكَالْبَرْقِ وَكَالرَّيحِ، وَكَالطَّيْرِ، وَكَالْجَاوِيدِ الْخَبِلِ وَالزُّكَّابِ، فَتَنَاجٍ مُسْلَمٌ، وَمَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ، وَمَكْدُوشٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ». أخرجه مسلم في الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية.

مُسْلِمٍ^(١) مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ.

وَقَالَ «الْبَيْهَقِيُّ»: لَمْ أَجِدْهُ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَإِنَّمَا يُرَوَّى عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ.

لَكِنْ خَرَجَ «الْحَاكِمُ» مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مِثْلُ حَدِّ الْمَوْسَى^(٢)، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

وَمَا ذَكَرَهُ «الْقَرَفِيُّ» مِنْ وُسْعِهِ وَأَنَّ فِيهِ طَرِيقَيْنِ وَطَاقَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَى تَوْقِيفٍ^(٣)، وَلَا تَوْقِيفَ، فَلَا يَصِحُّ.

وَعَايَهُ حُجَّةُ الْمُعْتَرِزَةِ فِي إِنْكَارِ الصَّرَاطِ اسْتِبْعَادُ إِمْكَانِ الْمَشْيِ عَلَيْهِ وَفُوقًا مَعَ مَعْقُولِ الشَّاهِدِ، وَقَدْ وَجَدَ فِي الدُّنْيَا الْبَهْلَوَانَ يَمْشِي عَلَى الْحَبْلِ وَهُوَ نَحْوُ مِنْهُ، مَعَ أَنَّ الدَّارَ لَيْسَتْ بِمَحَلٍّ خَرَقَ الْعَوَائِدِ، وَالْآخِرَةُ مَحَلٌّ لِذَلِكَ.

وَقَدْ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ يَمْشِي الْكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ الَّذِي أَمْسَاهُ عَلَى رِجْلِهِ فِي الدُّنْيَا قَادِرٌ أَنْ يُمْشِيهِ عَلَى وَجْهِهِ»^(٤) الْحَدِيثُ.

(١) كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) نقله غير واحد عن العلامة شهاب الدين القرافي، ولعله في كتاب «الإنقاذ في الاعتقاد» وهو مفقود، ونصه كما ذكره الشيخ البكي الكومي: لم يصح في الصراط أنه أدق من الشعرة وأحد من السيف والصحيح أنه عريض وفيه طريقان يمتنى ويسرى فأهل السعادة يسلك بهم ذات اليمين وأهل الشقاوة ذات الشمال، وفيه طاقات كل طاقة تنفذ إلى طبقة من طبقات جهنم، وجهنم بين الخلائق وبين الجنة، والجسر على متنها منصوب فلا يدخل أحد الجنة حتى يمر على جهنم، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْكُرُ إِلَّا أَزْوَاجَهُمْ﴾ [مريم: ٧١] على أحد الأقوال. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، ص ٢٧٦ - ٢٧٧).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب كيف الحشر، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا =

و«الجسر»: القنطرة، و«متن جهنم»: ظهرها. و«جهنم» اسم لجملة النار، لا لطبقه منها فقط.

وفي البخاري: «يجوز المؤمن الصراط فيحسبون على قنطرة بين الجنة والنار حتى يتواهبوا الحقوق بينهم»^(١).

فكان شيخنا «أبو عبد الله القوري» رحمه الله يقول: الصراط في البخاري صراطان: صراط عام، وصراط خاص، والله أعلم.

وتفاوت الناس في النجاة عليه، ووقوف الرسل عنده يقولون: «رب سلم سلم» كما ورد في الصحيح.

و«دار القرار»: الجنة، وبالله التوفيق.

ثم قال رحمه الله: (وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالْحَوْضِ الْمَوْرُودِ، حَوْضِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشْرَبُ مِنْهُ الْمُؤْمِنُونَ قَبْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ وَبَعْدَ جَوَازِ الصَّرَاطِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً لَا يَظْمَأُ بَعْدَهَا أَبَدًا، عَرْضُهُ مَسِيرَةُ شَهْرٍ، أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، حَوْلَهُ أَبَارِيقٌ عَدَدُ الشُّجُومِ، فِيهِ مِيزَابَانِ يَصْبَانِ مِنَ الْكَوْثَرِ).

يعني أن الواجب إنما هو الإيمان بحوض محمد صلى الله عليه وسلم، لا أن لكل

= قال: يا نبي الله! كيف يحشر الكافر على وجهه؟ قال: «أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادرا على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة» قال قتادة: بلى وعزة ربنا.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة، عن أبي سعيد الخدري رحمه الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يخلص المؤمنون من النار، فيحسبون على قنطرة بين الجنة والنار، فيقص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة، فوالذي نفس محمد بيده لأحدهم أهدي بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا».

نَبِيٍّ حَوْضًا إِلَّا صَالِحًا فَإِنَّهُ اسْتَعَجَلَ حَوْضَهُ؛ إِذْ لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ كُلُّهُ^(١)، وَحَوْضُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُتَحَقِّقٌ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ^(٢).

وَقَوْلُهُ: «يَشْرَبُ مِنْهُ الْمُؤْمِنُونَ» ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانُوا مَا كَانُوا، فَقَوْلُهُ فِي «الرَّسَالَةِ»: «وَيَذَادُ عَنْهُ مَنْ بَدَّلَ وَغَيْرَ»^(٣) مَحْمَلُهُ عَلَى تَبْدِيلِ الدِّينِ وَتَغْيِيرِهِ، لَا تَبْدِيلِ الْأَعْمَالِ وَتَغْيِيرِهَا وَنَحْوِهِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «قَبْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ» إِيْجْمَاعًا، وَفِي كَوْنِهِ بَعْدَ الصَّرَاطِ أَوْ قَبْلَهُ اخْتِلَافٌ.

قَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ: وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِتَأْخِيرِ الْحَوْضِ عَنِ الصَّرَاطِ غَيْرَ الْإِمَامِ «أَبِي حَامِدٍ». وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ وَجِدَ هَذَا الْقَوْلُ لِعِغْرِهِ.

(١) قَالَ الشَّيْخُ زُرُق: الَّذِي يَتَعَيَّنُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ حَوْضَ مُحَمَّدٍ ﷺ ثَابِتٌ، وَحَوْضُ غَيْرِهِ مُحْتَمَلٌ، فَيُقْطَعُ بِالْأَوَّلِ، وَيَفُوضُ غَيْرُهُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ. (شرح الرسالة، ج ١/ص ٥٩).

(٢) مِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، زَوَائِدُهُ سَوَاءٌ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَخْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمُسْكِ، كَيْزَانُهُ كُنُجُومُ السَّمَاءِ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَا يَضْمًا بَعْدَهُ أَبَدًا» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الرِّقَاقِ، بَابُ فِي الْحَوْضِ؛ وَمُسْلِمٌ فِي الْفَضَائِلِ، بَابُ إِثْبَاتِ حَوْضِ نَبِيِّنَا ﷺ.

قَوْلُهُ ﷺ: «أَنَا قَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الرِّقَاقِ، بَابُ فِي الْحَوْضِ؛ وَمُسْلِمٌ فِي الْفَضَائِلِ، بَابُ إِثْبَاتِ حَوْضِ نَبِيِّنَا ﷺ وَصَفَاتِهِ. الْكِرْمَانِيُّ: الْقَرَطُ بَفَنَجِ الْفَاءِ وَالرَّاءِ؛ هُوَ الَّذِي يَتَقَدَّمُ الْوَارِدِينَ لِيُصْلِحَ لَهُمُ الْحِيَاضَ وَالِدَّلَاءَ وَنَحْوَهُ، يُقَالُ: قَرَطْتَ الْقَوْمَ إِذَا تَقَدَّمْتَهُمْ لَتَرْتَادَ لَهُمُ الْمَاءُ وَتَهَيَّأَ لَهُمْ. وَفِيهِ بَشَارَةٌ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ فَهَنِينًا لِمَنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَرَطُهُ. (الكواكب، ج ٢٣/ص ٦٤).

(٣) قَالَ الشَّيْخُ زُرُق: مَعْنَى «يَذَادُ» - بِذَالٍ مُعْجَمَةٍ أَوَّلًا ثُمَّ مَهْمَلَةٍ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ: يُطْرَدُ عَنْهُ، فَلَا يَشْرَبُ مِنْهُ مَنْ بَدَّلَ وَغَيْرَ، يَعْنِي بِالْكَفْرِ وَالْإِبْتِدَاعِ، لَا بِالْعَصْيَانِ الْمَجْرَدِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَبْدِيلٍ وَلَا تَغْيِيرٍ وَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا لِلْمَطْلُوبِ. (شرح الرسالة، ج ١/ص ٥٩).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ يَرِدْ فِي ذَلِكَ خَبَرٌ، وَلَا فَائِدَةٌ فِي النَّظَرِ، وَهُوَ مُقْتَضَى
تَوْقُفِ «الْبَاجِي» عَنِ الْجَزْمِ بِأَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، وَعَلَيْهِ دَرَجَ بَعْضُ سُيُوخِ سُيُوخِنَا^(١)
إِذْ قَالَ فِي عَقِيدَةٍ لَهُ إِذْ قَالَ: «وَالْإِيمَانُ بِالْحَوْضِ مُقَدِّمًا يَكُونُ أَوْ يَتَأَخَّرُ»^(٢).

وَقَوْلُهُ: «عَرَضُهُ مَسِيرَةُ شَهْرٍ» هُوَ فِي الصَّحِيحِ، وَفِي رِوَايَةِ شَهْرَانِ، وَفِي
رِوَايَةٍ ثَلَاثَةً.

وَقَوْلُهُ: «أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ» هِيَ صِفَةُ مَاءِ الْكَوْثَرِ
الَّذِي هُوَ مِنْهُ كَمَا وَرَدَ.

وَالْأَبَارِيقُ «جَمْعُ إِبْرِيقٍ وَهُوَ مَا لَهُ إِنْزِيمٌ مِنْ أَوَانِي الشَّرْبِ». وَفِي رِوَايَةٍ:
«كَيْزَانُ» جَمْعُ كُوزٍ وَهُوَ مَا لَهُ عُرْوَةٌ، وَالْكَابُ لَا عُرْوَةَ لَهُ وَلَا إِنْزِيمَ، وَقَدْ جَاءَ
ذِكْرُهُ فِي سَرَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ» إِمَّا مُبَالَغَةٌ فِي الْكَثَرَةِ أَوْ حَقِيقَةٌ، وَكَوْنُ
الْمِيزَانَيْنِ يَصْبَانِ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى تَأَخُّرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) وهو الشيخ أبو عبد الله محمد العكرمي، كما ذكر الشيخ زروق في شرح الرسالة،
(ج ١/ص ٥٩).

(٢) وفي بعض ما صحَّ من الأخبار ما يشير إلى ترتيب الصراط والميزان والحوض، وهو ما
أخرجه الترمذي في سننه، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ،
باب ما جاء في شأن الصراط، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ
يَشْفَعَ لِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَقَالَ: «أَنَا فَاعِلٌ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَيْنَ أَطْلُبُكَ؟ قَالَ:
«أَطْلُبُنِي أَوَّلَ مَا تَطْلُبُنِي عَلَى الصَّرَاطِ». قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَلْقُكَ عَلَى الصَّرَاطِ؟ قَالَ:
«فَاطْلُبُنِي عِنْدَ الْمِيزَانِ». قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَلْقُكَ عِنْدَ الْمِيزَانِ؟ قَالَ: «فَاطْلُبُنِي عِنْدَ الْحَوْضِ
فَإِنِّي لَا أَخْطِي هَذِهِ الثَّلَاثَ الْمَوَاطِنَ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَتُؤْمِنَ بِالحِسَابِ وَتَقَاوُتِ الخَلْقِ فِيهِ، إِلَى مُنَاقَشَةٍ فِي الحِسَابِ وَإِلَى مُسَاحَاحَةٍ فِيهِ، وَإِلَى مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَهُمْ الْمُقَرَّبُونَ، فَيَسْأَلُ مَنْ شَاءَ مِنَ الأنبياءِ عَنِ تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ، وَمَنْ شَاءَ مِنَ الكُفَّارِ عَنِ تَكْذِيبِ المُرْسَلِينَ، وَيَسْأَلُ المُبْتَدِعَةَ عَنِ السُّنَّةِ، وَيَسْأَلُ المُسْلِمِينَ عَنِ الأَعْمَالِ).

يَعْنِي: وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا شَهِدَتْ بِهِ الأحاديثُ الصَّحِيحَةُ وَالتَّصَوُّصُ الصَّرِيحَةُ، وَاجْتَمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَفَّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصفافات: ٢٤]، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وَأَحَادِيثُ البَابِ فِي تَفْصِيلِهِ كَثِيرَةٌ^(١).

وَمَا ذَكَرَ مِنْ سَوَالِ المُبْتَدِعَةِ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ هُوَ مُقْتَضَى الأَصْلِ، وَإِلَّا فَلَا نَصَّ فِي عَيْنِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَصَحَّ أَنْ: «سَبْعِينَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَأَنْتَهُمُ الَّذِينَ لَا يَرْقُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ»^(٢) (٣) الْحَدِيثُ.

(١) مِنْهَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُدِّبَ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الجَنَّةِ وَصِفَةُ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، بَابُ إِثْبَاتِ الحِسَابِ. قَالَ الشَّيْخُ زُرُقُوفٌ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ كِتَابُ الرِّقَاقِ، بَابُ مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ عُدِّبَ: «نُوقِشَ» اسْتَقْصِيَ حِسَابُهُ، «عُدِّبَ» لِأَنَّ التَّقْصِيرَ غَالِبٌ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ الْخَالِصُ لَوَجْهِ اللَّهِ قَلِيلٌ، وَيَعْمُ اللَّهُ لَا تَنْتَاهَى، فَمَا عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مِنْ عَمَلِهِ مَا يُؤْفَى مَا عَلَيْهِ، فَمَنْ اسْتَقْصَى عَلَيْهِ، وَلَا يُسَامَحُ هَلْكَ لَا مَحَالَةَ.

(٢) الْقُسْطَلَانِيُّ: لَا يَسْتَرْقُونَ بِغَيْرِ الْقُرْآنِ، كَعِزَائِمِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ. (إرشاد الساري، ج ٩/ص ٣١٥).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الرِّقَاقِ، بَابُ يَدْخُلُ الجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ؛ وَمُسْلِمٌ فِي الإِيمَانِ، بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى دُخُولِ طَوَائِفِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي «عَبْدُ الرَّحِيمِ»^(١) ابْنُ الْأُسْتَاذِ «عَبْدُ الْكَرِيمِ الْقَشِيرِي» فِي إِشَارَةِ اسْمِهِ «الْحَسِيبِ» أَنَّهُ الَّذِي يُحَاسِبُ كُلَّ أَحَدٍ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ، فَالْكَفَّارُ يَجْعَلُهُمْ حَسِيبِي أَنْفُسِهِمْ فَيَحْكُمُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالنَّارِ فَيَدْخُلُونَهَا، وَالْمُقَرَّبُونَ تُحَاسِبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ لِأَنَّ أَعْمَالَهُمْ تَصْلُحُ لِلْعَرْضِ، وَيَكُونُونَ حُجَّةً عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَسَائِرُ الْمُؤْمِنِينَ أَهْلٌ لِلْعِتَابِ يُحَاسِبُهُمْ تَعَالَى فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ حَتَّى لَا يُطْلَعَ عَلَى ذُنُوبِهِمْ كَمَا فِي حَدِيثِ النَّجْوَى: «يَذْنُو»^(٢) الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ»^(٣)؛ فَيَقْرَرُهُ»^(٤) يَذْنُو بِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»^(٥) الْحَدِيثُ.

- (١) هو الإمام عبد الرحيم بن أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن أبو نصر القشيري النيسابوري (ت ٥١٤هـ). رباه والده الإمام عبد الكريم صاحب الرسالة القشيرية، واعتنى به حتى برع في النظم والنثر واستوفى الحظ الأوفى من علم التفسير والأصول، ثم لازم إمام الحرمين حتى أحكم عليه المذهب والخلاف والأصول. (طبقات المفسرين للسيوطي).
- (٢) راجع شرح صحيح البخاري لابن بطلال (ج ٩/ص ٢٦٤)؛ وشرحه لابن الملقن وما نقله عن ابن فورك (ج ٢٨/ص ٤١٨)؛ وشرحه للعيني (ج ٢٢/ص ٢١٩) وشرحه لابن حجر (ج ١٠/ص ٥٠٣)؛ وشرحه للقسطلاني (ج ٩/ص ٥٠) وراجع أيضا إكمال المعلم للقاضي عياض (ج ٨/ص ٢٧٢) والمنهاج للنووي (ج ١٧/ص ٨٧).
- (٣) قال القاضي عياض: الكَنَفُ: السِّرُّ. «فإيضع عليه كنفه» أي: ستره فلا يكشفه بها على رؤوس الأشهاد، بدليل قوله بعد: «سترتها عليك في الدنيا». وقد يكون كنفه هنا: عفوهِ ومغفرته، وحقيقة المغفرة في اللغة: السِّرُّ والتغطية. (راجع مشارق الأنوار، ج ١/ص ٣٤٣).
- (٤) قال القاضي البيضاوي: أي: يجعله مُقَرَّرًا، بأن أظهر له ذنوبه وألجأه إلى الإقرار بها. (تحفة الأبرار، ص ٢٨٠).
- (٥) أخرجه البخاري في المظالم والغصب، باب قول الله تعالى: ﴿لَا تَعْنُ اللَّهُ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، وفي الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، وفي التوحيد، باب كلام الرب عَزَّجَلَّ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم؛ ومسلم في التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله.

الإيمان بإخراج
الموحدين من
النار

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَتُؤْمِنُ بِإِخْرَاجِ الْمُوحِّدِينَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ الْإِنْتِقَامِ، حَتَّى لَا يَبْقَى فِي جَهَنَّمَ مُوَحِّدٌ).

يَعْنِي لِأَنَّهُ مِنَ الْجَائِزِ الَّذِي جَاءَ الشَّرْعُ بِإِثْبَاتِهِ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِهِ، وَفِي الصَّحِيحِ «فَيُخْرِجُونَ مِنْهَا قَدْ اِمْتَحَشُوا، فَيُعْمَسُونَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْجِبَّةُ - بِكَسْرِ الْحَاءِ - فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً»^(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، وَفِي مُسْلِمٍ أَنَّهُمْ: يَمُوتُونَ فِيهَا إِمَانَةً، وَأَنَّ مَوَاضِعَ السُّجُودِ لَا تَمْسُهَا النَّارُ.

وَالْمُرَادُ بِ«الْمُوحِّدِ»: الْمُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَلَا يَدْخُلُ الْيَهُودِيُّ وَإِنْ وَحَّدَ لِأَن تَوْحِيدَهُ كَلَا شَيْءٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَبِهِ التَّوْفِيقُ.

الإيمان
بالشفاعة

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَتُؤْمِنُ بِشَفَاعَةِ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ الْعُلَمَاءِ ثُمَّ الشُّهَدَاءِ ثُمَّ سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ، كُلٌّ عَلَى حَسَبِ جَاهِهِ وَمَنْزِلَتِهِ. وَمَنْ بَقِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَفِيعٌ أُخْرِجَ بِفَضْلِ اللَّهِ، فَلَا يُحْلَدُ فِي النَّارِ مُؤْمِنٌ، بَلْ يُخْرَجُ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ).

يَعْنِي أَنَّ الشَّفَاعَةَ ثَابِتَةٌ نَصًّا وَإِجْمَاعًا. وَهَلْ لَا شَفَاعَةَ إِلَّا لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ وَهُوَ مَذْهَبُ «ابْنِ أَبِي زَيْدٍ» مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَ«النَّوَوِيِّ» مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، أَوْ يَشْفَعُ كُلُّ مَنْ لَهُ دَرَجَةٌ عِنْدَ اللَّهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ؟ قَوْلَانِ. وَالْمَعُولُ عَلَيْهِ الْأَخِيرُ، وَهُوَ الَّذِي فِي النَّصِّ هَا هُنَا، يَعْنِي الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب فضل السجود؛ ومسلم في الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية.

وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي» ^(١) الْحَدِيثُ.

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: فَهُوَ شَفِيعٌ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ الْمُعْتَرِلُ: إِنَّمَا هِيَ لِأَهْلِ الطَّاعَةِ لِزِيَادَةِ الثَّوَابِ، لَا لِأَهْلِ الْمَعْصِيَةِ لِدَرءِ الْعِقَابِ.

لَنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكُمْ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، وَطَلَبُ الْمَغْفِرَةِ شَفَاعَةٌ، وَقَوْلُهُ لِلْكَفَّارِ: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، وَأَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ.

قَالَ «النَّوَوِيُّ» فِي «الرَّوْضَةِ» ^(٢): لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقِيَامَةِ شَفَاعَاتٌ خَمْسٌ:

الأُولَى: هِيَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى فِي الْفَضْلِ بَيْنَ أَهْلِ الْمَوْقِفِ حِينَ يَقْرَعُونَ إِلَيْهِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ، كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ.

- الثَّانِيَةُ: فِي جَمَاعَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ.

- وَالثَّالِثَةُ: فِي جَمَاعَةٍ اسْتَحَقُّوا دُخُولَ النَّارِ ^(٣).

- وَالرَّابِعَةُ: فِي جَمَاعَةٍ دَخَلُوا النَّارَ فَيُخْرَجُونَ ^(٤).

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في الشفاعة.

(٢) روضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام محيي الدين النووي (ج ٥/ص ٣٥٧).

(٣) ويدل عليها قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتُعْجَلُ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَتُهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا» أخرجه البخاري في الدعوات، باب لكل نبي دعوة مستجابة؛ ومسلم في الإيمان، باب اختيار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٤) ويدل عليها قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُخْرَجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَدْخُلُونَ»

- وَالْخَامِسَةُ: فِي رَفْعِ دَرَجَاتٍ لِنَاسٍ فِي الْجَنَّةِ.

قَالَ: وَالْمُخْتَصُّ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هِيَ الْأُولَى وَالثَّانِيَّةُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الثَّالِثَةُ وَالْخَامِسَةُ أَيْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَذَكَرَ «الشُّمْنِي» عَشْرَةً، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَفِي الصَّحِيحِ: «يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ»^(١)، الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ.

* * *

= الْجَنَّةُ، وَيُسَمَّوْنَ: الْجُهَنَّمِيِّينَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الرِّقَاقِ، بَابُ صِفَةِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ.

(١) الْبُخَارِيُّ فِي التَّوْحِيدِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدَى﴾ [ص: ٧٥]؛ وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيْمَانِ، بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا.

[مَبْحَثُ تَعْظِيمِ الصَّحَابَةِ]

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنْ تَتَعَقَّدَ فَضْلَ الصَّحَابَةِ عَلَى تَرْتِيبِهِمْ، وَأَنْ أَفْضَلَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ).

يَعْنِي أَنَّ الصَّحَابَةَ عَلَى مَرَاتِبٍ فِي الْفَضْلِ، فَأَفْضَلُهُمْ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ أَبِي قُحَافَةَ خَلِيفَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَمَّا رَاوَدُوهُ عَنِ اسْتِخْلَافِ غَيْرِهِ لِلصَّلَاةِ قَالَ: «يَأْبَى اللَّهُ وَالْمُسْلِمُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ»^(١).

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا^(٢) لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا»^(٣)، وَفِيهِ نَزَلَتْ: ﴿ثَاقِبٌ أُثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْكَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا اللَّهُ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وَلَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) ابن قريول: الخلّة: المودّة والصداقة على الاختصاص دون مشاركة، ومعنى هذا: لو كنت متخذًا من الخلق خليلًا أنقطع إلى محبته وصداقته على التعيين والخصوص لكان أبا بكر، ولكن له خلّة الإسلام وأخوته الشائعة في أهله بحقّ شمول الدين. ومن جعل الخليل مشتقًا من الخلّة وهي الحاجة والفقر فيكون المعنى: لو كنت متخذًا من الخلق خليلًا أفقر إليه وأعتمد في أموري لكان أبا بكر، لكن الذي ألجأ إليه وأعتمد عليه في جميع أموري هو الله سبحانه وتعالى. وسمي إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ خليلًا لأنه تخلق بخلال حسنة اختص بها. (مطالع الأنوار، ج ٢/ص ٤٣٧).

(٣) البخاري في الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد؛ ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر.

ثُمَّ بَعَدَ أَبِي بَكْرٍ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْعَدَوِيُّ الْقُرَشِيُّ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ فِي الْفَضْلِ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ فَرَّقَ جَمَعَ الْمُشْرِكِينَ، وَمَنْ تَسَمَّى بِ«أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ».

وَسَأَلَ عُمَرُو بْنُ الْعَاصِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النِّسَاءِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟» قَالَ: «عَائِشَةُ»، قَالَ: وَمِنْ الرِّجَالِ؟ قَالَ: «أَبُوهَا»، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «عُمَرُ»، قَالَ: فَسَكَتَ عَنْهُ مَخَافَةً أَنْ أَسْمَعَ غَيْرَ ذَلِكَ^(١).

وَقَالَ «عَلِيٌّ» كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّينَ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ اللَّهُ أَعْلَمُ.

وَسُئِلَ «مَالِكٌ» عَنْ «عَلِيٍّ» وَ«عُثْمَانَ» أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: تَعَارَضَتِ الظُّنُونُ فِيهِمَا، يَعْنِي فِي الْفَضْلِ.

وَقَالَ أَيْضًا: أَذْرَكْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلِدُنَا لَا يُفَضِّلُونَ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى أَحَدٍ، وَيَقُولُونَ: الْكُلُّ فَضْلَاءٌ. وَقَالَ أَيْضًا: فَضْلُهُمْ عَلَى تَرْتِيبِ الْخِلَافَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمُتَعَارَفُ.

وَقَالَ «إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ»: بَعْدَ ذِكْرِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرِ: ثُمَّ لَا قَاطِعَ بِشَاهِدٍ مِنَ الْعَقْلِ عَلَى تَفْضِيلِ بَعْضِ الْأُمَّةِ عَلَى بَعْضٍ، وَالْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ فِي فَضَائِلِهِمْ مُتَعَارِضَةٌ، لَكِنَّ الْعَالِبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَفْضَلُ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ تَتَعَارَضُ الظُّنُونُ فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٢).

وَقَدْ اعْتَرَضَ بَعْضُهُمْ قَوْلَ الْقَائِلِ: «أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ نَبِيِّنَا أَبُو بَكْرٍ» بِأَنَّ

(١) أخرجه البخاري في المناقب، باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لو كنت متخذًا خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً؛ ومسلم في كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الإرشاد للجويني (ص ٤٣١).

عِيسَى بَعْدَهُ فِي الزَّمَانِ إِذَا نَزَلَ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ. قَالَ: «وَالصَّوَابُ أَنَّ يُقَالَ: أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ». وَهُوَ حَسَنٌ.

وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ لِأَفْضَلِيَّةِ الْعَشْرَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ» [الحديد: ١٠] الْآيَةُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنْ تُحَسِّنَ الظَّنَّ بِجَمِيعِ الصَّاحِبَةِ، وَتَتَنَبَّيَ عَلَيْهِمْ كَمَا أَتَنَبَّيَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَلَيْهِمْ).

يَعْنِي بِقَوْلِهِ الْكَرِيمِ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا» [الفتح: ٢٩] الْآيَةُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا شَهِدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ وَدَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَثَارُ وَبُسِطَ فِي الْأَحَادِيثِ، وَبِالْجُمْلَةِ فَالصَّاحِبَةُ عِيُونٌ، وَالْعَيْنُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُمَسَّ إِلَّا بِمَا يَصْلُحُ بِهَا.

وَقَدْ قَالَ «أَبُو الْقَاسِمِ الْحَكِيمُ»: الرَّافِضَةُ أَقْبَحُ فِعْلًا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ إِذْ لَوْ قِيلَ لِلْيَهُودِيِّ: مَنْ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ مُوسَى؟ قَالَ: نُفْبَاؤُهُ، وَلَوْ قِيلَ لِلنَّصْرَانِيِّ: مَنْ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ عِيسَى؟ قَالَ: حَوَارِيُّهُ، وَلَوْ قِيلَ لِلرَّافِضِيِّ: مَنْ شَرُّ النَّاسِ؟ قَالَ: أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَبَّحَهُمُ اللَّهُ.

وَيَكْفِي فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» [الأحزاب: ٥٧]، إِلَى قَوْلِهِ: «وَإِنَّمَا مُبِينًا»، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اللَّهُ، اللَّهُ فِي أَصْحَابِي، مَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَنْ آذَى اللَّهَ، يُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ»^(١).

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن مناقب الصحابة، ذكر الزجر عن اتخاذ المرء أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَوْلُهُ: (فَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ وَشَهِدَتْ بِهِ الْأَثَارُ).

يَعْنِي: كُلُّ مَا ذُكِرَ فِي الْعَقِيدَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْإِشَارَةُ بِ«ذَلِكَ» إِلَى آخِرِ مَا ذُكِرَ وَهُوَ السَّمْعِيَّاتُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

انْتَهَتْ الْعَقِيدَةُ الْمُبَارَكَةُ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا يَلْحَقُ بِهَا مِنْ خَاتِمَةٍ مُفِيدَةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

* * *

عِيسَى بَعْدَهُ فِي الزَّمَانِ إِذَا نَزَلَ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ. قَالَ: «وَالصَّوَابُ أَنَّ يُقَالَ: أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ». وَهُوَ حَسَنٌ.

وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ لِأَفْضَلِيَّةِ الْعَشْرَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ﴾ [الحديد: ١٠] الْآيَةِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَنْ تُحَسِّنَ الظَّنَّ بِجَمِيعِ الصَّحَابَةِ، وَتُثْنِيَ عَلَيْهِمْ كَمَا أَثْنَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَلَيْهِمْ).

تحسين الظن
بالصحابة
ﷺ

يَعْنِي بِقَوْلِهِ الْكَرِيمِ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩] الْآيَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا شَهِدَتْ بِهِ الْأَنْبَاءُ وَذَكَرَتْ عَلَيْهِ الْأَثَارُ وَوُضِعَ فِي الْأَحَادِيثِ، وَبِالْجُمْلَةِ فَالصَّحَابَةُ عُيُونٌ، وَالْعَيْنُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُمَسَّ إِلَّا بِمَا يَصْلُحُ بِهَا.

وَقَدْ قَالَ «أَبُو الْقَاسِمِ الْحَكِيمُ»: الرَّافِضَةُ أَقْبَحُ فِعْلاً مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ إِذْ لَوْ قِيلَ لِلْيَهُودِيِّ: مَنْ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ مُوسَى؟ قَالَ: نُبَّأُوهُ، وَلَوْ قِيلَ لِلنَّصْرَانِيِّ: مَنْ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ عِيسَى؟ قَالَ: حَوَارِيُّهُ، وَلَوْ قِيلَ لِلرَّافِضِيِّ: مَنْ شَرُّ النَّاسِ؟ قَالَ: أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَبَّحَهُمُ اللَّهُ.

وَيَكْفِي فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَمْنَأْ مُبِينًا﴾، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اللَّهُ، اللَّهُ فِي أَصْحَابِي، مَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَنْ آذَى اللَّهَ، يُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ»^(١).

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، ذكر الزجر عن اتخاذ المرء أصحاب رسول الله ﷺ.

وَقَوْلُهُ: (فَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ وَشَهِدَتْ بِهِ الْأَثَارُ).

يَعْنِي: كُلُّ مَا ذُكِرَ فِي الْعَقِيدَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْإِسَارَةُ بِ«ذَلِكَ» إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ وَهُوَ السَّمْعِيَّاتُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

انْتَهَتْ الْعَقِيدَةُ الْمُبَارَكَةُ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا يَلْحَقُ بِهَا مِنْ خَاتِمَةٍ مُفِيدَةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

* * *

خاتمة فيها مسائل مهمة

❁ أولها: اختلف في التقليد في أصول التوحيد، ف قيل: لا يصح، وحكي عن «الأشعري»، وقال «القشيري»: مكذوب عليه^(١). قالوا: والمقلد: هو الآخذ بقول الغير من غير حجة.

والمختار أنه إن كان أخذ قول الغير مع احتمال شك أو وهم فلا يصح،

(١) وذلك في الرسالة المسماة «شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة» للأستاذ أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري، وقد ذكرها التاج في السبكي في طبقاته الكبرى (ج ٣/ص ٣٩٩)، والنص المقصود هنا قوله: فإن قالوا: فلاشعري يقول إن العوام إذا لم يعلموا علم الكلام فهم أصحاب التقليد فليسوا بمؤمنين، قيل: هذا أيضا تلبس ونقول: إن الأشعري لا يشترط في صحة الإيمان ما قالوا من علم الكلام، بل هو وجميع أهل التحصيل من أهل القبلة يقولون: يجب على المكلف أن يعرف الصانع المعبود بدلائله التي نصبها على توحيده واستحقاق نعوت الربوبية، وليس المقصود استعمال ألفاظ المتكلمين من الجوهر والعرض، وإنما المقصود حصول النظر والاستدلال المؤدي إلى معرفة الله عز وجل، وإنما استعمل المتكلمون هذه الألفاظ على سبيل التقريب والتسهيل على المتعلمين، والسلف الصالح وإن لم يستعملوا هذه الألفاظ لم يكن في معارفهم خلل، والخلف الذين استعملوا هذه الألفاظ لم يكن ذلك منهم لطريق الحق مابينة ولا في الدين بدعة، كما أن المتأخرين من الفقهاء عن زمان الصحابة والتابعين استعملوا ألفاظ الفقهاء من لفظ العلة والمعلول والقياس وغيره ثم لم يكن استعمالهم بذلك بدعة، ولا خلل السلف عن ذلك كان لهم نقصا وكذلك شأن النحويين والتصريفيين ونقلة الأخبار في ألفاظ تختص كل فرقة منهم بها. (طبقات الشافعية الكبرى، ج ٣/ص ٤٢٠ تحقيق الطناحي والحلو، طبعة الحلبي).

وَالْأَوْرَاعِي» وَكَافَّةُ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، خِلَافًا لِأَكْثَرِهِمْ وَالْمُعْتَزِلَةِ. لَنَا أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ، فَبَيَّ وَجْهَ حَصَلَ كَفَى، وَقَدْ قِيلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَجْلَافِ الْعَرَبِ مُجَرَّدَ الْإِعْتِقَادِ مَعَ الشَّهَادَتَيْنِ.

قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: الْخِلَافُ فِي مَنْ نَشَأَ عَلَى شَاهِقِ جَبَلٍ أَوْ مَنْ وَرَاءَ الصَّيْنِ أَوْ الْبَحْرِ وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِي الْعَالَمِ فَأَخْبَرَهُ إِنْسَانٌ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ فَصَدَّقَهُ، فَأَمَّا مَنْ نَشَأَ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ وَسَبَّحَ اللَّهَ عِنْدَ رُؤْيَةِ صَنَائِعِهِ، وَتَفَكَّرَ فِي بَدَائِعِهِ، فَذَلِكَ مِنْهُ نَوْعٌ اسْتِدْلَالٍ هُوَ بِهِ خَارِجٌ عَنِ التَّقْلِيدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

(١) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ مَقْدِشٌ: لَا شَكَّ أَنَّ مَنْ قَلَّدَ الْمُحَقِّقَ كَالرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ أَوْ جَزَمَ بِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَرَسُولِهِ لَا يَقَالُ فِيهِ إِنَّهُ غَيْرُ مُؤْمِنٍ، أَوْ هُوَ مِمَّنْ يَخْشَى عَلَى إِيْمَانِهِ مِنَ التَّزَلُّزِ دُونَ النَّظَرِ، وَاللَّهُ تَعَالَى وَعَدَ الْمُؤْمِنِينَ بِالتَّثْبِيتِ فِي الْحَيَاةِ وَالْدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ، فَهُوَ تَعَالَى يَحْمِيهِ فِي حِمَايَةِ جُمْلَةِ الْمُؤْمِنِينَ، إِذْ لَوْلَا حِمَايَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَتَثْبِيتُهُ لَمَّا اسْتَقَرَّ لِأَحَدٍ إِيْمَانٌ، فَابْلِيسُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِأَنَّ اللَّهَ حَقٌّ، وَأَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ، وَكَذَا بَقِيَّةُ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ لَمَّا خَتَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ وَخَتَمَ لَهُ بِالطَّرْدِ لَمْ يَنْفَعِهِ اللَّهُ بِمَا عَلِمَ، ﴿وَمَا تُنْفِي الْآيَاتُ وَالنَّذْرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]، وَكَذَا مَنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ ﴿وَوَخَّتُمْ عَلَى سَمْعِهِمْ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشًوَةً﴾ [الباقية: ٢٣] الْآيَةِ. وَعِنْدَ التَّحْقِيقِ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى حَذَرٍ شَدِيدٍ مِنْ سَلْبِ الْإِيمَانِ، ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْشَرُ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، بَلْ كُلَّمَا كَثُرَتِ الْمَعْرِفَةُ اشْتَدَّ الْخَوْفُ، فَإِنْ نَارَ الطَّرْدِ أَشَدَّ عَذَابًا مِنْ نَارِ الْحَسِّ، بَلْ عَذَابُ النَّارِ الْحَسِيِّ سَبَبُهُ نَارُ الطَّرْدِ، ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَرْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٩٢]. (حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ الْوَسْطَى، ص ٤٧).

(٢) أَشَارَ الْعَلَامَةُ ابْنُ حَجَرٍ الْمَكِّيُّ إِلَى ذَلِكَ قَائِلًا: «يَقِيلُ أَنْ يَرَى مُقَلِّدًا فِي الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّا نَجِدُ كَلَامَ الْعَوَامِ مُحْشَوْا بِالْإِسْتِدْلَالِ بِوُجُودِ هَذَا الْعَالَمِ عَلَى وَجُودِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ مِنْ نَحْوِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالْقُدْرَةِ، وَلَيْسَ هَذَا تَقْلِيدًا؛ إِذِ التَّقْلِيدُ هُوَ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ نَشْأٍ بِقَمَّةِ جَبَلٍ النَّاسَ يَقُولُونَ: لِلخَلْقِ رَبٌّ خَلَقَهُمْ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ شَرِيكَ، وَيَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ عَلَيْهِمْ، فَيَجْزَمُ=

❖ الثَّانِيَةُ: اخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ الْوَاجِبَاتِ، فَقِيلَ: النَّظَرُ وَالْاِسْتِدْلَالُ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ. قَالَ «ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ»: وَنَقَلَ «الْبَاجِي» عَنْ شَيْخِهِ «السَّمْنَانِي» أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ النَّظَرَ وَالْاِسْتِدْلَالَ أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ مَسْأَلَةٌ مِنَ الْاِعْتِرَالِ بَقِيَتْ فِي الْمَذْهَبِ عَلَى مَنْ اعْتَقَدَهَا^(١).

❖ الثَّالِثَةُ: الْكُفْرُ خِلَافُ الْإِيمَانِ، فَهُوَ عَدَمُ تَصْدِيقِ الرَّسُولِ فِي بَعْضِ مَا عَلِمَ مَجِيئُهُ بِهِ ضَرُورَةً.

فَإِنْ قِيلَ: فَشَادُّ الزُّنَارِ^(٢) وَلَا يَسُّ الْغِيَارِ^(٣) بِالْاِخْتِيَارِ لَا يَكُونُ كَافِرًا؟
فَلْتَا: جَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَامَةً لِلتَّكْذِيبِ فَحُكِمَ بِهِ عَلَيْهِ، كَثَرَكِ الصَّلَاةِ
عِنْدَ مَنْ قَالَ بِالتَّكْفِيرِ بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَلَامَةٌ، لَا مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ.

❖ الرَّابِعَةُ: الْمَعْرِفَةُ غَيْرُ الْإِيمَانِ لِأَنَّهَا تَنْفَكُ عَنْهُ؛ إِذْ أَهْلُ الْكِتَابِ يَعْرِفُونَ
مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ، لَكِنَّهُمْ لَا يُصَدِّقُونَهُ، كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ
سُبْحَانَهُ.

= بذلك إجلا لا لهم عن الخطأ وتحسيناً للظن بهم، فإذا تمَّ جزمه بأن لم يجوز نقيض ما
أخبروا به فقد حصل واجب الإيمان وإن فاته الاستدلال لأنه غير مقصود لذاته، بل للتوصل
به للجزم، وقد حصل. وقضية هذا التعليل أنه لا يعصي بترك الاستدلال؛ لما تقرر من
حصول المقصود بالذات بدونه، لكن نقل بعضهم الإجماع على تأنيبه بترك الاستدلال،
ووجهه أن جزمه حينئذ لا ثقة به؛ إذ لو عرضت له شبهة فات وبقي متردداً، بخلاف الجزم
الناسئ عن الاستدلال لا يفوت بذلك». (الفتح المبين بشرح الأربعين، ص ١٦٥، نشر
دار المنهاج).

(١) بهجة النفوس للإمام ابن أبي جمرة (ج ١/ص ٤١).

(٢) الزُّنَارُ: حِزَامٌ يَشُدُّهُ النَّصْرَانِيُّ عَلَى وَسْطِهِ.

(٣) الْغِيَارُ: عَلَامَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ، كَالزُّنَارِ وَنَحْوِهِ يَشُدُّهُ عَلَى وَسْطِهِ.

﴿الْخَامِسَةُ: قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: الْإِيمَانُ فِي نَفْسِهِ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ؛ لِأَنَّهُ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ، وَالتَّصَدِيقُ شَرْطُهُ الظُّهُورُ، وَالْأَعْمَالُ لَيْسَتْ مِنْهُ، فَلَا تُتَصَوَّرُ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصُ فِيهِ ضَرُورَةً^(١).

قَالَ الْإِمَامُ «أَبُو حَامِدٍ»: وَمَا رُويَ عَنِ السَّلَفِ مِنْ أَنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ مِنْهُ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ حَقِيقَتَهُ تَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَلَكِنَّ مَعْنَاهُ زِيَادَةُ ثَمَرَتِهِ وَفَيْضِ نُورِهِ عَلَى مَا هِيَتهُ».

وَعَنْ «مَالِكٍ» مِثْلُ مَا هُنَا وَمِثْلُ مَا لِلْسَّلَفِ، وَثَالِثُهَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ.

قَالَ بَعْضُ مَسَائِكُنَا: أَمَّا إِيْمَانُ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ فَلَا يَنْقُصُ إِجْمَاعًا عَلَى جَمِيعِ الْأَقْوَالِ^(٢).

(١) قال الشيخ زُرُوق في تعليقه على صحيح البخاري، باب زيادة الإيمان نقصانه: قيل: لا يخاض في ذلك، وقيل: يخاض فيه، وعلى هذا فقيل: يزيد وينقص كما هنا، وقيل: لا يزيد ولا ينقص لأنه معنًى، وقيل: يزيد ولا ينقص، ونقل عن مالك التوقف عن نقْصِه. وقال بعضهم: «الإيمانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَاعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ، فالقول لا يزيد ولا ينقص، والعمل يزيد وينقص، والاعتقاد يزيد ولا ينقص، فاذا نقص ذهب. فالقول كالمصباح، والعمل كالزيت، والاعتقاد كالنور المتعلِّق بالفتيلة، يزيد ضوءها بحسن الزيت وزيادته المناسبة، وينقص كذلك، ولا تنقص هي في نفسها إلا بصيرورتها رماداً». فلا نقص عنده في نفس الإيمان بعد ثبوته وإليه أشار «ابن أبي زيد بقوله»: «فيكون فيها النقص وبها الزيادة»، فتأمل ذلك. (تعليق على صحيح البخاري، ق ١٤/ب) وراجع شرح الرسالة للشيخ زُرُوق (ج ١/ص ٦٠).

(٢) قال الشيخ زُرُوق في تعليقه على صحيح البخاري عند التعرُّض لذلك: وقال بعض شيوخنا: «لا يدخل الخلاف في أهل العصمة من الأنبياء والملائكة؛ إذ لا يصح نقص إيمانهم». وهذا تنبيه حسن، ولكنَّ حُكْمَ الحقيقة خلافُ حكم التحقيق بها، فلنا أن نذكر الخلاف في الحقيقة مجرداً، وتُنسَبُ أعلاها لأعلى المراتب. وعلى هذا يفهم من إطلاق من أطلق، والله أعلم. (تعليق على صحيح البخاري، ق ١٥/أ).

﴿السَّادِسَةُ: الْإِيمَانُ مَخْلُوقٌ؛ لِأَنَّهُ فِعْلُ الْعَبْدِ، وَجَمِيعُ أَفْعَالِهِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا تَقَرَّرَ.

قَالَ الْإِمَامُ «أَبُو حَامِدٍ»: وَتَكَلَّمَ السَّلَفُ فِي أَنَّهُ هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: الْإِيمَانُ عَطَاءٌ مِنَ اللَّهِ؟ مِنْهُمْ مَنْ جَوَزَ ذَلِكَ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ الْعَبْدَ مُكَلَّفٌ بِهِ، وَالْمُعْطَى لَا يَكُونُ مُكَلَّفًا بِهِ وَمَجْبُورًا عَلَى قَبُولِ الْعَطَاءِ، وَأَمَّا التَّوْفِيقُ لَهُ وَالْهِدَايَةُ إِلَيْهِ فَمُعْطَاةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَفَضْلٌ مِنْهُ.

قَالُوا: وَالْهُدَى مِنَ اللَّهِ: خَلَقَ الْإِهْتِدَاءَ فِي الْعَبْدِ، وَالْإِضْطِلُّ: خَلَقَ الضَّلَالَةَ. وَالْإِطْبَاقُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَنْعَمْ عَلَى الْكَافِرِ بِالْإِيمَانِ وَالْهِدَايَةِ، وَأَنْعَمَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بِذَلِكَ.

﴿السَّابِعَةُ: جُمْهُورُ الْأَشَاعِرَةِ عَلَى جَوَازِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيمَانِ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: «أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، وَعَلَيْهِ السَّلَفُ وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ الْمَاتَرِيدِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ، بَلْ يُقَالُ: «أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا»^(١)، وَعَلَيْهِ الْحُجَّةُ فِي «الْقَوَاعِدِ».

وَقَالَ «الْحَسَنُ» لَمَّا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا مَا تَحِلُّ بِهِ دَيْبَحَتِي وَتَصِحُّ بِهِ

(١) قَالَ الشَّيْخُ الْبَكِّي الْكُومِيُّ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا أَيْضًا، فَذَهَبَ الْأَشْعَرِيُّ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ وَالصُّوفِيُّ إِلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ، وَذَهَبَ الْحَنْفِيُّ وَمَا وَرَاءَ النَّهْرِ إِلَى غَيْرِهِ، وَالْخِلَافُ بِالْتَّحْقِيقِ خِلَافٌ فِي حَالٍ؛ فَالْحَنْفِيُّ يَنْظُرُ إِلَى مَا هُوَ مُتَحَقِّقٌ فِي الْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ بِالْإِيمَانِ مِنْهُ فَهُوَ كَافِرٌ، وَإِنْ تَحَقَّقَ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ دَفْعًا لِتَوَهُّمِ الشَّكِّ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يُذَكِّرُ عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ فَلَاوَلَى تَرَكَ ذَلِكَ دَفْعًا لِذَلِكَ التَّوَهُّمِ. وَالْأَشْعَرِيُّ يَقُولُ: الْعَاقِبَةُ مَجْهُولَةٌ، وَالْإِيمَانُ الَّذِي بِهِ النِّجَاةُ وَالسَّعَادَةُ مَجْهُولٌ، وَعِلْمُ اللَّهِ وَمَشِيئَتُهُ مُحِيطَةٌ بِالْكَلِّ، فَوَجِبَ رَدُّ الْأَمْرِ إِلَى مَشِيئَتِهِ إِظْهَارًا لِلْفَاقَةِ وَتَرْكًا لِلتَّزْكِيَةِ وَاتِّبَاعًا لِلْسَّلَفِ الصَّالِحِ. (تَحْرِيرِ الْمَطَالِبِ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ عَقِيدَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧).

صَلَاتِي وَتَجَوُّزُ بِهِ مُنَاكَحَتِي فَأَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا، وَأَمَّا مَا أَدْخَلَ بِهِ الْجَنَانَ وَأَنْجُو بِهِ مِنَ النَّيِّرَانِ وَأَرْضِي بِهِ الرَّحْمَنَ فَأَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَعَلَى كُلِّ فَلَا سِتْنَاءَ رَاجِعٍ لِإِبْهَامِ الْخَاتِمَةِ وَخَوْفِهَا، لَا لِتَفْسِ الرَّاقِعِ فِي الْحَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

﴿التَّائِمَةُ: قَالَ الشَّيْخُ «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَلَّالِيُّ» رَحِمَهُ اللَّهُ: الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ وَاسْتِعْمَالِ اللَّغَةِ أَنَّ الْإِيمَانَ حَقِيقَةٌ فِي الْاِعْتِقَادِ مَجَارٍ فِي الْعَمَلِ، وَالْإِسْلَامُ عَكْسُهُ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ وَاحِدٌ شَرْعًا، فَكُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٌ، وَعَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا وَحَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٦]، وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ وَاحِدٍ بِاتِّفَاقٍ، فَنَظَرُ ذَلِكَ.

﴿التَّاسِعَةُ: الْإِيمَانُ: هُوَ تَصْدِيقُ^(١) الرَّسُولِ فِيمَا عَلِمَ مَجِيئُهُ بِهِ ضَرُورَةً،

(١) وليس المراد من التصديق مجرد أن يقع في القلب نسبة الصدق إلى الخبر الوارد بذلك أو المخبر عن ذلك من غير إذعان وتسليم وقبول لما وقع في القلب، فذلك باطل لغةً وشرعاً، ولا لزم أن يكون كل من صدق بالله وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ بذلك الاعتبار يكون مؤمناً بالإيمان الشرعي الواجب، وظاهر أنه ليس كذلك؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْكُفَّارِ كَانُوا عَالِمِينَ بِصَدَقَةِ ﷺ كما يشهد لذلك قوله الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦] وقوله تعالى: ﴿وَوَحَّدُوا بِهَا وَاسْتَفْتَيْنَاهَا أَنْفُسَهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، بل المراد بالتصديق الإذعان والقبول لما وقع في القلب، والالتقياد له وسكون النفس إليه واطمئنانها به، وذلك القبول يكون بترك العناد والتكبر، ثم بناء الأعمال الشرعية على ذلك التصديق.

وهذا هو المقصود بالتصديق الذي يعرف به العلماء الإيمان كالإمام أبي الحسن الأشعري كما حكى عنه ابن فورك فقال: «وكان يقول: إن الإيمان هو تصديق القلب، وهو اعتقاد المعتقد صدق من يؤمن به». يعني لا يكفي عند الإمام الأشعري مجرد وقوع صدق =

فَتَفْصِيلًا فِيمَا عُلِمَ تَفْصِيلًا، وَإِجْمَالًا فِيمَا عُلِمَ إِجْمَالًا.

وَالْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ لَيْسَ مِنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ^(١)، بَلْ تُرْجَمَانُ لِتَجْرِئِ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الشَّرْعِ، وَعَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ كَ«الْقَاضِي» وَ«الْأُسْتَاذِ» وَ«الْإِمَامِ» وَ«أَبُو حَنِيفَةَ» وَالشَّيْخُ «أَبُو مَنْصُورٍ».

= الرسول ﷺ في قلب المصدق، فإن ذلك الوقوع قد يكون اضطراريا لا كسبيا، بل يشترط أن ينضم لذلك القدر الضروري إذعانُ المصدق لما جاء به الرسول ﷺ وأن يعتقد صدقه اعتقادًا جازمًا، وأن يحدث به نفسه ويسلم به تسليمًا، وهذه الأعمال القلبية أمور كسبية زائدة على مجرد وقوع صدقه ﷺ في قلب المكلف، وعبرة الإمام الأشعري تنص على أن الإيمان الشرعي هو ذلك العمل القلبي الذي هو التصديق الكسبي المفسر بالإذعان والتسليم لما جاء به الرسول ﷺ، ويدل على ذلك قول الإمام ابن فورك بعد ذلك حاكيا عن الإمام الأشعري: «وكان يقول: التعظيم لله تعالى والإجلال له من شرط الإيمان، وكذلك المحبة والخضوع. وما يجعله شرطًا بالله تعالى يجعله شرطًا في الإيمان برسوله ﷺ؛ لأن التهاون بالرسول والاستخفاف به كفرٌ، كما أن التهاون بأمر الله تعالى والاستخفاف به كفرٌ». (مجرد مقالات الإمام الأشعري، ص ١٥٣، ١٥٤. تحقيق د. أحمد السايح. نشر مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة).

(١) قال العلامة الزبيدي: مسألة مهمة ينبغي التنبيه عليها وهي أنه قد اتفق القائلون بعدم اعتبار الإقرار على أنه يلزم المصدق أن يعتقد أنه متى طوبل به أتى به، فإن طوبل به ولم يقر فهو كفر عناد، وبهذا فسروا ترك العناد، وقالوا: هو شرط. (إتحاف السادة المتقين، ج ٢/ص ٢٤٧).

قال الإمام النووي فيما شرحه من صحيح البخاري: الذي عليه أهل السنة أو جمهورهم أن من صدق بقلبه ونطق بلسانه بالتوحيد ولكنه قصر في الأعمال الواجبة ترك الصلاة وشرب الخمر لا يسمى مؤمنا عند الإطلاق؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ] وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا [الأنفال: ٢ - ٤]، ولكنه لا يكون كافرًا خارجًا عن ملة الإسلام، بل هو عاصي فاسق يستحق العذاب، وقد يعفى عنه وقد يعذب، فإن عذب ختم له بالجنة. (ق ٥٦/أ - ب).

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: هُوَ التَّصْدِيقُ وَالْإِقْرَارُ.

وَقَالَ النَّجَّارِيَّةُ: هُوَ الْإِقْرَارُ.

وَقَالَتِ الْكِرَامِيَّةُ: هُوَ الْإِقْرَارُ الْمُحَرَّرُ.

وَقِيلَ: الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ، وَقِيلَ: بِهِ وَبِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ.

وَقِيلَ: أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ. وَهَلِ الْفَرَائِضُ فَقَطْ؟ أَوْ الْفَرَائِضُ وَغَيْرُهَا؟ قَوْلَانِ.

وَقَالَ سَلَفُنَا: الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ، وَالْعَمَلُ بِالْأَرْكَانِ^(١)،

وَعَلَيْهِ «مَالِكٌ» وَ«الشَّافِعِيُّ» وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَيَّامَةِ، سِوَى «أَبِي حَنِيفَةَ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

﴿الْعَاشِرَةُ: مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ مُرْتَكِبَ الْكِبَايِرِ وَالصَّغَائِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

حَقِيقَةٌ وَاسْمًا وَحُكْمًا^(٢).

(١) وقد حقق الشيخ الإمام عبد القاهر البغدادي مذهب السلف الصالح وأهل الحديث في

الإيمان فقال: «وقال الباقر من أصحاب الحديث: إن الإيمان جميع الطاعات فرضها

ونفلها، وهو على ثلاثة أقسام: قِسْمٌ منه يخرج صاحبه من الكفر ويتخلص به من الخلود

في النار إن مات عليه: وهو معرفته بالله تعالى وبكتبه ورسله وبالقدر خيره وشره من الله، مع

إثبات الصفات الأزلية لله تعالى ونفي التشبيه والتعطيل عنه، ومع إجازة رؤيته تعالى واعتقاد

سائر ما تواترت الأخبار الشرعية به. وَقِسْمٌ منه يوجب العدالة وزوال اسم الفسق عن

صاحبه، ويتخلص به من دخول النار: وهو أداء الفرائض واجتناب الكبائر. وَقِسْمٌ منه

يوجب كون صاحبه من السابقين الذين يدخلون الجنة بلا حساب: وهو أداء الفرائض

والنوافل مع اجتناب الذنوب كلها. (أصول الدين، ص ٢٤٩، طبعة مدرسة الإلهيات بدار

الفنون التركية بإستانبول، ط ١، ١٩٢٨ م).

(٢) حكى الإمام الطبري مذهب أهل الحق في ما يتعلق بأهل الكبائر في كتابه «التبصير في

معالم الدين» قائلا: «وقال آخرون: هم مؤمنون، غير أنهم لمَّا ركبوا من معاصي الله

فاجتروحوا الذنوب في مشيئة الله، إن شاء عفا عنهم بفضلهم فأدخلهم الجنة، وإن شاء عاقبهم

بذنوبهم، فإنه يعاقبهم بقدر الذنب ثم يخرجهم من النار بعد التمهيص فيدخلهم الجنة. =

وَقَالَتِ الْخَوَارِجُ: الْعِصْيَانُ كُفْرٌ، وَمَنْ لَمْ يَتُبْ خُلِدَ فِي النَّارِ. وَمِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ بِالْكِبِيرَةِ دُونَ الصَّغِيرَةِ.

وَقِيلَ: مُتَنَاقٍ، وَقَالَ بِهِ «الْحَسَنُ»، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ.

وَقَالَتِ الْمُرْجِيَّةُ^(١): لَا تَضُرُّ الْكِبِيرَةُ مَعَ الْإِيمَانِ، كَمَا لَا تَنْفَعُ الْحَسَنَةُ مَعَ الْكُفْرِ.

وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: لَا يُسَمَّى مُؤْمِنًا، بَلْ يُسَمَّى فَاسِقًا، فَلَا يُقَالُ مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ، وَلَهُ مَنْزِلَةٌ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ.

قَالُوا: وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّوْبَةِ خُلِدَ فِي النَّارِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْحِكْمَةِ عَفْوُهُ وَمَغْفِرَتُهُ.

قَالُوا: وَمُزْتَكِبُ الصَّغِيرَةِ مُؤْمِنٌ لِأَنَّ مَنْ اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ اسْتَحَقَّ مَغْفِرَةَ الصَّغَائِرِ.

وَهَلْ تَكْفِيرُ الصَّغِيرَةِ بِاجْتِنَابِ الْكِبِيرَةِ قَطْعِيٌّ أَوْ ظَنِّيٌّ؟ قَوْلَانِ لِلْمُحَدِّثِينَ وَالْأُصُولِيِّينَ.

= (التبصير في معالم الدين، للإمام ابن جرير الطبري، ص ١٨٠).

(١) سموا «مرجئة» لإرجائهم المعصية، أي تأخيرهم إياها عن الاعتبار، أي أنهم قالوا: إنها لا تعتبر من حيث إنه لا يترتب على فعلها عذاب. وذلك استنادا على أصلهم من أنه لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة. وهؤلاء هم الذين حكى الإمام الطبري مقالهم الفاسدة في كتابه «التبصير في معالم الدين» فقال: «وقال آخرون: أهل الكبائر من أهل التوحيد الذين وحدوا وصدقوا رسول الله ﷺ وأقروا بشرائع الإسلام مؤمنون بإيمان جبريل وميكائيل وهم من أهل الجنة، وقالوا: لا يضرهم مع الإيمان ذنب صغيرة أو كبيرة كما لا ينفع مع الشرك عمل. قالوا: والوعيد إنما هو لأهل الكفر بالله المكذبين بما جاء به رسوله ﷺ». (التبصير في معالم الدين، للإمام ابن جرير الطبري، ص ١٧٩).

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ مَنْ لَمْ يَتُبْ مِنَ الْكِبِيرَةِ فِي الْمَشِيئَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، مَعَ نُصُوصٍ وَقَوَاطِعٍ أُخْرَى، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

❖ الْحَادِيَةِ عَشَرَ: لَا يُحْبِطُ الْإِيمَانُ إِلَّا الْكُفْرُ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُزِيلُ الْكُفْرُ إِلَّا الْإِيمَانُ.

وَجُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ عَلَى أَنَّ الْمَعْصِيَةَ الْوَاحِدَةَ تُحْبِطُ الْعَمَلَ كُلَّهُ، حَتَّى مَنْ عَبَدَ اللَّهَ طُولَ عُمُرِهِ ثُمَّ شَرِبَ قَطْرَاتِ خَمْرٍ كَانَتْ لَمْ يَعْبُدْ قَطُّ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ مَا وَرَدَ مِنَ الْإِحْبَاطِ بِالْأَعْمَالِ إِنَّمَا هُوَ بِالْمُوَازَنَةِ، وَذَكَرَهُ «ابْنُ الْعَرَبِيِّ» وَغَيْرُهُ.

❖ الثَّانِيَةِ عَشَرَ: التَّحْقِيقُ أَنَّ صَيَانَ الْمُؤْمِنِينَ مُحْكَمُونَ لَهُمْ بِحُكْمِ آبَائِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَصَيَانَ الْكُفَّارِ كَذَلِكَ.

وَقِيلَ: الْكُلُّ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَصَحَّحَهُ «النَّوَوِيُّ».

وَقِيلَ: هُمْ خَدَمَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ، قَالَهُ الْمُعْتَزِلَةُ.

وَقِيلَ: مَنْ عَلِمَ اللَّهُ مِنْهُ الْإِيمَانَ وَالطَّاعَةَ بِتَقْدِيرِ بُلُوغِهِ فَمُؤْمِنٌ، وَإِلَّا فَلَا.

وَقِيلَ بِالْوَقْفِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا سُئِلَ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ قَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»^(١). وَفِي الْحَدِيثِ: «ثَلَاثَةٌ مِنْ كَمَالِ الْإِيمَانِ: الْكُفَّ عَمَّنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَلَّا تُكْفَرُوهُ بِذَنْبٍ، وَلَا تُخْرِجُوهُ مِنْ إِيمَانٍ بِعَمَلٍ، وَالْجِهَادُ

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين؛ ومسلم في كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار.

مَاضٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١) الْحَدِيثُ .

❖ الثَّالِثَةُ عَشْرُ: كَفَّ السَّلَفُ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْأَسْمِ وَالْمُسَمَّى وَالصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ وَالتَّلَاوَةِ وَالْمَثَلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ لِمَوْقِفِ الْأَشْتِبَاهِ وَعَدَمِ الْحَاجَةِ لِذَلِكَ، فَإِذَا أُمِنَ مِنْ ذَلِكَ وَاحْتَجَّ إِلَيْهِ لَمْ يَكْرَهُهُ، كَعَرَضِ الشُّبْهِ، وَرُبَّمَا وَجَبَ لِحُضُورَةِ الدَّفْعِ وَالْاخْتِرَازِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

❖ الرَّابِعَةُ عَشْرُ: أَرْكَانُ الْعَقَائِدِ أَرْبَعَةٌ: إِبْثَابُ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَسْمَاءِ، وَتَنْزِيهِ ذَلِكَ، وَالْعِلْمُ بِالْأَفْعَالِ وَوَجْهِهَا، وَالسَّمْعِيَّاتُ وَمَا جَاءَ فِيهَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً، وَبَقِيَ مَسَائِلُ أَرَدْنَا إِلْحَاقَهَا عَلَى دَرَجٍ مَا نَحْنُ فِيهِ وَتَرْبِيئِهِ فَنَقُولُ:

❖ الْخَامِسَةُ عَشْرُ: الْجُمُهُورُ عَلَى أَنَّ شَرْطَ النُّبُوَّةِ الذُّكُورِيَّةُ؛ لِأَنَّ النُّبُوَّةَ تَقْتَضِي الْأَشْتِهَارَ، وَالْأُنُوَّةَ تَقْتَضِي الْأَسْتِثَارَ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ [يوسف: ١٠٩].

وَعَنِ «الشَّيْخِ» خِلَافُ ذَلِكَ لِحَدِيثِ: «أَرْبَعُ نَبِيَّاتٍ: أُمُّ مُوسَى، وَمَرْيَمُ، وَأَسِيَّةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ، وَسَارَةُ امْرَأَةِ إِبْرَاهِيمَ»^(٢).

وَالْخِلَافُ فِي مَرْيَمَ أَقْوَى مِنْ كُلِّهِنَّ، مَعَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا صِدِّيقَةٌ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ فِي الْغَزْوِ مَعَ أُمَّةِ الْجُورِ.

(٢) هَذَا الْحَدِيثُ أَوْرَدَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ وَلَا سَنَدَ لَهُ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ بَدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِيُّ: أَمَّا مَرْيَمُ فَزَعَمَ ابْنُ حَزْمٍ وَآخَرُونَ أَنَّهَا نَبِيَّةٌ، وَكَذَلِكَ سَارَةُ أُمُّ إِسْحَاقَ وَأُمُّ مُوسَى عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ كَمَا حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ النُّبُوَّةَ مَخْتَصَةٌ بِالرِّجَالِ وَلَيْسَتْ فِي النِّسَاءِ نَبِيَّةٌ. (عَمَدَةُ الْقَارِي فِي شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، ج ٤/ص ٢٨٦ طَبْعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ).

وَذَكَرَ «ابْنُ الْقَطَّانِ» فِي مَرَاتِبِ الصَّحَابَةِ عَنْ «إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ» الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِنَبِيَّةٍ، وَهُوَ مَحْجُوجٌ بِوُجُودِ الْخِلَافِ قَبْلَهُ.

❖ السَّادِسَةُ عَشْرَ: شَرُطُ النَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ كَامِلَ الْعَقْلِ، قَوِيَّ الرَّأْيِ، سَلِيمًا عَمَّا يُنَافِرُ الطَّبَائِعَ السَّلِيمَةَ أَوْ يُحِلُّ بِالْمُرُوءَةِ أَوْ يَنْفِي عَنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ إِلَّا بِهِمْ مَعَ نَفْيِ ذَلِكَ، وَهُمْ مِنَ الْبَشَرِ، لَكِنْ لَا كَالْأَنْبِيَاءِ، كَمَا يُقَالُ: الْيَاقُوتُ حَجَرٌ لَا كَالْأَحْجَارِ.

❖ السَّابِعَةُ عَشْرَ: الْعِصْمَةُ: الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الذَّنْبِ مَعَ اسْتِحَالَةِ الْوُقُوعِ فِيهِ لِخَبَرِ الصَّادِقِ بِذَلِكَ، لَا لِذَاتِهَا، وَهِيَ ثَابِتَةٌ لِلْأَنْبِيَاءِ فِيمَا يُنَافِي مُقْتَضَى الْمُعْجَزَةِ إِجْمَاعًا كَالْكَذِبِ وَالْخِيَانَةِ وَعَدَمِ تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَالْجُمُهورُ عَلَى أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْكَبَائِرِ عَمْدًا، وَكَذَا صَغَائِرِ الْخِصَّةِ سَمْعًا عِنْدَنَا، وَعَقْلًا عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ مِنَ الْكَبَائِرِ عَمْدًا وَسَهْوًا، وَعَنِ الصَّغَائِرِ عَمْدًا لِثَلَا يَلْزَمَ مَا هُوَ مُنْتَفٍ.

وَقَالَتِ الْحُكَمَاءُ: الْعِصْمَةُ: مَلَكَهٌ تَمْنَعُ الْفُجُورَ.

وَقَالَ «الْجَيْدُ» وَ«التَّوْرِيُّ» وَغَيْرُهُمَا مِنْ مَشَايِخِنا الصُّوفِيَّةِ: مَا جَرَى عَلَى الْأَنْبِيَاءِ جَرَى عَلَى ظَوَاهِرِهِمْ، وَأَسْرَارِهِمْ مُسْتَوْفَاءَةٌ بِمُشَاهَدَةِ الْحَقِّ وَمُوَافَقَةِ أَمْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

❖ الثَّامِنَةُ عَشْرَ: السَّهْوُ وَالنَّسْيَانُ جَائِزٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ إِلَّا عِنْدَ قُبُولِ الْوَحْيِ وَأَدَائِهِ، وَتَجَوُّزٌ عَلَيْهِمُ الْأَغْرَاضُ إِلَّا الْفَاسِدَةُ، وَالْأَمْرَاضُ إِلَّا الْقَادِحَةُ،

وَالْأَعْرَاضُ إِلَّا الْمُنْقَصَةُ، وَالْجُنُونُ وَالْاِخْتِلَامُ فَادِحَانٌ فَيَمْتَنِعَانِ، بِخِلَافِ الْإِغْمَاءِ وَالْفَقْرِ، وَكَذَا الْعَمَى عِنْدَ الْأَكْثَرِ، خِلَافًا لِلشَّيْخِ وَأَتْبَاعِهِ، وَالصَّمَمُ مِنْهُيَّ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالْعَاقِبَةُ مَأْمُونَةٌ عَلَيْهِمْ، مَعَ خَوْفِهِمْ مِنَ اللَّهِ وَخَشْيَتِهِمْ لَهُ.

﴿التَّاسِعَةُ عَشَرَ: النُّبُوَّةُ غَيْرُ مُكْتَسَبَةٍ﴾^(١)، فَلَا تُنَالُ بِالْاجْتِهَادِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْقَدَرِيَّةِ. وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْقَوْلَ بِعَزْلِ الْأَنْبِيَاءِ عَنِ الرِّسَالَةِ فِي الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ بَاطِلٌ.

وَكَذَا قَوْلُ بَعْضِ الْقَدَرِيَّةِ بِأَنَّ أَرْوَاحَهُمْ تَنْتَقِلُ إِلَى غَيْرِهِمْ مِنْ غَيْرِ انْقِطَاعٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَتَّى لَا يَبْقَى الْخَلْقُ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ قَوْلُ بَاطِلٌ رَاجِعٌ إِلَى الْقَوْلِ بِتَنَاسُخِ الْأَرْوَاحِ، وَهُوَ كُفْرٌ صُرَاحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

﴿الْمَوْفَى عِشْرُونَ: لَا خِلَافَ أَنَّ ذَا الْقَرْنَيْنِ مُكَنَّ لَهُ فِي الْأَرْضِ، وَأَنَّ لِقْمَانَ أُوتِيَ الْحِكْمَةَ، وَأَنَّ الْخَضِرَ أُوتِيَ عِلْمًا لَدُنْيَا، وَأَنَّ مَرْيَمَ صِدِّيقَةٌ، وَاخْتَلَفَ فِي إِثْبَاتِ النُّبُوَّةِ لَهُمْ، وَالصَّحِيحُ عَدْمُهَا، وَالتَّحْقِيقُ الْوَقْفُ؛ لِعَدَمِ الْقَاطِعِ فِي الْجَانِبَيْنِ.

وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ عَدَدَ الْأَنْبِيَاءِ مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، وَالْمُرْسَلِينَ مِنْهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةٌ عَشَرَ أَوْ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ أَوْ خَمْسَةٌ عَشَرَ^(٢)؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ خَيْرٌ وَاحِدٍ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ وَالْإِعْتِقَادَ، فَوَجَبَ الْإِيمَانُ بِهِمْ جُمْلَةً دُونَ تَعَرُّصٍ إِلَى عَدَدِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قال الشرح زروق في تعليقه على صحيح البخاري، أول كتاب الأنبياء: النُّبُوَّةُ نِعْمَةٌ يُعْنُ اللَّهُ بِهَا عَلَى مَنْ يَشَاءُ، فَلَا يَبْلُغُهَا أَحَدٌ بِعِلْمِهِ أَوْ كَسْبِهِ.

(٢) ينظر مثلاً الحديث الذي أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب البر والإحسان، باب ما جاء في الطاعات وثوابها، ذكر الاستحباب للمرء أن يكون له من كل خير حظ...

﴿ الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْأَنْبِيَاءُ وَالْمَلَائِكَةُ مُعْصُومُونَ، وَالْأَوْلِيَاءُ مَحْفُوظُونَ. وَالْمَعْصُومُ لَا يَظُرُّ عَلَيْهِ ذَنْبُ الْبَتَّةِ، بِخِلَافِ الْمَحْفُوظِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَقُوعُهُ فِيهِ. قَالَ «الْقُشَيْرِيُّ»: وَلَكِنَّهُ لَا يُصِرُّ عَلَيْهِ. »

قُلْتُ: لِأَنَّ الْإِصْرَارَ فُسْقٌ، وَالْفُسْقُ وَالْوَلَايَةُ لَا يَجْتَمِعَانِ.

وَحَقِيقَةُ الْوَلِيِّ^(١): مَنْ تَوَلَّى اللَّهَ بِكُلِّهِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصِيبٌ لِغَيْرِهِ، فَتَوَلَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِكُلِّهِ فَلَمْ يَدْعُهُ لِغَيْرِهِ.

وَيُعْرَفُ بِقَطْعِ الْأَمَالِ عَنِ الْخَلْقِ، وَاتِّبَاعِ السُّنَّةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَجَرَبَانِ الْكَرَامَةِ^(٢)، وَهِيَ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ غَيْرُ مَقْرُونٍ بِالتَّحْدِيدِ وَلَا جَارٍ بِالْأَسْبَابِ، وَلَا

(١) التفتازاني: الولي: هو العارف بالله، الصارف همته عما سواه، المواظب على الطاعات، المجتنب للمعاصي، المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات. (المقاصد وشرحها، ج ٥/ص ٧٢-٧٣).

القسطلاني: وَلِيَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَهُوَ مَنْ يَتَوَلَّى اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَمْرُهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، وَلَا يَكِلُهُ إِلَى نَفْسِهِ لِحِظَةٍ، بَلْ يَتَوَلَّى الْحَقُّ رِعَايَتَهُ، أَوْ هُوَ فَعِيلٌ مِبَالِغَةٌ مِنَ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى عِبَادَةَ اللَّهِ وَطَاعَتَهُ، فِعْبَادَتُهُ تَجْرِي عَلَى التَّوَالِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَخَلَّلَهَا عَصِيَانٌ. وَكِلَا الْوَصْفَيْنِ وَاجِبٌ حَتَّى يَكُونَ الْوَلِيُّ وَلِيًّا بِحَسَبِ قِيَامِهِ بِحَقْقِ اللَّهِ عَلَى الْاسْتِقْصَاءِ وَالِاسْتِيقَاءِ وَدَوَامِ حِفْظِ اللَّهِ إِيَّاهُ فِي السَّرَاءِ وَالضَّرَاءِ. وَمِنْ شَرَطِ الْوَلِيِّ أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا، كَمَا أَنَّ مِنْ شَرَطِ النَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، فَكُلٌّ مِنْ كَانَ لِلشَّرْعِ عَلَيْهِ اعْتِرَاضٌ فَهُوَ مَغْرُورٌ مَخَادِعٌ. وَالْمَرَادُ بِكَوْنِ الْوَلِيِّ مَحْفُوظًا أَنْ يَحْفَظَهُ اللَّهُ مِنْ تَعَادِيهِ فِي الزَّلَلِ وَالْخَطَأِ إِنْ وَقَعَ فِيهِمَا، بِأَنْ يُلْهِمَهُ التَّوْبَةَ فَيَتُوبَ مِنْهُمَا، وَإِلَّا فَهَمَا لَا يَقْدَحَانِ فِي وَلَايَتِهِ. (إرشاد الساري، ج ٩/٢٨٩).

(٢) عَرَّفَ الشَّيْخُ زُرُّوقُ الْكَرَامَةَ فِي شَرْحِهِ الْخَامِسِ عَشَرَ عَلَى الْحَكْمِ الْعَطَائِيَةِ بِقَوْلِهِ: الْكَرَامَةُ: أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ غَيْرُ مُسْتَنْدٍ لِأَسْبَابٍ وَلَا مَقْرُونٌ بِالتَّحْدِيدِ، يَجْرِيهِ الْحَقُّ تَعَالَى عَلَى مَنْ اخْتَصَصَهُ مِنْ عِبَادِهِ الْمُطِيعِينَ، تَرْقِيَةً لِهَيْمَتِهِ، أَوْ إِظْهَارًا لِرُبِّيَّتِهِ، أَوْ تَأْنِيسًا لَهُ مِنْ وَخْشَتِهِ، أَوْ إِعَانَةً لَهُ عَلَى وَقْتِهِ، أَوْ زِيَادَةً لَهُ فِي مَعْرِفَتِهِ، أَوْ امْتِحَانًا لَهُ فِي حَالَتِهِ. (مفتاح الإفادة، ص ٣٢٧).

مُفَارِقَةٍ لِلدِّيَانَةِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ.

وَأَنْكَرَ جُمْهُورُ الْمُعْتَرِلَةِ الْكَرَامَاتِ، وَهُمْ مَحْجُوجُونَ بِالْوَاقِعِ بِالتَّوَاتُرِ عَنْ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَقَصَّةِ أَهْلِ الْكَهْفِ وَغَيْرِهِمْ.

وَاخْتَلَفَ فِي وَلَايَةِ النَّبِيِّ وَتُبُوَّتِهِ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ وَالصَّحِيحُ تُبُوَّتُهُ أَفْضَلُ^(١).

وَالتَّكْلِيفُ لَا يَسْقُطُ بِوُصُولِ الْحَقِيقَةِ إِجْمَاعًا، بَلْ يَتَأَكَّدُ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْوَلِيَّ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ كُفْرٌ^(٢)، بَلْ نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ.

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْوَلِيَّ يَجُوزُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّهُ وَلِيٌّ.

قَالُوا: وَالْخَوَارِقُ أَرْبَعَةٌ: مُعْجِزَةٌ لِلنَّبِيِّ، وَكَرَامَةٌ لِلْوَلِيِّ، وَمَعُونَةٌ لِسَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَكْرٌ وَاسْتِدْرَاجٌ لِأَهْلِ الْبِدْعِ، يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا التَّوْفِيقُ فِي سُلُوكِ الطَّرِيقِ.

(١) قَالَ الشَّيْخُ الْبَكِّي الْكُومِي: النَّبِيُّ اجْتَمَعَتْ فِيهِ الْوَلَايَةُ وَالنَّبَوَّةُ، فَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ تَبُوَّتُهُ أَمْ وَلَايَتُهُ؟ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ، فَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ النَّبَوَّةَ لِأَنَّهَا وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْخَلْقِ فِي قِيَامِ مَصَالِحِهِمْ فِي الدَّارَيْنِ، مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنْ شَرَفٍ مَشَاهِدَةِ الْمَلِكِ وَسَمَاعِ خُطَابِ الرَّبِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ الثَّانِي لِمَا فِي الْوَلَايَةِ مِنْ مَعْنَى الْقُرْبِ وَالِاخْتِصَاصِ الَّذِي يَكُونُ فِي النَّبِيِّ فِي غَايَةِ الْكَمَالِ، بِخِلَافِ وَلَايَةِ غَيْرِ النَّبِيِّ. فَاعْلَمْ ذَلِكَ، وَلَا يَنْبَغِي إِطْلَاقُ: النَّبَوَّةُ أَفْضَلُ أَمْ الْوَلَايَةُ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِيْهَامِ، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِالْإِضَافَةِ كَمَا قُلْنَاهُ، وَقَدْ تَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ مُحَقِّقُو أَهْلِ التَّصَوُّفِ، فَاعْلَمَهُ. (تَحْرِيرُ الْمَطَالِبِ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ عَقِيدَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ، ص ٢٤٠ - ٢٤١).

(٢) قَالَ الشَّيْخُ الْبَكِّي الْكُومِي: اعْلَمْ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ الصُّوفِيِّ وَغَيْرِهِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَبْلُغُ دَرَجَةَ النَّبِيِّ؛ لِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ مِنْ وَصْفِ الْوَلَايَةِ وَالزِّيَادَةِ بِخَاصِيَةِ النَّبَوَّةِ، وَأَنَّ الْوَلِيَّ إِنْ بَلَغَ فِي مَعْرِفَتِهِ أُنْهَى مَبْلَغَ يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ فَلَا يَسْقُطُ بِذَلِكَ التَّكْلِيفُ عَنْهُ، وَأَنْ مَنْ اعْتَقَدَ إِسْقَاطَ التَّكْلِيفِ فَهُوَ كَافِرٌ. (تَحْرِيرُ الْمَطَالِبِ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ عَقِيدَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ، ص ٢٤٠).

﴿التَّائِبَةُ وَالْعَاثِرُونَ﴾: أَثَبَّتْ أَهْلُ السُّنَّةِ الْمَعَادَ الْجِسْمَانِيَّ، وَاخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ إِنْشَاءٌ ثَانٍ، أَوْ جَمْعُ أَجْزَاءٍ، عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الْفَنَاءِ هَلْ هُوَ تَفْرِيقُ أَجْزَاءٍ أَوْ فَنَائِهَا بِالْكُلِّيَّةِ؟

وَاخْتَلَفُوا فِي عَجَبِ الذَّنْبِ هَلْ يَفْتَى أَمْ لَا؟ قَوْلَانِ.

وَأَنْكَرَ جُمْهُورُ الْفَلَّاسِفَةِ الْمَعَادَ الْجِسْمَانِيَّ، وَقَالُوا: هُوَ رُوحَانِيٌّ.

وَقَالَ جُمْهُورُ الْمُسْلِمِينَ: جِسْمَانِيٌّ فَقَطْ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ: إِنَّهُ رُوحَانِيٌّ جِسْمَانِيٌّ، وَعَلَيْهِ «الْعَزَالِيُّ» وَ«الْحَلِيمِيُّ» وَ«الرَّاعِبُ» وَ«الدَّبُوسِيُّ»، وَ«الْكَعْبِيُّ» مِنَ الصُّوفِيَّةِ، وَغَيْرُهُمْ.

وَقَالَتِ الدَّهْرِيَّةُ وَالطَّبَّاعِيَّةُ: لَا مَعَادَ أَصْلًا. وَتَوَقَّفَ «جَالِيئُوسٌ». وَالْكُلُّ مِنْهُمْ بَاطِلٌ.

﴿التَّالِثَةُ وَالْعَاثِرُونَ﴾: الْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ الْآنَ، خِلَافًا لِجُمْهُورِ الْمُعْتَزَلَةِ. قَالَ صَاحِبُ «الْمَقَاصِدِ»: وَلَمْ يَرِدْ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي تَعْيِينِ مَكَانِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ فَوْقَ السَّمَاءِ وَتَحْتَ الْعَرْشِ تَشْبِيهًُا بِقَوْلِهِ: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ ﴿عِنْدَهَا حَظُّ الْمَأْوَى﴾ [النجم: ١٤ - ١٥] وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَقْفُ الْجَنَّةِ عَرْشُ الرَّحْمَنِ»، وَالنَّارُ تَحْتَ الْأَرْضِ، وَالْحَقُّ تَفْوِيضُ ذَلِكَ إِلَى عِلْمِ الْعَلِيمِ الْخَبِيرِ^(١).

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى بَقَائِهِمَا أَبَدًا، خِلَافًا لِلْجَهْمِيَّةِ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُمَا مَعْنَوِيَّانِ كَمَا زَعَمَتِ الْبَاطِنِيَّةُ وَالْفَلَّاسِفَةُ بَاطِلٌ بِالْكِتَابِ

وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ .

❖ الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْكَلَامُ فِي الْإِمَامَةِ مِنَ الْفَقْهِ، وَفِي التَّوْبَةِ (١) مِنَ التَّصَوُّفِ، وَدُخُولُهُمَا فِي الْأُصُولِ عَرْضَ لَشَبْهِهِمَا بِالْأُصُولِ، وَلَا نَهْمَا فِي خَاتِمَةِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ الَّتِي مِنْهَا جَمِيعُ الْأُصُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

❖ الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: حَدِيثُ افْتِرَاقِ الْأُمَّةِ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً النَّاجِيَةُ مِنْهَا وَاحِدَةٌ وَهِيَ مَا كَانَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَلَيْهِ وَأَصْحَابُهُ صَحِيحٌ .

وَتَفَاصِيلُهَا أَنَّ الْفِرْقَ الْإِسْلَامِيَّةَ ثَمَانِيَّةٌ: الْمُعْتَزِلَةُ تَفْتَرِقُ عَشْرِينَ فِرْقَةً يُكْفَرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، الْخَوَارِجُ عِشْرُونَ فِرْقَةً، الْمُرْجِيَّةُ خَمْسٌ، النَّجَارِيَّةُ ثَلَاثُ فِرَقٍ، الْجَبَرِيَّةُ، الْمُشَبَّهَةُ، النَّاجِيَّةُ: وَهِيَ مَا كَانَ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ، فَهِيَ إِذَا مَا تَأَيَّدَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَقَصَايَا الْعَقْلِ الْمُسْلِمَةِ بِهِمَا بِحَيْثُ لَا يَشْكُ سَامِعٌ لَهَا أَنَّهَا مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ سَمَاعِهِ، وَقَدْ أوردَهَا الْإِمَامُ عَلَى وَصْفِهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ فَلِذَلِكَ قَالَ فِي خَاتِمَتِهِ مَا نَصَّهُ: (فَمَنْ اعْتَقَدَ جَمِيعَ ذَلِكَ مُوقِفًا بِهِ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ وَعِصَابَةِ السُّنَّةِ، وَفَارَقَ رَهْطَ الضَّلَالِ وَحِزْبَ الْبِدْعَةِ) .

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَنَسْأَلُ اللَّهَ كَمَالَ الْيَقِينِ وَالثَّبَاتِ فِي الدِّينِ لَنَا وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ إِنَّهُ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) .

وَهَذَا دُعَاءٌ مُتَأَسِّبٌ لِمَا فُرِعَ مِنْهُ مِنَ الْعَقِيدَةِ الْمُبَارَكَةِ، وَكَلَامُهُ بَعْدَهُ فِي

(١) وقد أفرد الشيخ زروق للتوبة كتابا مستقلا سماه: «إعانة المتوجه المسكين على طريق الفتح والتمكين»، وتكلم في تفاصيلها بما لا يوجد مجموعا في غيره من الكتب. وقد يسر الله تعالى العناية به ونشره بدار الإمام ابن عرفة - تونس .

دَرَجَاتِ الْاِعْتِقَادِ مِنْ وُجُوهِ تَعْلِيمِ الْيَقِينِ، وَأَمْرُهُ وَاضِحٌ، فَلْنَقْتَصِرْ دُونَهُ، وَبِاللَّهِ
سُبْحَانَهُ التَّوْفِيقُ.

كَمُلَ كِتَابُ «اِغْتِنَامِ الْفَوَائِدِ فِي شَرْحِ قَوَاعِدِ الْعَقَائِدِ»، وَكَتَبَهُ مُؤَلِّفُهُ أَحْمَدُ
بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عُرِفَ بِـ«زُرُّوقٍ»، لَطَفَ اللَّهُ بِهِ، أَوَائِلَ شَهْرِ
رَجَبِ الْفَرْدِ الْحَرَامِ سَنَةِ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ، عَرَفْنَا اللَّهَ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا بَعْدَهُ
بِفَضْلِهِ.

*** **

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	٥٠
صور المخطوطات المستعان بها.....	٩٠
متن قَوَاعِدُ الْعَقَائِدِ.....	١٣٠
كتاب اغتنام الفوائد في شرح قواعد العقائد.....	٢٣
شرح خطبة العقيدة.....	٣٩
مَبْحَثُ صِفَةِ الْوُجُودِ.....	٥٥
مبحث صفة الوجدانية.....	٥٩
مَبْحَثُ صِفَةِ الْقَدَمِ.....	٦٣
مَبْحَثُ صِفَةِ الْبَقَاءِ.....	٦٦
مَبْحَثُ صِفَةِ الْقِيَامِ بِالنَّفْسِ.....	٦٨
التَّنْزِيهِ.....	٧٢
مَبْحَثُ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَلَوَازِيهَا.....	٧٤
مَبْحَثُ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الْجَهَةِ وَالْمَكَانِ.....	٨٦
مَبْحَثُ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ الْحُلُولِ.....	٩٨
مَبْحَثُ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنِ التَّغْيِيرِ وَالْإِتِّصَافِ بِالْحَوَادِثِ.....	١٠٢

الموضوع	الصفحة
مَبْحَثُ جَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْأَبْصَارِ	١٠٥
مَبَاحِثُ الصِّفَاتِ الْوُجُودِيَّةِ	١١٢
الْعِلْمُ	١٢٦
الْإِرَادَةُ	١٣٠
السَّمْعُ وَالْبَصَرُ	١٤١
الْكَلَامُ	١٤٤
الْأَفْعَالُ	١٥٧
مبحث عدم استقلال العقل بالتحسين والتقبيح	١٧٠
مَبَاحِثُ الْكَلَامِ عَلَى التَّبَوَّاتِ	١٧٤
مَبْحَثُ وَجُوبِ الْإِيمَانِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	١٨٤
مَبَاحِثُ الْكَلَامِ عَلَى السَّمْعِيَّاتِ	١٨٨
مَبْحَثُ تَعْظِيمِ الصَّحَابَةِ	٢٠٤
خاتمة فيها مسائلٌ مُهمَّةٌ	٢٠٨
فهرس الموضوعات	٢٢٧
